

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية

من تاريخ الجزيرة العربية الحديث

بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني

د. سهيل صابان

الرياض
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م



من تاريخ الجزيرة العربية الحديث

من تاريخ الجزيرة العربية الحديث

بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني

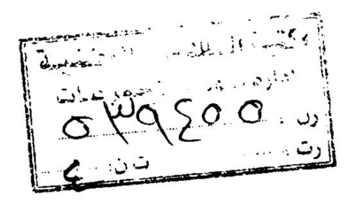
د. سهيل صابان

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الملك سعود

مكتبة الملك فهد الوطنية

الرياض ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م



ⓒ مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

صابان، سهيل

من تاريخ الجزيرة العربية الحديث: بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني/سهيل صابان.—الرياض، ١٤٢٩هـ

٤٠٣ ص: ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٢-٣١٢-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

١ - الجزيرة العربية - تاريخ ٢-العصر العثماني - بحوث

أ - العنوان

ديوي ٩٥٣,٠٠١٠٧٢ ١٤٢٩/٢٠١٨

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٢٠١٨

ردمك ٢-٣١٢-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

ص . ب: ٧٥٧٢

الرياض: ١١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس: ٤٦٤٥٣٤١

إهداء

إلى أخي الشيخ علوان ابن الشيخ إبراهيم حقي الحسيني الذي انتقل إلى دار البقاء في ١٨ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩١/١٢/٢٥م. رحمهما الله تعالى رحمة واسعة، وأدخلهما فسيح جناته

سهيل

المحتويات

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن سار على نهجه واتبع هداه. أما بعد:

فقد سبق أن نشرت في السنوات الماضية بعض الأبحاث المتعلقة بتاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر في بعض الدوريات العربية المتخصصة، ومن واقع الأرشيف العثماني، تناولت بعض مناحي الحياة في الجزيرة العربية في العهد العثماني. وبناءً على أهمية هذه المقالات، فقد أشار عليَّ بعض الباحثين المتخصصين المهتمين بتاريخ هذه المنطقة بجمع هذه الأبحاث ونشرها بين دفتي كتاب؛ لأهميتها في كشف النقاب عن بعض الموضوعات التاريخية الشائقة والمهمة.

ومن هنا فقد شرعتُ في تنظيم تلك المقالات المتقاربة في موضوعها، فقسمتها إلى ثلاثة أقسام، تتناول جوانب من الأوضاع الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزيرة العربية في فترة العهد العثماني. ووضعت تمهيداً؛ لبيان مصطلح التوثيق العثماني لتاريخ الجزيرة العربية. ويشمل إرشادات الباحثين الذين يودون معرفة معلومات موسعة عن الأرشيف العثماني في إستانبول.

هذا الأرشيف الذي يعدّ بكراً في وثائقه الكثيرة المتناولة لمختلف جوانب الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزيرة العربية والخليج، لم يكشف النقاب عن تلك الموضوعات الثرة الغنية إلا قليلاً. ولقد اخترت الوثائق المنشورة في بعض الدوريات على سبيل المثال لا الحصر.

والأرشيف العثماني كان المصدر الأساس والمنهل الذي نهل منه الباحث مادة هذا الكتاب. وهو مصدر مهم لتاريخ الجزيرة العربية في العهد العثماني، الذي

تكثر وثائقه في دفاتر «المهمة» ودفاتر «الصرة» الهمايونية، ودفاتر البرقيات الواردة إلى الصدارة العظمى، والخطابات السلطانية المعروفة بـ «نامهء همايون»، وكذلك ما يتعلق بأوقاف الحرمين الشريفين وغيرها من التصنيفات التي تتناول ذلك العهد، إضافة إلى موضوعات أخرى للعهد الأخير تتعلق بسياسة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية والخليج العربي، مع إيراد بعض الإحصاءات الصحية التي جرت في بعض مواسم الحج في الحجاز والمناطق المجاورة له.

ويأتي هذا الكتاب استكمالاً لكتابين سابقين، هما: مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا، والجزيرة العربية: بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية، اللذين سبق نشرهما من مكتبة الملك فهد الوطنية. الأول في عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، والثاني ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

وقد بذلت الجهد والوسع في كشف النقاب عن بعض جوانب تاريخ الجزيرة العربية والخليج من خلال الأبحاث الواردة في هذا العمل؛ لمساعدة الباحثين المتخصصين في أبحاثهم العلمية. فإن قدم ذلك مساهمة متواضعة لحقل التاريخ، فإن الهدف يكون قد تحقق.

ولا يسعني إلا أن أقدم شكري الجزيل إلى مكتبة الملك فهد الوطنية ممثلة بأمينها العام الأستاذ علي بن سليمان الصوينع، ومدير إدارة النشر الأستاذ نبيل ابن عبد الرحمن المعثم، والإخوة العاملين في إدارة البحوث والنشر على مساهمتهم في رؤية هذا العمل النور، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الرياض: ٢٧ ربيع الأول ١٤٢٨هـ/١٥ أبريل ٢٠٠٧م **د. سهيل صابان**

التمهيد : في التوثيق العثماني لتاريخ الجزيرة العربية[1]:

تعريف بالأرشيف العثماني:

يطلق مصطلح الأرشيف العثماني على أرشيف رئاسة الوزراء الموجود بحي سلطان أحمد في مدينة إستانبول. أما غيره من دور الأرشيف التركية فتذكر مركبة، بإضافة المقر الذي تحفظ فيه الوثائق المتعلقة بالدولة العثمانية. مثل أرشيف قصر طوب قابي، الذي يقصد به الوثائق المحفوظة بمتحف طوب قابي الواقع في مدينة إستانبول؛ وأرشيف البحرية الذي يشكل قسماً من المتحف البحري ويضم خمسة وعشرين مليون وثيقة من الوثائق الخاصة بالبحرية العثمانية، ويقع في مدينة إستانبول كذلك.

أما الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء[2] فهو الأرشيف الذي يحتوي على وثائق تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها عام ٦٩٩هـ (١٢٩٩م) إلى انقراضها عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م). ويعد من كبريات دور الأرشيف العالمية من حيث كمية الوثائق التي يضمها، وقد صنفت نصف وثائقه التي تبلغ مائة وخمسين مليون وثيقة[3]. وهذه الوثائق تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية

---

(١) هذا المقال كان محاضرة ألقيت في خميسية الشيخ حمد الجاسر في ٢٣ صفر ١٤٢٧هـ/٢٣ مارس ٢٠٠٦م.

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء يتكون من الأرشيف العثماني الذي نحن بصدد الحديث عنه، وأما أرشيف الجمهورية فيقع في مدينة أنقرة، ويضم الوثائق الخاصة بتركيا منذ نشوء الجمهورية عام ١٩٢٣م.

(٣) معلومات تفصيلية عن محتوى الأرشيف العثماني وتقسيماته، وأعمال التصنيف التي جرت فيه انظر: الأرشيف العثماني/نجاتي آقطاش وعصمت بينارق ؛ ترجمة صالح سعداوي.- إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٤٠٦هـ. ص ٣-٣٤ . وكذلك:
Basbakanlık Osmanı Arsivi Rehberi.-Ankara: Basbakanlık Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 1992. P. 5-45.

والاقتصادية والصحية والاجتماعية، وتعد مصدراً تاريخياً مهماً، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية والمناطق التي انضوت تحت لوائها عن الرجوع إليه، والاستفادة من مقتنياته. كما أن تلك الوثائق العثمانية تسجل المباحثات التي جرت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وتكشف النقاب عن الصراعات الداخلية سواء بين الدولة والحركات التي قامت ضدها، أو النزاعات التي جرت بين المواطنين العثمانيين في مختلف مناطق الدولة. يضاف إلى ذلك كثرة الدفاتر الخاصة بالضرائب ونوعيتها ومقدار الدخل، الموضحة للمنتجات الزراعية والحيوانية، ودفاتر الصادر والوارد من مختلف الولايات العثمانية وإليها. وغني عن البيان أن السجلات الشرعية الموجودة في دائرة الإفتاء بحي السليمانية في مدينة إستانبول تبين كثيراً من القضايا الاجتماعية التي وقع فيها النزاع وجرى التحاكم فيها إلى الشرع الشريف. ومن خلالها يستطيع الباحث دراسة كثير من القضايا الدينية والاجتماعية في عهود تدوينها.

وبالرغم من تصنيف عدد كبير من تلك الوثائق وفهرستها، إلا أن الوصول إلى الوثيقة المطلوبة يحتاج إلى نوع من المران وبذل الوقت والجهد؛ نظراً لتصنيفها تصنيفاً مصدرياً (أي بالرجوع إلى المصدر الأصلي)، مما يجعل الباحثين يستعينون بالخبراء والملمين بمحتوى الأرشيف، يضاف إلى ذلك احتواء الوثيقة الواحدة في كثير من الأحيان على موضوعات مختلفة، حيث لا يذكر في سجلات الفهارس إلا ملخص وجيز يتناول موضوعاً واحداً في أغلب الأحيان. وقد صنفت سجلات فهارس الوثائق بمعايير مختلفة، فمنها ما تعرف بالخطوط الهمايونية، وهي كثيرة جداً ، ومنها الاقتصادية التي تتناول مختلف أنواع الضرائب وموارد الدولة، ومنها العسكرية التي تحوي أوضاع الجيش والأسلحة والشؤون العسكرية عموماً. كما أن

هناك سجلات سياسية داخلية وأخرى خارجية، ولاسيما تلك التي تتناول المدة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية.

إضافة إلى كمية الوثائق التي يحويها الأرشيف العثماني وتنوعها[١]، من حيث تعلقها بتاريخ البلاد التي دخلت تحت حوزة الدولة العثمانية، فإن الاهتمام الذي يوليه إيَّاه الباحثون من مختلف أنحاء العالم، لدليل واضح على أهميته[٢]، والدور المهم الذي يضطلع به في توفير المادة العلمية للحقبة التي يدرسها أولئك الباحثون.

إن كشف العديد من الجوانب التاريخية لأكثر من ست وثلاثين دولة قامت على الأراضي التي كانت في حوزة الدولة العثمانية، مدين للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدولة العثمانية في حفظ جميع مراسلات الدولة العثمانية، الداخلية والخارجية، سواء المتعلقة بالفرد أو المجتمع، وسواء أكانت قضايا ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وعدم إتلافها مهما كان موضوعها.

وكما هو معلوم فإن الوجود العثماني في بعض مناطق الجزيرة العربية، امتد أربعمائة سنة. وكان الحكم العثماني لبعض تلك المناطق صورياً، ولبعضها الأخرى حكماً مباشراً. وفي كلتا الحالتين احتفظت الدولة بالمراسلات التي أجرتها مع

(١) لمعلومات تفصيلية عن تصنيفات الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه، وأهميته في دراسة تاريخ الجزيرة العربية انظر: الأرشيف العثماني مصدراً من مصادر تاريخ الجزيرة العربية/سهيل صابان.- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.- مج ٣، ع ١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/مايو - أكتوبر ١٩٩٧م). ص ٥٤-٧٦.

(٢) حول الأهمية الموضوعية والتاريخية للأرشيف العثماني، وما يتضمنه من السجلات والدفاتر انظر: أوراق عتيقة ووثائق تاريخيه مز (الأوراق العتيقة ووثائقنا التاريخية)/ عبد الرحمن شرف.- **تاريخ عثماني انجمني مجموعه سي**.- ع ١ (١٣٢٦). ص ٩-١٩.

تلك المناطق. وعلى العكس من ذلك، فلا نجد المراسلات الواردة من الباب العالي إلى مختلف مناطق الجزيرة العربية، إلا نادراً. فقد فقدت تلك الوثائق مع جلاء القوات العثمانية عن المنطقة، ولم تتوفر دور لحفظ الوثائق في بعض المناطق العربية. الأمر الذي جعل من الباحث المتخصص في تاريخ الجزيرة العربية الحديث ممن يود الاستفادة من وثائق العهد العثماني، يتوجه إلى إستانبول؛ للبحث والاستفادة؛ في الوقت الذي كان الأصل فيه أن يجد الباحث تلك الوثائق في أماكنها التي تركها العثمانيون لما غادروا الجزيرة العربية.

ومع مرور الأيام والسنوات فإن الاهتمام بهذا الأرشيف من لدن الباحثين المتخصصين من أنحاء العالم، أصبح في ازدياد كبير.

والحقيقة أن أبرز ما تتميز به وثائق الأرشيف العثماني، التأريخ بدقة للأحداث والوقائع التاريخية. وهو الأمر الذي قد لا نجده في الروايات التاريخية، كما لا نجده في بعض التواريخ المحلية، ولا سيما في الجزيرة العربية التي كان الاعتماد - شبه الكلي - في نقل الأحداث التاريخية على الذاكرة. ومن هنا فإن الرجوع إلى وثائق الأرشيف العثماني، سوف يثري الموضوعات التاريخية للجزيرة العربية، كما ينقل وجهة النظر العثمانية لكثير من قضايا المنطقة وبلسان رسمي ومصدر أولي، ولا سيما أن هذا المصدر يتكون من مراسلات إدارية، وليست مدونات أعدت للنشر. يضاف إلى ذلك ما تكشف عنه تلك الوثائق من موضوعات طريفة وجديدة عن تاريخ المنطقة.. وليس من الضرورة أن تكون كل تلك الموضوعات سياسية بحتة؛ بل هناك مئات الموضوعات الثقافية والاقتصادية والصحية والاجتماعية عن المنطقة. وحتى الموضوعات السياسية تحمل في طياتها أخباراً جديرة بالذكر والمعرفة.

وبما أن مقتنيات هذا الأرشيف من الوثائق مدونة بالحرف العربي، وفيها آلاف الخطابات العربية، التي بعثها زعماء الجزيرة العربية وأعيانها في مختلف العهود التاريخية إلى الحكومة المركزية في إستانبول، فإن الاستفادة منها في كشف العديد من الجوانب التاريخية لبعض مناطق الجزيرة العربية ممكنة.

إن هذه الوثائق مادة علمية جاهزة للباحثين الراغبين في دراسة تاريخ الجزيرة العربية وإجراء مقارنة بينها وبين المصادر التاريخية المعاصرة لها سواء كانت عربية أو عثمانية. ولكن بعد إجادتهم اللغة العثمانية التي كتبت بها الوثائق.

ومن أمثلة تلك الوثائق لوائح (أي تقارير) خاصة، وضعها المسؤولون الإداريون أو المفتشون العسكريون في الجزيرة العربية أثناء الحكم العثماني، تتناول اقتراحات لإصلاح الوضع الاقتصادي والتجاري والعلمي، إضافة إلى الوضع السياسي في المنطقة. كما تحوي إحصاءات تتناول عدد السكان والمساكن، وموارد الدخل وغيرها من أوضاع المنطقة في تلك الفترة. كما تتناول أوضاع القبائل العربية، والمناطق التي كانت تنتقل إليها، وعلاقات بعضها ببعض، والمحاولات التي كانت تقوم بها الدولة في توطين القبائل في مناطق معينة؛ لتعويدهم على امتهان بعض المهن. وتعكس في الوقت نفسه وجهة نظر معدّيها وبالتالي وجهة نظر الدولة العثمانية، سواء إلى القبائل أو إلى أوضاع المنطقة عامةً.

الجزيرة العربية في تصنيفات الأرشيف العثماني :

يمكن تقسيم محتوى الأرشيف العثماني من حيث التصنيفات التي تناولت وثائق الجزيرة العربية إلى قسمين:

القسم الأول: الوثائق المتفرقة والمنثورة في مختلف التصنيفات العثمانية، التي

كانت مراسلات إدارية وتقارير حكومية، تناولت الأوضاع العامة والخاصة لمختلف مناطق الجزيرة العربية. ومنها الخطوط الهمايونية والإرادات والأوقاف، والمسائل المهمة ومحاضر مجلس الشورى وأوراق يلدز بمختلف تصنيفاته..إلخ. من ذلك على سبيل التمثيل:

تصنيف خارجية - متنوع HR-MTV :

من أهم تصنيفات الأرشيف العثماني بإستانبول فيما يخص العالم العربي، تصنيف الخارجية - متنوع، الذي يضم خطابات عربية كثيرة، أرسلت إلى السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) والصدر الأعظم، من أناس أعيان معروفين ومن مسؤولين إداريين ومن مختلف فئات المجتمعات العربية.

وعلى الرغم من أن الوثائق التي نقلت من قصر يلدز - وهو القصر الذي أدار منه السلطان عبد الحميد الثاني أمور الدولة العثمانية مدة ثلاث وثلاثين سنة - صنفت تحت مسمى يلدز بمختلف فروعه، إلا أن هذا التصنيف (أي تصنيف الخارجية) لم يصنف في التصنيف المذكور، على الرغم من أنه في العهد نفسه. والسبب في ذلك كون هذا التصنيف من وثائق الخارجية العثمانية - التي كانت مستقلة في العقود السالفة ثم ضمت إلى الأرشيف العثماني - تضم مراسلات مختلف دول العالم إلى الدولة العثمانية، ومنها الخطابات الواردة من العالم العربي. إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو أن تلك الخطابات وردت إلى العاصمة إستانبول من داخل الدولة العثمانية وليست من خارجها. فلماذا

صنفت في هذا التصنيف ولم يصنف ضمن تصنيف يلدز الذي قسم لمجموعات فرعية كثيرة؛ بناءً على أن الوثائق التي يضمها تعود لفترة عهد السلطان عبد الحميد كما سلف ذكره؟

وهذا التصنيف - كما سبق بيانه - يضم مئات الخطابات العربية من مختلف المناطق والبلاد العربية، أرسلت إلى السلطان العثماني، ويضم شكاوى لمختلف القضايا، وشكاوى من الموظفين العثمانيين العاملين في البلاد العربية، وتهنئة للسلطان العثماني بمختلف المناسبات، واعتراضات على قانون العشر، أي الرسم الذي تقرر تحصيله من المواطنين العثمانيين بمقدار العشر، وخطابات في موضوعات متنوعة كثيرة.

وقد تم ترتيب هذه الوثائق والخطابات حسب تاريخ ورودها في ملفات، بحيث يشمل كل ملف مائة خطاب أو أكثر على وجه التقريب وحسب التسلسل التاريخي، مع ملاحقها من الترجمة العثمانية لتلك الخطابات. وعدد تلك الملفات حوالي خمسين ملفاً. والحقيقة أنه يمكن القيام بإجراء دراسات حضارية وعلمية على تلك الخطابات من حيث الموضوعات التي تتناولها، والقضايا التي كانت مثار جدل بين الإداريين العثمانيين (سواء أكانوا أتراكاً أو عرباً أو ألباناً أو غيرهم) وبين المواطنين العرب، وأنواع الخطوط التي كتبت بها تلك الخطابات، واللهجات المستعملة فيها، على الرغم من أن معظمها كتبت باللغة العربية الفصيحة مع استخدام جمل ركيكة في بعضها.

ومعظم تلك الخطابات أرسلت محاضر إلى السلطان العثماني، اشتمل كل واحد منها على مئات التوقيعات، من عمد القرى والأعيان والمواطنين. وقد ذهلت

لما رأيت الخطاب أو بالأحرى المحضر الذي أرسله أهالي حوران ويضم توقيع ٤٤٥ شخصاً من حوران، يطلبون فيها إعفاء أولادهم من التجنيد الإجباري. وطول هذه الوثيقة أكثر من متر. وقد كتب بخط جميل وعبارات لبقة ثم توقيعات أصحابها وأختامهم. وهناك مئات الخطابات العربية التي يضم كل واحد منها عشرات التوقيعات والأختام، أرسلت إلى الباب العالي من مختلف البلاد العربية، وتتناول مختلف القضايا الهامة التي تخص كل منطقة أو بلد بعينها.

أما موضوعات هذه الخطابات فهي متنوعة، كما يفهم من اسم التصنيف نفسه: **خارجية - متنوع**. فمنها خطابات أرسلها المواطنون العرب في فلسطين، يعرضون فيها مختلف المشكلات التي تعدّ مشكلات عامة لمنطقة بعينها في داخل فلسطين، مثل قيام أشخاص ببيع أراض في فلسطين إلى اليهود، وبعض المشكلات التي رفع رهبان بعض الكنائس في لبنان شكاواهم بشأنها إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وبعض الخطابات التي بعث بها الشيخ مبارك آل صباح يعرض فيها شكاواه من يوسف الإبراهيم وجماعته، وخطابات أخرى من آل صباح في هذا الخصوص، وخطابات ثالثة متناقضة بعثها يوسف الإبراهيم ومؤيدوه في مسألة مشيخة الشيخ مبارك، وخطابات بعثها الدروز في لبنان موقعة ومختومة بمئات التوقيعات، وخطابات بعثها الأهالي في بعض المناطق بمصر، وإدلب وحلب والشام والبصرة والموصل، ويافا، ومعان، ولبنان وسوريا وأهالي مجدل شمس في بيروت، وأهالي نابلس والقدس الشريف..إلخ.

ومما لفت نظري في هذا التصنيف اعتماد أصحاب الخطابات على التوقيع والختم، فقلما يجد الباحث خطاباً خالياً من ختم أو أكثر في هذا التصنيف، إلا إذا كانت برقيات أرسلت من مختلف المناطق. مثل البرقيات التي بعثها أعيان

الكويت من الفاو، والخطابات التي أرسلها مجموعات أشخاص من آل سعدون، شيوخ المنتفق، من الناصرية، نسبة إلى الشيخ ناصر آل سعدون. كما لفت نظري أيضاً عدة موضوعات مهمة - من أول وهلة - في تلك الخطابات: الخطابات التي بعثها المنفيون من الدروز إلى أنقرة .

كما لفت نظري أيضاً موضوع آخر هو اشتمال الخطاب الواحد على المظروف الذي أرسل فيه الخطاب إلى السلطان العثماني من خلال الصدر الأعظم. حيث ضم المظروف ختم البريد المرسل منه، مما يدل بوضوح على أن أي مواطن عثماني كان بإمكانه إرسال الخطاب مباشرة إلى المسؤول الإداري الأكبر في عاصمة الدولة العثمانية إستانبول، دون البحث عن واسطة توصل الخطاب إلى ذلك المسؤول العثماني.

ولعل من الخطابات المهمة التي ضمها هذا التصنيف الخطاب الذي بعثه شيخ الأحامدة في قبيلة حرب الشيخ حذيفة ابن الشيخ سعد بن جزا في (١٥ شوال ١٣١٥هـ/٨ مارس ١٨٩٨م)، يطلب فيها إرسال مخصصاتهم المالية التي خصصتها لهم الدولة، مقابل توفير الأمن لمنطقة ما بين الحرمين الشريفين، وأنه على الرغم من مرور فترة طويلة على تخصيص تلك الأموال لم يصلهم شيء، طالباً إرسال الأوامر اللازمة إلى والي الحجاز وأمير مكة المكرمة بدفعها إليهم. (HR.MTV. 720/44).

القسم الثاني: الدفاتر أو السجلات التي تناولت مراسلات الباب العالي إلى مختلف الولايات العثمانية، والأوضاع المالية والضريبية، والأوامر السلطانية الصادرة إلى مختلف الولايات والمتصرفيات كذلك. ويمكن الحصول فيها على

معلومات مقتضبة أو موسعة عن الجزيرة العربية. ومن أهم الدفاتر المحفوظة في الأرشيف العثماني ما يلي:

دفاتر الصرة: الصرة[1] تعني كيس النقود. واصطلاحاً تطلق على الأموال ومختلف الهدايا التي كان السلاطين العثمانيون يرسلونها إلى أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف وشيوخ القبائل العربية. وعدد دفاتر الصرة في الأرشيف العثماني ٤١٧٠ دفتراً، للفترة من عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م وحتى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م متسلسلة، ما عدا خمس سنوات.

دفاتر العينيات: يحوي تصنيف غرفة الباب العالي بالأرشيف العثماني كمية كبيرة من هذا النوع من الدفاتر، التي تَعني عَين ما كان يكتب من الباب العالي إلى أمراء المناطق الإدارية وقُضاتها في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وكذلك إلى مختلف الوزارات والدوائر الحكومية في إستانبول، خلال المدة التي تمتد من ١٢٢٧هـ حتى عام ١٣١٣هـ (١٨١٢-١٨٩٥م). وتلك حقبة مهمة في تاريخ الدولة العثمانية؛ لأنها شهدت العديد من التغييرات في تنظيمات الدولة وإداراتها، وفي أوضاعها الثقافية والتعليمية، وفي شؤونها السياسية والاقتصادية، وفي مناحي حياتها الاجتماعية[2].

وللعثور على مراسلات الباب العالي التي ورد فيها ذكر للجزيرة العربية، لابد من الرجوع إلى الدفاتر الخاصة بولايات الجزيرة العربية، مثل ولاية الحجاز،

---

(١) حول تعريف مفصل بالصرة، والصرة في عهد السلطان سليم وابنه السلطان سليمان القانوني انظر:
Osmanli Devletinde Surre-i Humayun ve Surre Alaylari/Munir Atalar.- Ankara: DIB, 1991.p. 1-19.

(٢) مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز (مكة المكرمة - المدينة المنورة) في الفترة من ١٢٨٣-١٢٩١هـ/ سهيل صابان.- جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ١٢.

وولاية اليمن، وولاية سوريا، وولاية بغداد[1]، علماً أن دفاتر ولايات الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني خمسة وعشرون دفتراً ماعدا ولاية سوريا، مع عدم استبعاد دفاتر الولايات العثمانية الأخرى، التي قد يرد فيها ذكر لبعض الأوضاع عن الجزيرة العربية.

دفاتر الصادر والوارد[2] لولايات الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني : يحوي الأرشيف العثماني في إستانبول نوعاً معيناً من الدفاتر يطلق عليها اسم دفاتر الصادر والوارد. وهي الدفاتر التي يتم فيها قيد المعاملات الصادرة من إستانبول، أو الواردة من إحدى الولايات العثمانية. وعدد هذه الدفاتر هو ١٦٠٨ دفاتر. والمقصود من هذه الدفاتر السجلات المدونة لدى الباب العالي ومختلف الولايات؛ وذلك تمييزاً لها عن الدفاتر المماثلة لها والتي تتضمن السجلات الخاصة بالمراسلات الواقعة بين مختلف الوزارات في إستانبول وبين الولايات العثمانية[3]، وهي تختلف كذلك عن دفاتر العينيّات التي بينت سابقاً.

وتكمن فائدة هذه الدفاتر في الوصول إلى الوثيقة المطلوبة في التاريخ الذي صدر فيه أمر الباب العالي إلى ولاية بعينها، ورد فيه ما يتعلق ببعض أوضاع الجزيرة العربية، وذلك من خلال الملخص المدون فيها[4].

---

(١) للمزيد من المعلومات عن أرقام دفاتر العينيات الخاصة بولايات الجزيرة العربية انظر: المرجع السابق. ص ١٥.

(٢) تعرف هذه الدفاتر في الأرشيف العثماني بـ Vilayat: Gelen-Giden defterler

(٣) للتفصيل في هذا النوع من الدفاتر انظر :

Basbakanlık Osmanl_ Arsivi Katalogları Rehberi.Ankara:1995. p.8-16 .

(٤) ولمعلومات تفصيلية عن عدد دفاتر الصادر والوارد لولايات الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني انظر: مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ص ٣١.

دفاتر المهمة: ودفاتر المهمة هي خلاصة للأوامر العالية أو نصوص الأوسمة المعدَّة في الديوان الهمايوني حسب التسلسل التاريخي، التي تتناول مختلف القضايا السياسية والعسكرية والاجتماعية المناقشة في محاضر اجتماعات الديوان الهمايوني، ابتداءً من أواسط القرن السادس عشر الميلادي إلى بدايات القرن العشرين. وتتناول مدة ثلاثمئة وخمسين سنة، ما عدا فترات مقطوعة بسيطة.

ويحوي الأرشيف العثماني ٢٦٦ دفتراً من دفاتر المهمة، دوِّنت في الفترة من ٩٦١هـ - ١٣٢٣هـ (١٥٥٣-١٩٠٥م). والقيودات الموجودة بدفاتر المهمة هي صور للفرمانات؛ أي الأوامر السلطانية الصادرة لمختلف الجهات. ومنها الأوامر الصادرة لعدة مناطق من الجزيرة العربية في عهد الدولة العثمانية. مثل الحجاز والأحساء واليمن[١]. وتكمن أهمية دفاتر المهمة التأريخ للأوامر السلطانية التي ذكرت فيها معلومات موجزة عن الجزيرة العربية في مختلف التواريخ بالعهد العثماني.. إضافة إلى أنواع أخرى من الدفاتر المحفوظة في الأرشيف العثماني. مثل دفاتر الخطابات السلطانية المعروفة بدفاتر (نامهء همايون) ودفاتر المالية..إلخ.

كيفية الاستفادة من الأرشيف العثماني:

يتقدم الباحث إلى إدارة الأرشيف[٢] Basbakanlik Osmanli Arsivleri الواقع في مدينة إستانبول بالقرب من مسجد السلطان أحمد في حي سلطان أحمد، بطلب، يذكر فيه الموضوع الذي يريد البحث فيه بشرط أن يكون الموضوع محدداً

(١) انظر المرجع السابق. ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) عنوان الأرشيف العثماني في إستانبول:
Basbakanlik Osmanli Arsivi. Ticarethane sok.no.12 Sultanahmet/Istanbul-TURKEY.

زماناً ومكاناً. ويملي استمارة معدة بهذا الخصوص. ويقدم جواز السفر إن كان الباحث من خارج تركيا، مع صورتين شخصيتين. وفي اليوم ذاته - في الغالب - تصدر الموافقة من مدير الأرشيف في إستانبول، ويبدأ الباحث بعد ذلك في طلب الوثائق. فيحصل على الاستمارة الخاصة بطلب الوثائق.

وهي على النمط التالي:

Depo Gorevlisinin Notu		Belge	Defter	Dosya	Depoya Yerlestiren	
	Kodu					
	Dosya no					
	Gomlek no					
	Yer no					
	Karar no					
	Ek no					
	Belgenin Tarihi					
Arastirmacinin Adi ve Soyadi					Istek Tarihi Imza ../../200	

ثم يدون المعلومات، وذلك بكتابة اسم التصنيف (ويفضل أن يكون مختصراً) ثم رقمه، فاسم الباحث، فالتاريخ. وإذا أراد الباحث الحصول على وثيقة فإنه يدون الاستمارة على النحو الآتي:

Depo Gorevlisinin Notu		Belge	Defter	Dosya	Depoya Yerlestiren	
	Kodu	Ev.Hmh				
	Dosya no					
	Gomlek no		8543			
	Yer no					
	Karar no					
	Ek no					
	Belgenin Tarihi					
Arastirmacinin Adi ve Soyadi		suheyl Sapan		Istek Tarihi 23/8/2005		Imza

أما إذا طلب الحصول على دفتر (Defter) من الدفاتر، فإنه يدون الخانة الخاصة بالدفتر، وإذا أراد الحصول على ملف (Dosya) من الملفات فإنه يدون الخانة الثالثة الخاصة به كذلك.

ويسلم الوثيقة إلى المسؤول، ويراجع في اليوم ذاته ليتسلم الوثائق بعد الظهر، إذا قدم الطلب قبل الساعة الحادية عشرة صباحاً. أما إذا قدم الطلب بعد الظهر فإنه يتسلم الوثائق في اليوم الثاني؛ بناءً على وجود عدد كبير من الباحثين، ونظراً لأن مكان حفظ الوثائق في مبنى مستقل، غير المبنى الإداري وقاعة المراجعين.

وفي حال رغبة الباحث الحصول على صورة من الوثائق التي طلبها، فإنه يسجل المعلومات الخاصة بالوثيقة في الاستمارة المعدّة لها ويسلمها للمسؤول، ليتسلم المصورات في اليوم الثاني.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن للباحث طلب خمس وعشرين وثيقة في اليوم الواحد مع خمسة دفاتر وملفين. ومعلوم أن الوثيقة الواحدة قد تضم مئتي وثيقة فرعية أخرى ضمن تلك الوثيقة الواحدة. وبناءً على ذلك فقد يتسلم الباحث في اليوم الواحد أكثر من ألف وثيقة.

أما الدفاتر، وهي متنوعة، فهي السجلات الخاصة بالمراسلات التي أجرتها الإدارة المركزية في إستانبول (الباب العالي) مع مختلف الولايات العثمانية، كما أشير إليها سابقاً. وهي بعشرات الآلاف. بعضها نسخة ثانية من المراسلات التي أجرتها الدولة، وبعض منها تضم فقط ملخصات تلك المراسلات[1].

قدوم بعض الباحثين إلى الأرشيف دون الحصول على معلومات كافية عنه:

وبناءً على ما لاحظته من صعوبات أمام الباحثين العرب القادمين إلى الأرشيف العثماني في إستانبول، ووصول بعضهم إلى الأرشيف دون وجود أية فكرة مبسطة عنه، وعن أنواع تصنيفاته، والوثائق التي تضمها تلك التصنيفات، وكيفية طلب الوثائق، والأهم من كل ذلك كيفية الوصول إلى الوثائق المطلوبة من أنواع التصنيف التي يُتوقع وجود الوثائق فيها، والحصول على صورة من تلكم الوثائق وغير ذلك من الصعوبات، فقد رأيت تنبيه الباحثين إلى بعض المعلومات: لتقديم فكرة مبسطة عن التصنيفات التي تضم وثائق تتعلق بالجزيرة العربية: لتساعد أولئك الباحثين في الوصول إلى مبتغاهم من الوثائق، وتقدم لهم خلفية فكرية عما يجب البحث فيه، وخاصة بعدما رأيت معظم القادمين إلى الأرشيف لا يعرف أدنى

---

(١) للتفصيل فيها انظر: مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا سهيل صابان- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ص ٢٧ وما بعدها.

المعلومات عنه ولا يحمل ما يجب معرفته من معلومة، ناهيك عن الإلمام باللغة التي كتبت بها تلك الوثائق وهي العثمانية، واللغة التي أعدت بها الفهارس أو أدخلت في الحاسوب وهي التركية.

وعلى الرغم من التسهيلات التي تقدمها إدارة الأرشيف إلى الباحثين من خلال أجهزة الحاسوب المتوافرة في قاعة الباحثين، إلا أن هناك أموراً لابد من معرفتها؛ للحصول على أرقام الوثائق المطلوبة. منها: الأخطاء الشائعة في أسماء الأعلام والأماكن والقبائل العربية. وبما أن البحث في تلك الأجهزة باللغة التركية (الحروف اللاتينية) فإن على الباحث معرفة نطق الأسماء المطلوبة، وإدخالها حسب نطق الأتراك وليس العرب. فعلى سبيل المثال: البحث عن القنفذة، وقراءتها الصحيحة باللغة التركية Kunfude إلا أن هذا الاسم أدخل إلى الحاسوب حسب قراءة المصنِّف أو المُدخل على ستة أنحاء، هي:

Konfedi, Konfide, Kunfuda, Kunfede, Kanfide, Kanifde,

ومثل ذلك: اسم عنيزة، فقد يأتي في الحاسوب بـ Uneyze Anize, Aneze, . ومثله عتيبة، حيث يذكر هذا الاسم في الحاسوب Atebe, Atibe, Uteybe . فالمهم في هذا الأمر هو معرفة ما يتحمله الاسم العربي من أوجه القراءة باللغة التركية. وبناءً على ذلك فلابد من التحلي بالصبر في البحث والمتابعة؛ للوصول إلى الوثائق المطلوبة. ولابد هنا من الإشارة إلى أن كثيراً من الوثائق التي صورتُها من الأرشيف ونشرتُها في مختلف المناسبات، من موضوعات شيقة ونادرة عن الجزيرة العربية، إنما توصلت إليها من خلال تلك المتابعة والبحث المستمر الذي أكدت لي الوثائق جدارتها للنشر وتقديمها لخدمة الباحثين.

بناءً على الصعوبات التي يلقاها الباحث العربي في الأرشيف العثماني، فقد وجدت تقديم معلومات مبسطة إليهم؛ لتكون لديهم المعلومات الكافية، بحيث يشغل الباحث وقته كافة في الأرشيف بالبحث عن أرقام الوثائق التي يريدها.

لابد للباحث من تدوين المعلومات التي استقاها من الأرشيف ووثائقه يوماً بيوم؛ حتى لا تفوته تلك المعلومات من جهة، ويعرف تصنيفات الأرشيف والوثائق التي طلبها في ذلك اليوم من تلك التصنيفات وأرقامها من جهة ثانية. وهذا الأمر من الأهمية بمكان؛ حيث ينسى الباحث الوثائق التي طلبها فيما سبق، فيطلبها مرة أخرى، وهذا سيكون على حساب الوثائق الأخرى، لأن للباحث في اليوم الواحد طلب وثائق محددة: خمس وعشرون وثيقة أصلية، وخمسة دفاتر وملفان. ومعروف أن الأرشيف يضم ملايين الوثائق. والوقت الذي يقضيه الباحث في الأرشيف محدد؛ لا من إدارة الأرشيف، وإنما لأن الباحث القادم من الخارج قد حدد لنفسه وقتاً معيناً، يُتم خلاله عملية البحث والتصوير.

فإن كانت الوثائق التي يطلبها الباحث تخص الخط الهمايوني الذي يرمز له بـ HAT فإن هذا التصنيف قد أدخلت وثائقه كاملة في الحاسوب. فإن كان الباحث سيطلب وثيقة ضمن هذين الرقمين فله أن يستفيد من أجهزة الحاسوب الموضوعة لخدمة الباحثين في القاعة الخاصة بهم؛ حيث يطلع بنفسه على الوثيقة، فإن كانت هي المطلوبة فما على الباحث إلا أن يطلب تصويرها من خلال تعبئة الاستمارة الخاصة بالتصوير، فيحصل على الوثيقة على الفور.

وإن كان الباحث يود تصفح دفاتر المهمة - وهي مراسلات الباب العالي إلى مختلف الولايات والدوائر - فله أن يطلع عليها من خلال الحاسوب أيضًا، على غرار الخط الهمايوني. وبإمكانه طلب الأمر الذي يهمه من تلك الأوامر في الدفتر

الذي يخصه من مجموع ٢٦٦ دفتراً من دفاتر المهمة، إضافة إلى دفاتر مهمة مصر البالغة خمسة عشر دفتراً.

أما وثائق التصنيفات الأخرى فلابد للباحث من طلبها بعد تعبئة الاستمارات الخاصة، بحيث يدون اسم تصنيف واحد مع رقم وثيقة واحدة في استمارة واحدة، وإذا جاءته الوثيقة فإن النسخة الثانية من الاستمارة تصل معها إلى الباحث.

ومن الأهمية بمكان أن يحمل الباحث معه جهاز الحاسوب المحمول؛ لتقييد الملاحظات والمعلومات التي يستفيد منها، سواء من فهارس الأرشيف وكيفية البحث فيها، أو من المعلومات التي يستفيد منها من وثائق الأرشيف. وهذه الأهمية تظهر أكثر من أي وقت مضى؛ بسبب شروع إدارة الأرشيف في إدخال الوثائق والسجلات في الحاسوب. حيث يتم تصوير الوثائق المطلوبة أو بعضها على أقل تقدير من خلال الماسح الضوئي. ولأجل التأكد من تصوير الوثائق المطلوبة بالكامل، يستطيع الباحث من خلال جهازه المحمول التأكد من القرص المدمج. فإن كان هناك نقص فبإمكانه مراجعة المسؤولين في قاعة الباحثين قبل أن يغادر إستانبول.

أما الموضوعات الشيقة المتعلقة بالجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، فهي كثيرة، وتعدّ بالآلاف. منها ما هي وثائق متفرقة في مختلف أنواع التصنيف، ومنها ما هي دفاتر صنفت أيضاً حسب مسمى الدفتر. مثل دفاتر العينيات التي يبلغ عددها ١٧١٧ دفتراً، ودفاتر الصرة المرسلة لأهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف والقبائل الواقعة على طريق الحج ولمدة أربعمئة سنة، ويبلغ عددها في الأرشيف العثماني ٤١٧٠ دفتراً. ومنها دفاتر المهمة التي سبق ذكرها وعددها ٢٦٦ دفتراً، إضافة إلى دفاتر مهمة مصر التي يبلغ عددها خمسة عشر

دفتراً.. ولعلني أفيض في ذلك في مقال آخر في المستقبل؛ لتوضيح نماذج من محتوى تلك الدفاتر، وإيراد بعض الوثائق النادرة الخاصة بالجزيرة العربية..

ومما يجدر ذكره هنا أنه يمكن لأي باحث عربي أن يستفيد من الأرشيف العثماني، وليست هناك شروط يُطلب توافرها في الباحثين، مثل حصوله على شهادة معينة أو كونه عضواً من أعضاء هيئة تدريس في جامعة، أو لديه كتب ومؤلفات. سوى التقيد بالنظام المتبع في الأرشيف. وهي التعامل مع الوثائق بروية، وعدم استخدام قلم الحبر السائل أو الجاف في تدوين المعلومات، أي استخدام قلم المرسم (الرصاص). والسبب في ذلك أن الأرشيف يقدم الوثائق الأصلية للباحثين.

يراجع الباحث مقر الأرشيف في إستانبول، ويدون استمارة باحث، ويقدم صورة شخصية؛ لاستخراج بطاقة باحث، مع تقديم أصل الجواز؛ لأخذ صورة منه. فيصدر الإذن في اليوم نفسه دون دفع أي شيء مقابل ذلك الإذن؛ فيبدأ في اليوم ذاته بطلب الوثائق إن كانت لديه أرقام محددة من تصنيفات الأرشيف.. ثم إذا طلب الحصول على صورة من الوثيقة يملأ الباحث استمارة خاصة بالتصوير، فيحصل على الصورة في اليوم الثاني مقابل أجر مقبول.

أما ما يتعلق بدرجة مصداقية الوثائق العثمانية فيما يخص الجزيرة العربية، فلابد من التفريق بين نقطتين مهمتين في المسألة، أولاهما: إذا حدث حادث في منطقة ما، أو وقع نزاع بين طرفين من أطراف النزاع، فإن الإدارة الحكومية التي تشرف على شؤون المنطقة التي وقع فيها الحدث، تكتب الموضوع بالتفصيل، وترسله إلى الباب العالي في إستانبول؛ بغية التعرف إلى رأيها في كيفية التعامل مع الحدث. ولذلك فإن الوثيقة في هذه الحالة صادقة، ويمكن الاعتماد عليها. أما النقطة الثانية: فهي سؤال الباب العالي من أحد المسؤولين العثمانيين في المنطقة

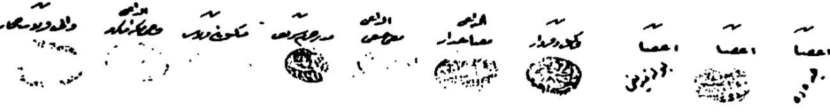
عن شخص أو قبيلة أو منطقة ما من الجزيرة العربية، فإن الجواب الذي به يَردُّ المسؤول على الباب العالي، يكمن في الخلفية الفكرية التي شكلها هذا المسؤول عن الموضوع المعني خلال تعامله السابق معه. فهذا الجواب الذي يعكس رأي ذلك المسؤول في الموضوع المذكور، قد يكون صحيحاً، وقد لا يكون. وهنا يصبح الباحث في الخيار من أخذ رأي ذلك المسؤول، أو رده إذا كان هناك رأي مخالف له في المصادر الأخرى المعتمدة.



صورة خطاب بشأن أحقية الإمام فيصل بن تركي لإمارة نجد

İRADE DAHİLİYE
(İ.DH.) 100105





صورة معروض بشأن تعيين قائممقام فاعل في ينبع البحر

الذي يبديه لذي السيادة ونمليه على صاحب السعادة

انه في هذه الاثنا وردت كتبكم الانيقة المحررة بعهودكم الوثيقة باجرا وتنفيذ الاوامر السلطانية
السنية حرفا بحرف وباعلان واشاعة الاحكام العلية المدرجة في معاني الفرمان السلطاني على
الكل واجمل وصفه المرسول قبلا لاجل الدولة العلية العزيز اشرف بك المبعوث من اجل حصول
ما هو المطلوب بضبط الديار اليمانية التي هي من معدودات ممالك جناب السلطنة السنية ملجا الخلافة
العلية والمتضمنة بعضا من سؤالاتكم ولقد تقدم لنوال هذه الالتماسات حظي الاجابة والقبول
بعض تبليغات من حضرة امير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون ومن حضرة المعطوف في جدة
شريف باشا ومن الموما اليه اشرف بك ايضا فنتوسل لحضرة الملك المتعال ذي العظمة والجلال
ربنا وبارينا تقدست ذاته وتباركت اسماؤه وصفاته ان يحفظ بالتاييد المديد ويصون
بالعز والتابيد عمر وسطوة وشان وشوكة ولي نعمتنا الانام الاعظم وامامنا المعظم ظل
الله الممدود على العالمين وخليفة رسوله الهادي الامين لان سجية ذاته الشريفة السلطانية
نشر ماثر الرافة والاشفاق في جميع انحاء ممالك
المحروسة على المراحم والمكارم الدائمة [illegible] في كافة الامصار والآفاق ومن
سلطنته على الاطلاق والمحافظة على امن وسلامة الرعية [illegible] حالف هذه المعاني التي هي اجل منتجب
[illegible] العظمى زينة واصلاح [illegible]
فضائل هذه [illegible]
لدى معتمدة [illegible] الموسومة بالاداب لباب الادب [illegible] الاستقامة والرشاد
الذين هم مثل سعادتكم المظهرية وظيفة [illegible] التي اظهرتموها لكونها من لوازم فرايض الاطاعة
والانقياد وبهذا المعنى ان التعهدات المرضية [illegible] قد حازت القبول لدى الجانب السلطاني
والاستقامة بعلاوة تمام المطاوعة والمتابعة وتوجهت اليكم التعطفات الملوكانية باكثر مما التمستموه من
المعروف بالمكارم والمواهب وهي امارة الامر المعنونة
الاماني والرغائب فالان قد اعطيت لكم رتبة رفيعة سامية وهي المعبر عنها بالنيشان مع الكساوي
بالباشاوية وعلامته بهيئة ذات جمال وشان على جعلها جهة ولاية ومنصب مجدد
بتفويض ولاية الديار اليمانية لعهدتكم الشريفة المجيد [illegible] بذل المكارم الوفية
[illegible] وجرة ترد اليكم كل سنة من جانب السلطنة السنية [illegible] وزادات ومصارف اقليم لولاية
[illegible]

خطاب عربي بشأن توفير الأمن في الديار اليمنية

الفصل الأول: وثائق ذات صبغة دينية وثقافية:

١ - طلب بعض أهالي المدينة المنورة بناء مدرسة ورباط عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م.

٢ - جوانب من الحياة العلمية في مكة المكرمة.

٣ - قافلة الحج المنطلقة من الكويت عام ١٢١٨هـ[١٨٠٣]م.

٤ - طلب السيد جعفر البرزنجي تأسيس مطبعة في المدينة المنورة.

٥ - طلب الشيخ عبد الحفيظ بن عثمان القاري تأسيس مكتبة في الطائف عام ١٣٢٠هـ/[١٩٠٢م].

٦ - عبد الله المغيرة:

أ - عبد الله المغيرة في وثائق الأرشيف العثماني.

ب - عبد الله المغيرة والدرعية في صحيفة الحقائق الصادرة في إستانبول.

٧ - جار الله الدخيل والترخيص له بإصدار صحيفة باسم «الرياض».

١ - طلب بعض أهالي المدينة بناء مدرسة ورباط عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م[١]:

توجد وثيقة عثمانية في الأرشيف العثماني، مصنفة في تصنيف جودت - داخلية تحت الرقم (Cevdet-Dahiliye 15321). وهي عريضة باللغة العربية كتبها السادة الأشراف العلويون في المدينة المنورة، يطلبون فيها بناء مدرسة ورباط بالمدينة المنورة. وعلى الرغم من خلو الوثيقة من تاريخ؛ إلا أن فهارس الأرشيف العثماني قد أشارت إلى أن تاريخها هو ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. فإن صح هذا التاريخ؛ فهي تعود إلى مدة حكم السلطان العثماني مصطفى خان الثالث، الذي حكم في المدة من (١١٧١-١١٨٧هـ/١٧٥٧-١٧٧٣م).

والذي يهم الباحث في هذه الوثيقة أمران اثنان:

الأول: الأسماء الواردة في الوثيقة، وهي أسماء سبعة أشخاص من الأشراف العلويين بالمدينة المنورة، ولثلاثة منهم أختامهم على الوثيقة، بما فيهم نقيب الأشراف السيد أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب.

الثاني: طلبهم بناء مدرسة ورباط في المدينة المنورة؛ حتى يكون عوناً لهم على العلم والمعرفة والطاعة والعبادة.

وبما أن الوثيقة مكتوبة باللغة العربية، فنستنتج من ذلك أن العاصمة العثمانية إستانبول كانت تستقبل الطلبات بهذه اللغة، ولا تقتصر على العثمانية.

---

(١) نشر هذا المقال في: مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة. ع ١٠ (رجب - رمضان ١٤٢٥هـ/ سبتمبر - نوفمبر ٢٠٠٤م). ص ٢٥٧-٢٦١.

وتظهر آثار العصر في أسلوب الوثيقة، الذي اعتمد على السجع، حيث اتضح ذلك في عباراتها، كما يظهر في المبالغات التي تغلب على المعاني؛ سواء في تعظيم السلطان والدعاء له ولدولته، أو في الشكوى من سوء الأحوال التي ألمت بالموقعين على الخطاب "فقد وهنت منهم الأجساد من ضيق المعاش، وأزعجهم البرد والحر، وليس لهم دار ولا فراش".

وكان هذا الأسلوب مقبولاً ومتبعاً في المخاطبات الرسمية والخاصة؛ باعتباره نوعاً من التأدب والتأنق الأسلوبي.

اللافت للنظر طلب الموقعين على الوثيقة أن تشتمل المدرسة على مواضع يذكرون الله فيها بالعشي والإبكار، ورباط يأوون إليه.

ويغلب على الظن أن المدارس كانت قليلة في المدينة آنئذ، وأنها ترتبط بأشخاص أو مذاهب معينة، وهذا ما دفع الأشراف إلى طلب إنشاء مدرسة ترتبط بهم.

وزيادة في التأكيد على ذلك نصت الوثيقة على أن أحد الأشراف غير الموقعين على الوثيقة مكلف بحملها إلى من وجهت إليه الوثيقة، وهذه قضية أخرى لافتة للنظر، وهي أنها لم تخاطب السلطان مباشرة، ولم يرد فيها ذكر اسمه، رغم ما ورد فيها من تبجيل ودعاء للسلطان. وربما كان في حساب معديها أن تقدم للصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، الذي كان البوابة الرئيسة للسلطان.

ولم أجد ما يشير إلى الرد الذي تلقاه أصحاب العريضة بعد؛ لأن الأمر يحتاج إلى بحث طويل في الأرشيف العثماني.

والمعروف أن العثمانيين أنشأوا عدداً من المدارس والأربطة في المدينة المنورة، في سياق اهتمامهم الكبير بها، وربما كانت إحداها استجابة لهذا الطلب. وفيما يلي نص الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أفضل صلاة وأزكى تسليم من رب رحيم. اللهم إنا نسألك بنبيك المصطفى، يا من تجيب دعوة المضطر إذا دعاه، ونتوسل إليك بأحمد المجتبى، يا من لا يخيب من أمله ورجاه، دوام الدولة العثمانية التي اصطفيتها لخلافتك العظمى، وارتضيتها لحماية ملتك الحنيفية العظمى؛ حتى عدت ملة الإسلام وهي بها كالبدر في التم، يخفي نوره الشهباء، مؤيدة بالملك الذي قام بعظيم أعبائها، ومكن شريف لحمة سداوة قبائها القائم بما وجب لكلامك القديم الكريم من التعظيم، المحب حقاً والمحسن صدقاً لنسل رسولك الرؤوف الرحيم. من افتخر به كرسي الشوكة السلطانية، وازدهر بوجوده عرش المملكة الخاقانية، ظلك يا علام، وناصر ما شرعت من الإسلام، سيد ملوك العالم، سند من اتقى، ومهلك من طغى وبغى، وراحم بعظيم وافيه من سالم، ملك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين، مؤيد شريعة سيد الكونين. اللهم انصره نصراً عزيزًا، وافتح له فتحاً مبيناً، واجعل الملك فيه وفي نسله إلى يوم الدين. وبعد: فإن الواضعين خطوطهم بعرض الدعاء، الرافعين بالآمال أيديهم تجاه سيدهم وجدهم أكرم الشفعاء، من السادة العلويين القاطنين بمدينة جدهم سيد المرسلين، ينهون إلى العتبة العلية أدام الله عزها بجاه خير البرية، أنهم لما غضت الدنيا عنهم العيون، وسكبت دموعهم من الآماق كجاري العيون، رفعوا

شكواهم وأظهروا مستور بلواهم إلى بابكم، الذي هو باب الله والتجأوا إلى جنابكم متشفعين بجدهم رسول الله [ﷺ]، فقد وهنت منهم الأجساد من ضيق المعاش وأزعجهم البرد والحر، وليس لهم دار ولا فراش، فالمسؤول من العواطف السلطانية إحداث مدرسة مشتملة على مواضع يذكرون الله فيها في العشي والإبكار، ويبتهلون لدوام دولتكم في التهجد في حنادس الظلام والأسحار، ورباط يأوون إليه. وقد ألزموا ابن عمهم قدوة السادة الأشراف السيد علوي باحسن جمل الليل، وتشفعوا بجدهم رسول الله لربه أن يتوجه إلى تقبيل أعتابكم نيابة عنهم في بلوغ الحاجات، وهو لسانهم في البلاغ بالمطلوب، أدام الله تعالى دولتكم وأيد صولتكم إلى يوم الدين بجدهم الأمين وأهل بيته وأصحابه الطاهرين.

الداعي للدولة العلية السيد عبد المحسن بن صالح العطاس العلوي (الختم)

الداعي للدولة العالية السيد سالم بن عبد الرحمن البار العلوي

الداعي للدولة الخاقانية السيد عبد الله بن طه السقاف العلوي

الداعي للدولة السيد محمد بن عقيل السقاف

الداعي للدولة العالية الشأن السيد حسين بن عيدروس الجفري العلوي

الداعي للدولة العالية الشأن بالنصر والفتوح السيد سهل بن السيد أحمد باسهل العلوي (الختم)

الداعي المخلص على الدوام السيد أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب، شيخ السادة العلويين في مدينة سيد الأنام (الختم).



صورة طلب أهالي المدينة بناء مدرسة ورباط عام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م

٢ - جوانب من الحياة العلمية في مكة المكرمة[١]:

سبق أن نشر الباحث مقالاً[٢] عن الحياة العلمية في الحجاز، من واقع بعض الوثائق العثمانية، وكان ذلك المقال تمهيداً لبيان أهمية الموضوع، وسرداً لملخصات الوثائق المتعلقة بالحياة العلمية في الحجاز. ثم نشر كتاباً فيه[٣]، ضمنه ترجمة مائة وثماني وثائق عثمانية. ووقعت في يد الباحث وثائق أخرى تتعلق بالحياة العلمية في مكة المكرمة. ومنها هذه الوثائق.

محتوى الوثائق :

تتناول الوثائق عدة موضوعات خاصة بالحياة العلمية في مكة المكرمة على النحو الآتي:

١- تخصيص غرفة لأحد الطلبة في إحدى مدارس مكة المكرمة.

٢- مصروفات تجديد مدرسة داود باشا وشهيد علي باشا في مكة المكرمة.

٣- إخراج طالب يمني من منزل للوقف بمكة المكرمة.

٤- الراتب المخصص لمدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة.

٥- تخصيص غرفة لأحد طلبة العلم الشرعي بمكة المكرمة.

---

(١) نشر هذا المقال في **مجلة الدرعية (الرياض)** .- س٩، ع٣٤-٣٥ (جمادى الآخرة - رمضان ١٤٢٧هـ/ يوليو - أكتوبر ٢٠٠٦م). ص ٣٤٥-٣٥٦.

(٢) بعنوان: جوانب من الحياة العلمية في الحجاز من خلال بعض الوثائق العثمانية (١٠٣٩ - ١٣٣٦هـ/١٧٢٦-١٩١٦م).- **مجلة الدرعية (الرياض)** .- ع١، س ١ (المحرم ١٤١٩هـ). ص ١٧١-١٩١.

(٣) بعنوان: نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف - المدارس - المكتبات .- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٢هـ.

٦- تأثر الكتب في مكتبة الحرم الشريف بالسيل.

٧- تعيين بواب للمكتبة المجيدية بمكة المكرمة.

٨- تخصيص بعض الأموال للمدرسة الصولتية بمكة المكرمة.

ترجمة الوثائق حسب التسلسل التاريخي لصدورها:

الوثيقة الأولى[١] : تخصيص غرفة لأحد الطلبة في إحدى مدارس مكة المكرمة:

إلى والي جدة

إن إبراهيم أفندي - من مجاوري مكة المكرمة - قد قدم إلى إستانبول؛ لقضاء مصلحة، وسوف يرجع إلى جدة. وبما أنه يرغب في التحصيل العلمي، فقد طلب في المعروض الذي قدمه، تخصيص غرفة له في إحدى المدارس الموجودة هناك [أي مكة المكرمة] . وإذا كان ذلك ممكناً بموجب الأصول، فالمرجو تحقيق رغبته؛ حتى يتم جلب دعوات الخير لجناب الخليفة.

الوثيقة الثانية[٢] : مصروفات تجديد المدرسة السليمانية ومدرسة داود باشا ومدرسة شهيد علي باشا في مكة المكرمة:

سني الهمم صاحب الدولة والعناية والعطوفة جناب سيدي؛

إن القيام بالتجديد اللازم لمدرسة السلطان سليمان خان - طاب ثراه -، ومدرسة المتوفى داود باشا ومدرسة شهيد علي باشا الواقعة في مكة المكرمة، بمعرفة مدير مكة المكرمة، من مقتضيات الأمر السلطاني. وبناءً على تحويل

(١) تاريخ هذه الوثيقة ١٣ شوال ١٢٦٤هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.147/66 .

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH. 6085 .

ثلاثين ألف قرش من مصر؛ لمصروفاتها، فقد تم ترميمها بالكامل، وباتت في حكم مدارس جديدة. وفي ختام عملية الترميم فقد بلغت المصروفات جميعها ستة وأربعين ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً. وبعد طرح مبلغ ستة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً فرق الريال من مبلغ ثلاثين ألف قرش المذكور، فإن مبلغ تسعة آلاف وستمائة وستة وثمانين قرشاً حسب من ميزانية عام تسعة وخمسين [ومئتين وألف]. وبناءً على أن رواتب الوظائف الجديدة للخدمة الكرام في مكة المكرمة وكذلك رواتب المديرية قد حسب من زيادة فرق الريال من المبالغ الواردة إلى خزينة المدينة المنورة، كما سبق أن أفاد بذلك والي جدة المتوفى عثمان باشا بمعروض سبق أن قدمه بخصوص توفير مصروفات الترميمات المذكورة. وكما اتضح من الحاشية المدونة في هذا الصدد، فإن وارد المصروف المذكور ومصروفه بدءاً من بداية وظيفة الوالي المذكور وحتى عام واحد وستين [ومئتين وألف]، وصرة المشار إليه القديمة ومرتباته الجديدة وبحسب اتباع نظام الزيادة الحاصلة من فرق الريال، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة من رؤية الحساب المذكور، فإن مبلغ تسعة آلاف وستمائة وكذا قرش قد تم إيراده من تلك الزيادة. ومع طرح ستة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً، تبين أن مصروفات الترميم لمدرسة السلطان سليمان قد بلغت تسعة آلاف قرش وستمائة وتسعة وعشرين قرشاً ونصف، كما بلغت مصروفات ترميم مدرسة داود باشا خمسة عشر ألفاً ومائة وأربعة وثمانين قرشاً، وبلغت مصروفات ترميم مدرسة الشهيد محمد باشا خمسة آلاف ومائة وستة وثمانين قرشاً ونصف، تحسب تلك المبالغ من حسابات الأوقاف الشريفة لعام ألف ومائتين وستين، كل واحدة على حدة. ولأجل الاطلاع على تقرير عطوفة ناظر الأوقاف الهمايونية الجليلة، المتضمن طلب الإذن بأن تضم الحسابات المذكورة

لتلك المصروفات فقد تم تقديمه بطيه على جنابكم. فإذا صدرت الموافقة السلطانية على ذلك، فسوف يتم تحويل ذلك إلى الناظر المشار إليه.

٤ ربيع الثاني ٦٢[١٢هـ]

[الحاشية]

تم اطلاع جناب السلطان على مذكرة صدارتكم الجليلة، كما اطلع على التقرير. وقد صدرت موافقته الجليلة على مضمونه. كما أمر بإرسال التقرير إلى الناظر المشار إليه. وقد أعيد التقرير إليكم بطيه. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٧ ربيع الثاني ٦٢[١٢هـ]

الوثيقة الثالثة[١] : إخراج طالب يمني من منزل للوقف بمكة المكرمة:

يعرض الداعي لكم بالخير؛

أنني من مجاوري مكة المكرمة، يمني الأصل، أشتغل بتحصيل العلم الشريف، ومن سكان باب إبراهيم. وقد كنت ساكناً من القديم في منزل وقفي بجوار رباط اليمن سليمان [هكذا]. إلا أن نقيب الأشراف بمكة المكرمة السيد إسحاق أفندي[٢] قد استأجر المنزل المذكور من ناظر الوقف. ثم تحيَّل على

(١) تاريخ هذه الوثيقة حسب فهارس الأرشيف العثماني بإستانبول ١٠ رجب ١٢٦٩هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف A.DVN. 88/5 .

(٢) السيد إسحاق كان نقيباً للسادات في مكة المكرمة (في ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م). وله بعض الخطابات العربية في الأرشيف العثماني. منها خطاب فصيح بعثه إلى رؤوف باشا (في ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٨هـ)، وخطاب آخر عن أوضاع حضرموت. الأرشيف العثماني، تصنيف A.M. 9/3, A.TSF. 11/10, MVL.271/66.

الناظر بعد الاستئجار، مشيراً إليه أن أمير مكة المكرمة سوف يستولي على المنزل المذكور، قائلاً له: أعطني الحجة [أي صكوك تمليك]، وسوف أعطيها له [أي لأمير مكة المكرمة]. فصدقه الناظر وقدمها إليه. حيث توجها سوياً إلى مجلس القاضي. فكتب حجة حسب رغبته [أي النقيب]. وأرسلوا تلك الحجة بشهادة مزورين إلى إستانبول، مدعين فيها أن المنزل المذكور محلول [أي مفروغ منه]. والغرض من ذلك تسجيله باسمه بدون أي وجه حق. وهو الآن بصدد الاستيلاء على المنزل كله، ومباشر لتبديله عن الرسم [المخطط] الأولي، قائلاً: إن دعوانا غير ثابتة. وبناءً على ذلك فإننا لا حيلة لنا وفي حالة يرثى لها. والمرجو من جنابكم الكريم تحويل الموضوع إلى الشرع الشريف الأنوري؛ بحيث ينظر فيه بحضور دولة والي جدة ودولة سيادة أمير مكة المكرمة والقاضي والمفتي، وكذلك بحضور العلماء؛ حتى يتحقق الحق. وإنني إذ أرفع هذا المعروض إلى مقامكم بصدق وإخلاص، لأطلب الاستماع لصرختي. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

محسوبكم الداعي من مجاوري مكة المكرم

ومن طلاب العلم

الوثيقة الرابعة[1] : الراتب المخصص لمدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة:

مذكرة سامية:

بما أن الراتب الشهري لحسن أفندي الداغستاني، المدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة، مائة قرش، ومجموعه السنوي ألف ومائتا قرش، [وبما

(١) تاريخ هذه الوثيقة حسب فهارس الأرشيف العثماني ١٢٧٤هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف A.AMD. 89/11.

أن ذلك لا يكفيه لتغطية ديونه]، فقد صدر الأمر السلطاني بتقديم مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش، عطية سنية من جناب السلطان. وقد أحيل الموضوع إلى نظارة الأوقاف الهمايونية، فجرى بحثه. وتجدون بطيه المحضر الذي أعدّ بهذا الخصوص من مجلس والا [الأحكام العدلية]؛ بغية اطلاع جناب السلطان عليه. وسوف يتم تنفيذ أمره الكريم على النحو الذي يصدر.

الوثيقة الخامسة[1] : تخصيص غرفة لأحد طلبة العلم الشرعي بمكة المكرمة:

إلى والي جدة جناب علي باشا

بناءً على طلب محمود أفندي آل داغستاني، وهو من خدم الحرم الشريف ومن طلاب العلم، تخصيص غرفة مناسبة له في مدرسة والدة السلطان التي تبنى في مكة المكرمة الآن، وبناءً على التوصية الممنوحة له من ناظر الأوقاف الهمايونية (السلطانية) دولة الباشا، فالمرجو القيام بما يقتضي في هذا الصدد.

الوثيقة السادسة[2]: تأثر الكتب في مكتبة الحرم الشريف بالسيل ومياه الأمطار:

إلى الإمارة الجليلة وولاية الحجاز الجليلة

غرة ربيع الأول ٢٩٠[١هـ]

رقم الأوراق ٢١

(١) تاريخ هذه الوثيقة حسب فهارس الأرشيف العثماني الأول من رجب ١٢٧٧هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.UM.448/56 .

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.455/49 .

بناءً على الإرادة السنية التي تقضي بترميم رخام المطاف حول الكعبة المعظمة، التي هي باب المغفرة، وكذلك ترميم بعض قباب الحرم الشريف والجدران والأعمدة وسائر المحلات، وتجديدها، وتقوية مجاري السيل، وكيفية القيام بإضافة الأماكن التي تطلب الأمر إلحاقها بالحرم الشريف بموجب القرار الصادر في هذا الصدد، ولأجل القيام بالترميمات المذكورة والمدة التي يتقرر فيها تنفيذ العمل، والمصروفات التي تكلفها عملية الترميم المذكورة، فقد سبق أن جرى الكشف [المعماري] اللازم عليها، وإرسال التقرير الخاص بها من إمارة مكة المكرمة وولايتكم الجليلة في ١٩ شوال ٨٧[١٢هـ]. وفي التقرير الذي قدمه حافظ الكتب في مكتبة الحرم الشريف السيد محمد أفندي، ذكر أنه على الرغم من أنه كان قد تقرر من قبل نقل هذه المكتبة إلى داخل المدرسة التي يقطن فيها موظفو الحكومة الشرعية [أي العاملون في الوظائف الشرعية]، إلا أنه بسبب عدم نقلها حتى اليوم، فقد تأثرت الكتب بالسيل ومياه الأمطار، وباتت في حالة سيئة، مشيراً إلى أنه لا يمكن تركها على هذه الحال. وبما أنه قد طلب وأكد على ضرورة اتخاذ اللازم في هذا الصدد، فإن استمرار الوضع على هذه الحال غير خال من أضرار، وإلحاق الأذى بالكتب، ولا سيما الكتب التي سبق شراؤها لمكتبة الحرم الشريف وتم إرسالها، وكذلك الكتب التي يعتزم جناب الخليفة شراءها وإرسالها للمكتبة المذكورة. وبناءً على أن هذا الوضع سوف يؤثر على تلف الكتب، فلا يجوز ذلك. ومن هنا فالمرجو إبلاغنا بما تم عمله فيما سبق ذكره من أعمال. فإن لم يكن قد تم شيء حتى الآن، فما هي الخطة العملية للقيام بتلك الترميمات؛ بحيث يتم تقسيم العمل على السنوات، فينجز في كل سنة قسم منه على النحو الذي صدر فيه القرار. كما أن الرواية التي وصلت إلينا أفادت أن نقل

المكتبة لم يكن مناسباً إلى المحل المذكور على الرغم من تقريره. والحقيقة أنه بناءً على الحاجة الماسة فإن نقلها إلى محل آخر أمر ضروري. فهل يناسب نقل المكتبة إلى المقر الذي يقطن فيه موظفو الشرعية، فإن كان ذلك متصوراً فهل يمكن هدم المكتبة وتسوية أرضها ثم بناء مكتبة جديدة على المحل القديم. فإذا كان ذلك متصوراً، فكم تكلف المصروفات لبناء مكتبة توضع فيها الكتب على هيئة لائقة بها؟ فإن لم يكن ذلك مناسباً فما المكان الذي تتصحون اتخاذه مكاناً مناسباً للمكتبة؟ وكم يكلف ذلك؟ فالمرجو إجراء تصور مفصل في ذلك، وإبلاغنا بالنتيجة سريعاً. وإلا فإن لم يكن هناك سبب يمنع من نقل المكتب، فالمرجو البدء على الفور بنقل المكتبة وعلى جناح السرعة.

الوثيقة السابعة[(١)] : تعيين بواب للمكتبة المجيدية بمكة المكرمة:

[الرقم] ٢٤٤

بشأن تعيين بواب للمكتبة التي تفضل بإنشائها الغازي عبد المجيد خان في مكة المكرمة، وللقيام كذلك بجلب الماء العذب من المواسير التي مدَّت بجوار المكتبة، وتخصيص راتب شهري له من وقف [السلطان عبد المجيد خان] وقدره مائة وخمسون قرشاً، بموجب الطلب الذي تقدم به حافظ الكتب خليل أفندي، حيث تم النظر فيه وإحالته إلى دائرة المابين الهمايوني [السلطاني] الجليلة، التي أعدت مذكرة بهذا الخصوص؛ للقيام بإجراء اللازم فيه. وقد أرسلت المذكرة المذكورة إلى النظارة الجليلة في الثالث من ذي القعدة ١٣٠٤[هـ] برقم أحد عشر. ولدى الاستعلام من ولاية الحجاز الجليلة ومديرية مكة المكرمة، أفيد في الجواب

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.SD.89/5297 .

الوارد منهما أنه على الرغم من وجود خزان صغير للماء يحوي ماسورة في داخل المكتبة المذكورة، إلا أن الماء يجلبه حفظة الكتب حيناً، وأصحاب الخير الذين يدفعون المال لجلبه من خلال السقاة حيناً آخر. كما أفيد كذلك أن جلب الماء من ماسورة عين زبيدة في موقع سوق الليل [من خلال تمديد المواسير] إلى المكتبة المذكورة يكلف مبلغ تسعة عشر ألفاً ومائة وكذا قرشاً. وبناءً على ذلك فقد أحيل الموضوع إلى مجلس إدارة الوقف [المذكور]، التي أفادت أن وضعها المالي في الوقت الراهن لا يساعد على دفع هذا المبلغ من المال. ولذلك فإن تحويل المبلغ المذكور ممكن من واردات أوقاف السلطان مصطفى خان [في] لاله لي[1]، أو من واردات أوقاف السلطان سليمان خان، للقيام بتمديد المواسير إلى المكتبة المذكورة. وكذلك توفير مبلغ مائة وخمسين قرشاً راتباً شهرياً لبواب يتم تعيينه للمكتبة المذكورة. وبناءً على ذلك فقد طُلب عرض الموضوع وإصدار إذن فيه. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٢١ ربيع الأول ١٣٠٥[هـ] .. ٢٤ تشرين الثاني ١٣٠٣[رومي]

ناظر الوقف

(ختم) السيد منصور زاده

لقد تمت في الدائرة الداخلية قراءة هذا التقرير المحال من نظارة الأوقاف الهمايونية إلى مجلس شورى الدولة. والحقيقة أن جلب الماء من مواسير عين زبيدة في مركز سوق الليل إلى خزان المواسير المنتشرة حول المكتبة التي بناها السلطان عبد المجيد خان في مكة المكرمة مناسب جداً. وإذا لزم عرض ذلك

(١) لاله لي: حي من أحياء إستانبول القديمة.

المشروع في مناقصة نظامية، فإن عملية [تمديد المواسير لجلب] المياه تحتاج إلى نوع من الخبرة. ونظراً لعدم وجود من يشارك في تلك المناقصة، فلا بأس بقيام مديرية مكة المكرمة بعملية تمديد الماء العذب، بشرط الإشراف المباشر من مجلس إدارة الولاية أولاً، وعلى ألا تتجاوز المصروفات المبلغ المذكور؛ بل على العكس من ذلك العمل على القيام بهذا المشروع بأقل كلفة ممكنة، على أن تصرف تلك المصروفات من واردات أوقاف السلطان سليمان خان والسلطان مصطفى خان الثالث. كما صدرت الموافقة على إنهاء معاملة [أي] تعيين بواب للمكتبة المذكورة براتب شهري وقدره مائة وخمسون قرشاً. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

١٣ ربيع الآخر ٣٠٥[١هـ] .. ١٦ كانون الأول ٣٠٣[١رومي]

(ختم) مجلس شورى الدولة (وأختام) أعضاء [المجلس]

الوثيقة الثامنة[1] : تخصيص بعض الأموال للمدرسة الصولتية بمكة المكرمة:

غرة شعبان ٣٠٨[١هـ]

بناءً على الطلب المرسل بالبرقية بشأن وقف وتخصيص توزيع الخبز والرز [المطبوخ]، صباحاً ومساءً، على المدرسة التي بناها الشيخ رحمة الله أفندي [الهندي] في مكة المكرمة، وكذلك منح رواتب لناظر المدرسة محمد سعيد، والمدرسين: الشيخ حضرت نور، والشيخ عبد السبحان، وعبد الله، والبواب محمود أفندي، ونظراً لما يتطلب من سرعة الاستجابة لهذا الطلب في وقت قصير،

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.EE.5/33.

وإجراء بحثه بعد أن تم رفعه إلى جناب السلطان، [فلابد من الإجابة على الأسئلة الآتية:] كم عدد القاطنين في المدرسة المذكورة، وكم عدد المداومين من خارجها؟ وكم زنة الخبز الذي يوزع على الفقراء من العمائر [الأوقاف] الخيرية؟ وكم المبلغ المناسب راتباً يتم دفعه للأفندي المشار إليه مع صاحبيه؟ وهل يمكن تخصيص كمية كافية من الرز من العمائر الخيرية لسكان المدرسة المذكورة يوميًا؟ وبناءً على تلك الأسئلة فقد أرسلت ولاية الحجاز خطاباً جوابياً بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ٣٠٨[١هـ]، ذكرت فيه أن عدد المدرسين والخدم والساكنين في الرباط الملحق بها أربعون شخصاً، وأن عدد المداومين من الخارج في المدرسة - وكلهم أطفال - لا يتجاوز خمسين شخصاً. وأن تقديم الطعام من عمارة [وقف السيدة] خاصكي سلطان الخيرية الواقعة في مكة المكرمة إلى المدرسة وسكان رباطها، مغاير لشرط الواقفة. والحقيقة أن المقدار الذي يتم توزيعه لا يكفي لأولئك أصلاً. أما الراتب المناسب تخصيصه لناظر المدرسة محمد سعيد أفندي، وهو ابن أخي [الشيخ] رحمة الله أفندي، فهو ثلاثمائة قرش، وللشيخ نور وعبد السبحان وعبد الله أفندي لكل واحد منهم مائتا قرش، وللبواب محمود أفندي مائة وخمسون قرشاً.

ولدى مداولة الرأي في الموضوع مع مستشار محكمة التفتيش ومتولي الوقف الهمايوني حسن أفندي، فقد تقرر بفضل الله ثم فضل جناب الخليفة توزيع خمسين درهماً من الخبز على سكان المدرسة والرباط في الصباح والمساء، مع توزيع الرز باللحم والحمص؛ حيث صدر الأمر بتخصيص عشر أواق من الرز وأوقيتين من اللحم وثلاثة أواقيّ من السمن، واثنتي عشرة أوقية من الحمص مع

ثمانين عدداً من الخبز. وقد خصص مبلغ مائة وعشرة قروش يومياً؛ لتوفير المواد المذكورة على وجه التقريب. ومجموعها يبلغ في السنة أربعين ألفاً ومائتين وستين قرشاً. أما الرواتب المذكورة، فيبلغ مجموعها شهرياً ألفاً وخمسين قرشاً، وسنوياً اثني عشر ألفاً وستمائة قرش. وإذا قُدّم مبلغ مائة وأربعين قرشاً سنوياً للمصروفات المتفرقة، فيبلغ ثلاثة وخمسين ألف قرش. حيث وُجد أن تلك المبالغ كافية لتغطية المصروفات المذكورة.

وتوجد مخصصات من خزينة الأوقاف والمالية للمجاورين والمحتاجين في البلدتين الطيبتين [مكة المكرمة والمدينة المنورة]. وإذا وقع شاغر فيها فإنها تخصص من جديد للمجاورين والمحتاجين فيهما. ولذلك فإذا وقع فيها شاغر، فالمرجو تخصيص المبلغ المقدر للأساتذة المذكورين. وإذا توفي أحد أصحاب الرواتب، فيخصص لمن حل محله [أي من الأساتذة المذكورين]. وإذا صدرت الموافقة على ذلك فإنه سيتم تنزيل مبلغ اثني عشر ألف وستمائة قرش من المبلغ المحرر بعاليه، فيبقى مبلغ أربعين ألفاً وأربعمائة قرش، وهو المصروف السنوي [للمدرسة]، يتم تخصيصه من الوقف السلطاني. وسواء بهذا النحو أو بنحو آخر يتم القيام بمقتضيات الأمر. إلا أنه مع ما ذكر فإنه بالنظر لعدم كفاية واردات الأوقاف السلطانية للإيفاء بالمصروفات المذكورة، فالأمر منوط بما يراه جناب الخليفة. وقد تم بطيه تقديم المذكرات التي أعدت بهذا الخصوص.

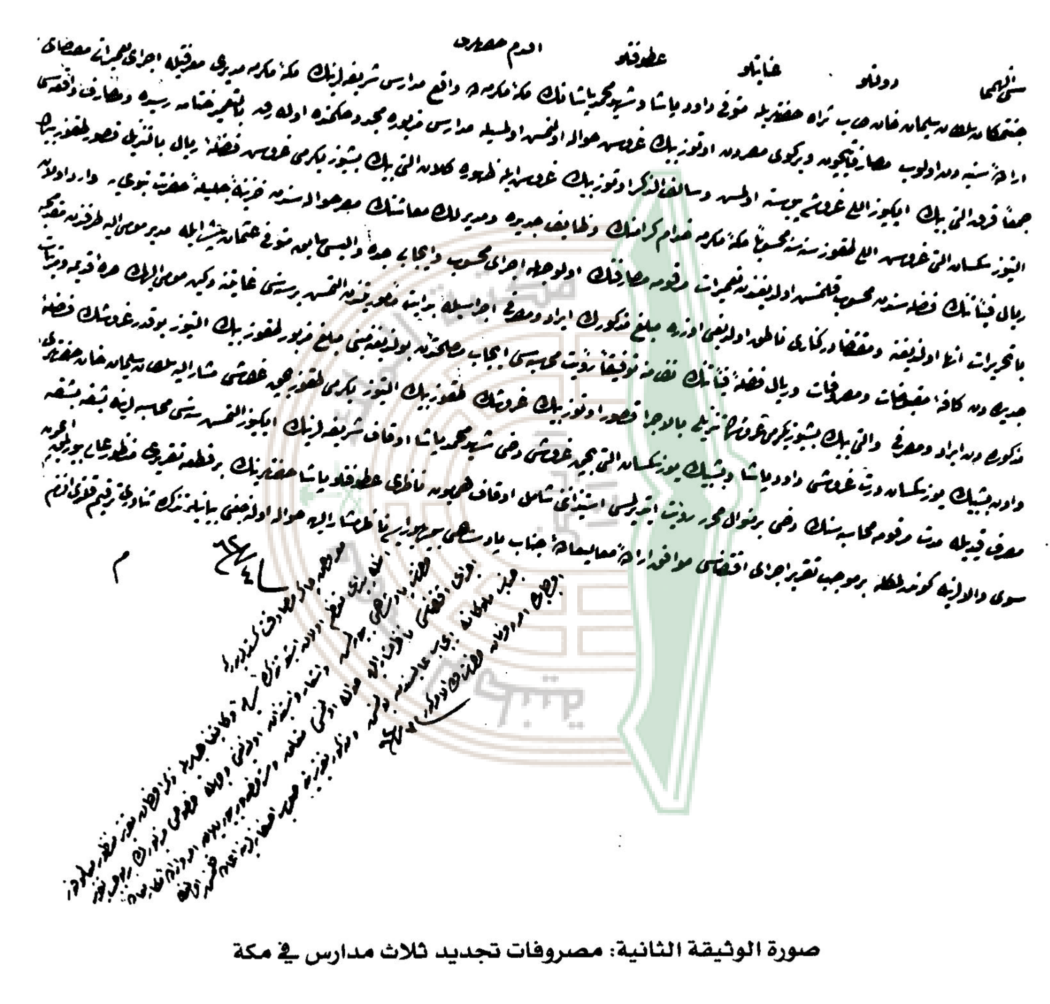
اختتام :

على الرغم من أن الوثائق التي عرضت في هذا المقال المقتضب، تحمل معلومات بسيطة عن الحياة العلمية بمكة المكرمة، فإن كل واحدة منها ومن خلال تلك المعلومات اليسيرة تدل على أمر يتعلق بالأوضاع العلمية في مكة المكرمة، وتدل

دلالة واضحة على جانب من جوانب التعليم الشرعي والأوقاف والمكتبات بمكة المكرمة، حتى لو كان ذلك مقتضباً.

كما توضح تلك الوثائق جانباً من الإجراءات الرسمية في البيروقراطية العثمانية المتبعة في ذلك العهد، وعلى مركزية الحكم العثماني؛ حيث تدار شؤون البلاد من العاصمة إستانبول، ولعل السبب الأساسي في كل الموضوعات المعروضة في هذا المقال والتي جرت المراسلة بشأنها بين مكة المكرمة والباب العالي، هو توفير الجانب المالي لتلك المدارس والمكتبات والعاملين فيها، وهو ليس من ميزانية الدولة العثمانية، وإنما من الأوقاف التي أوقفها أصحابها في إستانبول أو في الأناضول. وهو الأمر الذي تطلب الحصول على موافقة الباب العالي أو نظارة الأوقاف في تسيير شؤون المدارس والمكتبات الواقعة في مكة المكرمة.

صورة الوثيقة الأولى: بخصوص تخصيص غرفة لأحد الطلبة



صورة الوثيقة الثانية: مصروفات تجديد ثلاث مدارس في مكة

صورة الوثيقة الثالثة: خطاب من طالب يمني مجاور في مكة المكرمة

صورة الوثيقة الرابعة : الراتب المخصص لمدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة

A-MKT. UM
448/56

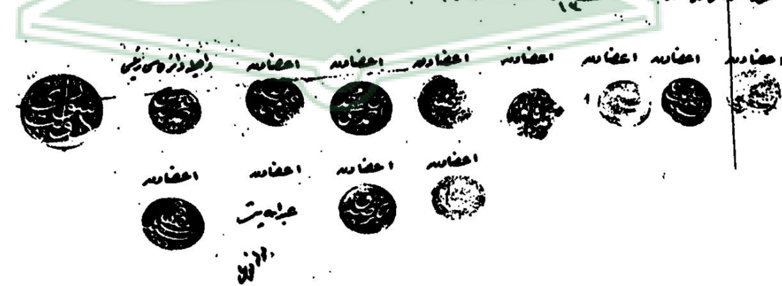
صورة الوثيقة الخامسة : تخصيص غرفة لأحد طلبة العلم الشرعي بمكة المكرمة

A.MKT.MHM
455/49

امانت جليله ـ حجاز ولايت جليله سنه

تقديم

صورة الوثيقة السادسة : تأثر الكتب في مكتبة الحرم الشريف بالسيل ومياه الأمطار



i.SD.89/5297

صورة الوثيقة السابعة : تعيين بواب للمكتبة المجيدية بمكة المكرمة

Y.EE
5/33.

أوراق نومروسى	تاريخ		تاريخ تبييضى

صورة الوثيقة الثامنة : تخصيص بعض الأموال للمدرسة الصولتية بمكة المكرمة

٣- قافلة الحج المنطلقة من الكويت عام ١٢١٨هـ[١٨٠٣م][1]:

تقديم[2]:

يضم الأرشيف العثماني ضمن ما يضمه من الوثائق الهائلة مخطوطة عربية صغيرة تتكون من اثنتي عشرة صفحة من القطع الصغير، في كل صفحة من صفحاتها أربعة عشر سطراً، وفي كل سطر سبع كلمات متوسطة الحجم. ولا تحمل هذه المخطوطة اسم كاتبها ولا تتضمن في ثناياها صفته أو عمله. بل كل ما يتبين من لغة المخطوطة أن كاتبها متمكن في اللغة العربية؛ إذْ لم يقع في أخطاء نحوية أو لغوية، أو في رسم الكلمات؛ بل كان يضبط الكلمات بالتشكيل؛ لتتم قراءتها على الوجه الصحيح، مع سلاسة في الأسلوب واستخدام السجع أحياناً، إضافة لخطه الواضح الجميل.

تتحدث المخطوطة عن انطلاق مجموعة من الناس، يبدو أنها صغيرة، من الكويت؛ بهدف أداء فريضة الحج. وذلك في يوم الخميس، الثاني من ذي القعدة سنة ١٢١٨هـ (١٣ شباط/فبراير ١٨٠٤م)، ثم نكوصهم عائدين إليها يوم الأحد، التاسع من محرم سنة ١٢١٨هـ (٢١ نيسان/إبريل ١٨٠٤م)، دون أن يؤدوا تلك الفريضة، رغم اقترابهم من تحقيقها. إذ بعد أن وصلوا قريباً من الطائف تلقوا أمراً من الإمام سعود بن عبد العزيز بضرورة العودة من حيث أتوا؛ لأن المنطقة التي اقتربوا منها قد تحولت إلى منطقة حربية. فالجيوش السعودية قد احتشدت

(١) نشر هذا البحث في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية بعنوان: طريق الحج الكويتي في وثيقة عثمانية. س١٢، ع٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢٧هـ/أغسطس ٢٠٠٦م – يناير ٢٠٠٧م). ص ٢٨٨-٢٩٧.

(٢) تفضل سعادة الدكتور عبد اللطيف الحميدان بقراءة هذا البحث، ثم كتب هذه المقدمة، وصحح بعض ما جاء فيه؛ فله خالص الشكر والتقدير.

تحت قيادة الإمام سعود، وهدفها اقتحام مكة حالما تتصرف منها قافلتا الحج المصري والشامي. وقد تم ذلك فعلاً في ٨ المحرم ١٢١٩هـ، حيث دخلها الإمام سعود وجنده بعد أن هرب منها إلى جدة الشريف غالب بن مساعد، أمير مكة المكرمة.

إن اللافت للنظر في هذه المخطوطة أن كاتبها لم يتحدث إطلاقاً عما شاهده أو سمعه من أحداث أو وقائع أو عمن قابلهم خلال الرحلة وتحدث معهم؛ بل لم يتحدث حتى عن الدرعية: العاصمة الناشئة للدولة السعودية. رغم أنه أقام فيها أربعة أيام، مع العلم أنه وصلها بعد بضعة شهور من اغتيال أميرها عبد العزيز بن محمد بن سعود. وكلُّ ما قاله وعبر عنه هو شعوره بالكراهية نحو أهلها عندما قال: "صبَّ الله على أهلها كل بلية". والشعور نفسه عبَّر به نحو أميرها الجديد سعود بن عبد العزيز، حيث وصفه بأوصاف تنم عن كراهية أيضاً.

وكما سبق أن قلنا إن الكاتب لم يتحدث عن شخصه، ولا عن المجموعة التي كان يرافقها، وعن عددهم وما معهم من جمال وتجهيزات أخرى لهذه الرحلة. إلا أننا نستنتج بأن عددهم قليل، وبأعمار تتحمل هذه الرحلة الطويلة والسير السريع على ظهور الجمال في كل يوم، لمدة قد تبلغ عشر ساعات مستمرة ومن دون ماء أحياناً. ولابد أنهم قد اعتادوا على اجتياز الصحارى، وأن معهم دليلاً ذا خبرة بمواطن نجد وطرقها. فقد سلك طرقًا ومنازل غير معتادة في الذهاب والإياب.

بقي أن نتساءل لماذا اختارت هذه المجموعة هذا الوقت بالذات رغم الأحداث التي كان قد وقعت في المنطقة، وما يُتوقع أن تقع. فالهجوم السعودي على كربلاء

وما رافقها من توتر الأوضاع في المنطقة القريبة منهم، وتوقف القوافل من بغداد والبصرة والأحساء الذي اعتاده أهل الكويت الانضمام إليها عادت. ثم هل الأحداث التي كانت قد وقعت في الحجاز وفي الطائف وحول مكة بالذات خافية عليهم؟

وعلى أية حال فإن هذه في تقديرنا هي أول رحلة تنطلق إلى الحج من الكويت بعد أن خرجت من سلطة بني خالد. وهل كان الفصل البارد وسيادة الأمن في الطرق عبر نجد مشجعاً لهم على القيام بهذه المغامرة دون ما استعدادات كافية؟ يصعب الإجابة عن هذه التساؤلات. ولعل القارئ يستشف من قراءتها بعض ما لم نره.

نص المخطوطة[(١)]:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى أزواجه وذرياته الطيبين الطاهرين، صلاة ترضيه وترضيهم إلى يوم الدين. وبعد:

كان المسير إلى حج بيت الله الحرام والخروج من الكويت في يوم الخميس ثاني شهر ذي القعدة الحرام [من عام ١٢١٨هـ]. فوصلنا مَلَحْ[(٢)]، مكان مقدار ست

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HH. 12516-E.

(٢) ملح: مورد ماء قديم، تقع آباره في جو منخفض. ويوجد الآن في الناحية الشمالية من المنخفض قصر مهجور مبني من مادة الطوب الإسمنتي. وتكثر في منخفضات ملح أشجار السدر والأثل. وتبعد ملح عن المقوع الواقعة عنه شمالاً ثلاثة أكيال، وعن وسط مدينة الكويت ستة وعشرين كيلاً ونصف الكيل. وآبار ملح القديمة غير ظاهرة؛ بسبب ما طرأ على الموقع من إنشاءات وتغيير بطبيعة الأرض السابقة. الطريق إلى الرياض/دارة الملك عبد العزيز.- الرياض: الدارة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م. ص ١٦٤-١٦٦.

ساعات عن البلد [أي الكويت]. وفيه غدير كبير وماء غزير عذب صاف يشابه دجلة من غير خلاف. فبتنا فيه وأصبحنا سايرين [سائرين] مجدّين حتى بعد عشر ساعات، نزلنا مكاناً يسمى رأس الشق[1] ،ليس فيه ماء، وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات، نزلنا مكاناً وأرضاً تسمى القرعى، كثيرة الكلى والمرعى خالية من الماء. فبتنا وأصبحنا سائرين حتى نزلنا أرضاً تسمى الوَريعَة[2] في بيداء وسيعة ليس فيها ماء، وبتنا فيها وأصبحنا سائرين إلى وقت الظهر، نزلنا أرضاً نسمى قَريَة العليا، كثيرة الآبار والماء، إلا أنه فيه طعم كريه ما، فارتوينا وسرينا حتى بعد عشر ساعات، نزلنا مكاناً يسمى الصمان[3]، كثير الحجر والصَّوان، وبتنا فيه على غير ماء، وأصبحنا سائرين حتى نزلنا مكاناً يسمى التريبي، وليس فيه ماء، وبتنا فيه. وأصبحنا سائرين حتى عند الظهر وصلنا إلى غدير فيه ماء غزير، فارتوينا منه في ساعتنا، وسرنا

---

(١) الشق: يقع في شمال المنطقة الشرقية وفي الجنوب الشرقي من وادي الباطن، وفي الشمال الشرقي من أرض الوريعة. الموسوعة الجغرافية لشرق البلاد العربية السعودية/عبد الرحمن بن عبد الكريم العبيد.- الدمام: نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ١٤١٣هـ، ٢/ ٥٤ .

(٢) الوريعة: جبل معترض وواد معروف، تكثر فيها المرتفعات والآكام، يخترقها طريق المتجه إلى الكويت الماء بالحفر بعد اجتياز قرية العليا (الشمالية). واشتهرت في زماننا هذا؛ لإنشاء محطة لضخ النفط فيه، بين النعيرية والقيصومة. المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية/حمد الجاسر.- الرياض: دار اليمامة، (د.ت). القسم الرابع، ص ١٨٠٧-١٨١١.

(٣) الصمان: منطقة تقع شرقي الدهناء وجنوبي وادي الباطن وغربي وادي المياه وشمال طريق المنطقة الشرقية، في المفصل ما بين الدهناء والفروق، يتداخل مع منطقة الصلب. وهذه المنطقة حزون متداخلة وقفات وحتائف، تتخللها رياض ومستقرات مياه وقيعان كلها تنبت السدر والعوسج. معجم اليمامة/ عبدالله بن محمد بن خميس.-ط٢.- الرياض: المؤلف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٢/ ٧٨.

مقدار عشر ساعات ونصف، نزلنا أرضاً تسمى بالدهناء[1]، ذات رمول وأرض حمراء، فبتنا فيها وأصبحنا سائرين حتى مقدار عشر ساعات، نزلنا أرضاً تسمى العُرَمَة[2]، على غير ماء. وبتنا فيها، وعند السحر سرنا إلى الضحى وصلنا ماء غزيراً عذباً في غدير كبير، أحلى من كل ما رأينا فأكثرنا وارتوينا، يسمى المساجد[3]، ويحق لغيره أن يكون عنده راكعاً ساجد، فبتنا فيه وأصبحنا سائرين مقدار عشر ساعات ونصف، حتى نزلنا العارض[4]، وأدّينا ما علينا فارض، وبتنا وأصبحنا سائرين حتى بعد العصر، نزلنا دون الدرعية[5] بفرسخين على غير ماء. وأصبحنا سائرين حتى بعد ساعتين نزلنا الدرعية، صبٌّ

(١) الدهناء : منطقة رملية واسعة تعدّ الثاني بعد الربع الخالي، تنطلق من عرض الربع الخالي من تحت الأفلاج شرقاً، وتذهب شمالاً آخذة ما بين الصلب شرقاً والعرمة غرباً، حتى تجتاز جبلي طي، ثم تأخذ شطر الغرب فالغرب الجنوبي، لتقف قريباً من تيماء. المرجع السابق، ٤٣٦/١.

(٢) العرمة: عارض مستطيل من الشمال إلى الجنوب بما يقارب مسافته ثلاثمائة كيل طولاً وثلاثين كيلاً عرضاً في المتوسط، وجبالها صوانية في الغالب، فهي جمجمة حثة تشكل مرتفعاتها ما يشبه الحرار، إلا أن لونها قمحي باهت، وينحدر جبلها من الناحية الغربية انحداراً شديداً، ويشكل صفحات قائمة وأنوفاً بارزة ورعاناً متناوحة. وتنحدر من جبل العرمة أودية كثيرة تمر بالسهول الشرقية وتستقر في رياض كثيرة خصيبة في حضن الدهناء. والعرمة قريبة من الرياض بما لا يبعد عنها ٥٠ كيلاً. المرجع السابق، ١٤٥/٢.

(٣) المساجد، والمساجدي: أحد أودية العرمة التي تسيل إلى الشرق. المرجع السابق، ٣٦٤/٢.

(٤) العارض: اسم للجبل المعترض، ومنه سمي عارض اليمامة وهو جبلها. ويطلق (في المصطلح الحديث) على جزء من جبل اليمامة وطويق، وهو ما بين منطقة الشعيب إلى منطقة الخرج أي الرياض وملحقاتها. المرجع السابق، ١٢٩/٢-١٣٠ .

(٥) الدرعية: نسبة إلى الدروع، وهم بطن من بني حنيفة. وهي بلاد زراعية كثيرة النخيل والأشجار، عذبة المياه، تقع شمالي غرب الرياض بمسافة عشرين كيلاً، ويشقها وادي حنيفة نصفين. المرجع السابق، ٤١٦/١-٤٢٧.

الله على أهلها كل بلية. وبقينا فيها أربعة أيام ثم سرنا منها مقدار ساعة وصلنا قرية اسمها عُيَيْنَة[1]، تزوّدنا من مائها وارتوينا وبقينا سائرين حتى بعد عشر ساعات، نزلنا مكاناً يسمى الباطن[2]، ولم يكن أحد فيه قاطن، على غير ماء. وبتنا فيه وأصبحنا على غدير صغير فيه ماء قليل، فجاوزناه ونزلنا مكاناً يسمى ثغب القصور، واسمه في هذا مشهور. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين إلى وقت الظهر، نزلنا مكاناً يسمى عرق الشمس[3] على غير ماء. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين مقدار عشر ساعات نزلنا مكاناً يسمى السر[4] ليس فيه نفع ولا ضر. وبتنا فيه على غير ماء. وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات نزلنا أرضاً تسمى المرّوته[5]، وبهذا الاسم منعوتة. حتى بعد ثلاث ساعات من النهار وصلنا

---

(١) العيينة: تقع في ملتقى شعاب وادي حنيفة الرئيسة التي تتكون منها هذا الوادي. ويحف بها شعاب يمينها وشمالها تهبها قوة واتساعاً. وهي من بلاد عيين بني عامر من بني حنيفة. وهي بلدة عامرة تقع بالقرب من الرياض في الراهن. المرجع السابق، ١٩٨/٢ وما بعدها.

(٢) الباطن: واد قرب الرياض، ذو قرى ونخيل. المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية/حمد الجاسر. مرجع سابق. القسم الأول، ص ٢٥٣.

(٣) الشمس: بئر زراعية قديمة تقع على ضفاف واد يخترق صفراء (الوشم) الجنوبية. تبعد عن مدينة "مراة" ثمانية وعشرين كيلاً جهة الجنوب الشرقي. وهي من الموارد القديمة. ويقع بالقرب منها بئر زراعية أخرى تسمى الشمسية بالتصغير. الطريق إلى الرياض. مرجع سابق. ص ١٤٠.

(٤) رمل السر: جبل مستطيل من الشمال إلى الجنوب، يبدأ من مشارف القصيم الجنوبية ويذهب مجنباً حتى جانب الجلة الجنوبي بما تقدر مسافته بمائتي كيل طولاً في خمسة وعشرين كيلاً عرضاً. معجم اليمامة. مرجع سابق، ٤٨٢/١.

(٥) المروت: الأرض الواسعة في اليمامة قليلة النبات والشجر. واقعة بين رمل الوركة (قنيفذة حالياً) وبين رمل جراد (رمل السر الآن). وقد سميت أيضاً مروته، مشتقة من واقعها. المرجع السابق، ٣٥٦/٢-٣٥٩.

الدوادمي[١]؛ قلعة صغيرة وفي العين حقيرة وفيها آبار كثيرة، ريَّضنا فيها مقدار ثلاث ساعات، روّينا منها وسرنا حتى بعد العصر، نزلنا مكاناً يسمى شق النيّر[٢] على غير ماء، وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات نزلنا أرضاً تسمى المستوي[٣] على غير ماء من نرتوي. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات نزلنا مكاناً يسمى الضفرة على غير ماء. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد ثلاث ساعات نزلنا أرضاً يقال لها الجمانية[٤]، وفيها غدران من الماء مملية، فروّينا وارتوينا. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى نزلنا مكاناً يسمى الحزم، وليس فيه ماء. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات نزلنا أرضاً تسمى حزم الراقي، كان الله فيه الواقي، على غير ماء. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات ونصف، نزلنا مكاناً يسمى المويه، فيه ماء غزير يرو[ي] آبار[اً] كثيرة، قريبة المأخذ وحسن الصفا، فارتوينا منه،

---

(١) الدوادمي: بلدة يتبعها عدد كثير من القرى ومناهل البادية، فيها إمارة من إمارات الرياض. المعجم الجغرافي لبلاد العربية السعودية/حمد الجاسر. مرجع سابق. القسم الأول، ص ٥٨٦.

(٢) النير: جبل يمتد من الشرق إلى الغرب ما بين القاعية والنضادية، وبه مياه وقرى وأودية من أعظم جبال الجزيرة وأشهرها، يتربع على سرة نجد، وتتبسط حوله أخصب المراتع وأمراها بين حمى "ضرية" وحمى "سجا". المجاز بين اليمامة والحجاز/عبد الله بن محمد بن خميس.- الرياض: دار اليمامة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. ص ١٣١.

(٣) المستوي: منطقة تقع غربي شمالي اليمامة مما يلي القصيم، مستوية منبسطة لها من اسمها نصيب. يحدها من الجنوب الملحاء ومن الشمال قاع مهنا وغرباً الرويكب من رمل السر، وشرقاً عريق البلدان. ويسير منه عدة أودية، تستقر في حضن رمل الرغام. معجم اليمامة. مرجع سابق، ٢/٣٦٤.

(٤) الجمانية: واد فيه هجرة بهذا الاسم للعضيان من الروقة بمنطقة عفيف في جبل النير في إمارة الرياض. المعجم الجغرافي لبلاد العربية السعودية/حمد الجاسر. مرجع سابق. القسم الأول، ص ٣٨١.

وسرينا حتى بعد تسع ساعات وردنا رسول.. سعود، يأمرنا بالنكوص في منزل يسمى ركبة. وبتنا فيه على غير ماء، ونكصاً على الأعقاب حتى رجعنا إلى المويه، فبتنا فيه تلك الليلة، وأصبحنا سائرين راجعين، حتى نزلنا مكاناً يسمى حرّة الكُبا، قد تفرق الناس فيه أيادي سبا، وعلى غير ماء. وأصبحنا سائرين حتى بين الصلاتين [أي صلاتي الظهر والعصر] نزلنا مكاناً يسمى الخال، وفيه ماء أحلى من الزلال. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين نزلوا [أي الحجاج] إلى الذنايب[1] بعد مسير ثمن [ثماني] ساعات. ثم سرنا منه وعند العصر نزلنا الشِّعْب بعد تعب ونصب. وفيه ماء كثير حلو عذب. وكان يوم العيد [أي العاشر من ذي الحجة]. وقد تجدد لنا حزن شديد، وبتنا فيه وأصبحنا وشلنا وسرنا بلا ماء حتى بعد ثمن [ثماني] ساعات نزلنا في عريج الدَّسِم. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى قبل الظهر، نزلنا مكاناً يسمى اسم ضريّة، على غير ماء. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد ساعتين نزلنا قرية برديّة اسمها ضريّة، فيها آبار وماء، فارتوينا منها كما نشاء. وأصبحنا سائرين يعد قطع سبع ساعات نزلنا مكاناً يسمى الغول، كثير العَرفَج والرمول [الرمال] على غير ماء، وبتنا فيه وأصبحنا سائرين إلى وقت العصر، نزلنا مكاناً يسمى العَبَل وقريباً من جبل، على غير ماء، وبتنا فيه وأصبحنا سائرين مقدار ساعتين، نزلنا مكاناً يسمى حَبْلَة في بطحاء كثيرة الرملة، وفيه آبار كثيرة ومياه غزيرة. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين، ونزلنا مكاناً يسمى غُرَّب بعد قطع ثمان ساعات. وبتنا فيه. وأصبحنا سائرين مقدار خمس ساعات حتى نزلنا مكاناً يسمى قصر بسام، قلعة فيها بعض نخيل ذوات أكمام،

---

(١) الذنائب: ثلاث هضبات حمر متجاورات، تقع بين الخضارة والدريعوّات، شهدت كثيراً من المعارك والأحداث. المجاز بين اليمامة والحجاز. مرجع سابق. ص ١٥٨-١٦٦

فيه ماء كثير. فبتنا فيؤه وأصبحنا سائرين حتى بعد سبع ساعات، نزلنا مكاناً يسمى المرّوتة على غير ماء. وأصبحنا سائرين حتى قبل الظهر بساعتين وصلنا شقراء[1]، قرية كبيرة وفيها نخيل ومياه غزيرة، فجاورناها. وبعد ساعتين نزلنا قرية تسمى أشيجر [أشيقر][2]، فيها نخل كثير وماء غزير، وبقينا فيها أربعة أيام. وسرنا إلى بعد الظهر نزلنا مكاناً يسمى طويج [طويق]، على غير ماء، وبتنا فيه. وأصبحنا سائرين مقدار ثماني ساعات، نزلنا مكاناً يسمى القَصَب، كثير الماء والحطب. ثم أصبحنا سائرين حتى بعد الظهر نزلنا باطن العجّ. وبتنا فيه وأصبحنا وسرنا حتى بعد ثلاث ساعات، نزلنا مكاناً يسمى الحَفَر[3]، فيه آبار كثيرة ومياه غزيرة وأرشيتها طويلة، مقدار ثمانية عشر باع. فارتوينا وبتنا وسرينا حتى بعد أحد عشر ساعة نزلنا الدهناء كثيرة النفود، وفيها تسع[ة] عروق من الرمول، كل متصل ممدود. وبتنا فيها على غير ماء. وأصبحنا سائرين حتى بعد قطع مسافة بعيدة ومشقة شديدة، وصلنا مكاناً يسمى خِفيسة بعد أحد [إحدى] عشر[ة ساعة]. وبتنا فيه على غير ماء وأصبحنا سائرين حتى بعد إحدى عشرة ساعة. نزلنا مكاناً يسمى الصمان، وليس فيه ماء. فبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات نزلنا مكاناً يسمى بَفرَة. وبتنا فيه وأصبحنا سائرين حتى بعد أربع ساعات ضحوة النهار، نزلنا قرية العليا، فيها

---

(١) شقراء: قاعدة إقليم الوشم، وهي إمارة من إمارات منطقة الرياض، يتبعها قرى وموارد. المرجع السابق. القسم الثاني، ص ٨٠٤.

(٢) أشيقر: من بلدان الوشم بمنطقة شقراء في إمارة الرياض. المرجع السابق. القسم الأول. ص ١٨٩.

(٣) الحفر: بلدة تقع غربي القيصومة ويمر بها الطريق المتجه إلى الكويت. وهو اليوم مدينة كبيرة عامرة بالسكان من مختلف القبائل. الموسوعة الجغرافية لشرقي البلاد العربية السعودية/عبد الرحمن بن عبد الكريم العبيد. مرجع سابق، ٢٨٦/١.

آبار كثيرة الماء. فبتنا فيها وأصبحنا سائرين حتى بعد عشر ساعات ونصف، نزلنا أرضاً تسمى الوفرة. وبتنا فيها على غير ماء. ثم سرينا منها وبعد إحدى عشرة ساعة نزلنا مكاناً يسمى الصفاوي على غير ماء. ثم أصبحنا سائرين وبعد مقدار اثنتي عشرة ساعة نزلنا مكاناً يسمى...[1]، فبتنا فيه. وأصبحنا سائرين مجدّين حتى بعد ساعتين وصلنا خَبَرَة مَلَح. فارتوينا منها ومشينا حتى بعد الظهر يوم الأحد تاسع محرم الحرام سنة ١٢١٨[هـ] وصلنا الكويت. فهذا ما رأيت ورويت و [هنا انتهت المخطوطة].

تعليق :

لقد تبين من استعراض المنازل التي نزلت فيها قافلة الحج الكويتية من ملح الذي كان أول منزل نزلت فيه، وحتى ركبة التي هي آخر منزل وصلت إليه: ٢٦ منزلاً. أما عودتها من ركبة وحتى ملح القريب من الكويت فقد استغرقت ٢٨ منزلاً.

(١) ترك المؤلف هذا المكان فارغاً؛ إما لعدم معرفته اسمه، أو أنه نسي اسم الموقع.

الصفحتان الأولى والثانية من مخطوطة (قافلة الحج المنطلقة من الكويت عام ١٢١٨هـ/١٨٠٣م)

٤ - طلب السيد جعفر البرزنجي تأسيس مطبعة في المدينة المنورة[1]:

وجدت وثيقة في الأرشيف العثماني، هي في الأصل إشعار أرسله الباب العالي إلى إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز، بشأن الطلب المقدم من السيد جعفر البرزنجي. وبناءً على أهمية هذا الموضوع الذي ورد في تصنيف دفاتر العينيات بالأرشيف العثماني Ayniyat defteri. no.873. sy.239,250,260 ؛ إذ تكشف النقاب عن المحاولات التي بذلت من أحد أعيان المدينة المنورة؛ لتأسيس مطبعة عربية بها، قبل تأسيسها بصفة رسمية في مكة المكرمة، فقد رأيت إدراج ترجمة هذا الإشعار، ثم تحليله بشكل مقتضب. وتاريخ هذا الإشعار المرسل من الباب العالي إلى إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز ١٣ ربيع الأول ١٢٩١هـ (١٨٧٤/٤/٣م)، و ١٦ جمادى الآخرة ١٢٩١هـ (١٨٧٤/٧/٣٠م).

وترجمة النص العثماني على النحو الآتي:

"بناءً على المعروض الذي قدمه مفتي الشافعية في المدينة المنورة السيد جعفر [البرزنجي] أفندي، الذي ذكر فيه أنه بالنظر لفقدان وجود الرسائل الدينية والأخلاقية اللازمة لتدريس الطلبة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبما أن جلبها من إستانبول يكلف مصاريف باهظة، فقد طلب تأسيس مطبعة بالمدينة المنورة؛ لتقوم بطبع الرسائل المنتخبة في مبادئ العلوم الدينية والأخلاقية، وذلك بجلب الأدوات اللازمة للطباعة والحروف وغيرها من الأجهزة والمتطلبات، على أن يرسل شخص مرتِّب [فني]، وتأسيس مدرسة رشدية [متوسطة] في المدينة

(١) نشر هذا البحث في عالم المخطوطات والنوادر- المجلد العاشر، العدد٢ (رجب - ذو الحجة ١٤٢٦هـ/سبتمبر ٢٠٠٥- فبراير ٢٠٠٦م). ص ٥٥٣-٥٥٧.

المنورة، وتأسيس حوالي عشر مدارس عادية [ابتدائية] بين الحرمين الشريفين؛ لتعليم العربان القاطنين فيها، وتعيين المدرسين فيها بحيث يدفع للواحد منهم مبلغ مائتي قرش شهرياً. وبناءً على ذلك المعروض، فقد جرى الاتصال مع نظارة المعارف الجليلة، التي ذكرت في خطابها الجوابي، أنه على الرغم من أن القيام بتأسيس العدد المطلوب من مدارس الصبيان [المدارس الابتدائية] في الأماكن المناسبة من القطر الحجازي، وتأسيس مدرسة رشدية [متوسطة] في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، من الأمور اللازمة، إلا أنه بسبب عدم ورود أي إشعار من إمارة مكة المكرمة العالية وولاية الحجاز الجليلة، إضافة إلى أن تأسيس المطبعة المذكورة مع الأجهزة المطلوبة سيكلف مبلغ ثلاثمائة قرش. فهل هناك حاجة في تأسيس مطبعة على النحو المذكور في المدينة المنورة؟ وهل هناك حاجة إلى تأسيس مدرسة رشدية [متوسطة] في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك مدارس الصبيان في الأماكن المناسبة من القطر الحجازي؟ وإذا كانت هناك حاجة لذلك، فأين ستؤسس تلك المدارس؟ وكم المبالغ المطلوب دفعها لمدرسيها؟ فقد وجدت الحاجة إلى قيام سيادتكم [أي أمير مكة المكرمة] مداولة هذا الموضوع مع جناب الوالي المشار إليه [أي والي الحجاز]. كما طلبت المعلومات المذكورة من جنابه أيضاً، وبذل الهمة في إبلاغنا بذلك".

وقد أرسل الباب العالي إشعاراً آخر إلى ولاية الحجاز وإمارة مكة المكرمة في ١٦ جمادى الآخرة، أكد فيه على إشعارها الأول، طالباً الرد عليه، حيث لم يصل الرد على الموضوع حتى حينه.. ولم يتبين للباحث ردهما من خلال تصفح دفتر العينيات رقم ٨٧٣ الذي أورد المراسلات المذكورة إليهما. كما لم يتضح له من خلال ما اطلع عليه من الوثائق العثمانية المحفوظة في تصنيفات أخرى من

الأرشيف العثماني. ومهما يكن من أمر فإن فحوى الوثائق جدير بالبحث والدراسة، قد أكد على عدة موضوعات مهمة. يمكن استخلاصها من تحليل هذه الوثيقة على النحو الآتي:

مقدم الطلب :

مقدم الطلب هو السيد جعفر بن إسماعيل بن زين العابدين بن محمد الحسيني المدني البرزنجي. وهو من السادة الكرام من أعيان المدينة المنورة، والشخصيات البارزة فيها في أواخر العهد العثماني. وقد تبين من الوثيقة أنه كان مفتي الشافعية في المدينة المنورة. كما بينت ذلك وثائق عثمانية أخرى[1]، والتي أشارت إلى أنه حصل على الوسام المجيدي من الدولة العثمانية عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م)[2]، تقديراً من الدولة لمكانته العلمية والاجتماعية. وله كتاب قيم عن تاريخ المسجد النبوي الشريف بعنوان: "نزهة الناظرين في مسجد سيد الأولين والآخرين". وقد انتهى من تدوينه في سنة ١٢٧٧هـ، وأضاف إليه معلومات جديدة عن بعض ما جدت من العمارة في المسجد النبوي الشريف. وذكر في المقدمة أنه ألف الكتاب بناءً على طلب شيخ الحرم النبوي؛ لإفادة الباحثين بمعلومات قيمة لديه عن المسجد النبوي الشريف. وقد طبع الكتاب طبعتين، الأولى: طبعة المطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م. والطبعة الثانية عن دار صعب ببيروت وهي خالية من التاريخ، لكنها صدرت - فيما يبدو - بعد عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat defteri.no.871.sy.55,146,258 .

(٢) **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني**/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ٣١.

موضوع المعروض:

اقترح السيد جعفر البرزنجي في معروضه تأسيس مطبعة في المدينة المنورة، بناءً على الحاجة إليها؛ حيث لم تكن في المدينة المنورة ولا في مكة المكرمة في عام ١٢٩١هـ (١٨٧٤م) مطبعة، ولا سيما أن الكتب الدينية والأخلاقية التي يحتاجها الطلاب في المدارس الابتدائية، كانت تجلب من إستانبول، وفي جلبها مشقة كبيرة؛ نظراً لبعد المدينة المنورة عن إستانبول، إضافة إلى المصاريف الباهظة التي تكلفها عملية النقل. وبناءً على ما سبق فإن الهدف من تأسيس المطبعة طبع الكتب الدينية المبسطة للطلاب في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتوفيرها. وقد طلب السيد البرزنجي في اقتراحه إرسال الأجهزة والأدوات اللازمة للمطبعة من إستانبول، مع انتداب أحد الفنيين منها أيضاً؛ لتأسيس المطبعة في المدينة المنورة وتشغيلها.

كما عرض أيضاً اقتراحاً ثانياً وهو تأسيس مدرسة متوسطة في المدينة المنورة. وما ذكره الباب العالي في إشعار إلى ولاية الحجاز: تأسيس مدرسة متوسطة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، ما يوحي بعدم وجود المدارس المتوسطة النظامية في تلك المدة في الحرمين الشريفين.

أما الاقتراح الثالث الذي عرضه السيد البرزنجي في معروضه الذي قدمه إلى الباب العالي فهو تأسيس بعض المدارس الابتدائية في الأماكن التي تقطنها القبائل العربية ما بين الحرمين الشريفين. ومما يجدر ذكره هنا أن وثيقة عثمانية سبق أن نشرها الباحث[1]، بينت تجربة إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز في

(١) **مكة المكرمة والمدينة المنورة: بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.**

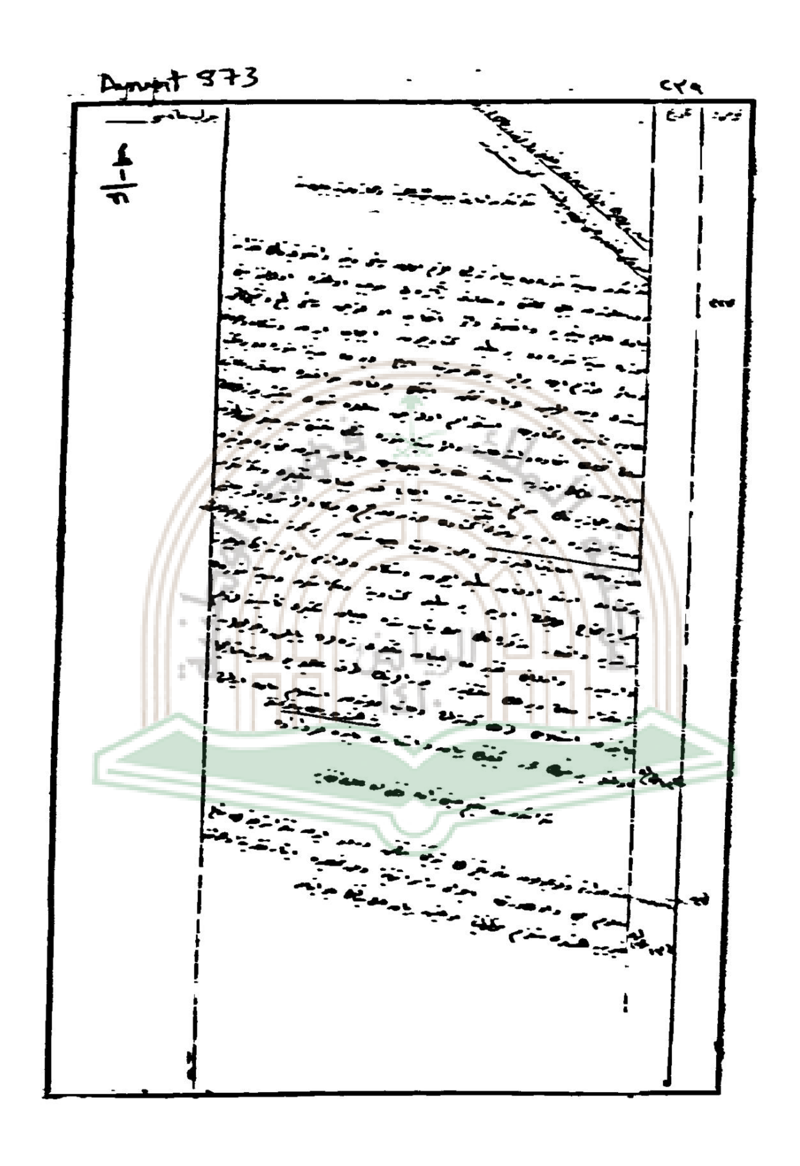
تعيين بعض المدرسين والفقهاء في بعض الأماكن التي تقطنها القبائل في منطقة مكة المكرمة عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٨م، ولا سيما في تثقيفهم وتوعيتهم بالأمور الدينية ومبادئ القراءة والكتابة[١].

موقف الباب العالي من معروض السيد البرزنجي :

بعد وصول المعروض إلى الباب العالي، اتصل بنظارة المعارف؛ للحصول على رأيها في الموضوع، وهل المنطقة بحاجة إلى المدارس والمطبعة أم لا؟ فأفادت في خطابها الجوابي أن الحاجة ماسة إلى ذلك؛ لكن لابد من استفسار إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز عن الموضوع؛ لأنهما تمثلان الحكومة المحلية في المنطقة. إلا أنهما لم تردا على إشعار الباب العالي، الذي أرسل إليهما إشعاراً آخر بعد شهرين تقريباً (١٦ جمادى الآخرة ١٢٩١هـ) من الإشعار الأول (١٣ ربيع الأول ١٢٩١هـ). وهذا في الحقيقة يدل على تقصير إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز، ليس فقط في عدم الاهتمام بالجوانب الثقافية للمنطقة؛ بل حتى في الرد على إشعار الباب العالي المبني على اقتراح السيد البرزنجي. ومن هنا فإن هذه الشخصية الفذة، الذي كان يمثل العلماء والأهالي في المدينة المنورة، وليس الحكومة المحلية في الحجاز، كان صاحب نظرة شاملة لمنطقة الحجاز، ساعياً إلى تثقيفها من خلال توفير أدوات التثقيف، وهي في ذلك الوقت المطبعة والمدرسة.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Sura-i Devlet. 568 .



رسالة من الباب العالي إلى إمارة مكة المكرمة بشأن تأسيس مطبعة في المدينة المنورة بناءً على طلب السيد جعفر البرزنجي

٥ - طلب الشيخ عبد الحفيظ بن عثمان القاري تأسيس مكتبة في الطائف عام ١٣٢٠هـ [١٩٠٢م][1]:

أصل هذه الوثيقة محفوظة بالأرشيف العثماني (تصنيف يلدز - متنوع Y.MTV.228/36) وهي طلب قدمه الشيخ عبد الحفيظ بن عثمان القاري، إلى السلطان العثماني في محرم الحرام من عام ١٣٢٠هـ/أبريل ١٩٠٢م؛ لتأسيس مكتبة في مدينة الطائف.

والشيخ عبد الحفيظ من علماء الطائف المعروفين. وقد حصل على الوسام العثماني من الدرجة الثالثة في الخامس من جمادى الآخرة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥/٨/٧م)[2]. ومعلوم أن هذه الدرجة من الوسام العثماني لم يكن تمنح إلا لكبار الشخصيات في الدولة. وهذا يدل على مكانة الشيخ عبد الحفيظ لدى الدولة العثمانية.

وفيما يلي ترجمة المعروض المقدم إلى الباب العالي :

نبتهل إلى الله تعالى أن يديم شوكة خلافة خليفتنا خادم الحرمين الشريفين جناب السلطان، ما دام الزمان. وبناءً على ما حظيت به من تقدير واهتمام في ضيافتكم الكريمة، وما يستوجبه ما في ذمتي من واجب الصدق والإخلاص تجاه جنابكم الكريم وجلب دعاء الخير إليكم، فإنني أعرض على عتبة بابكم الكريم الموضوع الآتي؛ إيفاء بواجب الصدق نحوكم. وهو أن بلدة الطائف تفتقد لوسائل نشر العلوم كالمدارس العالية والمكتبات. وبناءً على ذلك فقد تناقص عدد العلماء

(١) نشر هذا المقال في **عالم المخطوطات والنوادر**.- المجلد الحادي عشر، العدد١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/مارس يوليو ٢٠٠٦م). ص ٢٣٤-٢٣٩.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف NISAN DEFTERI.NO.17.SY.185 .

والطلاب فيها إلى أدنى حد. وفي الوقت الراهن لم يبق من العلماء المتميزين سوى ثلاثة أشخاص. فإذا ما فقدناهم، لن يبقى فيها أحد يشتغل بتدريس العلوم ونشرها. وفي الحقيقة فإن البلدة المذكورة الطائف مجمع للعربان، يتعلمون فيها مسائلهم الدينية وأمورهم الشرعية، كما يتعلمون فيها أيضاً كيفية عرض خضوعهم وانقيادهم لأولي الأمر وجناب السلطان. وبناءً على ذلك فإن توفير الوسائل التي تؤدي إلى نشر العلوم فيها وتدريسها واستكمال أسبابها من الأمور الواجبة. ولأجل تحقيق هذا الغرض فلابد من تأسيس مدرسة صغيرة، تتوافر فيها اثنتا عشرة غرفة [فصلاً]. يضاف إلى ذلك تأسيس مكتبة فيها. كما يجب توظيف العلماء المحليين الثلاثة الذين يدرّسون العلوم [الشرعية] في منازلهم، بمنصب مدرس أول وثاني في تلك المدرسة بشرط أن يقوموا بتدريس طلاب العلم من أهل البلد. وبناءً على ما يتم تشييده من خدمات دينية عالية في سائر أنحاء الممالك السلطانية من جنابكم، فإن تأسيس هذه المدرسة والمكتبة تضاف إلى محاسنكم الجليلة، بحيث يطلق اسم جنابكم عليهما. وإذا ما صدرت موافقتكم الجليلة على ذلك فإن ما توارثته ونُقل إليّ أباً عن جد من كتب معظمها مخطوطة، يتجاوز عددها ألفاً ومائتي كتاب من الكتب الدينية والعلمية إضافة إلى ثلاثمائة- أربعمائة رسالة متنوعة، فإني سوف أتبرع بها لتلك المكتبة. كما إنني أتبرع بأرض من الأراضي التي أمتلكها في الطائف، لتؤسس عليها المكتبة المذكورة، على أن تبنى في الدور الأرضي منها ثلاثة دكاكين، بشرط أن يتم شراء الكتب الجديدة التي يتم طبعها ونشرها يوماً بعد يوم من إيجار تلك الدكاكين. وأوقف تلك الكتب على المكتبة والمدرسة المذكورتين. والحقيقة أن الموافقة على هذا المشروع سوف يجلب دعوات الخير المستمرة لجناب السلطان، كما يجلب

العديد من الفوائد المادية والمعنوية، يضاف إلى ذلك الأجر والثواب عند الله تعالى. كما أن الأمر الذي دفعني لعرض هذا الموضوع على جنابكم الكريم، هو مجرد الصدق والإخلاص اللذين أكنهما لجنابكم. مع الرجاء بتلقي هذا المعروض بحسن القبول. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان لأفندينا جناب السلطان.

المحرم الحرام ١٣٢٠[هـ/أبريل ١٩٠٢م] الداعي لكم عبد الحفيظ بن عثمان القاري

من علماء مكة والطائف

وكان المعروض السابق قد قدم من شيخ الإسلام في الدولة العثمانية محمد جمال الدين أفندي، الذي لخص الموضوع في خطاب مستقل عن المعروض، وقدمهما معاً إلى السلطان. وقد حمل خطاب شيخ الإسلام تاريخ السادس من المحرم ١٣٢٠هـ (١٥ أبريل ١٩٠٢م)، ما يدل على أن معروض الشيخ عبد الحفيظ ابن عثمان القاري كان قبل هذا التاريخ. وقد تضمن خطاب شيخ الإسلام معلومة مهمة، وهي أن الشيخ عبد الحفيظ أفندي - وهو من علماء الطائف - كان موجوداً في هذا التاريخ بضيافة السلطان العثماني في إستانبول.

وقد تضمنت الوثيقة السابقة عدة موضوعات مهمة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١- الداعي لرفع هذا المعروض الذي تضمن اقتراحاً من الشيخ عبد الحفيظ القاري، ما رآه من اندثار العلم والعلماء في مدينة الطائف. ولعل السبب الذي أدى بهذا الشيخ إلى رفع الطلب ما ورد في ديباجة المعروض من إقامته في الضيافة السلطانية بإستانبول. وهذا بدوره يدل على أن الشيخ

قد توجه إلى إستانبول، وجلس فيها مدة من الزمن في الضيافة السلطانية. فرأى في أثناء وجوده في إستانبول كثرة من المطابع والمدارس والمكتبات فيها. فأراد أن يحصل بلده الطائف، نصيباً من ذلك الجانب الثقافي.

٢- تطرق الشيخ عبد الحفيظ القاري - باقتضاب شديد - إلى وجود ثلاثة من العلماء في الطائف، مع عدم إيراد أسمائهم. مشيراً إلى أنهم البقية الباقية من العلماء الذين كان البلد يعج بهم. وهذا يشير إلى رغبته الشديدة في استمرار البلد مكاناً للعلم والعلماء، وعدم انقطاعه منهم.

٣- أشار الشيخ عبد الحفيظ في معروضه إلى أن بلدة الطائف محل اجتماع القبائل، ومرجعيتها العلمية والدينية، مما يوحي بمكانة الطائف الاجتماعية في المنطقة؛ بسبب وجود كثير من القبائل في منطقة الطائف.

٤- ما عرضه الشيخ من اقتراح تأسيس مدرسة، يفهم منه تأسيس مدرسة عالية، يتم فيها تدريس العلوم الشرعية؛ بدليل أن الأنسب والأليق في حق العلماء الثلاثة الباقين على قيد الحياة في الطائف، هو تدريس العلوم الشرعية التخصصية. أما المدارس العادية فيدرّس فيها مدرسون عاديون، وليس العلماء.

٥- اتضح من معروض الشيخ عبد الحفيظ أيضاً أنه كان من أصحاب الأملاك والعقارات في الطائف، حيث ذكر أنه مستعد للتبرع بالأرض التي تقام عليها المدرسة والمكتبة إذا صدرت الموافقة السلطانية على ذلك، إضافة إلى انتسابه لبيت علم؛ بدليل ما ذكره من المخطوطات التي توارثها من

أجداده. ما يدل بوضوح على وضعه المادي المتميز ووضعه الاجتماعي المرموق في مجتمع الطائف، بل وحتى في مكة المكرمة، حيث ذكر أنه من علماء مكة والطائف.

أما رد السلطان العثماني على معروض الشيخ عبد الحفيظ، فلم يكن موجوداً ضمن الوثيقة. إلا أن الغالب الأعم صدور الموافقة السلطانية على طلب الشيخ عبد الحفيظ، ولا سيما أنه مشفوع بخطاب تزكية من شيخ الإسلام في الدولة العثمانية محمد جمال الدين أفندي. يضاف إلى ذلك تكريم الدولة العثمانية للشيخ عبد الحفيظ، بعد ثلاث سنوات من تقديم معروضه المذكور.

صورة خطاب الشيخ عبد الحفيظ بن عثمان القاري بشأن تأسيس مكتبة في الطائف عام ١٣٢٠هـ

Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı



دائره مشيخت

صورة خطاب شيخ الإسلام محمد جمال الدين أفندي يعرض فيه موضوع الشيخ عبد الحفيظ قاري

٦ - عبد الله المغيرة

٦/أ - عبد الله المغيرة [١] في وثائق الأرشيف العثماني [٢]:

لقد لفتت انتباه الباحث وثيقة عثمانية ضمن تلك المجموعة من الوثائق العثمانية المحفوظة بدارة الملك عبد العزيز بالرياض؛ حيث أشارت إلى أن شخصاً نجدياً يدعى عبد الله المغيري، توجه مع طالب أزهري إلى جيبوتي، ليجتمعا بأمير دارين محمد بن عبد الوهاب الفيحاني [٣]، وينطلقا من هناك إلى الأحساء والقطيف، ومن ثم إلى الكويت، لتوزيع كتاب "طبائع الاستبداد" للكواكبي، الذي كان بحوزة عبد الله المغيرة مئة نسخة منه؛ لتوزيعها على الأهالي في نجد، بغية القيام بتمرد في وجه الدولة العثمانية. وفي هذه الوثيقة نصّ الخطاب الذي بعث به الممثل فوق العادة للدولة العثمانية في مصر [٤]، إلى الباب

---

(١) استند هذا المقال في معلوماته وتحليلاته على وثائق الأرشيف العثماني.

(٢) نشر هذا المقال في مجلة الدارة.- ع٢، س ٣١ (١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م). ص ٢٠٩-٢٣٣.

(٣) محمد بن عبد الوهاب الفيحاني: (ت: ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) : من أعيان أهالي قرية الفارية التابعة لقطر. انتقل إلى مدينة دارين في جزيرة تاروت بعد هجرته إلى البحرين بزمن. نتيجة للخلاف الذي نشب بينه وبين الشيخ قاسم آل ثاني، الذي أغار عليه قبل (١٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م). فقام عبد الوهاب برفع شكوى للوكيل الإنجليزي في البحرين، وشكوى أخرى لعضو مركز اللواء في الأحساء "عبد اللطيف". بغية استرداد أمواله المنهوبة.. وقد قام بتشييد العمران في جزيرة دارين، وشجع الأهالي على العمارة والبناء فيها. فكسي خلعة من السلطات العثمانية، تشجيعاً له على ذلك. مداخل بعض اعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ١٩٥.

(٤) المفتش فوق العادة في مصر في تلك الفترة، كان أحمد مختار باشا. وحول التقارير التي قدمها إلى الباب العالي بشيء من التفصيل انظر: تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية" سهيل صابان.- مجلة الدارة. ع٢، س ٢٩ (١٤٢٤هـ). ص ١٧٥-١٩٢.

العالي[١] في ٢٥ ذي الحجة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م[٢]. وقد ذكرت وثيقة أخرى أنه "توجه إلى البصرة ونجد للقيام بأعمال خاصة، حيث أفيد أنه مرسل من لدن الإنجليز" مما يتطلب ترصد حركاته وسكناته[٣].

وفي أثناء البحث عن هذه الشخصية سألني بعض الباحثين إن كان في الأرشيف العثماني معلومات عن عبد الله المغيرة، فكثفت بحثي عنه. ثم انكشف لي أثناء عملي في تصنيف الوثائق العثمانية الجديدة التي تصل تباعاً إلى الدارة من الأرشيف العثماني بإستانبول، أن هناك وثائق أخرى عن المترجم له في الأرشيف، تختلف تمام الاختلاف عن المعلومات الأولى التي سبق أن جمعتها. وهذه المعلومات تشكل تصحيحاً لبعض المعلومات المنشورة عن المذكور فيما بعد. ومن مجموع تلك الوثائق تشكل هذا البحث، الذي يتناول سيرته واللوائح التي قدمها إلى الحكومة العثمانية وثقافته. ومما يجدر ذكره هنا أن المعلومات الواردة عنه في وثائق الأرشيف العثماني، وقدمها المغيرة إلى الباب العالي، تختلف عما يتداوله بعض الباحثين[٤].

---

(١) الباب العالي: مقر رئيس الوزراء، أو مقر الحكم في الدولة العثمانية. وقد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة ١٦٥٤م، وأطلق فيما بعد اسم المكان على ساكنه، وهو يعني الوزير الأعظم. وكانت للباب العالي أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى وجه الخصوص في عهدي السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ص ٤٩

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 241/152.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS.2-2/2 .

(٤) ذكر الدكتور عبد الله المنيف أنه من أهل أشيقر. **سوابق عنوان المجد في تاريخ نجد**/تأليف عثمان ابن عبد الله بن بشر؛ تقديم وتحقيق وتعليق عبد الله بن محمد المنيف.- (د.م.ن)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ص ١٧. وذكر الزركلي في **الأعلام** (ط٥، ١٩٨٠م)، ج٤، ص ١٤٠ : أنه من أهل الحوطة، بناءً على ما ورد في صحيفة أم القرى.

سيرته:

أشارت الوثائق العثمانية إلى الخطابات التي قدمها عبد الله المغيرة إلى الباب العالي باللغة العثمانية بمختلف التواريخ، وأوردت عنه بعض المعلومات، حيث نسبته إلى أشراف نجد، وذكرت أن أسرة آل مغيرة التي ينتسب إليها هي التي تدير شؤون بلاد الأفلاج، وأن هذه الأسرة تقيم أحياناً في بلدة ليلى، وأحياناً أخرى في بلدة البديع، وذلك على لسان المترجم له.

وبناءً على ما أوردته الوثيقة العثمانية عما ذكرته من معلومات عن عبد الله المغيرة الذي قدم خطاباً إلى الباب العالي، ذكر فيه أنه هاجر إلى البصرة في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ضمن من هاجر مع الأمير عبد الله بن عبد الله بن ثنيان آل سعود[١]، وأنه مكث فترة في العراق لإخراج بعض الأراضي المكتومة[٢] التابعة للدولة إلى حيز الوجود. وهذا القيد يفيد أنه اشتغل مدة سنتين تقريباً في هذا الأمر، حتى استطاع إخراج تلك الأراضي من طي الكتمان وتسجيلها في الأملاك

---

(١) عبد الله بن عبد الله بن ثنيان آل سعود (أمير) : من أمراء نجد. توجه إلى البصرة ومنها إلى إستانبول قبل (١٣ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م). عين عضواً في مجلس الشورى في الدولة العثمانية بإستانبول في (٢١ شوال ١٣٠٢ هـ/١٨٨٥م)، وخصص له راتب بمبلغ خمسة آلاف قرش، بعد أن كان راتبه قبل تعيينه ألفي قرشٍ. حصل على بعض الأوسمة والرتب من الدولة العثمانية، وعلى رأسها الباشوية. **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني**. مرجع سابق. ص ١٢١.

(٢) الأراضي المكتومة: هي الأراضي التابعة للدولة؛ إلا أنه بالنظر لعدم وجود قيودها في السجلات الحكومية فقد كانت تستخدم من لدن الأشخاص وبشكل سري، دون دفع ضرائب عنها إلى الدولة. وهذا النوع من الأراضي ، ومثلها الأراضي المتروكة من الأراضي الأميرية (الميرية). انظر:

.Osmanli Tarih Lugati/Midhat Sertoglu.- Istanbul: Enderun kitabevi, 1986. p. 17

السلطانية[١]، ثم توجه في عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م إلى مكة المكرمة بعد أن حصَّل موافقة والي بغداد، ومنها إلى إستانبول عن طريق مصر، وذكر أنه مكث في إستانبول في ضيافة السلطان في المابين الهمايوني[٢] مدة ثلاث سنوات.

ولما عُين عبد الله بن عبد الله بن ثنيان عضواً في مجلس الشورى بالدولة العثمانية برتبة أمير أمراء الروملي الرفيعة[٣]، مُنح عبد الله المغيرة أيضاً الرتبة الرابعة التي رفعت فيما بعد إلى الثالثة. وهذا يدل أنه كان بمعية ابن ثنيان طول فترة بقائه في إستانبول.

وخلال إقامته في إستانبول طلب عبد الله المغيرة منحه امتياز إصدار صحيفة أسبوعية عربية فيها، سماها "المنبه". وقد صدر المرسوم السلطاني بذلك، فقام بصرف المبالغ الأولية اللازمة عليها، وأعد العدد الأول منها، وأرسله إلى المطبعة. إلا أنه أشار في خطاب التظلم الذي رفعه إلى السلطان العثماني أن إدارة المطبوعات قامت بإيقاف الصحيفة. ولما لم يجد سبباً موجباً لذلك الإغلاق، تبين له فيما بعد أن بعض أصحاب الأغراض قاموا بعرض الموضوع على السلطان بخلاف الحقيقة، وذلك خوفاً من إلحاق الضرر بمصالحهم إذا صدرت الصحيفة، كما ذكرها، مشيراً إلى أنه خاف من رفع الأمر إلى السلطان؛ حتى لا يلحق به أصحاب الأغراض أذى.

---

(١) الأملاك السلطانية: الأراضي التي تملكها الدولة وتخصصها للأشخاص مقابل شروط معينة.

(٢) المابين: هو القسم الواقع في القصر السلطاني ما بين جناح الحريم وما بين الدوائر الخارجية للسلطة المركزية العثمانية. وهو المكان الذي يقضي فيه السلطان يومه، إن لم يكن يخرج من القصر. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**. مرجع سابق. ص ١٩٨.

(٣) منصب من المناصب الرفيعة بالدولة العثمانية، نسبة إلى بلاد الروم، وهي أراضي الدولة الواقعة في أوربا. انظر: Osmanli Tarih Lugati.Ibid. p.97-98 .

ويبدو - كما يتضح من الخطاب الذي أرسله فيما بعد إلى الباب العالي - أنه رجع إلى البصرة عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م، وذكر أنه أثناء مكوثه في البصرة عرض "على السلطان الجداول الخاصة بالأراضي المكتومة في المنتفق، وذلك في شهر ذي الحجة من عام ٣٠٣[١هـ/سبتمبر ١٨٨٦م]، وتم تسجيلها في الخزينة الخاصة السلطانية، وتحقق بذلك العديد من الفوائد". وهذه هي المرة الثانية التي يشتغل فيها بالأراضي المكتومة.

وفي الاستدعاء الذي رفعه عبد الله المغيرة إلى الصدر الأعظم المتضمن طلبه تحويل رتبة التدريس الممنوحة له إلى الرتبة الثالثة الإدارية، والذي حوله الصدر الأعظم بدوره إلى شيخ الإسلام بتاريخ ١٩ رمضان ١٣٠٥هـ/٣٠ مايو ١٨٨٨م، فقد صدر المرسوم السلطاني بالموافقة على ذلك في ٣ صفر ١٣٠٦هـ/٩ أكتوبر ١٨٨٨م[(١)].

وعلى الرغم مما قدمه من الخدمات إلى الدولة العثمانية، وطلبه الحصول على وظيفة رسمية بعد رجوعه إلى البصرة، وصدور الموافقة بتوظيفه في البصرة؛ إلا أن نظارة الأوقاف لم تجد له وظيفة شاغرة مناسبة، يشتغل فيها، كما اتضح ذلك من كلامه الذي أورده في نهاية خطابه إلى الباب العالي، والذي أشار فيه أيضاً إلى أن وضعه المعيشي مزرٍ، وأنه بحاجة إلى تخصيص راتب يعيش به.

فهذه هي المرحلة الأولى من حياة عبد الله المغيرة في تعامله مع الدولة العثمانية. أما المرحلة الثانية، فلا تتحدث عنها الوثائق التي اطلع الباحث عليها، سوى ما دونه (أي الباحث) في ديباجة هذا المقال من أنه: نجدي، مقيم في مصر،

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.86351 .

توجه مع طالب أزهري إلى نجد، لتوزيع كتاب الكواكبي "طبائع الاستبداد" على الأهالي، لتأليب الرأي العام على الدولة العثمانية في المنطقة، مما ينبغي ترصد حركاته. أما ما عدا ذلك من المعلومات، ولا سيما الأمر الذي أدى به إلى تغيير موقفه من الدولة العثمانية، بعد أن بقي مدة ثلاث عشرة سنة - على أقل تقدير - مؤيداً لها، فلم أقف من خلال الوثائق العثمانية على أي شيء حتى الآن. ولعل مزيدًا من المعلومات عن سيرته يتضح في وثائق أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة أم القرى الصادرة في ١٨ شوال ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م ذكرت تحت عنوان "وفاة مؤرخ نجدي" أنه توفي في مدينة الطائف عن عمر يناهز المئة، قضى شطراً منه في الآستانة ملازماً بعض أصدقائه المنفيين هناك، وقام برحلات متعددة في الشرق والغرب. وله مؤلفات خطية قيمة، تبحث في التاريخ العام والخاص، وهو ينتمي إلى حوطة بني تميم، ولم يخلف أبناء. بينما ذكرت مجلة المنهل نقلاً عن الشيخ محمد نصيف: أن الشيخ عبد الله بن عبد المحسن المغيرة هذا أعرفه، وكان قد قدم إلى هذه البلاد ليقابل جلالة الملك المغفور له عبد العزيز في جدة بعد ضم الحجاز، وأعرف أن له رحلات ونشاطاً علمياً وإدارياً، وبعد اجتماعه بالملك الراحل عاد إلى مصر، وبقي فيها إلى أن توفي رحمه الله[1].

ثقافته:

الحكم على ثقافة عبد الله المغيرة، سيكون بناءً على اللوائح والتقارير والخطابات التي أرسلها إلى الحكومة العثمانية في إستانبول. والحقيقة أن إلقاء

(١) صحيفة ام القرى، ع ١١، المجلد ٢٩ (ذو القعدة ١٣٨٨هـ/فبراير ١٩٦٩م). ص ١٤٨٢.

نظرة عامة على تلك الخطابات، يؤكد أنه شخصية فذة. فهو من جهة يتقن لغة التخاطب مع الباب العالي على أعلى درجة من الإتقان، إذا كانت المعروضات التي قدمها من إنشائه. وهذا الذي يرجحه الباحث. ولا يمكن التفريق بين خطابات عبدالله المغيرة النجدي، وبين خطابات الأتراك المتمكنين من قواعد لغتهم وأدبها المخلوط بالأدب الفارسي والعربي، ولا سيما ديباجة الخطابات وخواتيمها.

ومن جهة أخرى يظهر بوضوح أنه كان مطلعاً على السياسة الدولية، وعلاقات الدول بعضها مع بعض، والنزاعات السياسية في مختلف مناطق الجزيرة العربية والخليج العربي، وكيفية إصلاح أوضاع المنطقة من خلال الجامعة العثمانية؛ فهو خبير بأوضاع منطقة نجد والقصيم ومسقط والخليج وسياسات الإنجليز في المنطقة، وغيرها من الأمور التي تتطلب حذقاً سياسياً واطلاعاً واسعاً على الأوضاع في الجزيرة العربية. ومن الجدير بالذكر هنا أن الدولة العثمانية كانت توكل للإداريين والعسكريين التابعين لها إعداد تقارير إخبارية ولوائح إصلاحية عن المنطقة في حال نشوب مقاومة للحكم العثماني، أو نزاع بين طرفين متخاصمين. أما حالة عبد الله المغيرة فهي معاكسة لذلك تماماً، وتعد حالة نادرة تقريباً. ولابد من الإشارة هنا إلى أن المترجم له يخاطب الصدر الأعظم دون وسيط. ومعلوم أن التسلسل الإداري متبع بدقة في الدوائر الحكومية بالدولة العثمانية، فمتصرف إحدى المناطق لا يستطيع تجاوز الوالي لمخاطبة وزير الداخلية، والوالي لا يستطيع تجاوز وزير الداخلية لمخاطبة الصدر الأعظم.

ومن جهة ثالثة كانت الاقتراحات التي قدمها المغيرة في اللوائح التي كان يبعث بها إلى الباب العالي واقعية، مبنية على اطلاع واسع على أوضاع المنطقة السياسية، مع إلمام جيد بالظروف التي كانت بها على الدولة العثمانية في ذلك

الوقت. ومما يرجحه الباحث أن ابتعاث أحمد فيضي باشا[1] إلى القصيم للقيام بإجراء إصلاحات إدارية في المنطقة قبيل تمكن الملك عبد العزيز من ضم القصيم، كان مبنياً على الاقتراح الذي سبق أن قدمه عبد الله المغيرة في العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري، والذي أشار فيه إلى ضرورة قيام الدولة بإجراء إصلاحات في إحدى مناطق الجزيرة العربية، لتكون نموذجية، يتم تطبيقها على غيرها من المناطق، وفضَّل أن تكون تلك المنطقة القصيم.

ومهما يكن من أمر فإن اللوائح التي قدمها المغيرة إلى الباب العالي، تعد نماذج قيمة من وثائق الأرشيف العثماني، التي تكشف النقاب عن بعض الملابسات التاريخية للمنطقة. وتثير أسئلة لدى الباحثين في موقفه المؤيد للدولة العثمانية في المرحلة الأولى، والذي انقلب في المرحلة الثانية نتيجة الشكوك التي حامت حوله من الدولة، التي تابعت تحركاته في الجزيرة العربية ورصدت تنقلاته، بعد الإخبارية التي وصلتها من المفتشية العثمانية العامة في مصر.

لوائحه الإدارية وتقاريره إلى الباب العالي:

قدم عبد الله المغيرة أثناء إقامته في البصرة عدداً من الاقتراحات على الباب العالي، بغية زيادة موارد الدولة في المنطقة، استجابة منه لما صدر من الأمر السلطاني في غرة شعبان من عام ١٣٠٥هـ/١٢ أبريل ١٨٨٨م]، بالعمل على

(١) أحمد فيضي باشا ابن أبي الخير: عمل مشيراً للجيش العثماني السادس في بغداد. ويبدو أنه كان قائداً للجيش العثماني في الحجاز (عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧-١٨٨٨م). كُلف بإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة في القصيم (١٣٢٢هـ/أكتوبر ١٩٠٤م). وقبل أن يكمل ما اعتزم من أجله، أُمر بالتوجه مع عساكره إلى اليمن لإخماد الثورة التي نشبت فيها. حيث عين قائداً عاماً للقوات العثمانية في اليمن وواليا لها. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، مرجع سابق، ص١٤.

زيادة الواردات التي تعود إلى خزينة الدولة[1]. وأشار إلى أن اللائحة التي قدمها من سبعة بنود[2] بشأن ضريبة العشائر ورسوم البصرة وغيرها من المواد النافعة، فقد حصّلت نظارة المالية واردات جمة من المنطقة، بسبب تنفيذ تلك اللائحة. وذكر في خطابه أن الباب العالي إذا وافق على قيامه بتقديم اقتراحات سياسية واقتصادية عن المنطقة، فلديه العديد من المعلومات في غاية الأهمية.

ويبدو أن الباب العالي طلب منه تقديم تلك اللوائح، فقدم عدداً منها في مختلف التواريخ. وكان معظمها يتعلق بكيفية توسيع نفوذ الدولة العثمانية في الجزيرة العربية والخليج العربي، فقد ذكر في إحداها أن منطقة القصيم أنسب المناطق لتأسيس إدارة عثمانية نموذجية فيها، يتم تطبيقها فيما بعد على المناطق الأخرى. وأشار إلى أن ذلك الأمر لا يحتاج إلى سوق العساكر، ولا إلى تحمل المصاريف، وإنما يكمن في القيام بالدعاية اللازمة للدولة في المنطقة.

وذكر في تقرير إخباري أرسله إلى الباب العالي في ٨ أيلول ٣٠٦ [٥ صفر ١٣٠٨هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٩٠م]، أن الإنجليز يسعون إلى تأسيس نفوذ كبير لهم في الخليج. حيث ذكر أنه "بناءً على ما فُهم من خطاب، ورد في بداية المحرم من عام ألف وثلاثمائة وثمانية [آب ١٨٩٠م] فإن حاكم مسقط وفي أثناء قبوله للحماية الإنجليزية [طلب من الإنجليز] إرسال ضباط لتعليم جيشه، وتزويده بعدد كبير من الأسلحة، مما يمكنه من خلال ذلك زيادة قوته، والتمكن أولاً من عمان، وثانياً من منطقة حضرموت، وأنه يُبقي حاكم البحرين في حكمه، مع ضمها

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.AZJ.14/25.

(٢) لم يستطع الباحث الحصول على تلك اللائحة. ولعلها تظهر في المستقبل ضمن إحدى التصانيف، فتنشر إن شاء الله.

وتسخيرها. ويسعى [أي حاكم مسقط] من جهة أخرى إلى توسيع نفوذه في منطقة نجد أيضاً من الجزيرة العربية، والاستيلاء عليها. وفي هذه الحال سيكون خادماً لتحقيق الأهداف الإنجليزية. حيث تقرر كل ذلك بين الطرفين"[١] [أي حاكم مسقط والإنجليز].

أما اللائحة الثالثة[٢] والأخيرة فهي من مجموع اللوائح التي أرسلها عبد الله المغيرة إلى الباب العالي، فقد تضمنت معلومات مهمة عن مناطق نجد كافة، من حيث مناطق السكنى وعدد السكان وأعمال الأهالي وإدارة البلاد. وبناءً على أهمية هذه اللائحة فسوف يتم اقتباس أهم الفقرات منها:

ذكر عبد الله المغيرة أن "القبائل التي تعيش بشكل متنقل في ولايتي الحجاز واليمن ومتصرفية الأحساء الواقعة في ولاية البصرة وعلى حدود بغداد وسوريا، في حال من البداوة والجهل" مشيراً إلى أن "الأجانب يبذلون جهوداً مضنية في الاستفادة من تلك الأوضاع المزرية في المنطقة، ولا سيما الأعمال والحركات التي يقوم بها رجال السياسة الإنجليز والسفن الإنجليزية التي تتجول في كافة مناطق الجزيرة العربية، مع ما رافق ذلك من الأفكار الواضحة للأوربيين إزاء إفريقيا، وما قامت به العساكر الإنجليز والإيطاليون من الاستيلاء على السواحل الصومالية، مما أدى إلى أن يشكلوا تهديداً حقيقياً للسواحل الحجازية واليمنية، وجاهزين لاقتحامها في أيما فرصة سانحة. مما يتطلب اتخاذ تدابير حكيمة ومسلك جليل من مقام الخلافة الأقدس في كيفية ترحيلهم عن المنطقة، ضد تنفيذ تلك المقاصد الأوربية".

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.AZJ.17/95.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.AZJ.47/60.

وذكر أن الصراعات السياسية الداخلية بين بعض الأسر الحاكمة في المنطقة، سوف تتيح تدخلاً من جانب الأجانب في شؤونها، مما يتطلب اتخاذ تدابير حكيمة من الدولة العثمانية والقيام بإجراء إصلاحات إدارية شاملة، إلا أن "خطط الإصلاح في المنطقة لا يمكن تطبيقها دفعة واحدة، فلابد من التمكن من أهم موقع في المنطقة، وجعله مبدأ متيناً لإجراء الإصلاحات فيه، ليكون سوراً واقياً يحمي البلاد من كافة المفاسد التي يمكن أن تقع". وقد عدَّ المغيرة منطقة القصيم مؤهلة للقيام بإجراء إصلاحات إدارية، تكون نموذجية فيما بعد.

ومن هنا فقد أورد معلومات عن جغرافية القصيم، فذكر أن "منطقة القصيم يقطنها من سبعين إلى ثمانين ألف نسمة. تحدها من الغرب الحناكية التي تقع في الحدود الشرقية للمدينة المنورة، ومن الشرق سدير، ومن الشمال قرية الكهفة الملحقة بجبل شمر، ومن الجنوب قرية السر"[1]. مشيراً إلى أن القصيم ينقسم إلى قسمين: القسم الأول هي بلدة بريدة. وعدد سكانها ثلاثون ألف نسمة". أما "القسم الثاني فهو بلدة عنيزة. ويبلغ عدد سكانها خمسة وعشرين ألف نسمة. وما عدا ذلك هناك عدد من القرى، يتجاوز [مجموع] عدد سكانها

(١) هي في الحقيقة منطقة، وليست قرية، وتقع شرق مدينة الدوادمي، ويمر بها واد شهير معروف بهذا الاسم قديماً وحديثاً، قامت على ضفافه وعلى طول امتداده وروافده قرى زراعية، عرفت باسم منطقة السر، ولكل بلدة وقرية منها اسم خاص تعرف به، وهو معروف بهذا الاسم قديماً ولا يزال يعرف به. **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: عالية نجد**/ سعد بن عبد الله بن جنيدل.- ط٢.- الرياض: المؤلف، (القسم الثاني)، ص ٦٨١ وما بعدها. وقال الشيخ حمد الجاسر: المنطقة المحصورة بين وادي الرشا وبين نفوذ السر هي منطقة السر. وفيها جميع قراه المعمورة، مع ما يتصل بالصفراء غرباً من الموارد والهجر، كعرجة والنشاش وجُمران إلى مفايض وادي الرشا الشرقية. بلدة البرود: موقعاً وتاريخاً وسكاناً/ حمد الجاسر .- الرياض: **مجلة العرب**، ١٤٢٠هـ، ص ٣٠.

العشرين ألف نسمة"؛ "ونظراً لكون معظم أهالي القصيم يشتغلون بالتجارة، فإن تجاراتهم محصورة في البصرة وجدة وبومباي. وهم إن كانوا في داخل الممالك العثمانية، فمنقادون للدولة، مطيعون لها. وإن كانوا في الممالك الأجنبية فيراجعون القناصلة العثمانيين في البنادر؛ لأجل تجاراتهم. ونظراً لاختلاطهم [أي التجار] بأجناس كثيرة، فهم متيقنون من أن بلادهم لا يمكنها العيش في حالة البداوة. ولذلك فهم يرون أن التسليم بحقوق الدولة [العثمانية] أمر لازم. وبناءً على أنهم رأوا العديد من البلاد المنتظمة [أي المتمدنة]، وأنهم يقدّرون نعمة التمدن، كما هو أمر طبيعي، فإنهم يفقدون مصالحهم في حال البداوة والتوحش، ناهيك عن الاستفادة من البداوة مثل سائر العربان. وهم وإن كانوا في الوقت الراهن لا يحبون أن يبقوا تحت إدارة نظامية، إلا أنهم لا ينفرون منها أيضاً".

ثم تحدث عن حدود القصيم الجغرافية[1]، معرفاً بالمناطق الملاصقة لها، فقال: "أما الحدود الثلاثية للقصيم فهي أولاً قرية [منطقة] السر، التي يحدها من الشرق الوشم، ومن الغرب الصحراء التي تمتد إلى الحجاز، ومن الشمال القصيم، ومن الجنوب بلدة القويعية[2] الموصلة لحوطة [بني] تميم. وتتكون [أي السر] من سبعة آلاف نسمة".

---

(١) حول وصف مقارب لهذا التعريف انظر: **معجم بلاد القصيم**/محمد بن ناصر العبودي.- ط٢.- (د.م.ن)، ١٤١٠هـ، ١/ ٦٨.

(٢) القويعية: بلدة قديمة، تقع في الناحية الشرقية من عرض شمام، في أسفل وادي القويع، واقعة في سهل مستو، متكونة من حيين كبيرين: حي قديم واقع على ضفة الوادي الشمالية، وحي نشأ حديثاً واقع على ضفة الوادي الجنوبية. سعد الجنيدل، مرجع سابق. القسم الثالث، ص ١٠٩٢-١٠٩٣.

وتحدث عن منطقة الوشم فقال: "يحدها من الغرب السر، ومن الشرق سدير، ومن الشمال الصحراء، ومن الجنوب الجبل المسمى بالعارض[١]. وأهم مدنها [أي الوشم] بلدة شقراء[٢]، التي يشتغل أهلها بالتجارة مثل أهالي عنيزة. ومجموع عدد سكانها [أي الوشم] عشرون ألف نسمة".

وعرَّف عبد الله المغيرة بحدود ومنطقة سدير فذكر أنه "يحدها من الغرب الوشم، ومن الشرق صحراء الدهناء التي تمتد إلى الخليج العربي، ومن الجنوب العارض، ومن الشمال القصيم. ويبلغ عدد سكانها خمسة وعشرين ألف نسمة، أو أكثر. وأهم مدنها بلدة المجمعة... ونظراً لكون أراضيها منبتة، فإن أهاليها يتوقون دائماً إلى الأمن والراحة. والجهفة [والكهفة] تابعة الآن لجبل شمر".

ثم تحدث عن العارض فقال : "هي عبارة عن الجبل الكبير[٣] والوادي الواقع في شرقه. ويحدها من الشرق صحراء الدهناء الممتد إلى الأحساء، وغرباً ديار حوطة [بني] تميم[٤]، وشمالاً سدير، وجنوباً منطقة الأفلاج. وأهم مدنها بلدة

---

(١) العارض: اسم للجبل المعترض، ومنه سمي عارض اليمامة وهو جبلها. ويطلق (في المصطلح الحديث) على جزء من جبل اليمامة وطويق، وهو ما بين منطقة الشعيب إلى منطقة الخرج، أي الرياض وملحقاتها. معجم اليمامة/عبد الله بن محمد بن خميس.-ط٢.- الرياض: المؤلف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ١٢٩/٢-١٣٠ .

(٢) شقراء هي قاعدة الوشم. ومن بلدانه: أشيقر وثرمداء، ومرات وأثيثية والقرائن والفَرعة. عبدالله ابن خميس، مرجع سابق، ٤٤٢/٢.

(٣) أي جبل طويق.

(٤) حوطة بني تميم بلاد واسعة، ذات نخيل ومزارع ونشاط فلاحي معهود. تقع في ملتقى وادي "نعام" و"بريك". ومنها يجتمع الواديان فيشكلان "وادي المجازة" فرياض "السوط" ثم تعانقها أودية "عُلَيّة" و"العَلاة" فتدفع في الخرج . وتسمى أيضاً حوطة الجنوب تمييزاً لها عن حوطة سدير. وقاعدتها الحلة، وبلدانها الحلوة، والقويع والعطيان وآل مرشد..إلخ. عبد الله بن خميس، مرجع سابق، ٣٥٤/١-٣٥٥.

الرياض. وإذا ما أضيف إليها الخرج والمحمل فإن عدد سكانها [أي العارض] يبلغ خمسين ألف نسمة. وأكثر اشتغال أهلها بالأمور الزراعية".

ثم ذكر أن "منطقة حوطة [بني] تميم يحدها من الشرق العارض، ومن الغرب الصحراء الممتدة إلى الحجاز، وشمالاً السر، وجنوباً الأفلاج. وأهم بلداتها الحوطة... وعدد سكانها أكثر من خمسين ألف نسمة. وأراضيها زراعية خصبة وصالحة للنخيل. وأهاليها على البداوة الأصلية للغاية".

وذكر معلومات عن منطقة الأفلاج[١]، فقال: "يحدها من الشمال حوطة [بني] تميم، ومن الجنوب وادي الدواسر، ومن الشرق صحراء الدهناء، ومن الغرب الصحراء الممتدة إلى الحجاز. وعدد سكانها يتجاوز ثلاثين ألفاً. وليست فيها بلدان مهمة. بل إنها تشمل اثنتي عشر بلدة وعدة قرى. وأسرة آل مغيرة التي أنتسب إليها هي التي تدير شؤونها[٢]. وهي تقيم أحياناً في بلدة ليلى وأحياناً أخرى في بلدة البديع. وأراضيها خصبة للغاية، وبها مياه كثيرة. إلا أن تجارتها قليلة."

ثم انتقل عبد الله المغيرة إلى الحديث عن "منطقة وادي الدواسر[٣]"، ويحدها من الشمال الأفلاج، ومن الجنوب نجران التي تمتد إلى الجوف، ومن

---

(١) الأفلاج: منطقة عامرة بالسكان والعمران والنخيل. وهي في الجزء الجنوبي من اليمامة. ويحدها من الشمال "الخرج" و"الحوطة"، ومن الغرب جبل العارض "طويق" و"السليل"، ويحدها من الجنوب والشرق رمال الربع الخالي والدهناء. وقاعدتها ليلى، ويتبعها من البلدان والقرى "البَديعان" الجنوبي والشمالي، و"الحَمر" و"الخرفة" و"الروضة" و"الستارة"..إلخ.. عبد الله بن خميس، مرجع سابق، ١/٩٥-٩٦.

(٢) سبق التعليق على هذا الموضوع بأن المترجم له ليس من أهل الأفلاج.

(٣) حدود وادي الدواسر : من الشرق الدهناء، ومن الشمال الشرقي تمتد حتى تأخذ قسماً من العرمة، ومن الخرج تذهب مغربة مارة ببرك فالدبيل فالسوادة إلى الهضب، هضب آل زايد، ومن الغرب مدافع بيشة وتثليث، ومن الجنوب تستدخل حدودها قسماً كبيراً من الربع الخالي وأسفل نجران. فهي بلاد مترامية الأطراف واسعة الأرجاء. عبد الله بن خميس، مرجع سابق، ١/٤٤٦-٤٤٧.

الشرق صحراء الدهناء، ومن الغرب بلدة بيشة التي تمتد إلى جبل عسير. وأهاليها حضر وبدو، يشتغلون بالزراعة. إلا أن الوضع الاجتماعي فيها سيئ للغاية، ولا تدار إلا بشق الأنفس. ويوجد في كل قرية شيخ يدير شؤونها بشكل مستقل. وهم [أي الشيوخ] يتنافسون فيما بينهم. ومرجعهم جميعاً شيخ يدعى ابن قويد. والمنطقة المذكورة تمتد على هذه الشاكلة من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق صحراء الدهناء التي تمتد إلى خليج فارس، وغرباً الحجاز والصحراء المتصلة بجبل عسير، وطولاً مسافة شهر تسير فيها القوافل، ويشكل مستطيلاً."

ترجمة لنماذج من تقارير عبد الله المغيرة ولوائحه:

الوثيقة الأولى[1]:

بناءً على ما فُهم من خطاب ورد في بداية المحرم من عام ألف وثلاثمائة وثمانية فإن حاكم مسقط وفي أثناء قبوله للحماية الإنجليزية [طلب من الإنجليز] إرسال ضباط لتدريب جيشه، وتزويده بعدد كبير من الأسلحة، مما يمكنه من خلال ذلك زيادة قوته، والتمكن أولاً من عمان، وثانياً من منطقة حضرموت، وأنه يُبقي حاكم البحرين في حكمه، مع ضمها وتسخيرها. ويسعى [أي حاكم مسقط] من جهة أخرى إلى توسيع نفوذه في منطقة نجد أيضاً من الجزيرة العربية، والاستيلاء عليها. وفي هذه الحال سيكون خادماً لتحقيق الأهداف الإنجليزية. حيث تقرر كل ذلك بين الطرفين [أي حاكم مسقط والإنجليز].

٨ أيلول ٣٠٦ [٥ صفر ١٣٠٨هـ/٢٠ سبتمبر ١٨٩٠م]

عبد الله المغيرة

من أشراف [أعيان] نجد

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.AZJ.17/95.

الوثيقة الثانية [(١)]:

[بعد الدعاء لجناب السلطان بالتوفيق والسداد وطول العمر]

إنه بموجب الأمر السامي الصادر بتاريخ ١٢٨٨[هـ/١٨٧١م]، قام والي بغداد مدحت باشا بنشر إعلان عن استخدام أهالي نجد في الدوائر الحكومية، وشجعهم على الانخراط في الوظائف الحكومية. إلا أن البدو الذين لم يفرقوا بين ما يعود لهم بالنفع أو الضر[(٢)]، قد حرّموا أنفسهم من هذه النعمة. غير أن ذلك قد أدى إلى نتيجة إيجابية من الناحية المعنوية لدى بعضهم. ولقد أصبح يرد إلى مسمعي يوماً بعد يوم صدور مراسيم سلطانية تتعلق بمصالح الملة الإسلامية كافةً، والعرب خاصةً، وذلك بعد جلوس جناب السلطان [عبد الحميد الثاني] على أريكة الحكم. ومن ضمن ذلك التوجه السلطاني ما صدر من جناب السلطان من مكرمة في حق عبد الله باشا ابن ثنيان، وهو من الأمراء النجديين الذين هاجروا إلى البصرة معلناً إخلاصه للدولة. وقد التجأت أنا أيضاً إلى باب الخلافة العلية، بغية تحصيل سعادة الدارين، مضحياً بوضعي ومستقبلي إزاء وطني وقبيلتي، فهاجرت إلى البصرة عام ١٢٩٥[هـ/١٨٧٨م]، وتوقفت فترة من الوقت في العراق بغية إخراج بعض الأراضي المكتومة إلى حيز الوجود، وبعد أن حصّلت بعض المعلومات في هذا الصدد التي كلفتني بعض المصاريف، وبعد تحصيل موافقة الباشا المذكور [أي والي بغداد] توجهت إلى مكة، ومنها عن طريق الديار المصرية وصلتُ في رجب من عام ١٢٩٧[هـ/حزيران ١٨٨٠م] إلى دار القرار [أي إستانبول]. فأقمت فيها ثلاث سنوات في المابين الهمايوني. إلا أنه بالنظر لكون

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.AZJ.14/25.

(٢) البادية لا تفضل الانخراط في الأعمال الرسمية.

عبد الله باشا قد عين عضواً لمجلس شورى الدولة برتبة أمير أمراء الروملي الرفيعة، ومُنحت أنا أيضاً في البداية الرتبة الرابعة ثم حولت إلى الثالثة. ونظراً لعدم التجاء فرد من أهل بلادي التي هي الديار النجدية إلى باب الدولة العلية حتى الآن، وبما أنهم ينظرون إلى من يلجأ إليها بنظرة عدائية لا يمكن تصورها، كما هو الأمر المعتاد لديهم، وبما أن عودتي إلى بلادي بعد مُكْثٍ دام ثلاث سنوات سوف تستلزم مخاطرة كبيرة بحياتي، فإن توجهي إلى بلدي بهذه الحالة اليائسة، سوف يؤدي إلى خيبة أمل بعض الأهالي المحبين للدولة بصدق وإخلاص. ونظراً لأنني لم أجد حلاً آخر هنا أشتغل به سوى قضاء الوقت، فقد قمتُ من جهة بتطهير أذهان الأهالي المذكورين من لوثة أرباب الفساد الرامية إلى تشجيعهم ضد الدولة، وإخبار الدولة بإخلاصهم وخضوعهم لها، والقيام من جهة ثانية بالتعريف بالحقوق المقدسة للخلافة العظمى لأهالي الجزيرة العربية، وخاصةً بلاد نجد واليمن وغيرهما من البلاد البعيدة، والذين يعيشون فيها على الحالة البدوية، والعمل على الترقي بهم وإيجاد سبل الرفاه لهم من خلال إبراز طريق توصيل إشفاق جناب السلطان إليهم. فقد قصدت تحقيق هذين المقصدين العظيمين. كما إني استرحمت بمنح امتياز إصدار صحيفة عربية أسبوعية لي، تنشر في إستانبول باسم "المنبه"، وقد صدر المرسوم السلطاني بذلك. فقمت بصرف المبالغ الأولية اللازمة مما كنت أملكها. بل إنني على الرغم من استدانة بعض المبالغ في هذا الصدد، فإنه في الوقت الذي كان العدد الأول من الصحيفة في المطبعة، فقد قامت إدارة المطبوعات بتوقيف الصحيفة. ولما بُحثت الأسبابُ الموجبة لذلك الإغلاق، تبين أن بعض أصحاب الأغراض قاموا بعرض الموضوع على جناب السلطان بخلاف الحقيقة، بعدّ أن هذا المسلك الجليل سوف يضر

بمصالحهم. وبناءً على ذلك فقد نجحوا في إصدار مرسوم بإلغاء الصحيفة، حيث لم أتجرأ على عرض الخسارة التي لحقتني من جراء إغلاق الصحيفة، خوفاً من أصحاب تلك المصالح. ولما كنت في البصرة فقد عرضتُ على جناب السلطان الجداول الخاصة بالأراضي المكتومة في المنتفق، وذلك في شهر ذي الحجة من عام ١٣٠٣[هـ/أيلول ١٨٨٦م]، وسجلت في الخزينة الخاصة السلطانية، وتحقق بذلك عدد من الفوائد. وبناءً على الأمر السلطاني السامي الصادر في غرة شعبان من عام ١٣٠٥[هـ/١٨٨٨م] وحتى تتم زيادة الواردات التي تعود إلى الخزينة الجليلة وبموجب الاقتراح الذي قدمته والذي يتكون من سبعة بنود بشأن ضريبة العشائر ورسوم البصرة وغيرها من المواد النافعة، فقد حصّلت نظارة المالية واردات جمة. وبالإضافة إلى ذلك توجد لدي معلومات مالية وسياسية في غاية الأهمية. فإن صدر الأمر الكريم فسوف أقوم بتقديمها. وبناءً على ما سبق ونظراً للمعروض الذي سبق أن قدمته عن وضعي، فقد صدر أمر ولي النعمة باستخدامي في نظارة الأوقاف؛ إلا أن النظارة المذكورة قد ذكرت أنه لا توجد لديها في الوقت الراهن وظائف شاغرة. وبما أن وضعي الآن مثل ما عرضتُ على جنابكم على حاله السابق، فإنني في أشد الحاجة إلى مساعدة ولي النعمة من جميع الوجوه. وذلك بتوفير راتب لي، يؤمن معيشتي، إما بتوظيفي في معية جناب السلطان أو في أي دائرة من دوائر الحكومة بوظيفة مناسبة. والأمر والفرمان واللطف والإحسان في كافة الأحوال لجناب سيدي السلطان صاحب الشوكة والقدرة والعظمة والرحمة.

عبد الله المغيرة

من أشراف [أعيان] نجد

الوثيقة الثالثة[1]:

سيدي صاحب الدولة؛

إنه بموجب الاستدعاء الذي قدمه عبد الله المغيرة أفندي - من أشراف نجد -، فقد تم بطيه تقديم المذكرة التي تحوي الاتصال الذي تم مع المشيخة الإسلامية حول تبديل رتبة رؤوس[2] التدريس إلى إدارية من الدرجة الثالثة. وفي حال صدور موافقة جناب السلطان، فسوف يتم تنفيذ ذلك.

٦ صفر ١٣٠٦[١]هـ. ٢٦[٣٠] أيلول ١٣٠٤[١ رومي: ١٢/١٠/١٨٨٨م]

الصدر الأعظم

كامل

[الحاشية]

لقد تم إطلاع جناب السلطان على هذه المذكرة السامية، وصدرت موافقته الكريمة على ما جاء فيها. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٣ صفر ١٣٠٦[١]هـ. ٢٧ أيلول ١٣٠٤[١ رومي: ٩/١٠/١٨٨٨م]

المستشار الخاص لجناب السلطان

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Dah.86351.

(٢) رؤوس: الاسم العام للإفادة الدالة على انخراط صاحبها في إحدى الدوائر الحكومية الرسمية، التي كان يستلم بموجبها راتبه من الدولة، ما عدا: الوزراء، والأمراء، وأمير السنجق، والولاة، وأصحاب التيمار والزعامة. ورؤوس التدريس: أي المكلف بالتدريس بموجب الإفادة الممنوحة له من الدولة.. انظر:

Osmanli Tarih Lugati. Ibid. p. 286.

الوثيقة الرابعة[1]:

إلى مقام الصدر الأعظم

سيدي صاحب الدولة؛

استناداً إلى ما تتصفون به من شمائل عالية وصفات حميدة من جانب الرحمن، فإنني أعرض موضوعي على النحو الآتي:

إنني من أشراف نجد ومن أعضاء مجلس إدارتها [أي من أعضاء مجلس إدارة لواء نجد]، وقد سبق أن قدمت إلى جناب صدارتكم معروضاً بتبديل الرتبة العلمية التي حزتها إلى رتبة إدارية، وصدرت موافقة جنابكم على ذلك. وبعد التنسيق مع المشيخة الإسلامية ووصول الخطاب الجوابي منها، سُئلتُ إن كانت لي وظيفة حكومية أم لا؟ فأفيد معاليكم إنني من أشراف نجد، ومن أعضاء مجلس الإدارة فيها. وقد نلتُ التوجهات السلطانية من جميع الوجوه. أما المعروض الذي قدمتُه بتبديل الرتبة العلمية، فكان مستنداً على أن رتب الأشراف والعلماء كافةً في نجد من الرتبة الإدارية، ولذلك طلبتُ تبديلها إلى رتبة إدارية على غرارهم. وبما أن أهل الشرق والغرب حاصلون على مساعدات من مقامكم كما هو أمر مسلم به، فأرجو أن أحصل أنا أيضاً على تلك الرتبة، لأدعو لكم بالخير طول العمر إن شاء الله. وإذا تطلب الأمر فيمكنني تزويد مقامكم الكريم بكيفية توظيفي كما سبق. وأرجو من مقامكم التشفع في الأمر، وأن أحظى بتوجهاتكم الكريمة. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

عبد الله المغيرة بك

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Dah.86351.

الوثيقة الخامسة[١]:

سيدي صاحب الدولة؛

[بعد الدعاء لجناب السلطان بالتوفيق ولدولته بالسداد وطول البقاء]

إن مقدم هذا المعروض من أشراف نجد، وهو على الولاء والإخلاص للدولة العلية أبًا عن جدٍّ. وبالنظر إلى الاستدعاء الذي قدمته بتحويل الرتبة الثالثة التي حصلت عليها من قبل إلى رتبة إدارية، وهي موافقة لأمثالها. وبما أن أكثر الحائزين على الرتب العلمية من الحجاز والعرب قد استبدلت رتبهم إلى رتب إدارية؛ فالمرجو من مقامكم الكريم الموافقة على تبديل الرتبة التي حزتها إلى ثانية إدارية. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٦ مايو ٣٠٤ [اهـ. ش، ٧ رمضان ١٣٠٥هـ . ١٨٨٨/٥/١٨م].

عبد الله بك المغيرة

الوثيقة السادسة[٢]:

الباب العالي　　　سري　　　الموضوع: بشأن عبد الله المغيري

دائرة الصدارة　　　　　　　الذي توجه إلى البصرة

مكتب الولايات الممتازة

إلى نظارة الداخلية الجليلة

سيدي صاحب الدولة؛

لقد ذكرت الأخبار الواردة أن شخصاً يسمى عبد الله المغيري قد توجه إلى البصرة ونجد، للقيام بأعمال خاصة، حيث أفيد أنه مرسل من قبل الإنجليز.

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Dah.86351.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS. 2-2/2 .

وبما أن المفتشية العامة فوق العادة في مصر ركزت على ضرورة رصد تحركات المذكور، فالمرجو إبلاغ من يهمهم الأمر بذلك، وإخبارنا بالنتيجة.

١٦ المحرم ١٣٣٢هـ، ٣ كانون الأول ١٣٢٩[رومي: ١٥/١٢/١٩١٣م]

باسم الصدر الأعظم

المستشار أمين

اختتام :

لقد اتضح فيما سبق أن العثور على وثيقة عن شخصية أو موضوع ما، غير كاف للحكم عليه بالنفي أو الإيجاب؛ بل لابد من البحث عن وثائق أخرى، تجلي الموضوع حقه من البحث والتوضيح. ومن هنا فإن الوثائق الخاصة بالمدة المتقدمة عن علاقة عبد الله المغيرة بالدولة العثمانية، تخالف الوثائق المتأخرة عنه في الأرشيف العثماني. فوثائق المدة الأولى تبين توجهه إلى إستانبول ومكثه فيها مدة من الزمن، ومحاولته إصدار صحيفة عربية فيها؛ بينما تبين الوثائق المتأخرة عنه أنه تحول إلى شخص معادٍ للدولة العثمانية، وأنه يجب ترصد حركاته في نجد على وجه الخصوص.

ومن جهة أخرى يبين مجموع الوثائق التي عرض بعضها في هذا البحث الموجز أن عبدالله المغيرة كان شخصية ثقافية وسياسية، وكان لديه إلمام جيد بأوضاع المنطقة؛ سواء في الفترة الأولى من علاقته بالدولة العثمانية، أو في الفترة الثانية التي انتقل فيها إلى مصر، ثم رجع إلى نجد. لكن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد والذي يتطلب الإجابة عنه، ولعل أحد الباحثين يقوم بكشف ملابساته، هو لماذا غير عبد الله المغيرة موقفه تجاه الدولة العثمانية؟

Y. PRK. AZJ
17/95



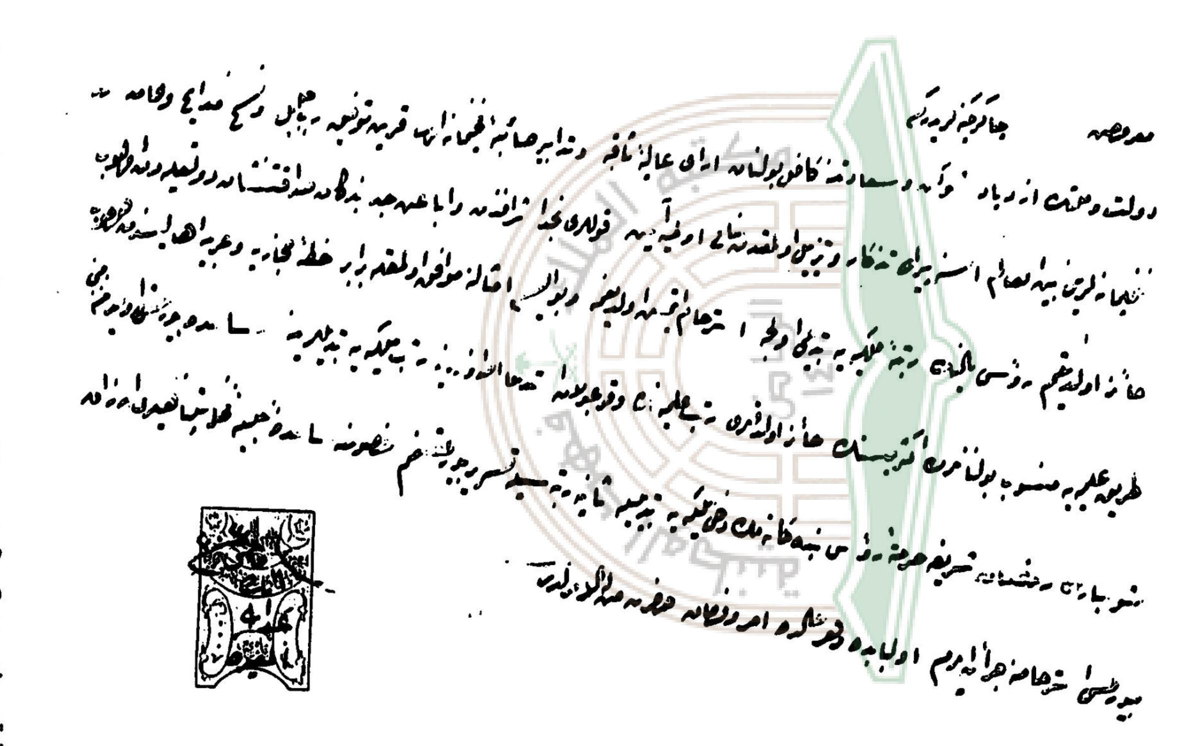
صورة الوثيقة الأولى التي قدمها عبدالله المغيرة إلى الباب العالي

مكتوب عالی حضرت صدارتپناهی

معروضه بنده لريدر

عبدالله المغيره

صورة الوثيقة الرابعة التي قدمها عبدالله المغيرة إلى الصدارة العظمى



صورة الوثيقة الخامسة التي قدمها عبدالله المغيرة إلى الباب العالي

٦/ب - عبد الله المغيرة والدرعية في صحيفة الحقائق الصادرة في إستانبول[1]:

سبق أن نشرت مقالاً عن "عبد الله المغيرة في وثائق الأرشيف العثماني" (مجلة الدارة.- ع٢، س ٣١ (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). ص ٢٠٩-٢٣٣)(٢)، كما نشرت معلومات مقتضبة عنه في كتابي "مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني" (ص ١٢٢-١٢٣). وقد عقب بعض الباحثين على ما نشرته في الكتاب (صحيفة الاقتصادية، ع ٤٣٠٦، ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ)، ونشرت تصحيحاً لذلك في (صحيفة الاقتصادية، ع ١٨ رجب ١٤٢٦هـ، بعنوان: تصحيح خطأ في تحليل وثيقة عثمانية). وبعد نشر المقالات المذكورة، حدثني الزميل الدكتور محمد بن موسى القريني عن الصحيفة التي كان عبد الله المغيرة يعتزم نشرها في إستانبول، ولم يتمكن من نشرها، إلى أن اسمها "المنبّه"؛ وليس المتين، وأشار عليّ بما نشر عن المغيرة وعن تلك الصحيفة في صحيفة الحقائق التي صدرت في إستانبول، ثم زودني مشكوراً بصورة من الأعداد التي تحدثت عن المغيرة. ونظراً لوجود معلومات عنه، وعن صحيفة "المنبه" التي كان يعتزم المغيرة إصدارها باللغة العربية، ووجود معلومات عن الدرعية في هذه الصحيفة "الحقائق" التي كانت تصدر من إستانبول باللغة العربية، فقد رأيت نشرها؛ لتعميم الفائدة.

فقد أوردت صحيفة الحقائق (وكما جاء على غلافها الخارجي فإنها كانت: جريدة سياسية إخبارية، تصدر في كل أسبوع مرة، وأكثر من ذلك عند اللزوم، ولا تقبل إلا ما كان مختصاً بالمنافع العمومية، ومحل إدارتها بالمطبعة العامرة.

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة الاقتصادية (السعودية): ع ٤٣٨٣ (٨ رمضان ١٤٢٦هـ/١١ أكتوبر ٢٠٠٥م). ص٢٩.

(٢) هو المقال السابق، القسم ٦/أ من هذا الفصل .

وصاحب امتيازها ومحررها: أبو النصر السلاوي) في عددها الصادر "في يوم [السبت، الأول من] عيد الفطر المبارك سنة ١٣٠٣"هـ (ع١٠، س٢، الصفحة ٢) تحت عنوان: ينحسم الجدال وينفض ختام هذا الإشكال: ياالله العجب، ما يلي:

"بلغنا أن جريدة تسمى (المنبه) يراد أن يعطى امتيازها إلى رجل يقال له عبد الله المغيرة، تابع عبد الله باشا [الثنيان] النجدي، المعلوم الأحوال والأطوار عند عموم البصريين والعراقيين.. فبلغ بنا العجب إلى أقصاه؛ حيث علمنا من بعض المصادر الموثوقة أن ذلك الرجل [أي صاحب امتياز المنبه: عبد الله المغيرة] هو رجل أمي لا يفك الخط، ولا يحسن شيئاً من القراءة أو الكتابة مطلقاً جملة كافية.

زيادة على أنه من عامة الناس الذين لا يصح إدخالهم في عداد المستخدمين، فضلاً عن إدخالهم في سلك أرباب الجرائد التي هي اليوم أهم ما يكون في نظر العموم؛ لما يتعلق بها من الملاحظات الدقيقة السياسية الجديرة بالاعتناء والاهتمام من قبل الحكومة المحلية الواجب عليها تفقد أحوال الناس وتعهد أفكارهم، وتبيين مقاصدهم؛ حرصاً على تحصيل ثمرة المدنية الموضوعة لأجلها مسألة الجرائد والصحف، وصيانة لحقوق الدولة والملة التي يراد أن ينسب إليها ذلك من أن يكون ذريعة لتهافت بعض.. الذين لا يعرفون قدر النعمة، ولا يفرقون بين الصلاح والفساد، مثل هذا الأصم الذي يريد أن يتوصل بواسطته إعطاء هذا الامتياز له بعض أرباب الغايات..

إلا أننا أشد ما نعجب في هذه المسألة من جهة الباب العالي على تقدير أنه هو المعطي لهذه الرخصة كيف أمكن له أن يروج تلك الغاية لهذا الأصم الأبكم الذي ربما كان سيده غير صالح لأن يكون أهلاً لمثل ذلك الاختصاص؛ لما يعلمه الخاص والعام من عدم اقتداره على حسن النطق، فضلاً عن غيره مما يتعلق

بأمر التحرير والكتابة، وإن كان لا ينكر كون التفات [عطف] الحكومة السنية قد جعله الآن من أرباب الرتب وأهل الحيثيات على محض المظنة بأنه هو من عائلة الإمارة النجدية لا غير..".

وورد في العدد ١١ (ص ٢) من صحيفة الحقائق الصادرة في يوم الأربعاء ٥ شوال ١٣٠٣هـ تحت عنوان "معلومات خاصة" ما يلي:

"بلغنا أن سعادة عبد الله باشا النجدي يريد أن يجعل تحرير الجريدة التي أعطي امتيازها لتابعه، محولاً إلى عهدة جماعة من المصريين الذين بعضهم الآن هنا، وبعضهم في بيروت، وبعضهم في أوربا، وهم: الشيخ محمد عبده، وإبراهيم بك المويلحي، وأحمد أفندي سمير، والشيخ رسول البخاري؛ إلا أن الشيخ رسول على ما يقال سيكون فيها معهم بصفة مصحح، وضم إليهم رجلاً آخر، نحن نستبعد موافقته على الدخول في هذه المسألة، كما نستبعد إمكان اجتماع هؤلاء الجماعة المذكورين لتحرير جريدة، يكون صاحب امتيازها ذلك التابع الذي سبقت الإشارة إلى ذكره، فضلاً عن كون ذلك ربما كان من المتعذر الحصول على جميعهم؛ لأمور كثيرة، نضرب صفحاً عن ذكر تفصيلاتها الآن، ونعد ببسطها عند اللزوم".

ولعل صحيفة الحقائق وصاحبها ورئيس تحريرها من العرب القاطنين في إستانبول، ممن أشار إليهم عبد الله المغيرة بأن أصحاب بعض الأغراض قد تربصوا له، ووقفوا أمامه في إصدار صحيفته. ومعلوم أنها لو صدرت في إستانبول، لكانت منافسة لصحيفة الحقائق، ما أدى برئيس تحريرها أبي النصر يحيى السلاوي إلى التصدي لصحيفة المنبه التي كان يعتزم إصدارها عبدالله المغيرة، قبل صدور أي عدد منها؛ مما يدل بوضوح على صحة ما ذكره المغيرة في الوثائق العثمانية من وقوف أصحاب المصالح في وجه صحيفته..

وقد نشرت صحيفة الحقائق أيضاً معلومات مقتضبة عن الدرعية (ع ١٠، ص ٤) تكملة لما نشرته في العدد التاسع:

"ومدينة الدرعية هي مدينة متوسطة، ظريفة الموقع والمنظر، يقسمها نصفين وادي حنيفة المعروف، وبها كثير من النخيل والبساتين التي تؤتي ثمارها بغاية الجودة. وأكثر ما يعتني بها أهلها تربية الخيول والجياد، ومن المواشي الأغنام، وأغلب ما فيها من ذلك، الغنم السود وسائر المواشي.

وتحادها من جهة الجنوب إلى جهة الغرب أرض نجد منفصلة عن أرض اليمن وعمان بصحراء الأحقاف التي ذكرها الله تعالى، ومهلك أهلها في كتابه العزيز. أما مدن نجد فلها تجارة عظيمة متبادلة بين بعضها بعضاً ومع ما جاورها من بلاد الحجاز واليمن وهجر. وكانت تلك المدينة [أي الدرعية] عامرة مشهورة بالتجارة وطيب المناخ. وكان سكانها ينوفون عن مائة ألف، حتى ضاقت بأهلها، وغلت فيها أسعار المنازل والحوانيت إلى درجة كلية، بلغت فيها أجرة الحانوت على ما يقال إلى ريال ونصف اليوم.

وهو أكبر دليل على ما كان فيها من زيادة العمران ورواج التجارة. وكانت المنازل فيها بهيجة المنظر، والقصور والمنازل على حافتي الوادي المذكور، ممتدة من الجانبين على صورة منتظمة، بعضها مرتفع عن بعض بدرجة مناسبة، والحوانيت من وراء البيوت كالسور.

ثم اندرست بعد هذا العمران العظيم، وأصبحت اليوم خاوية خالية، ولا يوجد فيها من السكان إلا القليل من الناس؛ وذلك منذ أن انتقلت منها إمارة نجد، وتحول عنها الأمراء إلى مدينة الرياض، وجعلوها مقر إمارتهم إلى الآن. وسنذكر إن شاء الله تعالى بيان أسباب انتقالهم إليها، وخراب الدرعية بكيفية مختصرة".

٧ - جار الله الدخيل والترخيص له بإصدار صحيفة باسم "الرياض"[١]:

سبق أن سألني الأستاذ محمد بن عبد الرزاق القشعمي قبل عدة سنوات أثناء إعداده كتاباً أصدره فيما بعد، عن معلومات في الأرشيف العثماني تخص سليمان الدخيل، وخاصة فيما يخص صحيفة صدرت في بغداد باسم "الرياض". فبحثت فيما يمكنني بحثه في فهارس الأرشيف العثماني حينذاك، فلم أجد شيئاً في الموضوع. ومرت الأيام والأعوام. وأثناء البحث عن بعض الموضوعات المتعلقة بالجزيرة العربية في هذا الأرشيف العثماني، وقعت على وثيقة تحمل معلومات بسيطة في الموضوع. فطلبت الوثيقة. فلما اطلعت على مضمونها، وجدتها تهم الباحثين ممن يريد الحصول على معلومات في التأريخ لمنح الترخيص لتأسيس صحيفة باسم "الرياض" في بغداد عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، واسم صاحبه.

هذه الوثيقة الخاصة بمنح الرخصة لجار الله الدخيل التي ننشرها في هذه العجالة، محفوظة في الأرشيف العثماني في تصنيف الداخلية/إدارة المخابرات (الاتصالات) العامة DH.MUI.1-1/47. وتقع في سبع صفحات، وهي عبارة عن التعهد الخطي المقدم من جار الله الدخيل، والمراسلات التي جرت بين ولاية بغداد والباب العالي، ثم أوراق التحقيق من مختلف الدوائر الأمنية بولاية بغداد بأن المذكور لم يكن من أصحاب السوابق، وهو شرط أساسي في منح الترخيص لإصدار صحيفة.

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة الاقتصادية (السعودية)، ع ٤٣٦٢ (١٦ شعبان ١٤٢٦هـ/ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥م. ص ٣٧.

وقبل إيراد ترجمة كاملة لتلك المراسلات، ينبغي توضيح عدة أمور مهمة وردت فيها. وهي: أن جار الله الدخيل من مواليد عام ١٢٧٧هـ، وأنه من التجار القاطنين في حي السوق الجديد ببغداد، وأنه من مواطني الدولة العثمانية، وأن سنّه في الخمسين من العمر، وأن الصحيفة التي يريد إصدارها باسم "الرياض"، سوف تكون أسبوعية، ثم تحوّل إلى يومية، وأنها ستصدر باللغة العربية وليست العثمانية، وتكون علمية وسياسية وتجارية وأدبية. وقد اتضح [من الوثيقة رقم ٤] أن جار الله الدخيل قد راجع عدة إدارات أمنية في بغداد قبل تقديم طلبه الرسمي. وهذه الإدارات هي: إدارة الأمن العام والشرطة، وإدارة السجون، إضافة إلى إدارة المعارف التي كانت مخولة بالمطبوعات؛ حتى تكون المعاملة متكاملة أثناء تقديم الطلب.. وفيما يلي الترجمة الكاملة لما ورد في تلك الوثيقة:

(١) تعهد جار الله الدخيل :

قدم جار الله الدخيل في اليوم الرابع من تموز ١٣٢٥[١ رومي: ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/١٧/٧/١٩٠٩م] تعهداً، حمل طابعَيْ رسم، وعليهما ختمه واسمه، ومعلومات عنه بأنه من مواطني الدولة العثمانية، وأنه من التجار القاطنين في حي السوق الجديد ببغداد. وذكر فيه: "إنني أطلب الحصول على ترخيص بإصدار صحيفة في بغداد باسم "الرياض"، تكون سياسية وتجارية وعلمية وأدبية، على أن تصدر في الوقت الراهن أسبوعية، وإذا اقتضى الأمر ستكون يومية، وإنني أتعهد بالالتزام بعدم إدراج ما يمنع إدراجه نظام المطبوعات، وعلى أن ألتزم بتطبيق أحكام النظام المذكور، وعلى ألا أنشر شيئاً ضد الإدارة [أي الحكومة] الحالية. وبناءً على ذلك دوّنتُ [وقعتُ على] هذا التعهد". [الوثيقة الأولى].

وأضاف جملة على التعهد الثاني، هي: ".. إذا خالفت ما ورد في نظام المطبوعات، فإنني أقبل الجزاء الذي يصدر في حقي بحكم القانون، دون ما حاجة إلى مراجعة المحاكم". [الوثيقة الثانية].

(٢) معروض وكيل ولاية بغداد إلى نظارة الداخلية العثمانية :

وبناءً على مراجعة جار الله الدخيل لولاية بغداد في منح الترخيص له بإصدار صحيفة الرياض، رفع وكيل الولاية الفريق محمد فاضل [كما يظهر من ختمه] الموضوع إلى نظارة الداخلية العثمانية في ٩ رجب ١٣٢٧هـ الموافق لـ ١٤ تموز ١٣٢٥[رومي] ذكر فيها:

"المعروض عليكم؛

بناءً على طلب جار الله الدخيل، من مواطني الدولة العثمانية، في إصدار صحيفة أسبوعية: سياسية تجارية علمية أدبية، باسم "الرياض"، فقد جرى التحقيق في حق المذكور، كما هو من الأصول المتبعة، فتبين أن سن المذكور في حدود الخمسين سنة، وأنه لم يحكم عليه بجنح أو جريمة، وأنه متصرف في حقوقه كاملة. وقد تم بطيه تقديم التعهد الذي أُخذ منه بمقتضى نظام المطبوعات، والمرجو من جنابكم تقديم المساعدة اللازمة له في هذا الصدد. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان"[الوثيقة الثالثة].

(٣) نظام إصدار الصحف:

ضمن ما ظهر مع هذه الوثيقة ما أفادت به إدارة المعارف في بغداد في ٢٩ حزيران ١٣٢٥[رومي: ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ] (كما اتضح من ختمها) بالآتي: بناءً على المادة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من نظام المطبوعات،

الواردة من نظارة الداخلية في ٣ نيسان/أبريل ١٣٢٤[١ رومي: ٢٥ ربيع الأول ١٣٢٧هـ] برقم ١٧٨، فإن الراغب في إصدار صحيفة، يجب أن يكون من مواطني الدولة العلية [العثمانية]، وأن يجتاز سن الثلاثين من العمر، وألا يكون قد حُكم عليه بجنح أو جريمة، فإذا تحقق ذلك، فإن له الحق بمقتضى القانون إصدار الصحيفة، إلا أنه في هذه الحالة يؤخذ منه تعهد وإفادة، وترسل إلى نظارة الداخلية الجليلة [في إستانبول]. وبناءً على أن المذكور [أي طالب الترخيص] وبموجب المواد المذكورة بعاليه يجب أن يبين تبعيته وسنَّه، مع وجود إفادة بأنه لم يحكم عليه بجنح أو جريمة، بحيث يقوم في أول الأمر بمراجعة إدارتي الأمن والشرطة، والإدعاء العام في الولاية، وإلى نظارة النفوس [الأحوال المدنية]. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان. ٢٩ حزيران [١٣٢٥رومي: ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ]: (ختم إدارة المعارف)".

وقد دُوّن على هذه الوثيقة ما يفيد بمراجعة الدوائر المذكورة إضافة إلى إدارة السجن العام في بغداد، وأفادت كل تلك الإدارات بخلو المذكور عن أي جنح أو جريمة أو سابقة. وذكرت في وسط هذه الوثيقة معلومات عن طالب الترخيص على النحو الآتي:

"جار الله بن حاجي دخيل، من مواليد عام ١٢٧٧هـ، مقيم في حي السوق الجديد". وفي أسفلها ذكر "أن المذكور في السن السابعة والأربعين، وأنه من مواطني الدولة العلية" [الوثيقة الرابعة].

(٤) موافقة الجهات المعنية:

وبعد إكمال المعلومات من الإدارات المشار إليها في الفقرة السابقة، أحيل الموضوع إلى دوائر أخرى عدة، منها الادعاء العام، وإدارة المعارف.. وخوطب والي بغداد بأنه لم يصادف على المذكور أي حكم أو سابقة. وذلك في المعروض الآخر

الذي طلب فيه جار الله الدخيل منحه الرخصة في إصدار صحيفة باسم "الرياض"، قدمه في ٢٥ حزيران ١٣٢٥[رومي: ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ]. وقد ذكر فيه رغبته في "الحصول على ترخيص بإصدار صحيفة في بغداد باسم الرياض، تكون سياسية وتجارية وعلمية وأدبية، على أن تصدر في الوقت الراهن أسبوعية، وإذا اقتضى الأمر ستكون يومية"، مشيراً إلى رغبته في "إكمال المعاملة القانونية لإصدار الصحيفة".

وكتبت إدارة المعارف بولاية بغداد في أسفل الوثيقة بتاريخ ٨ تموز ١٣٢٥[رومي: ٣ رجب ١٣٢٧هـ] تعليقاً على طلب جار الله ما يلي:

"إن جار الله الدخيل الذي طلب الترخيص له بإصدار صحيفة باسم "الرياض"، وبناءً على الطلب الذي تقدم به، ونظراً للمعاملة التي جرت في ذلك، فقد تم الحصول على المعلومات المطلوبة في حقه. كما تم الحصول على تعهد منه وإفادة. وبناءً على التعليقات التي جرت على طلبه [من الإدارات المعنية] بعاليه، فقد أرسلت جميع الأوراق إلى نظارة الداخلية الجليلة [في إستانبول]. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان"[الوثيقة الخامسة].

(٥) موافقة نظارة الداخلية العثمانية على الطلب:

أفادت نظارة الداخلية في الإشعار الذي بعث به إلى ولاية بغداد في ١٦ أغسطس ١٣٢٥[رومي، ١٢ شعبان ١٣٢٧هـ] بما يلي:

"جواباً للمعروض الوارد منكم بتاريخ ١٤ تموز ٣٢٥[١ رومي، ٩ رجب ١٣٢٧ هـ] ورقم ٢٤٤؛ وبناءً على قانون المطبوعات الجديد القاضي بتعيين مدير مسؤول حائز للأوصاف القانونية، ومراجعته مع صاحب [امتياز الصحيفة] بتقديم التعهد اللازم، وحصوله في مقابل ذلك على إفادة بعدم وجود مانع

[قانوني في ذلك]، يمكن [لطالب الرخصة] من نشر الصحيفة. ونظراً لضرورة إجراء التحقيق أيضاً في حق المدير المسؤول، كما أفادت به إدارة المطبوعات الداخلية [في إستانبول]، فيجب إجراء التحقيق أيضاً في حق طالب الترخيص لصحيفة "الرياض" التي تصدر في بغداد جار الله الدخيل، وإنهاء المعاملة". [الوثيقة السادسة].

أما الوثيقة السابعة فهي إفادة مدير المطبوعات الداخلية، التي أرسلتها نظارة الداخلية إلى ولاية بغداد، والتي تشكل الوثيقة السادسة.

وقد تبين من هذه الوثيقة الأخيرة ضرورة تعيين مدير تحرير مسؤول عن الصحيفة. حيث طلبت الداخلية العثمانية إجراء تحقيق في حقه، إضافة إلى إجراء تحقيق في حق صاحب الامتياز: جار الله الدخيل، غير أن الوثيقة لم تفدنا بمعلومات عن اسم هذا المدير المسؤول.

اختتام:

تبين مما سبق أن جار الله الدخيل قد تقدم بطلب إلى ولاية بغداد؛ للحصول على ترخيص بتأسيس صحيفة باسم "الرياض". وقدّم طلبه إلى إدارة المعارف في ولاية بغداد ودوائر أمنية فيها في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ. وردت نظارة الداخلية العثمانية على طلب وكيل ولاية بغداد الذي طلب الموافقة على طلب المذكور، في ١٢ شعبان ١٣٢٧هـ مشيرة إلى أنه إذا أكمل التحقيق الأمني فلا مانع من تقديمه الرخصة المطلوبة، على أن يعين مديراً مسؤولاً عن الصحيفة، وأن يجرى في حقه ما جرى في حق صاحب الامتياز من تحقيق أمني. وبناءً على أن جار الله قد أكمل التحقيقات الأمنية – حسب ما أفادت به الوثائق –، فقد حصل على الترخيص.

صورة معروض جار الله الدخيل بشأن إصدار صحيفة بعنوان «الرياض» في بغداد

وكانت الصحيفة في بدايتها أسبوعية، وصاحب امتيازها هو جار الله الدخيل كما سبق ذكره، وكان مقيماً في بغداد بصفته تاجراً. غير أن ما ذُكر من سنّه بأنه في من مواليد ١٢٧٧هـ، يدل على أنه في وقت تقديمه طلب الحصول على الترخيص وهو عام ١٣٢٧هـ، كان في الخمسين من عمره، وليس في السابعة والأربعين، كما أفادت بذلك الوثيقة الرابعة.



الفصل الثاني: وثائق ذات صبغة سياسية:

٨ - الاتصالات بين الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود والسلطان العثماني سليم الثالث.

٩ - خطاب عربي لشارل هوبر.

١٠ - النفي من الجزيرة العربية.

١١ - اليمنيون المنفيون إلى جزيرة رودس (عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م).

١٢ - الدعوة إلى الوحدة الإسلامية في خطاب مبارك بن حمد العقيلي.

١٣ - موانئ الخليج العربي.

١٤- بعض أوجه التنافس الإداري في متصرفية الأحساء كما يظهر من خلال تحقيق أمني مع سعاة البريد سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.



٨- الاتصالات بين الإمام عبد العزيز بن محمد والسلطان العثماني سليم الثالث[١]:

مدخل :

هناك موضوعات في التاريخ السعودي، يمكن إعادة النظر في قراءتها من خلال الوثائق الجديدة التي أصبحت في متناول الباحثين. وذلك بإجراء مقارنة بين المعلومات الواردة في المصادر المحلية، وبين ما ورد في تلك الوثائق العثمانية - خاصةً - المعاصرة لتلك الأحداث، والتي كانت في الأصل تقارير رفعت إلى الحكومة المركزية؛ بغية اتخاذ التدابير اللازمة إزاءها. ومن ثم الخروج بنتيجة موضوعية أقرب إلى الواقع التاريخي.

معظم المصادر التي تتحدث عن الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود (١١٧٩-١٢١٨هـ/١٧٦٥-١٨٠٧م) أبرزت عدم وجود علاقات ثنائية ودية بينه وبين السلطان العثماني سليم خان الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) ابن السلطان مصطفى خان الثالث. وذكرت أن الخصومة والعداوة بينهما كانت على أشدها، ولا سيما مع توالي الخطابات التي كان يبعث بها شريف مكة المكرمة الرامية إلى تأليب العثمانيين على الدولة الجديدة الناشئة[٢].

---

(١) نشرت في مجلة الدارة.- ع٢، س ٣٢ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). ص ١٩٣-٢٠٦

(٢) أورد جودت باشا في تاريخه معلومات عن الخطابات الأولى التي بعث بها الأشراف إلى السلطان العثماني ضمن أحداث عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م، حيث ذكر أن الأشراف أرسلوا في العام الماضي (أي ١١٩٠هـ) بمحضر إلى السلطان العثماني عبد الحميد الأول، اشتكوا فيه من وضع ابن سعود، ورغبته في الاستيلاء على الحرمين الشريفين. فكتب السلطان إلى والي الحجاز عثمان باشا، يستوضحه الموضوع، فكتب إليه الأخير أن ذلك أمر نفسي من أمير مكة المكرمة. أي مبالغة منه؛ خوفاً من أن يقوم ابن سعود بالهجوم عليه. وأنه لا خطر على الحرمين الشريفين من ابن سعود. انظر: تاريخ جودت/أحمد =

فقد عثر الباحث على وثيقتين في الأرشيف العثماني، أوردتا معلومات مقتضبة عن بعض الاتصالات بين الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود والدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن هاتين الوثيقتين لا تغطيان الموضوع من جميع جوانبه، إلا أن مزيداً من البحث في وثائق الأرشيف المتعلقة بهذا الموضوع قد يؤدي إلى تكوين نظرة شمولية واضحة المعالم عنه.

ظروف صدور الوثيقتين :

صدرت الوثيقة الأولى في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م، أي قبل الحملة الفرنسية على مصر بسنة واحدة. وكانت معاهدة ياش التي عقدتها الدولة العثمانية مع روسيا، قد أنهت الحرب بين الدولتين، بعدما أنهكت الجيش العثماني كثيراً، مما أثَّرَ سلبًا في ربط أجزاء الدولة بالحكم المركزي. وبات الجيش العثماني في إفريقيا وكأنه مستقل عن كيان الدولة، وآل الحكم في مصر إلى يد الأمراء المماليك المحليين، وتمكن أحمد باشا الجزار من حكم مصر، وتحول حكم بغداد إلى المماليك، كأنها حكومة مملوكية. كما ظهرت حركات تمرد في الأناضول وفي بعض الأجزاء الأوربية من الدولة العثمانية[١].

أما الوثيقة الثانية فقد صدرت في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م، وهو العام الذي خرج فيه الفرنسيون من مصر، بعدما عقدوا معاهدة ثلاثية مع الدولة العثمانية وبريطانيا، تكونت من ٢٢ مادة[٢].

= جودت باشا.- ط٢.- درسعادت [إستانبول]: المطبعة العثمانية، ١٣٠٩هـ، مج ٢، ص ٧٢-٧٤. وانظر الأرشيف العثماني، تصنيف HH. 3826 .

(١) Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi/Ismail Hami Danismend.- Istanbul: Turkiye yay. 1972. : 4/73.

(٢) المرجع السابق، ٤/٧٩.

وبناءً على ما سبق فإن السلطنة العثمانية كانت تريد إبراز روح المودة لمندوب الإمام عبد العزيز بن محمد، واستمالته، بدلاً من التهديد باستخدام القوة ضده، ولا سيما أن والي جدة ووالي الشام كانا معارضين للحرب، والانجرار وراء مخاوف شريف مكة المكرمة.

وصف الوثيقتين :

الوثيقة الأولى محفوظة في الأرشيف العثماني، في تصنيف جودت - داخلية Cevdet-Dah 1285 وتاريخها ٦ شعبان ١٢١٢هـ، وتتكون من ثلاث صفحات.

أما الوثيقة الثانية فهي أيضاً محفوظة في الأرشيف العثماني، في تصنيف الخط الهمايوني HAT. 3838-E وتاريخها ١٢١٦هـ (١٨٠١م)، وتتكون من صفحة واحدة من القطع الكبير. وكلا الوثيقتين مكتوبتان باللغة العثمانية.

محتوى الوثيقتين :

ذكرت الوثيقة الأولى "أن شيخ نجد عبد العزيز بن [محمد بن] سعود أرسل مدير أعماله محمد أفندي[1] إلى والي جدة الحالي الوزير يوسف باشا (١٢٠٧-١٢١٥هـ/١٧٩٢-١٨٠٠م)، ومنه وصل [أي محمد أفندي] إلى إستانبول. وأن الأمر السلطاني اقتضى إهداء طقم من الملابس إليه، يشترى بمعرفة أمين الخزينة. وقد اشتريت تلك الملابس وسلِّمَتْ إليه. وأن المذكرة المرفقة تبين مبلغ المصروفات، وهو ألف ومائة وستة عشر قرشاً..: في ٦ شعبان ١٢١٢ [هـ/١٧٩٧م]".

(١) لم يتمكن الباحث من معرفة الاسم الثاني لمندوب الإمام عبد العزيز إلى إستانبول.

وأوردت المذكرة المرفقة مع الخطاب المرفوع إلى السلطان العثماني - كما يبدو - الهدايا التي أهديت لمحمد أفندي السالف الذكر على النحو الآتي:

"دفتر مبين للملابس التي أهديت لمحمد أفندي - مدير أعمال شيخ نجد عبدالعزيز بن سعود أفندي -، الذي ذهب إلى والي جدة ومنه وصل إلى إستانبول:

١- عدد واحد : عباءة (بشت) مبطن من صناعة هندية : وقيمتها ٢٢٠ قرشاً.

٢- عدد واحد: جبة من صناعات إستانبول : قيمتها ١٩٠ قرشاً.

٣- عدد واحد: زبون (خفّان) من صناعة حلب (قطعتان) : قيمته ١٥٠ قرشاً.

٤- قطعة شال : قيمتها ٢٦٥ قرشاً.

٥- قطعة شال : قيمتها ١٥٠ قرشاً.

٦- عدد واحد: بشت مصنوع من جوخ الأطلس الفاخر : قيمته ٨٠ قرشاً.

٧- قطعة شال من الجوخ: قيمتها ٣٥ قرشاً.

٨- عدد واحد: زبون (خفّان) : قيمته ١٦ قرشاً.

٩- عدد واحد: حذاء : قيمته عشرة قروش.

المجموع: ١١١٦ قرشاً."

وهذه الوثيقة المقتضبة التي تشير إلى وجود اتصالات بين الإمام عبد العزيز ابن محمد بن سعود وبين السلطان العثماني سليم الثالث من خلال والي جدة يوسف باشا، توضح عدة أمورٍ، منها:

١- أن الإمام عبد العزيز أرسل مندوبه المذكور إلى والي جدة يوسف باشا الذي كان يقطن المدينة المنورة. وأن الأخير أرسل المندوب إلى إستانبول

بتصرف شخصي منه، دون تنسيق مع الإمام عبد العزيز؛ بناءً على ما لمسه يوسف باشا من إيجاد فرصة لشرح وجهة نظر الإمام عبد العزيز للسلطة المركزية في إستانبول، وبلسان شخص مسؤول، ما يؤكد على أن والي جدة لم يشارك شريف مكة، الشريف غالب، في نظرته إلى الدولة السعودية الأولى، وأنها تشكل خطراً على أمن الحرمين الشريفين.

٢- أن العلاقات لم تكن سيئة بين الطرفين السعودي والعثماني بالدرجة التي تصورها بعض المراجع التاريخية، حيث أكرم السلطان العثماني مندوب الإمام عبد العزيز. ويبدو - كما يفهم ما ورد من بين سطور الوثيقة - أن السلطان العثماني قد قابل المندوب، واستوضح منه معلومات عن الإمام وعن المنطقة، ولا سيما أنه قادم من منطقة بعيدة عن عاصمة الدولة إستانبول، ولديه من المعلومات ما ليس لدى غيره. إلا أن الوثائق لا تتحدث عن تلك المعلومات التي ذكرها المندوب.

٣- على الرغم من الشكاوى المرفوعة من شريف مكة المكرمة إلى السلطان قبل أكثر من عشرين سنة من تاريخ هذه الوثيقة (وهو عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م) عن الإمام عبد العزيز، فإن السلطان العثماني لم يصدق تلك الشكاوى، ولم يقم بحملة عسكرية على الدولة السعودية الأولى، ولم يتخذ إجراءً مباشراً ضدها.

٤- لعل الهدف من انتداب مندوب الإمام عبد العزيز إلى إستانبول شرح وجهة نظره إلى الدولة العثمانية، وأنه لا يريد الحرب معها. وهدف السلطان من إكرام المندوب استمالة الإمام عبد العزيز نحو الدولة.

وإذا أمعنا النظر في قيمة تلك الإهداءات فإنها قد بلغت مبلغاً كبيراً نسبياً، حسب ما كان معتاداً في العرف الدبلوماسي العثماني. وهذا يدل على القيمة التي أضفيت على وفادة هذه الشخصية إلى إستانبول، وتقدير السلطات العثمانية لها. ولا سيما أنه قادم من منطقة بعيدة، ممثلاً عن شخصية، وصل الكثير من الأخبار عنها إلى السلطان.

ومهما كان من أمر فإن الوثيقة الثانية تجيب على بعض الأسئلة في هذا الصدد. وهي وثيقة محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني - كما تم إيرادها قبل قليل -. وقد صدرت بعد الوثيقة الأولى بأربع سنوات، أي في عام ١٢١٦هـ (١٨٠١م). وهي رد من ممثل للباب العالي[١] - في القاهرة كما يبدو - على الخطابات التي بعث بها أمير مكة المكرمة الشريف غالب بن مساعد (١٢٠٢-١٢٢٨هـ/١٧٨٨-١٨١٣م)، الرامية إلى سوق الجيوش من المناطق المجاورة لنجد - بما فيها الحجاز - بحملة قوية على نجد؛ للقضاء على الدولة السعودية. وبعد سرد مطلب الشريف بشيء من التفصيل، كمقدمة للخطاب الجوابي المرسل إليه، علل ممثل الباب العالي سوق الجيوش على نجد بعدة تعليلات، مما يشير إلى أن الحكومة المركزية في إستانبول ما زالت مترددة تجاه هذا الموضوع. حيث ذكرت الوثيقة: أنه على الرغم من كون الإقليم المصري قد تحرر[٢] - حمداً لله تعالى - إلا أن انشغالنا بالأنظمة المصرية[٣] ما زال قائماً، كما هو معلوم. ناهيك عن

(١) كان للدولة العثمانية ممثل فوق العادة في مصر، يتابع الأوضاع ويزود الباب العالي بالتقارير اللازمة فيها، وهو غير الوالي. ومعلوم أن مصر في تلك الفترة كانت ولاية عثمانية، من الولايات الممتازة.

(٢) إشارة إلى طرد الفرنسيين من مصر.

(٣) المقصود بذلك ترتيب أمور مصر بعد طرد الفرنسيين منها.

أن الإقدام على هذا الأمر العظيم [أي سوق الجيوش على نجد]، يتطلب استشارة وكلاء [وزراء] السلطنة السنية، ومفاتحة جناب السلطان بالموضوع، وشرح أبعاده التفصيلية، والحصول على إذن من جنابه. وبناءً على عظم هذا الموضوع وأهميته، فإنه إذا ما صدرت الإرادة السلطانية بذلك فإنه سيتم البدء به على الفور. وإلى حين صدور تلك الإرادة الكريمة، وحتى يتم توقيف الموضوع بـ عسل فتال(١)، فإن إعداد خطاب موجه إلى عبد العزيز المشار إليه، يتضمن إبداء النصائح اللازمة إليه من المصلحة العامة. ومن هنا فقد أُعِدَّ على الوجه المناسب، وسوف يُرْسَلُ إليه مع أحد رجالنا الحاذقين(٢). ولأجل إعطائكم فكرة عن مضمونه فسوف نُرْسِلُ صورة منه إلى سيادتكم. وقد ورد في هذه الفترة عدة خطابات من والي بغداد، تبين أعمال [عبد العزيز] ابن سعود وأوضاعه(٣)، إلا أنه والحالة هذه فإننا بسبب انشغالنا بالأعمال المصرية، ونظراً لأن هذا الأمر من المسائل الكبيرة، فلابد من إجراء المشاورات اللازمة فيه في إستانبول، بموجب ما تقتضيه المصلحة. ونظراً لأننا اعتزمنا العودة إلى إستانبول، فإنه إلى حين وصولنا إليها، فسوف يكون رد ابن سعود قد وصل. وبناءً عليه فسوف تُجْرَى

(١) المقصود بعسل فتال: حسم الموضوع، دون زعل الطرف الآخر، وهو شريف مكة المكرمة.

(٢) لم يتضح للباحث إن كان الخطاب قد أرسل إلى الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، أم لا؟ إلا أن الباحث يرجح إرساله؛ بناءً على إرسال نسخة منه إلى الشريف.

(٣) لم تضم الوثيقة الخطابات التي أشارت بورودها من والي بغداد، الذي تحدث فيها عن أعمال الإمام عبد العزيز، إلا أن الباحث بحث في الخطابات التي وردت في تلك الفترة من والي بغداد سليمان باشا، في الأرشيف العثماني. فوجد أن رأي والي بغداد كان متوافقاً مع رأي شريف مكة في ضرب الدولة السعودية الأولى، وتقويضها من الجهات الأربع.. وتاريخ خطاب والي بغداد هذا: العاشر من ذي القعدة ١٢١٦هـ. انظر الأرشيف العثماني، تصنيف HAT. 3765.

المشاورات اللازمة في السلطنة السنية في هذا الخصوص، ومحادثة جناب السلطان شفاهة، والحصول منه على إذن في القيام بما يجب إزاءه، كما تقرر. وقد أبلغنا والي بغداد في ردنا على خطابه بذلك الجواب أيضاً. ونظراً لكون محمد باشا[1] المنصوب والياً على جدة، من الشخصيات السديدة المدبرة والمحنكة القادرة على تسيير شؤون البلد والحفاظ عليه، فإنه ما دام محافظاً على المدينة المنورة، وإن سيادتكم ما دمتم متحدين معه ومتفقين، فإن أمن أراضي البلدتين الطيبتين بإذنه تعالى ثم بروحانية سيد الأنبياء سيكون مستتباً إن شاء الله تعالى. كما هو أملنا من خير الحافظين. ونظراً لكون توفير الأمن لأهالي البلدتين الطيبتين من أقدم مهام [السلطنة] السنية، فإن القيام باتخاذ التدابير اللازمة في منع وقوع الحوادث فيهما بموجب ما تقتضيه المصلحة والوقت من أهم الأمور الواجبة على السلطنة السنية. وكما هو معلوم لدى سيادتكم فإن خطاباً واحداً في وقت وقوع النزاعات قد يحل مشكلة ويؤدي إلى السلم، كما هو من الأمور المجربة بدقة، ومن هنا فالمرجو من سيادتكم العدنانية أيضاً التصرف بحكمة وعقلانية والتحرك بموجب الفطرة الزكية، والاتحاد والاتفاق مع جناب والي جدة المشار إليه، والاحتياط للأمور وبذل الهمة في ذلك، وإرسال خطابات ورجال إلى ابن سعود تؤدي إلى رفع النفور والجفوة فيما بينكم، حتى يختار طريق السلم والمصافاة. ولا شك أن قيامكم ببذل الجهد والاجتهاد في الحفاظ على البلدة المباركة، وتوفير أمن الأهالي واستتبابه، منوط بشيمتكم وحميتكم وكياستكم. وبذلك ختمنا هذه الرسالة. ولدى وصولها إلى جنابكم إن شاء الله

---

(١) هو محمد طوسون باشا، الذي حكم ولاية جدة سنة واحدة ١٢١٦ - ١٢١٧هـ. وهو مدفون في جدة. وهو غير طوسون باشا، ابن محمد علي باشا. سالنامة الحجاز، ع٥ (١٣٠٩هـ). ص ١٢٨.

تعالى، فالمرجو منكم بذل الهمة فيما يجب القيام به، كما هو أملنا الخالص فيكم.

١٩ رجب ٢١٦[١هـ]. إ.هـ

وتبين من هذا الخطاب - الذي بعثه ممثل الباب العالي في القاهرة - بشكل واضح أن الباب العالي - الذي تبنى رأي الممثل المذكور - لا يريد الانجرار مع التيار الذي يمثله الشريف غالب بن مساعد، وسوق الجيوش على نجد. محاولاً إقناعه، وبأسلوب دبلوماسي ينم عن حنكة في السياسة وتؤدة في المعاملة، بالتراجع عن رأيه، وأن اختيار طريق السلم هو الأولى والأجدر في الاتباع. مع عدم التقليل من مكانة الشريف، أو مسه ولو بطرف خفي. والحقيقة أن من يقرأ هذا الخطاب يتوقع خطأً أنه صادر من جهة أدنى إلى مقام أعلى؛ بسبب كثرة استخدام ألفاظ التبجيل والتقدير الموجه من الباب العالي لأمير مكة المكرمة.

وقد وضع الباب العالي - من خلال الممثل المذكور - عدة عراقيل أمام تلك الحملة المطلوبة على نجد، كما اتضح من هذه الوثيقة، منها:

١- مطالبة الشريف بكتابة الخطابات وإرسال الرجال إلى الإمام عبد العزيز ابن محمد بن سعود.

٢- الانتظار إلى حين ورود رد من ابن سعود على خطاب الباب العالي الذي أرسل إليه، الموضح لرأيه في الموضوع.

٣- مذاكرة الموضوع في المجلس الوزاري العثماني، ومناقشته بجميع أبعاده.

٤- الحصول على موافقة والي جدة الجديد في الموضوع؛ إذ إنه من الشخصيات المحنكة في مثل هذه الأمور.

٥- مفاتحة السلطان العثماني بالموضوع، والحصول على موافقته على سوق الجيوش.

٦- إذا نفذت تلك الأمور كلها، محاولة العمل على اختيار السلم في المعاملات الثنائية؛ فقد يؤدي خطاب واحد إلى تجنب الحرب من طرفي النزاع أو أحدهما. وذلك بالتصرف من خلال الفطرة السليمة والفطنة الزكية.

اختتام :

وبناءً على ما سبق فإن الدولة العثمانية ومن خلال تجاربها التاريخية الطويلة كانت تسعى إلى تهدئة الأمور؛ بدلاً من تصعيدها، وطرق الطرق الدبلوماسية أولاً. ولا سيما أن الخطاب الذي ورد من بعض ولاة الولايات المجاورة لنجد(١)، قد أكدت على عدم وجود مشكلة في نجد، من شأنها أن تغير أوضاع المنطقة، وأن تصرفات أمير مكة المكرمة هي تصرفات فردية، مبنية على أمور شخصية، أكثر من كونها أحداثاً على أرض الواقع. ومن هنا فإن الأهمية العلمية لهذا البحث تتطلب مراجعة متأنية لبعض المصادر التاريخية، التي لم تورد ذلك الاتصال الثنائي بين الإمام عبد العزيز بن محمد والسلطان العثماني سليم الثالث، ونظرتها إليه، أو غفلت عن إدراجه. ولعل ذلك يوضح أيضاً لقب المندوب المرسل إلى إستانبول، حيث لم تورد الوثيقة الأولى لقبه مفصلاً، واكتفت فقط بذكر اسمه، مضافاً إليه لقب الأفندي، المستخدم للدلالة على تكريم الشخصية. كما أن الوثيقة الثانية أيضاً قد أبقت باب البحث عن نتائج الخطاب المرسل إلى الإمام عبد العزيز مفتوحًا، وكيف كان رده على خطاب الباب العالي، ومن الذي كلف بتوصيل الرسالة إليه؟

---

(١) حول ما بذله واليا جدة والشام في إصلاح ذات البين بين الإمام عبد العزيز بن محمد، وبين الشريف غالب بن مساعد بشيء من التفصيل انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف HAT. 3841.

وقد اتضح مما سبق أن الوثيقتين المعروضتين في هذا البحث قد أضافتا معلومات جديدة؛ لفهم تاريخ تلك الفترة، كما أوضحتا وجود اتصالات بين الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية. تلك الاتصالات التي أهملتها المصادر المحلية والمصادر العثمانية والتركية المعاصرة.

ترجمة الوثيقة الثانية:

HH. 3838-E

صورة الخطاب المرسل من طرفنا إلى جناب الشريف [أي أمير مكة المكرمة]

سبق أن ذكرتم في خطابكم التفصيلي معلومات عن أعمال عبد العزيز بن سعود السابقة واللاحقة، وأشرتم إلى أن وزيري المتصرف على سنجق القدس الشريف حالياً صاحب العزة محمد باشا إذا قام مع خمسة/ستة آلاف من عساكر المشاة والخيالة، وأقام خيمة جيشه على بُعد سبع/ثماني مراحل من الشام الشريف، وتجول في اليمين واليسار فإن العربان القاطنين في المنطقة سوف يتبعونه ولا يتوجهون إلى معاونة المذكور [أي عبد العزيز بن سعود]؛ خوفاً على عيالهم وأوطانهم، كما هو أمر ظاهر؛ يضاف إلى ذلك أنكم أيضاً إذا قمتم مع أفراد معيتكم والأشراف كافة ومع خمسة إلى عشرة آلاف من العربان - حسب إمكان توافرهم - وتوجهتُم إلى ثماني مراحل من الطائف ونصبتُم فيها خيامكم وتجولتُم في المنطقة فإن العربان الموجودين في المنطقة سوف يبتعدون عن تقديم العون إلى المشار إليه؛ وأنه إذا أرسل عدد من أصحاب المدفعية والمدافع بالسفن إلى مسقط، بالنظر لقربها من المنطقة فإن إمام مسقط أيضاً إذا قام بالتوجه إلى الأحساء والقطيف، وفرض الحصار عليهما مكلفاً بأمر من الباب

العالي؛ وأنه إذا تحرك سعادة والي بغداد سليمان باشا بالسفن مع المدافع والأسلحة إلى الدرعية مباشرة، ووضع عليها الحصار فإن المسألة تكون قد حُلّت بسهولة تامة وتنتهي المصلحة، كما ورد كل ذلك في الخطاب الأخير الذي بعث به سيادتكم مع التقرير المرفق معه المرسل من السيد شرف آل السيد سلطان - من الأشراف الكرام - ومن قائممقام نقيب الأشراف السيد أبي بكر علوي، حيث اتضح لنا كل ما ورد فيها حرفاً بحرف. يضاف إلى ذلك أنه تم استنطاق المشار إليهما [أي السيد شرف وأبو بكر] في الموضوع وتبين لنا تقريريهما. ونظراً لكونكم من السلالة العدنانية الطيبة، فإن الاستجابة لطلبكم من الأمور اللازمة على ذمة الدولة أبّدها الله تعالى. غير أنه بالنظر لانشغالات الدولة الكثيرة منذ ثلاث/أربع سنوات، التي لا تخفى عليكم، فلم يكن هناك من وقت كاف للتفكير في اتخاذ التدابير الناجعة في هذا الصدد، وحتى بالرد المقتضي على خطاباتكم الشريفة التي بعثتم بها إلينا. وبعدما انتهت المشكلة المصرية كلياً - لله الحمد والمنة - فإن السلطنة السنية أصبحت في وضع يمكنها من القيام باتخاذ التدابير اللازمة فيما يوفر أمن الحرمين الشريفين، ولا سيما أنها تفتخر من القديم بخدمة البلدتين الطيبتين، وتأدية ما عليها تجاههما. ومن جملة الأمور التي أقدمت الدولة عليها في هذا الصدد قبل وصول خطاباتكم الشريفة، أن وجهت أيالة جدة مع رتبة الوزارة السامية إلى محمد آغا - جبه جي باشي في الجيش السلطاني - ومحافظاً في الوقت نفسه للمدينة المنورة، مع إرفاق سبعمائة/ ثمانمائة من خيرة الرجال البواسل موظفين براتب، وتعيين ثلاثين نفراً أيضاً [أي من العساكر النظامية بدون راتب] إضافة إلى أفراد معيته الخاصين به؛ حيث يعتزمون التوجه إلى مقر عملهم خلال عدة أيام. وعلى الرغم من هذا، وكون

الإقليم المصري قد افتتح – حمداً لله تعالى – إلا أن انشغالنا بالأنظمة المصرية ما زال قائماً، كما لا يخفى. ناهيك عن أن الإقدام على هذا الأمر العظيم، يتطلب استشارة وكلاء [وزراء] السلطنة السنية، ومفاتحة جناب السلطان بالموضوع، وشرح أبعاده التفصيلية، والحصول على إذن من جنابه. وبناءً على عظم هذا الموضوع وأهميته، فإنه إذا ما صدرت الإرادة السلطانية بذلك فإنه سيتم البدء به على الفور. وإلى حين صدور تلك الإرادة الكريمة، وحتى يتم توقيف الموضوع بعسل فتال، فإن إعداد خطاب موجه إلى عبد العزيز المشار إليه، يتضمن إبداء النصائح اللازمة إليه من المصلحة العامة. ومن هنا فقد أعدَّ على الوجه المناسب وسوف يُرْسَلُ مع أحد رجالنا الحاذقين. ولأجل إعطائكم فكرة عن مضمونه فقد أرسلت صورة منه إلى سيادتكم. وقد ورد في هذه الفترة عدة خطابات من والي بغداد، تبين أعمال [عبد العزيز] ابن سعود وأوضاعه. إلا أنه والحالة هذه فإننا بسبب انشغالنا بالأعمال المصرية، ونظراً لأن هذا الأمر من المسائل الكبيرة، فلابد من إجراء المشاورات اللازمة فيه في إستانبول، بموجب ما تقتضيه المصلحة. ونظراً لأننا اعتزمنا العودة إلى إستانبول، فإنه إلى حين وصولنا إليها، فسوف يكون رد ابن سعود قد وصل. وبناءً عليه فسوف تُجْرَى المشاورات اللازمة في السلطنة السنية في هذا الخصوص، ومحادثة جناب السلطاني شفاهة والحصول منه على إذن في القيام بما يجب إزاءه. كما تقرر. وقد أبلغنا إلى والي بغداد في ردنا على خطابه بذلك الجواب أيضاً. ونظراً لكون محمد باشا المنصوب والياً على جدة، من الشخصيات السديدة المدبرة والمحنكة القادرة على تسيير شؤون البلد والحفاظ عليها، فإنه ما دام محافظاً على المدينة المنورة، وإن سيادتكم ما دمتم متحداً معه ومتفقًا، فإن أمن أراضي البلدتين الطيبتين بإذنه تعالى ثم

بروحانية سيد الأنبياء سيكون مستتباً إن شاء الله تعالى. كما هو أملنا من خير الحافظين. ونظراً لكون توفير الأمن لأهالي البلدتين الطيبتين من أقدم مهام [السلطنة] السنية، فإن القيام باتخاذ التدابير اللازمة في منع وقوع الحوادث فيهما بموجب ما تقتضيه المصلحة والوقت من أهم الأمور الواجبة على السلطنة السنية. وكما هو معلوم لدى سيادتكم فإن خطاباً واحداً في وقت وقوع النزاعات قد يحل مشكلة ويؤدي إلى السلم، كما هو من الأمور المجربة بدقة، ومن هنا فالمرجو من سيادتكم العدنانية أيضاً التصرف بحكمة وعقلانية والتحرك بموجب الفطرة الزكية، والاتحاد والاتفاق مع جناب والي جدة المشار إليه، والاحتياط للأمور وبذل الهمة في ذلك، وإرسال خطابات ورجال إلى ابن سعود مما يؤدي إلى رفع النفور والجفوة، حتى يختار طريق السلم والمصافاة. ولا شك أن قيامكم ببذل الجهد والاجتهاد في الحفاظ على البلدة المباركة، وتوفير أمن الأهالي واستتبابه، منوط بشيمتكم وحميتكم وكياستكم. وبذلك ختمنا هذه الرسالة. ولدى وصولها إلى جنابكم إن شاء الله تعالى، فالمرجو منكم بذل الهمة فيما يجب القيام به، كما هو أملنا الخالص فيكم.

١٩ رجب ٢١٦[١هـ/١٨٠١م]

HH. 3838-E

وثيقة بشأن الاتصالات بين الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود والسلطان العثماني سليم الثالث

٩ - خطاب عربي لشارل هوبر[١٤]:

ضمن آلاف الخطابات العربية الموجودة في الأرشيف العثماني بإستانبول يوجد خطاب عربي محفوظ في تصنيف .Y.PRK.UM تحت الرقم ٦/ ١٠٠ من الأرشيف المذكور للطبيب والرحالة الفرنسي شارل هوبر[٢]. بعثه إلى محافظ المدينة المنورة أحمد فاضل باشا في ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/٢١ أبريل ١٨٨٤م؛ طالباً منه السماح له بالاقتراب من المدينة المنورة لمدة ثلاثة أيام؛ بغية القيام ببعض الأعمال العلمية الخاصة بعلم الفلك. فإن لم يكن ذلك ممكناً فالسماح له بالتجول في أطراف المدينة المنورة.

وعلى الرغم من توسيط شارل هوبر القنصل الفرنسي[٣] في جدة بالتدخل في الموضوع، وطلبه الحصول على الإذن له بالاقتراب من منطقة المدينة المنورة،

---

(١) نشر هذا المقال في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج١١، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ/ مارس - أغسطس ٢٠٠٥م). ص ٢٩١-٣٠٠.

(٢) لاحظ الباحث أن اسم هوبر يأتي في المصادر العربية بزيادة الياء (هوبير). وهذا مخالف للختم العربي الذي استخدمه هوبر نفسه المتضمن لاسمه. انظر ذلك في الوثيقة الملحقة بهذا البحث، وقارن بما ورد في: المستشرقون/نجيب العقيقي.- ط٤.- القاهرة: دار المعارف (د.ت). ١/ ٣٨٨.

أما سيرة شارل هوبر (١٨٣٧-١٨٨٤م)، فهي أنه طبيب فرنسي، وعالم آثار. اكتشف عام ١٨٨٠م حجر تيماء الذي يعد أبرز اكتشاف أثري، وحصل على الحجر عام ١٨٨٣م في رحلته الثانية إلى المنطقة. قتل في يوم ٢٩ تموز ١٨٨٤م بالقرب من مدينة العلا خلال رحلته الثانية بعد مغادرته لجدة بيومين اثنين. رحلة في الجزيرة العربية الوسطى: ١٨٧٨-١٨٨٢م/شارل هوبير؛ ترجمة إليسار سعادة.- بيروت: دار كتب، ٢٠٠٣م. ص ١١-١٢.

(٣) هو فليكس دو لوستالو Felix de Lostalot. رحلة في الجزيرة العربية الوسطى: ١٨٧٨-١٨٨٢م. المرجع السابق. ص ٩.

وقيام والي الحجاز في تلك الفترة عثمان نوري باشا[1] بإرسال خطاب إلى محافظ المدينة المنورة بناءً على طلب من القنصل المذكور، وإبداء رأيه في الموضوع؛ إلا أن المحافظ لم يسمح له لا بدخول المدينة ولا بالاقتراب منها.

وبناءً على احتواء الخطاب على بعض المعلومات عن المنطقة فقد أدرجناه على النحو الآتي دون تغيير شيء من مضمونه، أو حتى تصحيحه من الناحية اللغوية والإملائية:

لجناب محافظة المدينة المنورة:

سعادتلو أفندم حضرتلري[2]

غب[3] استعطاف الخاطر، والسؤال عن المزاج الفاخر السليم، أعرض لعالي

---

(١) عثمان نوري باشا (والي): (١٢٥٦-١٣١٦هـ/١٨٤٠-١٨٩٨م): ابن قائد البحرية أحمد شكري بك. تخرج بالمدرسة الحربية عام (١٢٧٩هـ/١٨٦٢م) برتبة أركان حرب، عين قائداً للحجاز برتبة فريق عام (١٢٩٧هـ/١٨٨٠م)، ثم والياً على ولاية الحجاز وشيخاً للحرم عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م)، وبقي في هذا المنصب حتى عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م)، منح رتبة المشيرية عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م) تقديراً للخدمات التي قدمها، وعزل في السنة ذاتها. ثم نقل إلى حلب وبعدها بسنة إلى اليمن والياً، كما عين مرتين لولاية سوريا، وأعيد تعيينه لولاية الحجاز عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م) وحتى عام (١٣١١هـ/١٨٩٣م)، ثم عزل منها، فعاش في إستانبول حتى وفاته. له عدة تقارير مهمة في الأرشيف العثماني عن أوضاع القبائل والعربان والأشراف في الحجاز واليمن.. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ. ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) أي سيدي صاحب السعادة.

(٣) أي بعد.

المكارم قبلاً كنا سافرنا[١] إلى بلاد العرب من طرف دولة فرنسا؛[٢] لأجل علم الفلك[٣]. وفي هذه السنة أيضاً وجهتنا دولة فرنسا ثانياً[٤] في إعادة السفر إلى بلاد العرب، ربما عند سعادتكم معلوم[٥] عن قضية سفرنا. والآن لنا مدة ثمانية أشهر عند الأمير محمد الرشيد[٦] نطوف على المحلات المقتضي طوافها طبق مأموريتنا. وتقتضي حضورنا ناحية المدينة المنورة قدر ثلاثة أيام فقط؛ لأجل علم الفلك؛ امتثالاً لأمر دولتنا. وربما أن يكون ذلك عسير، نلتمس من عالي المكارم الرخصة بحضورنا لأطراف المدينة المنورة مع عدم دخولنا لها. إن كان ذلك موافق

---

(١) يقصد به رحلته الأولى إلى الجزيرة العربية ما بين عامي ١٨٧٨ و١٨٨٢م والتي دون نتائجها في نشرة الجمعية الجغرافية Le Bulletin de la Societe de Geographie . رحلة في الجزيرة العربية الوسطى. مرجع سابق. ص ١١.

(٢) أي بتكليف من دولة فرنسا.

(٣) على الرغم من هذا القيد الذي يفيد أن توجهه إلى المنطقة كان لإجراء أبحاث في علم الفلك، إلا أن تتبعه لآثار المنطقة وعثوره على حجر تيماء يخالف ذلك القيد. ولعل السبب في ذلك تخوفه من السلطات العثمانية إن هو تحدث عن نفسه بأنه عالم أثري، فقد يمنع من الرحلة إلى المنطقة بشكل عام. أما البحوث الفلكية فلها طابع علمي بحت، بعيد عن السياسة، وبالتالي يستبعد منعه بسببها.

(٤) برعاية وزارة التربية العامة وأكاديمية النقوش والآداب والجمعية الجغرافية. المرجع السابق. ص ١١.

(٥) أي لعل الأمر معلوماً لدى سعادتكم.

(٦) محمد بن عبد الله آل رشيد (١٢٥٢-١٣١٥هـ/١٨٣٦-١٨٩٧م) : أكبر أمراء آل رشيد في حائل وما حولها، امتد حكمه إلى أطراف العراق ومشارف الشام ونواحي المدينة واليمامة وما يلي اليمن. وغلب على نجد فترة الخلاف بينه وبين آل سعود. ووجهت إليه الدولة العثمانية منصب القائممقامية في (١١ جمادى الآخرة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م) برتبة أمير الأمراء. توفي بحائل سنة (١٣١٥هـ/١٨٩٧م) عن عمر يناهز الثلاثة والستين عاماً.. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني. مرجع سابق.

نرجو إفادة هذا الداعي. وإن كان لم يمكن ذالك أيضاً، نرجو الإفادة. وعلى كل حال نرجو الإفادة مع ذلك نصير غريقي الممنونية[1] ومرسلين بتحرير إلى قنصلات[2] فرنسا في جدة. نرجو من الألطاف صدور[3] أمر كريم بإرساله، كما هو شهير غيرتكم. والرأي منوط لسعادتكم. ثم من خصوص حوادث طرفنا أن الأمير محمد الرشيد غزا[4] على ابن سعود[5] في شهر ربيع الآخر. وبوقتها كان ابن سعود متأهب للغزوة على ابن رشيد، ومعه أهل العارض جميع، وعربان عتيبة. وفق الله الأمير محمد بن رشيد، صابحهم[6] ما بين سدير ولوشمة[7]. وأخذهم وذبح منهم مذبحة عظيمة. وأخذ منهم ثلاثة بيارق، وكسب كثير. وبعدها

---

(١) نصير: أي نصبح. والجملة: أي نصبح مدينين لكم، نغرق في بحر كرمكم.

(٢) قنصلات: أي القنصلية الفرنسية

(٣) صدور: أي إصدار.

(٤) هي معركة أم العصافير، التي وقعت بين محمد بن عبد الله بن رشيد وعبد الله بن فيصل بن تركي. سميت بذلك نسبة لوقوعها في مراعي أم العصافير بسهل حمادة. انظر: تاريخ الدولة السعودية الثانية: ١٢٥٦-١٣٠٩هـ/١٨٤٠-١٨٩١م/عبد الفتاح حسن أبو علية.- ط٤.- الرياض: دار المريخ، ١٤١١هـ/١٩٩١م. ص ٢٢٣.

(٥) عبد الله بن فيصل بن تركي آل سعود (ت:١٣٠٧هـ/١٨٩٠م). بويع بالإمامة بعد وفاة والده (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م)، وخالفه أخوه سعود، فنشبت بينهما معارك وحروب، مما أدى في نتيجتها إلى أن تدبَّ الفوضى في نجد، وقويت بها شوكة محمد بن رشيد - الذي هاجم الرياض، وأفرج عن عبدالله ابن فيصل الذي وقع في الأسر لدى أولاد أخيه سعود - واصطحبه معه إلى حائل فأقام إلى سنة (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م). وأذن له ابن الرشيد بالعودة إلى بلده الرياض، فلم يستقر غير يوم واحد، ووافته المنية فيها. وكان قد منحته الدولة العثمانية منصب الاسطبل العامر.. انظر: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني. مرجع سابق.

(٦) صابحهم : هاجمهم صباحًا .

(٧) أي الوشم.

مال على عربان عتيبة، وأخذ جميع أموالهم، وانذبح شيخ عتيبة عقاب الحميد[١]، وإخوانه اثنين مصاويب[٢] وصارت عليهم كثيرة[٣] اللهم نجنا من الأعظم. وبعد رجوع الأمير محمد الرشيد من ذلك الغزوة، قصد عربان عنزة بشر، والفدعان والسبعة والتمياط. وكان برفقه بذالك المغزا محمد بن سمير الدوخي[٤] مع كامل رجاجيل عنزة، وابن شعلان مع كامل شمر. وأخذ تلك العربان المذكورة وذبح منهم خلق كثير. ولا يسلم[٥] منهم غير الذي عفو عنه. وأما الحلة والحلال، لم يسلم لهم منها شيء. وأقام على منازلهم ليلتين بلقرب[٦] من الشط على قبيسة مسافة ثلاثة ساعات عن هيت. وفي ثلاثة وعشرون خلت من شهر جماد الآخر[٧] دخل الأمير محمد إلى حايل سالماً مع كامل ما لاذ به، ومعهم الغنائم. هذا ما لزم إعراضه[٨] لسعادتكم. وعلى كل حال الأمر والفرمان لحضرة من له الأمر أفندم.

٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠١[هـ] دوقتور [دكتور] بك فرنساوي (ختم)

شارل هوبر

---

(١) هو الشيخ عقاب بن شبنان بن حميد.

(٢) أي قتل الشيخ عقاب في هذه المعركة وأصيب اثنان من إخوانه.

(٣) أي كان ذلك كارثة وبلاء عظيماً عليهم.

(٤) هو الشيخ محمد بن سمير بن دوخ، من شيوخ عنزة.

(٥) أي لم يسلم منه إلا من عفا عنه.

(٦) الصحيح: بالقرب.

(٧) يؤكد شارل هوبر بهذا القيد أن محمد بن رشيد استمر في غزوته في تلك الفترة مدة شهرين، قضاهما خارج حائل.

(٨) أي عرضه.

[الهامش العلوي]

ثم إن امنحتم هذا الداعي بالجواب يكون إرساله تحت يد قنصل فرنسا[1] في جدة. حيث طريق داعيكم أولاً إلى جدة. وهناك نتشرف بمضمون مرسومكم. والأمر أمركم أفندم. [هنا انتهت الوثيقة].

هناك مجموعة من الأمور التي تناولها خطاب شارل هوبر، علماً أن خطابه هذا اشتمل على كثير من الأخطاء اللغوية: النحوية والصرفية والإملائية. وتلك الأمور هي:

١- الأسلوب المستخدم في الخطاب هو الأسلوب العثماني المتبع في المراسلات الرسمية في تلك الفترة. وذلك من حيث افتتاحية الخطاب والجهة الموجهة إليها، وخاتمته، والتاريخ المدون فيه، والختم..إلخ. ويتضح من ذلك أن هوبر كان متمكناً من استخدام ذلك الأسلوب. وهذا لا يتأتى لباحث رحالة ومستشرق غربي إلا بالمكوث فترة جيدة في البلاد العثمانية، والتعامل مع الإدارات الحكومية، أو من له علاقات مع الجهات الرسمية. وهذا ما أكد عليه هوبر نفسه حين ذكر أنه مكث لدى ابن رشيد ثمانية أشهر.

٢- أن شارل هوبر كان يعرف أن محافظة المدينة المنورة لا تسمح بسهولة لغير المسلم بدخول المدينة المنورة، فطلب في خطابه السماح له بالوصول إلى ناحية المدينة المنورة، أي ضواحيها. فإن لم يكن ذلك ممكناً - وهو ما توقعه هوبر - فالسماح له بالتجول في القرى المحيطة بالمدينة المنورة. وقد أكد أنه لن يدخل المدينة المنورة.

---

(١) أي من خلال القنصل الفرنسي في جدة.

٤- وحتى يضفي على كلامه نوعاً من القوة والتأكيد فقد ذكر أنه يقوم بأبحاث في مجال علم الفلك، وأنه مرسل لإجراء تلك الأبحاث من طرف دولته: فرنسا.

٥- تكون القسم الثاني من الخطاب من أخبار المنطقة، التي دونها هوبر؛ لإخبار محافظة المدينة المنورة بها؛ إما ليؤكد للمحافظ أنه مقيم في المنطقة منذ فترة ليست بالقصيرة، وأنه يعرف أخبارها مفصلاً؛ حتى يسهل ذلك في الحصول على إذن بدخول المدينة المنورة؛ أو أنه أراد فعلاً إيراد أخبار عن أوضاع المنطقة في تلك الفترة وكانت غائبة عن علم المحافظ؛ بسبب صعوبة الاتصالات ونقل الأخبار في وقت قصير؛ بغية اطلاعه عليها، وإدخال السرور إلى قلبه من تلك الأخبار التي هي في غاية الأهمية لتلك الفترة، ولا سيما على لسان رحالة مستشرق.

٦- لقد أشار شارل هوبر في الهامش العلوي إلى أنه ينتظر الجواب في جدة عن طريق القنصل الفرنسي المقيم فيها، وهذا فيه زيادة تأكيد على أنه مرسل من حكومته فرنسا للقيام بالأبحاث العلمية التي ادعى قدومه بسببها. كما أن هذا الهامش العلوي يعدُّ توضيحاً لحديثه وأنه بعد الفترة التي قضاها لدى محمد بن رشيد في حائل، توجه إلى جدة؛ إما لغرض معين، أو لاستلام الإذن منها للتوجه إلى المدينة المنورة.

وبناءً على خطاب شارل هوبر، فقد أرسل والي الحجاز عثمان نوري باشا خطاباً في ٨ شعبان ١٣٠١هـ/٢ يونية ١٨٨٤م إلى بسيم بك - مستشار السلطان في إستانبول - ذكر فيه أنه عطفاً على الجواب الوارد من محافظة المدينة المنورة

فإنه لا يمكن الموافقة على رحلة شارل هوبر إلى أطراف المدينة المنورة ما لم يكن لديه مرسوم سلطاني أو إذن من الباب العالي بالسماح له بذلك. وطلب والي الحجاز في هذا الخطاب من الباب العالي النظر في المسألة، ولا سيما أنه عالم فلك، وأن وثيقتين مُرفقتين باللغة الفرنسية تفيدان أنه قد اكتشف بعض الآثار القديمة، وأنه يحب الاطلاع على آثار المنطقة القديمة. وهذا القيد من والي الحجاز إيماء بأن يُرخَّص له بالرحلة المذكورة. وعلى الرغم من ذلك فإن محافظ المدينة المنورة لم يسمح لشارل هوبر بزيارة منطقة المدينة المنورة.

والحقيقة أن هذا التشديد من محافظ المدينة المنورة تجاه الرحالة الغربيين الراغبين في التوجه إلى المنطقة، والتي سبق للباحث الإشارة إليها بأمثلة عديدة[١] له مبرراته. من تلك المبررات وثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني[٢] أيضاً، تبين الأعمال التي يقوم بها الغربيون في المنطقة، وهي المعروض الذي بعث به محافظ المدينة المنورة في تلك الفترة، في ٢٣ من جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/١٩ إبريل ١٨٨٤م[٣] إلى القيادة العسكرية العامة بإستانبول. ونظراً لأهمية هذه الوثيقة في توضيح موقف محافظة المدينة المنورة من الموضوع، فإنني أدرج ترجمتها على النحو الآتي:

---

(١) في المقال الذي نشره بعنوان: تصاريح السفر للرحالة المستشرقين إلى الجزيرة العربية من خلال الوثائق العثمانية.- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- س٩، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/مارس- أغسطس ٢٠٠٣م). ص ٢١٧-٢٣٧ .

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 14/43 .

(٣) ويلاحظ أن الخطاب الذي بعث به شارل هوبر لمحافظة المدينة المنورة مؤرخ بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠١هـ.

إلى مقام القيادة العسكرية الجليلة

سيدي صاحب الدولة:

في إخبارية قدمها أخيراً محتسب المدينة المنورة، ذكر فيها أنه عطفاً على كلام صالح الكردي ومحمد الشنقيطي - وهما من الأهالي العاملين الذين يتوجهون لشراء السمن وغيره من الأعمال التجارية، إلى المحل الذي يقطن فيه عربان غزالة، وهو يبعد عن المقر الذي يقيم فيه شيخ جبل شمر محمد بن رشيد -، فمن ضمن الأخبار التي تحدثوا عنها بعد عودتهم الأخيرة من المقر المذكور: أنهم لما كانوا عند العربان المذكورين(١) قدم سبعة عشر شخصاً من الإنجليز إلى محمد بن رشيد، وأتوا بتسعة صناديق من بنادق المارتيني وطاقمين فضيين من [هنا كلمة لم يتضح معناها للباحث] قدموهما هدية إليه. وأنهم جلسوا في مقره عدة أيام، قاموا في أثنائها برسم الطرق الموجودة في المنطقة، والأماكن التي توجد بها المياه، وأسماء القبائل القاطنة بجنبها، وعاد منهم خمسة عشر شخصاً، وبقي شخصان اثنان لدى ابن رشيد. كما أفاد بذلك المذكوران [أي صالح الكردي ومحمد الشنقيطي] اللذان ذكرا أنهما سمعا ذلك من مشايخ عربان غزالة، وأن هذا الخبر قد شاع لدى عربان الشرق كافة، كما كتبوا ذلك أيضاً. وقد تم تقديم ذلك لإحاطة معاليكم علماً به. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٢٣ جمادى الآخرة ١٣٠١[هـ] ٩ مارس ١٣٠٠ [رومي: ١٩ إبريل ١٨٨٤م].

(ختم) محافظ المدينة المنورة الفريق أحمد فاضل

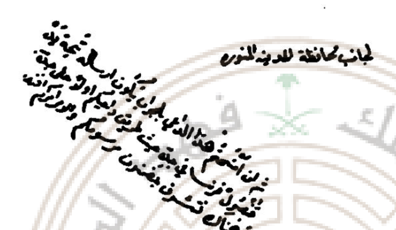
(١) أي عربان غزالة.

فهذا الخطاب الذي لا يدع مجالاً للشك في الأعمال التي كان يقوم بها بعض الأجانب الغربيين في المنطقة، والتي كانت تستهدف سياسة الدولة العثمانية، من الأمور التي كانت تقف حائلاً أمام الرحالة الغربيين القادمين فعلاً لإجراء أعمال علمية معينة في التوجه إلى المدينة المنورة أو حتى غيرها من المناطق، ما لم تكن لديهم وثائق صادرة من الباب العالي. ولا سيما أن الإخبارية التي وصلت إلى المحافظة، أكدت قيام مجموعة من الغربيين بالتوجه مع الأسلحة والعتاد العسكري إلى مقر ابن رشيد، وإقامتهم لديه مدةً من الزمن. ومن هنا فإن تلك التدابير المتخذة من السلطات المحلية كانت لها مبرراتها المنطقية والواقعية.



Y. PRK. UM. 6/12

2/2   ٩٠



لجانب محافظة المدينة المنورة

سعادتلو افندم حضرتلري

غب استحصال الخاطر الكريم والسؤال عن المزاج النضر السليم اعرض لعالي المكارم قبلاً كنا سفرنا الي
بلاد العرب من طرف دولت فرنسا لاجل علم الفلك وفي هذه السنة ايضا وجهتنا دولت فرنسا ثانياً في اعادت
السفر الي بلاد العرب ربما عند سعادتكم معلوم عن قضية سفرنا والان لي مدة ثمانية اشهر عند الامير محمد الرشيد
[illegible] فقط لاجل نظر على الحوادث المقتضي طرفها طبق مأموريتنا وتقتضي حضورنا ناحية المدينة المنورة
علم الفلك امتثال لأمر دولتنا وربما ان يكون ذلك عسير نلتمس من عالي المكارم الرخصة بحضورنا الى داخل
المدينة المنورة مع خدم دخول لها ان كان ذلك موافق نرجو افادة هذه الدعي وان كان لم يمكن ذلك ايضا نرجو [illegible]
وعلى كل حال نرجو الافادة مع ذلك نعير خرطتين المنورة ومرسلين تحرير الى قنصلات فرنسا في جدة نرجو
من الالطاف صدور امركم بارساله كما هو شهير خيريتكم والرأي منوط لسعادتكم ثم من خصوص حوادث طرفنا ان الامير
محمد الرشيد غزا على ابن سعود في شهر ربيع الاخر وبوقتها كان ابن سعود متأهب للغزو على ابن رشيد ومعه اهل
العارض جميع وعربان عتيبه ووقع [illegible] الامير محمد ابن رشيد صابحهم ما بين سدير والوشم واكسرهم وذبح منهم مذبحة عظيمة
واخذ منهم ثلاثة بيارق وكسب كثير وبعدها مال على عربان عتيبه واخذ جميع اموالهم وانذبح شيخ عتيبه [illegible] الحميد
واخوانه اثنين مصاويب وصار عليهم كثير الله نجانا من الوطء وبعد رجوع الامير محمد الرشيد من ذلك الغزو قصد عربان
عنزة بشر والفدعان والسبعة و[illegible] وكان برفقته بذلك الغزو محمد ابن سعيد الدويش مع كامل رجاجيل عنزة وابن
شعلان مع كامل شمر واخذ تلك العربان المذكورة وذبح منهم خلق كثير والذي سلم منهم غير الذي [illegible] عنه و[illegible] الحلة
والحلال لم سلم لهم منها شيء واقام على منازلهم ليلتين بالقرب من الشط على قيد مسافة ثلاثة ساعات
من حيث وفي ثلاثة وعشرون خلت من شهر جماد الاخر دخل الامير محمد الى حايل سالماً مع كامل [illegible] ومعه الغنايم
هذه ما لزم اعرضه لسعادتكم وعلى كل حال الامر والفرمان لحضرة من له الامر افندم

[illegible]   دوكتور [illegible] فرنساوي

خطاب شارل هوبر [بالعربية] إلى محافظ المدينة المنورة



صورة معروض محافظ المدينة المنورة إلى القيادة العسكرية العامة

في إستانبول عن توجه الأجانب إلى مقر ابن رشيد

١٠ - النفي من الجزيرة العربية[١]:

من أهم الموضوعات التي حوتها وثائق الأرشيف العثماني بإستانبول، مسألة النفي من الجزيرة العربية. وكان النفي إحدى الوسائل التي اتبعتها الدولة العثمانية؛ لإبعاد الأشخاص التي لا ترغب في بقائهم في موطنهم الذي كان لهم تأثير فيه. ولم يكن ذلك مخصوصاً بمنطقة دون غيرها. فعلى سبيل المثال كانت مدينة بورصا منفى معروفاً لإبعاد المثقفين والعلماء والسياسيين من إستانبول إليها. وكان ضباط الجيش ينفون إلى جزيرتي رودس وكريت وغيرهما من الأماكن البعيدة عن إستانبول، حيث يصعب فرارهم منها. وهناك أسر حاكمة في بعض المناطق نفيت عن بكرة أبيها بعد إخماد الثورات التي قامت بها ضد الدولة العثمانية. من ذلك أسرة بدرخان بك الكردية التي نفي أفرادها في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي من جزيرة ابن عمر إلى مختلف المناطق من الدولة العثمانية، مثل إستانبول وبيروت والقدس والقاهرة.. وقد أبعد بعض الأشراف من مكة المكرمة والحجاز إلى بورصا وإستانبول، كما نفي الشريف عبد المطلب ابن الشريف غالب إلى بورصا عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م[٢].

وكان بعض أهالي نجد نفوا إلى مدينة قونيا الواقعة في أواسط الأناضول الجنوبية حالياً[٣]. ونفي بعض الشيوخ من عسير واليمن إلى يانيا في اليونان

(١) نشر هذا البحث في مجلة العرب (الرياض).- ج٥و٦، س ٤٢ (ذو القعدة وذو الحجة ١٤٢٧هـ/ كانون أول - كانون ثاني/ديسمبر ٢٠٠٦ - يناير ٢٠٠٧م). ص ٣١٩-٣٣٨.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HH. 27461-A.

(٣) الأرشيف العثماني، تصيف BEO. 188852, 190132 . وتبين من ملاحق هذه الوثيقة أن المقصودين بالترويج للمذهب الوهابي هم حمد العسافي وثابت الألوسي وشكري الألوسي؛ حيث =

وغيرها من المناطق العثمانية. كما نفي بعض الشيوخ من الأحساء إلى ولايات الدولة العثمانية الأوربية. وقد نفى محمد علي باشا مجموعة من أهالي المدينة المنورة وأشرافها وعلمائها إلى مصر (عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م)(١).

ويبدو أن النفي كان محدداً بمدة معينة لأناس دون غيرهم؛ إلى حين التأكد من تلاشي تأثير المنفي في المنطقة التي كان يقطنها. إذ إن العديد من وثائق الأرشيف العثماني تتحدث عن مراسلات الباب العالي إلى بعض المناطق، تستوضح عن تأثير المنفي في المنطقة، وتشير إلى أن الشخص المعني لم يبق له تأثير - حسب اجتهاد الولاية المعنية -، وأنه يمكن رفع القيود عنه والسماح له بالعودة إلى أولاده وأفراد أسرته، ولا سيما إذا كانت سيرة الشخص المنفي تشهد له بذلك أثناء مكوثه في منفاه. وكان الباب العالي يصدر أوامره في هذه الحالة، ويُخلى سبيل الشخص المنفي. أما إذا تبين أن خطر الشخص المعني ما زال قائماً فإنه يبقى في المنفى. بل قد يستمر بقاؤه طيلة حياته في ذلك المنفى الإجباري ويموت فيه. ويستمر أولاده في المنفى بعد مماته، فيصبحون من أهل ذلك المنفى.

ويبدو أن هذا الأسلوب كان ناجحاً في سياسة الدولة العثمانية التي استعملت النفي منذ عهودها الأولى، ولا سيما في حق من شكلوا خطراً على سياستها في منطقة ما من مناطق نفوذها، وعلى رأسها إستانبول. وكان الأشخاص غير

= ذكروا في البرقية التي بعثوا بها من ولاية الموصل إلى نظارة الداخلية أن ما اتهموا به كان افتراءً، وأنهم ينتسبون لأسرة علمية، خدمت الدولة العثمانية أباً عن جد، طالبين إعادتهم إلى بغداد، أو إبقائهم في الموصل على أقل تقدير، وعدم نفيهم إلى الولايات المذكورة.. انظر الوثيقة السابقة.

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HH.20595-C.

المرغوبِ في وجودهم ينفون منها. فكانت الدولة العثمانية تتخذ ذلك الإجراء؛ للتخفيف من تأثير الشخص أو الأشخاص. فإن كان شيخ قبيلة ما، كان المقصد من نفيه ترهيبه والآخرين من شيوخ القبائل؛ للعدول عن معارضة الدولة، وتفتيت وحدة القبيلة، أو منح زعامة القبيلة لشيخ آخر موال للدولة بعد نفي الشيخ المعارض إلى جهة بعيدة.

وكانت أعمال النفي تلك في فترة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الميلاديين مشاهدة، وإن لم تكن بكثرة. ولا سيما في حق المشاركين في الأعمال المعارضة للدولة في بغداد والبصرة والحجاز، أو بعبارة أخرى كان يتم نفي من قام بارتكاب أخطاء سياسية حسب رأي الدولة العثمانية، إلى مناطق بعيدة وهي الروملي[(١)]. ففي الفترة التي نفي فيها شيخ العجمان راكان بن حثلين إلى نيش، كان شيخ عشائر الخزاعل "مطلق" منفياً في ويدين. أما من لم يكن لهم نفوذ في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها من هؤلاء فكانوا يعاقبون بالتجنيد في الجيش الثالث لمدة معينة[(٢)].

مناطق النفي:

كانت الدولة العثمانية مترامية الأطراف، امتد حكمها إلى المناطق الواقعة في قارات ثلاث، هي: آسيا وأوربا وأفريقيا. فكان من الطبيعي أن تركز عملية النفي من منطقة في آسيا إلى منطقة في أوربا، أو من منطقة في آسيا إلى منطقة في أفريقيا من مناطق حكم الدولة العثمانية ونفوذها. أو العكس، أي أن ينفى

---

(١) الروملي: الأراضي العثمانية الواقعة في أوربا.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.849.sy.201.

الشخص من العاصمة إستانبول إلى منطقة في الجزيرة العربية. كما حصل للصدر الأعظم مدحت باشا، الذي عمل قبل ذلك[1] والياً على بغداد، وقام بحملته المشهورة على الأحساء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، فقد نفي إلى الطائف وسجن في سجنها ومات في ذلك السجن[2]. وكذلك نفي سعيد الكردي إلى الحجاز (قبل ٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ)[3].

١- الولايات الأوربية للدولة العثمانية :

كان للدولة العثمانية في أوربا عدة ولايات. هي: أدرنه، سلانيك، يانيا، ويدين، وطونا، وغيرها من الولايات التي خرجت من حكمها، الواحدة تلك الأخرى قبل الحرب العالمية الأولى. مثل ولاية كوسوفو التي خرجت عن الحكم العثماني إلى صربيا عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، حيث نفي إليها الشيخ عبد الله خلعي باشا من شيوخ السريح في اليمن، وقد أخلي سبيله بعد (١٢ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١/٦/١٩م)[4].

وقد نفي إلى تلك الولايات الأوربية مجموعة من شيوخ القبائل والأعيان في الجزيرة العربية. مثل الشيخ مطلق - الذي ذكر سابقاً - ورفاقه الذين نفوا إلى

---

(١) أي قبل أن ينصب صدراً أعظم؛ حيث عين في هذا المنصب في بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م).

(٢) حول هذا الموضوع انظر:

Mithad Pasa ve Taif Mahkumlari/Ismail Hakki Uzuncarsili.- Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1992.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.1522.sy.120.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.1524.sy.176 .

منطقة الروملي (في ٢٩ صفر ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) بسبب أعمالهم المعارضة لسياسة الدولة العثمانية[١].

أ- مدينة نيش في ولاية طونا:

نفي إليها الشيخ محمد راكان بن حثلين، الذي قبض عليه نافذ باشا بالقرب من الأحساء في نهاية (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، بحجة القيام بالتمرد ضد الدولة. وقد ذكرت نظارة الداخلية في المذكرة التي بعثت بها إلى الصدارة بتاريخ ٣ تموز ١٨٧٧م أنه أفرج عن محمد راكان[٢]. كما بعثت النظارة ذاتها برقية إلى ولاية البصرة بعد التاريخ المذكور بيوم واحد، استعرضت فيها الحوادث السابقة المتعلقة براكان موضحة أنه تم الإفراج عنه بناءً على مرسوم سلطاني[٣]. بعد أن قضى في منفاه ما يقرب من سبع سنوات[٤].

ونفي إلى نيش أيضاً بعض شيوخ الخزاعل. وقد أعيد النظر في وضعهم (في ١٧ جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م)[٥].

ب- ولاية يانيا:

هناك بعض الوثائق التي تفيد بنفي بعض الشيوخ من الجزيرة العربية إلى ولاية يانيا، في معلومة مختصرة، دون إدراج التفاصيل. مثل : نفي الشيوخ الذين

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft. No.849.sy.72.

(٢) الأرشيف العثماني، Vilayat:Gelen-Giden deft.2.No.266.sy.4.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.851.sy.264, 274; No.849.sy.243.

(٤) للتفصيل في هذا الموضوع انظر:
Basra Korfezinde Bir Arap Kabilesi: Ucman Urbani/Zekeriya Kursun.- Belleten.- Vol. 58, No.236 (Apr. 1999).pp. 123-163.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.852.sy.9.

قاموا بمساعدة محمد بن عائض، في المعركة التي نشبت بينه وبين الجيش العثماني (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، ونفوا من موطنهم إلى ولاية يانيا (في ١ جمادى الآخرة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)[١].

وهناك وثائق أخرى توضح موضوع الشخص المنفي بشيء من التفصيل. من ذلك:

(١) نفي الشيخ حسين بن مشيط العسيري - مدير شهران - إلى يانيا (في ٩ شوال ١٢٩٠هـ)[٢]، حيث أفادت الوثيقة نفيه، بعد أن سجن في الحديدة مدة من الزمن. وهذا نص الوثيقة التي هي معروض من الصدر الأعظم إلى السلطان:

"سيدي صاحب العطوفة:

أفاد والي اليمن دولة الباشا في المعروض الذي بعثه مع ملاحقه والذي تجدونه بطيه، إبعاد المدير السابق لبلدة شهران التابعة لسنجق عسير "حسين بن مشيط"... إلى محل آخر، بحيث لا يتمكن من العودة إليها ثانية. وكما اتضح من فحوى المعروض أن المذكور قد أرسِل أولاً إلى الحديدة وسجن فيها سجناً مؤبداً، إلا أن ذلك لم يكن موافقاً للعدالة السنية، وأنه بناءً على أعماله وأوضاعه السابقة فلا يجوز إعادته إلى بلدته. ولذلك فقد درس مجلس الوكلاء الخاص [الوزراء] الموضوع، ورأى أن يتم إبعاده مثل غيره، وذلك بأن يؤتى به تحت

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.874.sy.17-19.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.47097 . تتكون هذه الوثيقة من محضر عربي طويل وقع عليه أعضاء مجلس إدارة عسير وفيه تعداد للأعمال التي تجاسر عليها الشيخ حسين بن مشيط، ومعروض والي ولاية اليمن السيد أحمد، ومعروض الصدر الأعظم إلى السلطان.

الحراسة إلى هنا [أي إستانبول] وينفى إلى يانيا، فإن كان ذلك موافقاً لرأي جنابكم، فسوف تبلغ ولاية اليمن بذلك. وسوف يجري تنفيذ أمركم الكريم.. في ٩ شوال ١٢٩٠هـ[١]".

وبعد يوم واحد من رفع المعروض إلى السلطان وافق على مضمونه. لكن الجدير بالإشارة هنا هو أهمية حسين بن مشيط ومكانته في عسير؛ إذ إن الدولة العثمانية كان يقلقها وجوده في موطنه، حتى في السجن الواقع في الحديدة، وهي قريبة من موطن ابن مشيط. والنقطة الثانية الجديرة بالذكر أيضاً هو جلبه إلى إستانبول تحت الحراسة. وذلك خوفاً من هروبه، أو تهريبه من قبل أتباعه في حال توجهه إلى إستانبول مع عدد قليل من العساكر. ولذلك فإن تعبير "تحت الحراسة" يفيد تنبيه المسؤولين إلى ضرورة توصيله إلى إستانبول بشيء من التيقظ.

٢- نفي الشيخ فائز وأخويه "علي" و"لاحق" وابنه إلى يانيا[٦٣]، وهم من شيوخ عسير. بسبب معارضتهم للحكم العثماني في عسير، حسب ما أفاد به الإشعار المرسل من الباب العالي إلى إمارة مكة المكرمة في ٢١ صفر ١٢٩٤هـ. ونصه:

"إلى إمارة مكة المكرمة العالية الجليلة

بناءً على الإشعار العالي المقدم من إمارتكم الجليلة بشأن السماح بإقامة فائز وأخويه علي ولاحق وابنه - المنفيين إلى يانيا وهم من شيوخ عسير -، وكذلك التقرير المقدم بهذا الخصوص من دولة الشريف حسين باشا؛ فقد أجري

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No. 875.p.68.

التحقيق اللازم في الموضوع، حيث تبين أن المذكورين جلبوا من موطنهم؛ بسبب مسألة عسير، وأبعدوا إلى يانيا. وقد توفي الشيخ لاحق. أما الآخرون فقد وجدوا أنهم جديرون بالإشفاق والعطف عليهم. وسوف يطلق سراحهم على الفور إذا ما قدموا تعهداً بأنهم لن يغادروا مكة المكرمة إلى جهة أخرى، وأن يرسَل من سيادتكم بهذا الخصوص خطاب رسمي. حيث صدرت بذلك الإرادة السلطانية. وقد تم إبلاغ ولاية يانيا الجليلة بإرسالهم إلى إستانبول. وتنفيذ حكم الإرادة السلطانية في ذلك منوط بهمة سيادتكم. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان."

وكما اتضح من نص الوثيقة السابقة، فقد تيقن الباب العالي من زوال تأثير الشيوخ المذكورين على منطقة نفوذهم، وإن لم يُزل ذلك التأثير تماماً؛ حيث كانت الشكوك تراود الباب العالي، بدليل أنها لم تسمح لهم بالعودة مباشرة إلى عسير. لكن لم يكن لها أن ترفض طلب إمارة مكة المكرمة بإطلاق سراحهم والسماح لهم بالعودة إلى المنطقة. وكانت السيرة الحسنة للشيوخ المذكورين في فترة وجودهم في منفاهم - كما أفادت بذلك التحقيقات التي أجريت في حقهم - قد ساعدتهم على تصرف الحكومة معهم بلين وتعاطف. ومن هنا فقد تم بالفعل إطلاق سراحهم؛ لكن إلى مكة المكرمة وليس إلى موطنهم عسير. إلا أن الوثيقة لا تشير من قريب أو بعيد إلى الفترة التي قضاها المذكورون في المنفى. غير أن الفترة التي قضاها المذكورون في مكة المكرمة، أو بالأحرى الفترة التي صدر فيها العفو عنهم من منفاهم في يانيا إلى موطنهم عسير، كانت في حدود عشرة أشهر؛ امتدت من مطالبة إمارة مكة المكرمة بالعفو عنهم، وإلى حين صدور الموافقة من مجلس الوكلاء (الوزراء) العثماني على ذلك: من شهر صفر عام ١٢٩٤هـ وحتى

أواخر ذي الحجة من العام نفسه. ويبدو أن مخاوف الباب العالي قد زالت تماماً بعد التحقيقات التي أجرتها في أوضاع المنفيين المذكورين، والاتصالات التي جرت مع الولايات المعنية. وهي ولاية الحجاز، وولاية يانيا، وولاية اليمن. كما أفادت بذلك الوثيقة الآتية الصادرة في ٢٨ ذي الحجة ١٢٩٤هـ والتي أشارت إلى الاتصال الذي أجراه الباب العالي مع ولاية اليمن بخصوص المذكورين، وردها الإيجابي بأنه لا خوف عليهم من العودة إلى موطنهم[١] :

"إلى إمارة مكة المكرمة الجليلة العالية وولاية الحجاز

بناءً على الاتصال الذي جرى مع ولاية اليمن الجليلة بشأن المنفيين إلى جهة الروملي من المشايخ المحليين أثناء إجراء الإصلاحات في منطقة اليمن، والذين سبق إصدار العفو عن بعضهم بالإقامة في مكة المكرمة، وهم علي طامي والشيخ فائز وأخيه علي أفندي وابن الشيخ لاحق، وكذلك المفتي أحمد الحفظي أفندي[٢] الموجود في إستانبول، فبناءً على ذلك الاتصال مع ولاية اليمن بأنه لا مانع من عودتهم، فقد صدر الإذن بذلك بقرار مجلس الوكلاء الخاص [الوزراء]. ووافق عليه جناب السلطان. وقد أبلغت الولاية المشار إليها [أي اليمن] وولاية يانيا بذلك. كما تم إبلاغ ولاية الحجاز بالسماح للموجودين منهم في مكة المكرمة بالعودة إلى بلادهم. وقد جرى ذلك بإعلامكم به."

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No. 875.p.135.

(٢) لمعلومات أخرى عن الشيخ أحمد الحفظي ومكانته العلمية، وما منح من أوسمة من الدولة العثمانية من واقع وثائق الأرشيف العثماني انظر: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ١١.

وهذه الوثيقة الأخيرة قد أبانت عن معلومتين في غاية الأهمية:

الأولى: أن الشيخ أحمد الحفظي، المعروف بعلمه ومكانته الدينية في منطقة عسير، كان منفياً إلى إستانبول سبق نفيه إلى يانيا. وقد أخلي سبيله للعودة إلى موطنه.

الثانية: إطلاق سراح المنفيين إلى مكة المكرمة والسماح لهم بالعودة إلى عسير، وهم الشيخ فائز وأخيه علي وابن أخيه لاحق. كما أفادت أن علي طامي أيضاً كان من بين المنفيين إلى مكة المكرمة.

ج - ولاية ويدين:

وهي من الولايات العثمانية الواقعة في أوربا أيضاً. وتقع في بلغاريا حالياً، على نهر الدانوب. وممن نفي إليها الشيخ علي بن حسين، من رؤساء قبيلة يام[1].

د- إستانبول:

وهي العاصمة المركزية للدولة العثمانية، وكانت شؤون الدولة المترامية الأطراف تدار منها. وكما اتضح سابقاً فقد نفي إليها الشيخ أحمد الحفظي، ثم أخلي سبيله. كما نفي إليها قائممقام ينبع البحر الأسبق إبراهيم عواد، والشيخ ضيف الله بن جريثيم، من شيوخ القثمة في قبيلة عتيبة، والشيخ جابر بن هليل من شيوخ الثبتة في قبيلة عتيبة أيضاً؛ بسبب ما ظهر - كما يبدو - من معارضتهم لأمير مكة المكرمة الشريف عبد المطلب، الذي طلب من الباب العالي نفيهم إلى

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.874.sy.66, 69; No.876.sy.7, 44, 53.

إستانبول. وقد أفادت الوثيقة العثمانية الصادرة (في ٥ ذي القعدة ١٢٩٩هـ)[١] أنهم نفوا فعلاً إلى إستانبول، وأن الطلب الذي قدموه بإخلاء سبيلهم والعودة إلى مكة المكرمة قد رفض. ونص الوثيقة:

"بناءً على ما أبداه دولة سيادة أمير مكة المكرمة جناب عبد المطلب أفندي من حاجة سياسية، فإن الأشخاص الذين أرسلهم إلى إستانبول، وضعوا في السجن العام بصفة مؤقتة، ونظراً للاستدعاء المشفوع بالواسطة المقدم منهم فقد أخلي سبيلهم، وهم: قائمقام ينبع الأسبق أمير الأمراء إبراهيم عواد باشا، والشيخ ضيف الله والشيخ جابر - من شيوخ عربان البدو القاطنين في منطقة الطائف -. وبناءً على أن إعادتهم في الوقت الراهن إلى مكة المكرمة لا توافق المصلحة العامة، كما أن حمايتهم من الوقوع في ضنك من العيش لا يلائم شأن جناب السلطان، ولذلك فقد تقرر منح إبراهيم عواد باشا مبلغ ألف وخمسمائة قرش، والشيخ ضيف الله والشيخ جابر مبلغ خمسمائة قرش لكل واحد منهما، على أن يسدد ذلك من الخزينة الجليلة، شهراً بشهر، بصفتهم ضيوفاً، ويصرف لهم المبلغ المذكور راتباً مؤقتاً طيلة بقائهم في إستانبول، ويسلم لهم شخصياً من خلال إدارة المراسم السلطانية بالديوان الهمايوني. حيث صدر بذلك المرسوم السلطاني. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.. ٥ ذو القعدة ٩٩[١٢هـ].. ٦ أيلول ٩٨[١٢ رومي]. علي رضا".

والملاحظ في هذه الوثيقة أن المذكورين قد أودعوا في السجن بإستانبول مدة من الزمن بشكل مؤقت، ثم أخلي سبيلهم؛ على أن يعودوا إلى موطنهم: الحجاز. غير أن الباب العالي وقبل أن يسمح لهم بالعودة طلب رأي أمير مكة المكرمة في

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.69046.

الموضوع، فأظهر اعتراضه على عودتهم، بحجة عدم مناسبة ذلك للمصلحة العامة، فبقي المذكورون في إستانبول بعد ذلك منفيين، دون المكوث في السجن، فقرر لهم الباب العالي راتباً شهرياً لكل واحد منهم، لكن الوثيقة لا تعطينا معلومات تفصيلية أكثر في الموضوع، فهل قضوا مدة طويلة في إستانبول أم أخلي سبيلهم بعد مدة وجيزة؟

٢- الولايات الأسيوية للدولة العثمانية:

أ- ولاية إزمير:

تقع إزمير في غرب الأناضول، وتطل على بحر إيجه. وقد نفي إليها الحاج عمر بادرب: بسبب حادثة مقتل القناصل الأجانب في جدة عام ١٢٧٥هـ/١٨٦٨ م[1]. ضمن من نفوا إلى جزيرة ساقز، حيث قضوا فيها فترة من الوقت ثم حولوا إلى إزمير، ومنها إلى مدينة حلب السورية ثم إلى مدينة الطائف. أما عمر بادرب فقد بقي منفياً في حلب، بينما نفي زملاؤه إلى محل أقرب إلى موطنهم وهو الطائف. كما ذكر ذلك في المعروض الذي قدمه صديقه محمد أفندي، حيث ذكر أن بعض أهالي جدة نفوا إلى جزيرة قبرص، ثم حولوا إلى إزمير، ومن بعدها سمح لهم بالإقامة في الطائف بعد العفو عن جنحهم. أما الحاج عمر بادرب فقد أرسل للنفي في ذلك الوقت إلى حلب، وهو مقيم فيها حتى الآن. وبناءً عليه فقد طلب من مراحم جناب السلطان التعامل معه على غرار زملائه المرخص لهم

---

(١) تعرض بعض القناصلة الأجانب، ومنهم قنصلا فرنسا وبريطانيا، للقتل عام ١٢٧٥هـ، وأصبحت الدولة العثمانية في وضع محرج أمام الدول الغربية، وهذا الموضوع جدير بالدراسة من أبعادها المختلفة. حول بعض وثائق هذا الموضوع انظر: الأرشيف العثماني تصنيف I.MFC MAH 532 I.0141

بالإقامة في الطائف. ولذلك فالمرجو من جنابكم إشعار والي حلب بذلك": ٢١ شوال ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.

وبناءً على ذلك رفع الصدر الأعظم معروضاً إلى السلطان (في ١٠ ذي القعدة ١٢٨٣هـ)[(١)]. قال فيه: "سيدي صاحب العطوفة:

بمناسبة صدور العفو عن المنفيين من أهالي جدة إلى جزيرة ساقز قبل حوالي ثماني سنوات، ومنها إلى إزمير، بسبب حادثة جدة، فقد تقدم الحاج محمد أفندي نيابة عن صديقه محمد بادرب - الذي كان ضمن المنفيين - ولم يشمله العفو السلطاني، حيث تقررت إقامته في حلب، فقد استرحم المذكور في المعروض الذي تجدونه بطيه بأن يشمله العفو السلطاني على غرار زملائه. وبما أن فترة النفي التي قضاها المذكور قد مضى عليها وقت طويل، وأنه قد أصلح نفسه، ولعله أسقط من القائمة ولم تشمله الشفقة التي شملت زملاءه، ولذلك فإذا صدر أمركم السامي بالعفو عنه وأطلق سراحه فسوف يتوجه مع قافلة الحج براً، ويقيم في الطائف مثل الآخرين وحتى لا يمر بجدة. والأمر منوط برأي جنابكم. وسوف يتم تنفيذ أمركم بحذافيره.. ١٠ ذو القعدة ١٢٨٣[هـ]".

وقد صدرت الإرادة السلطانية بإطلاق سراح المذكور والعفو عنه بعد يوم واحد؛ إلا أن اللافت للنظر أن الصدر الأعظم ذكر في معروضه أن الجزيرة المذكورة هي جزيرة ساقز؛ بينما عرضها محمد أفندي على أنها جزيرة قبرص. كما أن الصدر الأعظم قد زكاه في معروضه على السلطان، وطلب منه إطلاق

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.39001 . تتكون هذه الوثيقة من صفحتين، إحداهما المعروض الذي قدمه زميله الحاج محمد أفندي، والثاني معروض الصدر الأعظم إلى السلطان.

سراحه على غرار أصدقائه؛ لكن للإقامة في الطائف، وليس في جدة. بل إنه احترازاً من ذلك طلب ترحيله مع قافلة الحج البري، وليست البحري، تأكيداً منه على إطلاق سراحه.

ب- ولاية قونيا:

تقع مدينة قونيا في الوسط الجنوبي من الأناضول. وهي مدينة شهيرة في العصر السلجوقي، وفي عهد الإمارة القره مانية، كما كانت كذلك في العهد العثماني. وقد نفي إليها بعض الأهالي من النجديين، حسب ما أفادت به الوثيقة العثمانية[1]. وطلب هؤلاء المنفيون إطلاق سراحهم، والعفو عنهم، بمناسبة قدوم عيد الأضحى المبارك. وهذا نص البرقية التي رفعوها إلى مقام الصدر الأعظم؛ بغية عرضها على السلطان، وذلك في ٨ ذي الحجة ١٣٢٤هـ:

"ترجمة البرقية العربية المرسلة إلى الصدر الأعظم بغية تقديمها إلى جناب الخليفة من محمد النعبيسي واثنين من زملائه في ٩ كانون الثاني ٣٢٢[١ رومي: ٨ ذي الحجة ١٣٢٤هـ/١٩٠٧م]:

نحن العباد الضعفاء كنا نشتغل بالتجارة في نجد، ولم نكن من الفئة التي تتدخل في الأمور السياسية. بل إنه لما وقعت الأحداث الأليمة في السابق، وفي أثناء نشوب قتال بين رؤساء نجد وأهاليها فقد هاجرنا إلى البصرة حفاظاً على أرواحنا وأموالنا، وهناك أيضاً اشتغلنا بالتجارة، فاشترينا بعض الأملاك والنخيل، وأصبحنا نعيش حياتنا في راحة تامة بما وفره لنا جناب أمير المؤمنين وإمام المسلمين من عدل. وكنا نؤدي التكاليف الميرية [الضرائب] في وقتها،

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS. 509/58.

وسارعنا إلى تقديم العون اللازم للخدمات العسكرية بكل سرور. وكنا في عملنا مسرورين، ندعو الله تعالى ليل نهار أن يمد في عمر جناب الخليفة. أما الآن ومنذ أكثر من سنتين ونحن مسجونون هنا، فقد انتشر أولادنا وعيالنا في الأطراف، وأصبحوا في حال يرثى له، وفقدنا تجارتنا ومعاملاتنا المالية بالكامل. بل إن أمير شمر متعب بن رشيد قد طلب وترجى إطلاق سراحنا بالبرقية التي بعث بها إلى جناب الخليفة قبل شهرين. وبناءً على ذلك فإننا نرجو من جنابكم أن تعطفوا علينا وأن يشملنا عفوكم. والله شاهد على ما نقول، إنه ليس لنا أي ذنب أو جرم اقترفناه. ونطلب من جنابكم الكريم إخلاء سبيلنا حرمة لهذا العيد السعيد، بحيث نقضيها مع عيالنا. ونظراً لعدم وجود ملجأ لنا فإننا نرجو من جنابكم التحقق من الظلم الذي تعرضنا له والرحمة علينا والإشفاق بنا."

وبعد رفع تلك البرقية بأربعين يوماً (أي في ٩ من المحرم عام ١٣٢٥هـ)، عُرض الموضوع على السلطان بواسطة الصدر الأعظم. وإن كنا لا نعلم رد السلطان على الطلب المذكور. والأمر اللافت للنظر أن المذكورين كانوا من التجار، وأن نفيهم إلى قونيا قد تم بناءً على تدخلهم في أمر سياسي مخالف لوجهة الدولة العثمانية، وأنهم قضوا في منفاهم سنتين حتى ذلك الوقت.

ج- ولاية سوريا:

ومقرها في العهد العثماني دمشق. وقد نفي إليها سعيد بغلف وصالح الجوهر، المتهمين في حادثة مقتل القناصل بجدة. وذلك تخفيفاً عليهما؛ إذ إن دمشق تعد قريبة من موطنهم الحجاز، بالمقارنة بالأماكن البعيدة التي نفوا إليها من قبل. ونص الوثيقة التي بعثت بها الباب العالي في ١٨ ربيع الأول ١٢٨٤هـ[1]:

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft. 871. p.43.

"إلى أيالة ولاية الحجاز

لقد اطلعنا على خطاب ولايتكم الخاص بسعيد بغلف وصالح الجوهر - اللذين كان لهما دخل في حادثة جدة، وسبق أن قبض عليهما ونفيا ثم أطلق سراحهما وحددت إقامتهما في مكة المكرمة -، ونقلهما مع أفراد أسرتهما إلى الشام الشريف، للإقامة فيها. وبناءً على سياق معروضكم فإن إرسالهما بتلك الصورة إلى المحل المذكور مناسب. وعليه فقد أبلغت ولاية سوريا بذلك. والمرجو من جنابكم سرعة إرسالهما إلى الشام الشريف."

وتفيد هذه الوثيقة أن سعيد بغلف وصالح الجوهر كانا من أهالي مكة المكرمة، على الرغم من أن الوثائق الأخرى تفيد أنهما من جدة، وأنه أطلق سراحهما بعد فترة من القبض عليهما، ثم أعيد اعتقالهما ونفيهما إلى جزيرة ساقز أو قبرص، ثم إلى إزمير، فدمشق. ويبدو أن الفترة التي قضياها في السجن والنفي حتى إطلاق سراحهما في حدود عشر سنوات. ولقد أخلي سبيلهما بعدما خمدت ثائرة الدول الأجنبية التي يتبعها القناصل الذين قتلوا في جدة في تلك الحادثة.

٣- الولايات العثمانية في شمال إفريقيا:

فقد أورد دفتر العينيات - وهو من دفاتر الأرشيف العثماني بإستانبول - القرار الصادر من الباب العالي في ٩ ربيع الأول ١٢٨٩هـ بإخلاء سبيل ١٦ شخصاً من أهالي مكة المكرمة كانوا قد نفوا إلى طرابلس الغرب في ليبيا. وكان السبب الذي أدى إلى نفيهم إلى طرابلس الغرب قيامهم بالتمرد في وجه الدولة في مكة المكرمة[١].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.No.872.sy.60.

٤- الجزر العثمانية:

أ- جزيرة قبرص:

وهي تقع في البحر الأبيض المتوسط. ومقسمة إلى قسمين في الوقت الراهن: قبرص التركية، وقبرص اليونانية. وكانت في العهد العثماني تابعة للدولة العثمانية. ونفي إليها تسعة أشخاص من أهالي جدة (في ١١ رجب ١٢٧٦هـ)؛ بسبب حادثة مقتل القناصل الأجانب في جدة[١]. منهم: قائمقام جدة إبراهيم، ويوسف باناجه، وعمر بادرب، وعبد القادر باغفار[٢]. وتوفي في هذه الجزيرة كل من يوسف باناجة وعبد القادر باغفار. أما عمر بادرب فقد طلب نقله إلى دمشق أو حلب. فصدرت الموافقة على نقله إلى حلب في ٥ صفر ١٢٨١هـ[٣].

ب- جزيرة ساقز:

جزيرة عثمانية تقع في بحر إيجة، قريبة من سواحل تركيا الغربية، وهي اليوم تابعة لليونان.

وقد نفي إلى جزيرة ساقز كل من: محمد سعيد بغلف، وجوهر سعيد صالح، وعبد الله بكري، وهم من أهالي جدة، فقضوا فيها خمس سنوات، ثم

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM. 164/56.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM. 175/4.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف MV. 23188 . وحول أسماء الآخرين الذين نفوا إلى جزيرة قبرص انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف I.MVL. 20021. وحول المساعي الذي بذلها متصرف قبرص في إطلاق سراح المنفيين إلى قبرص من أهالي جدة انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.UM. 394/33.

نقلوا إلى مدينة إزمير. وبعد توسط والي إزمير في أمرهم، صدر العفو السلطاني عنهم (في ٨ صفر ١٢٨٣هـ)[١].

ج- جزيرة رودس:

تقع في بحر إيجة أيضاً، وتبعد عن سواحل تركيا الغربية بمسافة ١٢ ميلاً. ومساحتها ١٤١٢ كلم٢.

وقد نفي إليها قاضي جدة عبد القادر أفندي؛ بسبب حادثة مقتل القناصل الأجانب في جدة عام ١٢٧٤هـ[٢]، كما نفي إليها مجموعة من أعيان اليمن، كما سيتضح ذلك من الموضوع الآتي.

اختتام:

وكما تبين سابقاً فإن عدداً غير قليل من شيوخ القبائل وزعماء المناطق والأهالي في الجزيرة العربية قد نفوا إلى مختلف المدن العثمانية البعيدة عن بلادهم. واتضح أيضاً أن السبب الأساسي الذي أدى إلى نفيهم هو الجانب السياسي، أي معارضتهم بعض سياسات الدولة العثمانية في المنطقة التي كانوا يقطنونها. وإن هذا الموضوع بحاجة إلى بحث ودراسة موسعة.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف MV. 23013 - I.DAH. 38299.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM. 173/75. A.MKT.UM. 434/14, 538/55.

١١- اليمنيون المنفيون إلى جزيرة رودس (عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م)[1]:

تمهيد :

نفت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي حوالي خمسين شخصاً من اليمن إلى جزيرة رودس الواقعة في بحر إيجة، كان معظمهم من السادة الأشراف.

وقد عثر الباحث في الأرشيف العثماني بإستانبول على الخطابات التي بعثها هؤلاء المنفيون اليمنيون في جزيرة رودس إلى الصدر الأعظم. ومعظم تلك الخطابات باللغة العربية. وقد صنفت في تصنيف خارجية/متنوع HR.MTV. من الأرشيف العثماني[2]، وهي خطابات كثيرة، يضم كلها أوضاع المذكورين، وحالتهم المزرية التي كانوا عليها أثناء مكوثهم في منفاهم؛ بسبب البعد عن وطنهم وأولادهم؛ بل وبسبب الفقر الذي أصابهم؛ نتيجة لقلة المخصصات المالية التي أعطيت لهم من الدولة العثمانية وعدم دفعها في وقتها، ولا سيما أنهم كانوا من الأعيان في المجتمع اليمني. أما السبب الذي دفع الدولة العثمانية إلى نفي هؤلاء - حسب رؤيتهم التي ذكروها في خطاباتهم - فهو حسد بعض الحساد من العرب الذين لم ترق لهم العلاقات الطيبة التي كانت تربط بين المنفيين المذكورين وبين الدولة العثمانية، فافتروا عليهم تهماً سياسية. ولا يعلم ما كان مصير هؤلاء

---

(١) قدم هذا البحث للمؤتمر العالمي السادس للحضارة اليمنية: عدن تاريخ وحضارة، الذي عقد في رحاب جامعة عدن في الفترة من ٣-٥ إبريل ٢٠٠٧م، بالاشتراك مع جامعة صنعاء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(٢) للتفصيل عن هذا التصنيف انظر التمهيد في أول هذا الكتاب .

المنفيين؟ وهل قضوا في المنفى أكثر من أربع سنوات، أم أن السلطات العثمانية أخلت سبيلهم، بعدما تأكد لها أنهم أبرياء؟ أم أنهم بقوا فيها؟

احتوى تصنيف خارجية/ متنوع من تصنيفات الأرشيف العثماني على مجموعة من الخطابات النادرة التي أرسلها اليمنيون المنفيون إلى جزيرة رودس. وبناءً على أهمية هذه الوثائق والمعلومات التي ضمتها في كشف النقاب عن مشكلة هؤلاء اليمنيين فقد رأيت نشرها، لتقديم الفائدة المرجوة منها للباحثين المتخصصين في تاريخ العرب الحديث. علماً أن هذا البحث لا يتناول كل الخطابات؛ وإنما سبعة عشر خطاباً منها.

مشكلة اليمنيين المنفيين إلى جزيرة رودس:

موقع جزيرة رودس:

تقع جزيرة رودس في منتهى بحر إيجة باتجاه البحر الأبيض المتوسط. وهي جزيرة جبلية. كانت تابعة للدولة العثمانية. افتتحها السلطان سليمان القانوني (في ٢ يناير ١٥٢٣م). وبدءاً من عام ١٨٧٦م باتت مركزاً لولاية بحر سفيد (البحر الأبيض المتوسط)، أو باسمها الأخرى أيالة قبطان باشا[1]. وبقيت تحت الإدارة العثمانية منذ فتحها وحتى عام ١٩١٢م؛ حيث دخلت مع اثنتي عشرة جزيرة أخرى تحت سيادة إيطاليا. وانتقلت إلى اليونان عام ١٩٤٥م. وفي مرجع آخر عام ١٩٤٨م[2].

(1) Cezayir-i Bahr-i Sefid ya da Kaptan Pasa Eyaleti/Ayhan Afsin Unal.- Erciyes unv.Sosyal Bilimler Ens.dergisi. Vol.12, (2002).pp.251-261.

(2) Risale Masa Ansiklopedisi.Istanbul: Risale yay.1988.p.349.

وقد جاء في إحدى الخطابات المرسلة من المنفيين في جزيرة رودس تحديد للمسافة الواقعة بين رودس وبين اليمن بأنها شهران[1]؛ إشارة إلى بعدها عن اليمن[2].

وصف عام للخطابات التي بعث بها المنفيون في جزيرة رودس :

كل الخطابات المرسلة إلى الباب العالي - في المجموعة التي اقتنى الباحث صورة منها - باللغة العربية، سوى خطاب واحد مختصر باللغة العثمانية[3]. وضم بعضها عبارات مختصرة باللغة العثمانية. وتوجد ترجمة عثمانية لمعظم تلك الخطابات. واللغة العربية المستخدمة فيها ركيكة غير خطاب[4] واحد - ضمن المجموعة التي يتناولها هذا البحث - سوف تلحق صورة منه في نهايته مع صور أخرى. غير أنها مفهومة ووافية بالغرض من رفعها إلى الصدر الأعظم. علماً أن كلها أرسلت إليه؛ لعرضها على السلطان عبد الحميد الثاني.

وفيما يلي نموذج من تلك الخطابات، يوضح أوضاع المنفيين بعبارات رائعة وفصيحة، تلخص ما كانوا عليه من وضع مزر، وفي الوقت نفسه تحمل انتقادات للدولة العثمانية؛ بسبب نفيهم إلى مكان بعيد عن الأهل والأحباب والوطن:

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29.

(٢) وهناك رسالة قيمة عن جزيرة رودس، حصل بها الباحث علي فؤاد أورنج على درجة الدكتوراة من جامعة إستانبول عام ٢٠٠١م .

Yakin Donem Tarihimizde Rodos Adasi/Ali Fuad Orenc.Istanbul unv. Edebiyat fak.2001.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/39.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/75.

"دولتلو أبهتلو مرحمتلو [صاحب الدولة والأبهة والرحمة] صدر أعظم وياور [مرافق] أكرم أفندم حضرتلري؛ المعروض أفندم

نحن منذ أربع سنين مبتَعدون عن الوطن، مُغرَّبون عن اليمن بلا ذنب ولا جُرم أسلفناه. وفي طي هذه المدة قد شكونا أحوالنا إلى كل مقام ودائرة، فما التفت أحد إلينا، ولا عطف أحد علينا، حتى مات قهراً من مكابدة وحرارة الفراق وطول البكاء أربعة منا. وكم مرة سئل عنا من دوائر دار السعادة ورجع التحقيق إلى هناك بتزكية أحوالنا وتبيين مغدوريتنا. فيا أسفاه ثم يا أسفاه، بمن يستغيث المظلوم، ومن أين يتصل؛ لإنصاف المسكين المهموم. نحن حجة الله عليكم، نحن ضعفاء مساكين بين أيديكم، وأهلنا وأولادنا مضيَّعون مفتقِرون، ونحن في رودس غرباء مهمومون مديونون. نسألكم بالله وبعزة الله وبحق الله عليكم انتبهوا على أحوالنا، وردُّونا إلى أوطاننا، فما في إمساكنا أدنى مصلحة ولا منفعة، لا لليمن ولا للدولة؛ بل الأهالي زادَهم تبعيدُنا تنفيراً. وإن أطلقتمونا استراحت قلوبهم، وسكنت صدورهم؛ حين نعرِّفهم بمراحم دولتكم وعدالة سايتكم [هكذا]، ونُبرز لهم مظاهر إكرامكم. فأفضلِوا علينا بإعارة السمع مرة، وإرجاع النظرة كرة، وإلا فإلى الله المشتكى، وهو حسبنا ونعم الوكيل، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. أدام الله إقبالكم، وجدد سعودكم. وبكل حال فالأمر والإرادة لحضرة من الأمر أفندم.

٣١ [من] شهر ذي الحجة الحرام ١٣١٣[هـ/١٨٩٦/٦/٣م]

أهالي اليمن المغرَّبون برودس (ختم ٤٣ شخصاً)"[(١)].

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/75.

وبعض من هذه الخطابات أرسلها شخص واحد باسمه، وبعضها أرسلت نيابة عن كل المنفيين، كما هو الحال كذلك في مجموعة من البرقيات المرسلة إلى الصدر الأعظم. وقد اشتمل كل الخطابات في أعلاها على منصب المرسل إليه وهو الصدر الأعظم، مع استخدام عبارة المخاطبة اللائقة بمنصبه وهو: صاحب الدولة والفخامة.. واشتمل كذلك معظم الخطابات على التاريخ، غير أن التاريخ المستخدم في معظمها تاريخ رومي[1]. وقليل منها مؤرخ بالتاريخ الهجري. أما التاريخ الميلادي فلم يرد في أي منها. كما اشتملت كل الخطابات - تقريباً - على أختام مرسليها. وأغلبها مقروءة.

وقد ضمت الخطابات أنواعاً من عبارات الالتماس والعطف على المشكلات التي كان يعاني منها المنفيون. من تلك العبارات:

"نسألكم بالله وبعظمة الله تعالى انتبهوا على أحوالنا"[2]. و"نسألكم بالله العظيم وبرسول الله انتبهوا على ظلمنا، لا تذهب أولادنا وأرحامنا في اليمن من الجوع، ونحن نذهب في رودس من دون حقيقة واستحقاق"[3]، ونحن "من

---

(١) السنة الرومية أو المالية: اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م. ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية. ونظراً لتقيده بالشهور الشمسية، واعتبار بداية السنة فيه "شهر مارس" فيطلق عليه أيضاً التاريخ الرومي. والفرق بينه وبين التاريخ الميلادي ٥٨٤ سنة. فإذا أضيف له ٥٨٤ سنة كان التاريخ الميلادي؛ وإذا طرحت تلك السنوات من التاريخ الميلادي كان التاريخ الرومي. ولم ينته العمل بالتاريخ الهجري بعد قبول التاريخ الرومي؛ بل استخدم التاريخان في الأوراق الرسمية. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ. ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29, 719/27.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/10.

الأشراف من السلالة الطاهرة النبوية"[1]، و"شكية [شكوى] إلى الله تعالى ثم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى خليفة رسول الله سلطان المسلمين ثم إلى وكيل أمير المؤمنين نفس الصدارة العظمى"[2]. وهناك أبيات شعرية:

"وكيل أمير المؤمنين جئتك قاصداً ... أرجو رضاك وأحتمي بحماك

فلأنت أكرم شافع ومشفع ... ومن التجأ بحماك نال وفاك"[3][4]

و"قصدتُك باسم الله تقبل دعوتي ... وتكشف كربي بجل جلاله

وتقبل شكواي وتعفو عني ... بذلك تنجو بجاه رسوله

تعلو جنات الخلد بفكّكَ أسري ... وتنجو من النيران بجاه رسوله"[5]

ومن عباراتهم التي ختموا بها خطاباتهم"من غرباء اليمن المقيمين برودس"[6]. و"من الفقراء والغرباء والضعفاء"[7]. و"مسنا وأهلنا الضُّر"[8]، ومن ذلك أيضاً الدعاء للدولة العثمانية والسلطان والصدر الأعظم "إلى المقام السامي مقام الصدارة العظمى أعلا شأنها وعمّر بالعدل مقامها آمين يا رب العالمين"[9]، و"نحن تحت أمر الشريعة وأمر أمير المؤمنين السلطان الأعظم خلد الله دولته إلى منتهى الدوران، يا غوثاه يا غوثاه بالله وبرسول الله وبسلطان المسلمين حامي الحرمين

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5 .

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30 .

(٣) لا يجوز استخدام مثل هذه العبارات من جهة العقيدة.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30, 719/24, 718/60 .

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30 .

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29 .

(٧) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/51 .

(٨) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/60 .

(٩) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/51 .

الشـريفين أيده الله ونصـره على الكفـار والمعـاندين آمين يا رب العـالمين"[1]. كمـا ضمت بعض الخطابات آيات قرآنية. مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [سورة الشورى، الآية ٤٠]، وقوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢١٥][2].

أسباب النفي إلى جزيرة رودس:

لم يتضح من خلال الخطابات الموجودة بين يدي الباحث السبب المباشر الذي أدى إلى نفي هؤلاء اليمنيين إلى جزيرة رودس. بل وردت فيها معلومات مقتضبة، فحواها حسد بعض الحُسَّاد ممن رفعوا عن المنفيين شكاوى إلى السلطات العثمانية في اليمن؛ على الرغم من أنهم لم يقترفوا ذنباً أو يقوموا بعمل مخالف لسياسة الدولة العثمانية في اليمن؛ بل كانوا يقفون إلى جانبها، وتربطهم علاقات طيبة بالمسؤولين العثمانيين الموجودين في اليمن. ولكن بالرجوع إلى إحدى مراجع تاريخ اليمن تبين أن سبب النفي كان سياسياً، وهو وجود الاتصالات بين هؤلاء المنفيين وبين الإمام المنصور، المخالف لسياسة الحكومة في اليمن. وقد طلب من تلك الحكومة إقامة الشريعة والحدود وترك القانون. فما كان من الوالي أحمد فيضي باشا إلا أن نفاهم إلى الحديدة أولاً ثم وصلوا إلى إزمير، ومنها إلى رودس[2].

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/27.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/60.

(٣) تاريخ اليمن، المسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن/عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني.- القاهرة: مطبعة الحجازي، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م. ص ٢٨٠.

وذكر في المحضر المرفوع من هؤلاء (كان عددهم أربعين شخصاً حسب عدد الأختام الموجودة على المحضر) "نحن ضعفاء مساكين، لا جرم لنا ولا قباحة [ذنب] توجب ما قد صار بنا. وكلما قدمنا عرض حال [معروضاً] إلى الباب العالي من مدة أربع سنين إلى الآن فلا تحصل لنا إفادة ولا جواب"(1). يتضح من هذه العبارة أنهم لم يكونوا يعلمون بالسبب الذي أدى إلى نفيهم. كما أن محضراً آخر ضم أختام ٤٦ شخصاً من المنفيين صدر (في ٣٠ رجب ١٣١٣هـ/١٥ يناير ١٨٩٦م) ذكر "أنهم لم يكونوا من أهل الشقاوة [الفساد]؛ بل من تحت دائرة الدولة والولاية من نفس صنعاء وقظواتها [أقضيتها]"(2).

وأفادت عبارة وردت في خطاب ناجي بن عبد الله "بأن العاجز في مدة المحاربة في قضاء حجة بين العساكر الشاهانية" [العثمانية] وبين خصومهم المحاربين في اليمن لم يشارك في تلك المحاربة؛ بل كان مع خير الله بيك - قائممقام حجة(3). فهذه العبارة تفيد أن سبب نفيهم كان سياسياً؛ حيث يَنفي المتهم تلك التهمة عن نفسه. كما ذكر السيد يحيى بن أحمد الكبسي أن والي اليمن أحمد فيضي باشا هو الذي غرر بهم ونفاهم "بدلاً من الأشقياء"(4) على الرغم من أنهم "لم يكونوا قاتلين ولا قاطعي طريق"(5).

كما أن عبارة أخرى وردت في بعض تلك الخطابات ما تشعر بأنهم نادمون على ما قاموا به من عمل. حيث ذكرت "لا تعاملونا بسوء أعمالنا. إبليس - لعنه الله -

(1) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/27.

(2) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/10.

(3) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/32.

(4) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(5) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

أخرج أبانا آدم من الجنة. ونحن ضعفاء"[1]. فهذه العبارة تفيد أنهم قاموا بشيء مخالف لسياسة الدولة في اليمن، أدت إلى نفيهم. لكن هذا العدد الكبير لم يكن لينفى مجتمعًا من البلد إلى منطقة بعيدة عنه لولا أن الدولة عدت وجودهم خطراً على سياستها في اليمن.

تاريخ نفيهم ومدة مكوثهم في المنفى:

لا تقدم الخطابات تاريخاً دقيقاً للنفي من اليمن، وإنما تاريخاً مقارباً. وباستعراض الخطابات التي تشير إلى الفترة التي قضاها المنفيون في جزيرة رودس، نستطيع تحديد السنة التي نفوا فيها. فقد ذكر المحضر المرفوع إلى الصدر الأعظم (في ١١ صفر ١٣١٣هـ/٢٥/٧/١٨٩٥م) أنهم باتوا مغتربين عن أهلهم وأولادهم منذ أربع سنوات[2]. وبهذا نعلم أن تاريخ نفيهم كان عام (١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م)[3]. وقد أكد على ذلك خطاب آخر، بعثه السيد يحيى بن أحمد الكبسي إلى الصدر الأعظم (في ١٨ رجب ١٣١٦هـ/٣ ديسمبر ١٨٩٨م)، وأشار إلى أنهم منفيون إلى جزيرة رودس منذ ست سنوات[4]. غير أن عبارة أخرى أفادت أن المذكورين قد قضوا في السجن باليمن مدة سنة قبل نفيهم إلى رودس. حيث ذكر في المحضر المرسل بختم خمسة أشخاص أنهم سجنوا في الحديدة[5] مدة سنة قبل نفيهم إلى رودس.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/60.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29.

(٣) وقد تبين ذلك أيضاً من تاريخ اليمن، المسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن/عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني. مرجع سابق. ص ٢٨٠. فقد ذكر أن القبض على المنفيين كان في شهر جمادى الآخرة من عام ١٣١٠هـ.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/32.

ومن الخطابات المرسلة إلى الباب العالي في تاريخ متأخر، الخطاب الذي بعث به أيضاً السيد يحيى بن أحمد الكبسي وثلاثة من الأشراف الآخرين. وتاريخ هذا الخطاب (١١ رجب ١٣١٦هـ/١٢/٣/١٨٩٨م)[١]. وبذلك يتبين أنهم قضوا في المنفى سبع سنوات. لكن هل أخلي سبيلهم بعد ذلك أم لا؟ فالخطابات الموجودة لا تفيدنا بمعلومات في هذا الصدد. ولعل وثائق جديدة وخطابات أخرى تكشف النقاب عن هذا الأمر، وعما آل إليه مصيرهم. علماً أن النفي من الجزيرة العربية إلى منطقة أخرى من الدولة العثمانية كان - على الأغلب - محدوداً بمدة زمنية، يمكن تحديدها بعدة سنوات، ولم يكن يتجاوز عقداً من الزمن، كما تبين للباحث من خلال متابعة مجموعة كبيرة من الوثائق وعدد من شخصيات الجزيرة العربية الذين نفوا في مختلف العهود إلى أماكن متعددة في البلقان وبعض الجزر العثمانية في إيجة وغيرها من الأماكن[٢].

عدد المنفيين:

من خلال الأختام الموجودة على المحاضر والمراسلات - سواء الفردية أو الجماعية - التي بعث بها أولئك المنفيون، يمكننا تحديد أعدادهم. فقد ضم إحدى المحاضر أختام ٤٦ شخصاً من المنفيين[٣]. بينما حوى محضر آخر ٤٠ ختماً[٤]. وهناك محضر ثالث ضم اثني عشر ختماً، وذكر في السطر الأول منه أن عدد المتقدمين في هذا المحضر أربعة عشر شخصاً، انتقل اثنان منهم إلى

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(٢) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: المبحث السابق من هذه الدراسة.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/10.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29.

رحمة الله[١]. فهل كان هذا عدد المنفيين أم أن عددهم أكثر من ذلك؟ وقد ورد جواب صريح على ذلك في ثنايا إحدى المراسلات التي ذكرت أن عددهم خمسون شخصاً[٢]. بينما ذكر مرجع يمني أن عددهم كان خمسة وخمسين شخصاً[٣].

أوضاع هؤلاء المنفيين:

اتضح من الخطابات الموجودة بين يدي الباحث أن أوضاع هؤلاء المنفيين وإن كانت متقاربة بعضها من بعض، إلا أن بعضهم كان قد اصطحب معه بعض الخدم. مثل الشريف محمد بن عبد الله الشرفي، الذي صرح في بعض خطاباته بوجود ولدين من مرافقيه - من الأولاد الذين يخدمونه - بأنهم بلغوا الحلم في رودس، إشارة إلى صغر سنهما. وهم: حسين بن عبد الله وصالح بن ناصر[٤].

وأفادت بعض الخطابات بوفاة أحد المنفيين أثناء حبسه في الحديدة، ووفاة آخر في رودس[٥] كما سبق بيانه. وكان سبعة أشخاص منهم من بيت واحد[٦]. ووردت إشارة صريحة في محضر آخر بوفاة أربعة أشخاص من هؤلاء المنفيين[٧].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/38.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30.

(٣) تاريخ اليمن، المسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن/عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني. مرجع سابق. ص ٢٨٠.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/39.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/32.

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/32.

(٧) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/75.

ويبدو من استقراء الوثائق أن معظمهم كان متوسط العمر، واثنين منهم كانوا في سن المراهقة، وبعض قليل منهم كبار السن. كما جاء ذلك في إحدى المحاضر؛ حيث ذكر أن بعضاً منهم "اختيارات"[1] أي كبار السن.

ومن خلال ما ورد في الخطابات والمحاضر التي بعث بها هؤلاء المنفيون، أنهم كانوا يشكون من تردي أوضاعهم في عدة أمور هي التي دفعتهم إلى رفع تلك الشكاوى إلى الباب العالي، وتلك الأمور هي:

١- بُعدهم عن أولادهم وعيالهم الموجودين في اليمن. وقد طلب المنفيون الإفراج عنهم؛ ليتوجهوا إلى بلادهم، ولا سيما أنهم لم يرتكبوا جرماً أو يقوموا بعمل استحقوا لأجله النفي عن بلدهم.

٢- شكواهم من قلة الرواتب المخصصة لهم من الدولة، وأنها لا تكفي لحاجاتهم، ولا سيما أنهم من أعيان اليمن وأشرافها، ولهم مكانتهم المرموقة فيه. وقد ذكروا "نحن صرنا مغدورين [لقلة اليومية]. وقد قال - صلى الله عليه وسلم - أنزلوا الناس في منازلهم"[2]. وذكروا في المحضر ذاته قبل ذلك "نحن أهل خانات [أي مكانة مرموقة] وأرحام وأولاد وأهل اعتبار ورفاهية. فلما وصلنا إلى رودس صرنا من جملة المنفيين العاديين، قرروا لنا يومية مثل أحد المنفيين المذكورين [أي العاديين]"[3].

٣- شكواهم من عدم دفع تلك المخصصات - التي عدَّها المنفيون قليلة - في وقتها، وقد ذكروا في برقية بعثوا بها إلى الصدر الأعظم "لنا شهران

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/51.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

ونصف بلا يومية، نرجو تسليم يوميتنا كل يوم بيوم"[١]. وذكروا أيضاً "لنا من مدة ثلاثة أشهر ونصف مقطوعة عنا اليومية، وكلما طلبنا الحكومة [بـ]تسليم اليومية لنا صار الجواب أنه لم يكن [هناك] أمر من الباب العالي بصرف اليومية"[٢].

٤- طلب تخصيص مرتبات لأهاليهم الموجودين في اليمن؛ بسبب عدم وجود من يعولهم هناك[٣].

هذا.. وقد صرحوا في محضر من المحاضر أن المبلغ المقرر لكل واحد منهم يومياً هو سبعة قروش[٤]. وهذا المبلغ لم يكن ليكفي المعيشة اليومية للواحد منهم حسب إفادتهم. فهل "نصرفها في إجارة الخدمتجي [الخادم] أو قيمة صابون، أو إجارة الطباخ، أو قيمة لحم، [أو] سائر الحاجات اللازمة"[٥]. وفي الوقت نفسه فقد أشار المحضر إلى أن المبلغ المذكور يكفي لغيرهم من المنفيين. وهذا يعني أنه بسبب تعودهم على عيش مرفه، لم يكن المبلغ المخصص لهم يومياً يكفي لحاجاتهم. علماً أن جزيرة رودس من أجمل الجزر العثمانية. والمعيشة فيها أغلى من غيرها من الأماكن.

وقد وردت معلومات مقتضبة في أحد المحاضر أن هؤلاء المنفيين كانوا مقدّرين من السلطات العثمانية في رودس، حيث ذكر أن جميع "المأمورين بولاية بحر سفيد [أي البحر الأبيض المتوسط] مريحين لنا" ولا سيما "دفتردار بك" أي مدير الشؤون المالية في الجزيرة[٦].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/29.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/29.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.723/5.

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/51.

أسماء المنفيين :

ونستطيع قراءة أسماء هؤلاء المنفيين في الخطابات الموجودة بين يدي الباحث على النحو الآتي:

السيد علي بن هاشم، والسيد علي بن إسماعيل، والشريف أحمد بن يحيى الكبسي، والشريف حسين بن عبد الله، والسيد حسين بن إسماعيل، وناجي بن عبد الله، وعبد الرحمن بن علي الحرازي، وعلي بن صالح بورعام، والواثق بالصمد حمود بن محمد، والشريف صالح بن محسن، وعبد الرحمن بن.. الجبري، ومحمد [بن] قاسم، وعبد الرحمن بن محمد، وعلي محمد بن ..، وأحمد بن عبد الله، وغالب بن محمد سقيل، ومرشد بن أحمد محارش، وسنان بن قايد محارش، ومحارش بن..، والسيد محمد بن عبد الله، وحسين يحيى..[1]، وصالح بن ناصر، وحسين بن عبد الله، والشريف محمد بن عبد الله الشرفي[2]، والشريف عبد الله بن حسين، وعبد الرحمن بن محمد..إلخ[3]، ومحمود..[4]، ومصلح بن علي مرح، و[والده] علي بن علي مرح..[5]

انتماءات المنفيين الجغرافية:

ذكر الشريف محمد بن عبد الله الشرفي في خطاب له أن عدد المنفيين خمسون نفراً ينتمون إلى عدة بلدان[6] في اليمن. غير أن التصريح بانتماءاتهم

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/29.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/75.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/25.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/86.

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.720/30.

الجغرافية جاء في موضعين اثنين في الخطابات التي بعث بها المنفيون إلى الباب العالي. فقد ذكر بعض المنفيين أنهم من مَناخَة التابعة لحراز الواقع غرب مدينة صنعاء. ومنهم: الحاج علي بن علي مرح وولده مصلح بن علي مرح[١]. كما صرح بعض آخر - وعددهم أربعة عشر شخصاً ومنهم غالب بن محمد سقيل وناجي بن عبد الله - بأنهم من محل (حصن) الجاهلي في قضاء حَجَّة[٢] الواقعة في شمال غرب صنعاء. ولم تذكر غير هاتين البلدتين في تلك الخطابات.



(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.718/86.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.MTV.719/38.

١٢ - الدعوة إلى الوحدة الإسلامية في خطاب مبارك بن حمد العقيلي[١]:

هناك ملف مهم من الملفات التي تضم الخطابات العربية في الأرشيف العثماني. احتوى هذا الملف على خطاب للأديب الشاعر والخطيب الشيخ مبارك ابن حمد العقيلي الأحسائي، رحمه الله تعالى، في تصنيف HR.SYS.93/37. الذي سبق أن عثرت على وثائق له أخرى في هذا الأرشيف. وقد تحدثت عنه باقتضاب في كتابي "مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني" (الصفحة ١٧٠). وبناءً على أهمية الخطاب في الدفاع عن مؤسسة الخلافة، ومقاومته للاستعمار، وعلى وجه الخصوص الاستعمار الإنجليزي، ولا سيما الخطط التي وضعها اللورد كرزون؛ لاستعمار العالم العربي والإسلامي بعد هدم مؤسسة الخلافة، فقد رأيت نشره؛ ليتضح موقفه الإسلامي المتميز، وبصيرته الثاقبة في ذلك الوقت، قبل أن يبدأ ذلك الاستعمار البغيض في تفتيت العالم الإسلامي إلى أوصال مجزأة، ولقمة سائغة، ما زال العالم الإسلامي يئن من ويلاته ونهب ثرواته[٢].

---

(١) نشر هذا البحث في عالم المخطوطات والنوادر (الرياض).- مج١١، ع٢ (رجب - ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ أغسطس - ديسمبر ٢٠٠٦م). ص ٤٨٢-٤٩٢.

(٢) توجد وثائق أخرى، كانت في الأصل منشورات ومقالات وزعت من قبل الإنجليز؛ لتأليب الرأي العربي ضد العثمانيين. من ذلك الوثيقة المؤرخة في ٣ ربيع الثاني ١٢٩٨هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.EE.44/145 وكذلك المنشور الموجه إلى العرب جميعاً والصادر باسم "جمعية الحفاظ على حقوق العرب". الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.BSK.4/85 من ذلك أيضاً البيان المختصر في شكل فتوى يجيز خلع السلطان عبد الحميد الثاني مرسل إلى علماء المغرب، وقد جمعه محمد صادق العطار الشامي وبعثه إلى الباب العالي. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.HR.30/15.

وقد نقلت الخطاب كما هو دون أي تدخل في مضمونه، أو شرح لفحواه. وكما سيتضح للقارئ فإن مناسبة الخطاب هو منشور وزعه اللورد كيرزون الإنجليزي - على ما يبدو من كلام الشاعر الجليل -، يدعو إلى تأليب الرأي العام العربي ضد الدولة العثمانية، وذلك بإثارة النعرة القومية، وإظهار السلطان عبد الحميد الثاني خارجاً عن الدين والملة التي تدين بها العرب. وهذا الأسلوب من الأساليب التي اتخذها الاستعمار الغربي وسيلة؛ للحيلولة دون مقاومته أو كسر حاجز المقاومة فيه. وأقدم هنا نص الخطاب الذي كتبه أو أرسله الشيخ مبارك بن حمد العقيلي إلى السلطان عبد الحميد الثاني؛ لأن الخطاب لا يحمل الجهة أو الشخص الذي وجه إليه. كما أن الشاعر قد ذكر أنه كتب خطابه هذا من دبي الواقعة على الساحل العماني، وأنه تلقى منشوراً[1] في الطريق العام في يوم ١٧ من جمادى الآخرة ١٣٢٤هـ/٨ أغسطس ١٩٠٦م. وقد أورد نص المنشور ثم كتب رده عليه. وفيما يلي نص الخطاب:

هذا نقل دسيسة السوء حرفاً بحرف :

بوق من السما:

ألا يا قوم يا مسلمون، يا خيرة الناس، يا مؤمنون، أأنتم غافلون أم متغافلون؟ أو أنكم في منام غائصون وبحر أحلام خائفون؟ ترون أبناءكم يغرقون وأولادكم يقتلون ونساءكم يفضحهن الفاضحون ويهتكهن الهاتكون، وتشاهدون إخوانكم يعذبون ويسجنون وأحباءكم ينفون ويضطهدون. كل ذلك وأنتم ساكتون،

(١) وأصل المنشور المطبوع محفوظ أيضاً في الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.TKM.37/47.

وعن هذه المظالم راضون، فأين حميتكم الدينية؟ وأين غيرتكم الملية؟ وأين محبتكم الوطنية؟ وأين مروءتكم الإنسانية؟ وأين شهامتكم وأين بسالتكم وشجاعتكم؟ أين هذه المزايا والخلال وعلوّ السجايا والخصال التي اتصف بها آباؤكم وأجدادكم فخولتهم الحكم والأمر وحسن الصيت والشهرة، بل الثواب والأجر الجزيل الذي لا تمحوه الأجيال والأحقاب. حتى التجأ إليهم الملوك والأمراء، ولاذ بهم العظماء والكبراء؛ طلباً للإنصاف وهرباً من الجور والاعتساف من أخصامهم [خصومهم] وحكامهم الذين أصبحوا اليوم يترأسون عليكم ويتسلطون على ممالككم وبلادكم بعد أن افتتحوها بدماء آبائكم وأجدادكم، وهذا كله جار باختياركم وعن إرادتكم واختياركم. كيف لا وقد نصبتم عليكم سلطانًا ليس من دمكم، وخليفة ليس من دينكم، وحاكماً جباناً ليس من ملتكم، وأميراً جاهلاً لشريعتكم. فباع دينكم وخسر دنياكم، ودمّر في عشرين سنة ما شيدتموه في سبعمائة سنة، وحشى سرايته بالأسافل الطغام، الذين اختارهم بين أشر اللئام، وصار يحكمكم هؤلاء المفسدون والظالمون والطغمة الدنيئون، فداسوا أعراضكم وأغراضكم، ونهبوا حقوقكم وأموالكم، وجعلوكم كأنكم لا حياة لكم. وإلا أروني بالله عليكم يا أبنائي أية أمة مثلكم حريصة على دينها صائبة لحرمها ووطنها، ترضى بالإهانة التي صرتم بما عابثين؟ وقولوا لي تالله أي شعب غيركم أخبرنا به التاريخ تلقى بالسكوت أسناد الجبانة من أقوام كنتم أنتم عليهم سائدين. فهذا سلطانكم عبد الحميد، قد صيركم أحقر ملة بعد أن كان لكم أعظم دولة وأكبر شوكة ومهابة وصوله، وبذَر أموال بيت المسلمين ووزعها على الأوباش والأراذل وأحسن بها إلى أعداء الدين والعواطيل، ومزق بلادكم الفسيحة، وشتت ممالككم الواسعة، وأعطاها لأعدائكم، وجعل عبيدكم

أولياءكم، فترقَّوا وتقدموا واغتبطوا وتنعموا. فأين الصربيون وأين أنتم؟ وأين حالة اليونانيين من حالتكم؟ وماذا فعلتم برومانيا والبلغار أو بمصر وتونس وقبرص وكريد [كريت] وغيرها من الديار؟ تصوروا الأحوال الغابرة والحاضرة لهذه الممالك، وتفكروا فيما كنتم عليه من العز والشأن، وما صرتم إليه الآن من المخاطر والمهالك فإلى م يا قوم الله وأنتم في غفوة؟ وحتى متى ياعباد الله ترتكبون الإثم والهفوة؟ هل لم يبق في جسمكم قطرة من دم آبائكم المباركين؛ لإحياء الدين وتخليص الأمة من قتل وتبك ونهب وذل وفتك، لا يقبله أهل الصين ولا غيرهم من الشعوب المذلولين. أفيقوا بالله واصحوا يا نيام وتشاوروا في الأمر تداولوا في السر والجهر قبل أن يفوت الزمن لملاقاة الضر ومداواة الأمر. ونادوا حي على الفلاح يا أهل المساء والصباح. وهيتا بنا يا أمة الإسلام بحق نبيكم العلي العظيم - عليه الصلاة والسلام -. وتعاونوا على البر والنصر والتقوى، وتعاضدوا على إنقاذ أهل دينكم ورعاياكم من الخطر والبلوى. واطلبوا إعادة شريعتكم المطهرة، والقوانين التي أحدثها السلاطين والخلفاء السالفين، وشيدوا بها سلطنة المسلمين وأسسوا دولة الموحدين. وهكذا صمموا واعتمدوا وجدوا واجتهدوا ولجوا وألحوا واعلموا أن أسراكم وأتباعكم لو لم يسلكوا هذا المسلك لما نالوا ولا امتلكوا ولا منحوا ولا فلحوا ولا صلحوا ولا فازوا ولا نجحوا. فهلموا إذاً يا أبنائي هلموا فقد قربت الساعة. وتيقنوا أن الله يكون معكم يا جماعة. وها إن هذا البوق يكون لكم إمداداً ويجعل معكم أعواناً وأعضاء، فينفخوا في آذانكم ما نريد أن تذكروه في حديثكم وخطبتكم وآذانكم والسلام خير ختام، بعناية رب الأنام. آمين. تم بوق السوء نقلاً حرفاً بحرف.

وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً

لا عاش من يخشى في إظهار الحق لومة لائم

بسم الله الرحمن الرحيم. حمداً لمن اختصنا معشر العرب بمبعث النبي الكريم الهادي إلى سبيل الرشاد، الذي أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً لجميع العباد، وهدانا بفضله على اتباع طريقه السمحاء، وأظل بعدله من جاد واشترى منا أنفسنا وأموالنا على نصر دينه القويم، والجهاد في سبيله بالنعيم المقيم، وضمن لنا بمنته المزاد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن كفواً أحد. شهادة أعدها للنجاة من الأهوال يوم المعاد، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم من الشك والشرك والإلحاد، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله النبي الأمي المرسل بالهدى والبينات والسداد. فمن اتبعه نجا، ومن أبى فقد خسر الدنيا والآخرة، ومن يضلل الله فما له من هاد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه السادة الكرام النجباء الأمجاد، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم التناد، ما جلا نور صبح الحق ظلمة ليل الباطل، ونادى منادي الصواب في جميع المحافل. هلموا يا إخواني المسلمين، يا خير أمة أخرجت للناس إلى كلمة سواء بيننا وبينكم، لا ريب فيها ولا التباس، أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم، ولا تفرقوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ويعروكم كل بأس. واعتصموا بحبل الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم ترحمون. وبعد: فقد دفع إلي بعض إخواني الكرام رقعة التقطها من الطريق العام في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٢٤[هـ] ونحن في محروسة دبي، أحد بلدان الساحل العماني، مبصومة [مطبوعة] بالأحرف الجديدة غير ممضيات ولا مؤرخة ولا مفتتحة بالبسملة السنية. وما افتتاحها إلا بوق من السماء. ولعمري أنه بوق الضلال والعمي النافخ فيه بعض الأبالسة

الرجماء من أعداء الأمة الأحمدية والملة المحمدية. وما أراد بذلك إلا شق عصى المسلمين بينهم، وتفريق كلمتهم، وتشتيت شمل ملتهم وتنفيرهم من الالتجاء إلى ظل رئيس دينهم الأعظم، الذي ندعوه حقاً أمير المؤمنين وأشرف أهل التقى واليقين خليفة الله على عباده وأمينه في بلاده سلطاننا المؤيد المظفر المنصور الموفق الرشيد الموفي للذمم الرؤوف بالمسلمين والإسلام السلطان الغازي عبد الحميد خان ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان لا زال التوفيق قرينه في كل شأن والنصر قائد جيوشه في كل آن ومكان. ويا ليت شعري أعاقل هذا البوقي أم مجنون؟ أم أن هذا ما تخيله وهمه وتصوره وفكره، وسوّلته له نفسه والظنون، فإنا لله وإنا إليه راجعون. إن مثل هذه الخرافات العاطلة والتخييلات الباطلة لا تختلج بجنان إنسان سليم الحواس، اللهم إلا أن يكون مبتلاً [مبتلىً] بداء الماليخوليا، فلا مساس أيها البوقي انظر كلامي بعين فكرك واقرأ بلسان تدبرك؛ لتعلم أننا لا نتحداك بحيلك ومكرك. فإن شئت فاجعل البحر مداداً وما تنبته الأرض أقلاماً، واكتب أنت ومن معك ما شئتم قعوداً وقياماً، ولا تدخر شيئاً مما في وسعك يقظة ومناماً؛ فإنك لن تبلغ منا مراداً، وما تجدنا إلا غلاظاً شداداً؛ لأننا لا نشك في أنك العدو المبين لأمة محمد أجمعين، وخصوصاً نحن معشر العرب المتوحشين المتمسكين بأحوال ديننا المتين، الذي ارتضاه لنا رب العالمين. فهو الحرم الذي حوله نجول ودون حماه نحول، وإني لفرد من أفراد أولئك الذين توجهت إليهم بكلامك، وشكوت لهم لا شافاك الله من أسقامك ولا عافاك من آلامك، التي نرجو أن تكون سبباً لحمامك وتملقت بين أيديهم بما رقمته بأقلامك تملق الهرة بين أيدي الآكلين عند السفرة. أتكلم بلسان خلق كثير وجم غفير لا ينقصون عن مائتي ألف بل يزيدون، وإنهم لجميع حاضرون، يرتقبون يا أهل الإسلام والصلاح، الدين الدين، حي على الفلاح، قد عرفوا

بثبات الجناب عند الطعان وفرس الفرسان في كل ميدان، يحنّون إلى الجهاد الحقيقي حنين الغزالة إلى خشفها، والحمامة إلى عشها، وما المانع لهم من ذلك إلا الوسائط التي بين سلطانهم الأعظم ورئيس دينهم الأقوم وبين الدول الأجنبية من المعاهدة الودية التي كانت لنا مسلمي العرب خصوصاً وكافة إخواننا المسلمين عموماً، الحمّى التيفودية؛ بسبب وضع سلاح الجهاد الذي نئنّ لأجله أنين طريح الوساد؛ لأن ضوابط ديننا الحق تقضي علينا بالسمع والطاعة لمن تأمر علينا من المسلمين مطلقاً. ولا فرق عندنا في قاعدة من قواعده بين عربي وغيره من المؤمنين؛ لأن المؤمنين جميعاً إخوة. وإنما هم في التقوى التي هي العروة الوثقى كما هو مصرح في قوانين شريعتنا الغراء. ولقد نطق الحق على لسانك وأنت راغم وشهدت على نفسك وأبناء ملّتك وجنسك بأنكم المفضولون ونحن الأفضلون بقولك يا خيرة الناس يا مؤمنون؛ لأن معنى خيرة الناس أفضلهم. والأفضلية أشرف من الفاضلية في كل حكم وقضية، فضلاً عن المفضولية التي تشتمل على كل نتيجة رديئة. والفضل ما شهدت به الأعداء. وأما قولك أننا نرى أبناءنا يغرقون وأولادنا يقتلون فأسألك أيها البوقي فيم وبم ومن وأين؟ تالله لقد افتريت واجتريت مع أننا نجمع الأرباح ونمرّن أولادنا على حمل السلاح ونعلمهم هيئات التنازل والكفاح والكر والفر في كل مساء صباح، إلا لإعلاء كلمة الحق التي هي أساس التوحيد والخدمة، القائم بها قولاً وفعلاً كيف ما يشاء ويريد. ولا عبرة عندنا بمن شذ؛ لقول معلمنا الأكبر الهادي إلى صراط العزيز الحميد، يد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في الناس. من فارق الجماعة فقد فارق ربقة الإسلام من عنقه، عليكم بالسواد الأعظم، إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية. ولعلمنا أن كل نفس ذائقة الموت، وأنها لا تموت حتى تستوفي رزقها وأجلها ولكل أجل كتاباً، ما له عنه فوت. فالشهادة في سبيل الله لإعلاء دينه أحب إلينا من أن

يموت أحدنا على فراشه ميتة الحمار في مربطه. وهو الحري بنا؛ لاعتقادنا أن موت الفتى بالسيف أعلا وأفخر. ومن مات منا سيد في فراشه ولا طُلّ منا حيث كان قتيل، يقرب حب الموت، آجالنا لنا وتكرهه آجالكم فتطول. وقولك كيف لا وقد نصبتم عليكم سلطاناً إلى آخره فهذه هي النقطة التي عليها مدار عملك. والأكلة التي نتوخى منها دنو أجلك. وهذا من سخافة عقلك وكثافة جهلك وعمي بصرك وبصيرتك عن كليات شريعتنا المنورة وملتنا المطهرة. كيف لا وهي تنطق بكل صراحة : المؤمنون كالبنيان. إنما مثل المؤمنين كالجسد. المؤمن أخو المؤمن. ذاق طعم الإيمان عبد رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد - صلى الله عليه وسلم - نبياً ورسولاً. وأحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه. وقولك أين حجتكم الدينية؟ أين غيرتكم الملية؟ أين مروءتكم الإنسانية؟ أين شجاعتكم وبسالتكم؟ أين أين؟ فهي فينا لم تزل ولن تزول على الأبد، إلا أن يستحيل الفرات أجاجاً وتتحول الأسود نعاجاً. وهذان الأمران مستحيلان عادة وطبعاً. وأما سلطاننا الأفخم وخليفتنا الأكرم ظل الله في أرضه القائم بواجباته سنته وفرضه، فما صير - كما زعمت - ملتنا أحقر ملة بعد أن كان لنا أعظم دولة وأكثر شوكة ومهابة وصوله، بل زادت ببركة وجوده كرامة وضخامة وفخامة. شد أزرها وأعلا فخرها ودفع عنها بسورة عزمه وبأسه كل معتد مريد من كل جبار عنيد. وما حملك على هذا الهذيان الذي ملأ منا قلب كل إنسان حباً لجلاله العظمى ورغبته في خدمة مقامه الأسمى بالسمع له والطاعة، زيادة على ما في الاستطاعة. إلا أنك ترى عُلاه الطامة الكبرى التي أترعت قلبك وأعوانك، وجلاً وذعراً. ولولا ذلك لما انعقد التحالف الرباعي الجديد الذي لم يبق في مسلم شعرة إلا وهي تلبي سلطانها المجيد ورئيس دينها الرشيد. لبيك أيها المولى الحميد، لبيك أمير المؤمنين وإمام أهل التوحيد، لبيك أنت السيد ونحن العبيد، لبيك في كل هين

وشديد من قريب أو بعيد. لا عاش من اتخذ الأطماع الدنيوية معاول يهدم بها أركان دين الموحدين. لا عاش من اتخذها حبالة ليصطاد بها المسلمين، فيسقطهم من ذروة العز والشرف إلى هاوية الذل والتلف. لا عاش من باع الآخرة بالدنيا واشترى السفلى بالعليا. لا عاش من أمسى وفي قلبه مثقال ذرة من حقد على إخوانه المؤمنين في جميع الأنحاء من عجم وفصحى. ولقد حركت منا حالاً وأثرت مناماً كما بقولك تصوّر. والأحوال الحاضرة والغابرة لهذه الممالك وتفكر وفيم كنتم عليم من العز والشأن، وما صرتم إليه الآن من المخاطر والمهالك فإلى [متى] يا قوم الله وأنتم في غفوة وحتى متى يا عباد الله ترتكبون الإثم والهفوة أهل لم يبق في جسمكم قطرة من دم آبائكم المباركين الأحياء الذين ثم قلت أفيقوا بالله واصحوا يا نيام وتشاوروا في الأمر وتداولوا في السر والجهر قبل أن يفوت الزمن لملاقاة النصر وما داواه الأصر ونادوا حي على الفلاح يا أهل المساء والصباح. فما أصغى هذه المسبوكات إلا أنها مغشوشات وما أحلى هذه الهدية لولا أنها دسيسة سوء رديئة. وما أبهى هذه العقود. غير أنها صباغة عدو حقود ثعلب خداع وعقرب قصاع ويربوع نفاق ويعسوب شقاف، زئبق تمويه وأمرة تشبيه أيها البوقي المموه إننا أساتذة الصيارف، لا نقبل دينارك حتى نحكه على حجر الحقيقة. فما وجدناه خالصاً قبلناه. وما كان مطلياً فوباله على صاحبه وسوء عقباه. وما يفيدنا إلا الانتباه من سنة التغافل وقوة العزم وشدة الحزم بعد التكاسل والتساهل، وتدقيق الفكر بصفاء الذهن في جميع الطوارئ، في كل عاجل وآجل. وما معنى هذه الفقرات إلا رأي اللورد كرزون. وهو أن الخلافة إن لم تكن عربية لم تستطع بريطانيا على تنفيذ أوامرها من كلية أو جزئية في جميع الممالك الإسلامية، خوفاً من إخواننا مسلمي الديار الهندية. وقد دست الدسائس على أوباش العرب

وغيرهم الذين لا يعرفون السمين من الهزل، ولا يفرقون الشمس من الظل؛ حتى قامت ثورة اليمن وفتنة مقدونيا اللتان ألقتا علينا درساً جديداً مفيداً في اتحاد مسألة الإسلام وتعاضدهم على من سواهم من الخاص والعام، واحتفاف أمرائنا الأعلام حول العرش الحميدي العلي المقام، وانتظارهم صدور الأمر من جانب الحضرة الشاهانية بحي على الفلاح الدين الدين أمة الخير والصلاح. فيا أهل القرآن العظيم، يا أهل الدين القويم، يا أهل الصراط المستقيم، يا أمة النبي الكريم، يا خيرة الخيِّر العليم، بالله عليكم من هو الإمام الذي تدعون به يوم القيامة؟ يوم يعض الظالم على يديه حسرة وندامة، يقول ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، ياويلتا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً. إخواني المسلمين آن أوان اليقظة، قد آن وحين الاهتمام قد حان، وأعوام التغافل قد مضت، وشهور التساهل قد أنفقت، فجدوا واستجدوا وأعدوا واستعدوا، وقولوا بلسان واحد قد زالت الضغائن والشحناء، وذهبت العداوة والبغضاء. ونحن من يومنا هذا إلى الأبد جسد واحد بروح واحدة بحياة واحدة. واعلموا أنه متى فارقت الروح الجسد فارقته الحياة، والروح الحقيقية لكل مسلم ومسلمة هي جلالة مولانا السلطان الأعظم عبد الحميد خان الثاني ابن السلطان عبد المجيد خان، أدام الله له الظفر والتأييد. والحياة هي الدين الإسلامي فالله الله عباد الله في الالتفاف والاتفاق وحسم علائق الشقاق والاشتقاق. والسلام عليكم من أخ لكم محب شفيق ورحمة الله وبركاته.

٢٧ رجب ١٣٢٤[هـ/١٨/٨/١٩٠٦م].

المحب للدولة والملة

مبارك بن حمد العقيلي

الشاعر الأحسائي

HR.SYS.93/37

هذا نقل رسالة السودان ...

بوقت من السهما

[illegible]

وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا

تركناش من يخشى في إظهار الحق لومة لائم

[illegible]

صورة خطاب مبارك بن حمد العقيلي إلى السلطان عبدالحميد الثاني - ١

صورة خطاب مبارك بن حمد العقيلي إلى السلطان عبدالحميد الثاني - ٢

١٣ - موانئ الخليج العربي[1] :

الخليج العربي في وثائق الأرشيف العثماني :

ارتبط تاريخ الخليج العربي بشكل مباشر مع التاريخ العثماني بعد غزو البرتغاليين للمنطقة في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، ودخول الدولة العثمانية في مسرح الأحداث التاريخية للمنطقة. فإضافة إلى الكتب التاريخية المؤلفة ابتداءً باللغة العثمانية، فهناك عشرات الآلاف من الوثائق المهمة المتعلقة بتاريخ الخليج والجزيرة العربية وقبائلها وحواضرها في الأرشيف العثماني، مفتوحة للباحثين ممن يود دراسة تاريخ المنطقة والاطلاع عليها، والاستفادة منها في كشف النقاب عن كثير من الأحداث التاريخية للمنطقة.

ومن الطبيعي أن يكون هناك تفاوت في اهتمام الدولة العثمانية بين بعض مناطق الخليج، وبالتالي فإن الوثائق الخاصة بالمناطق المرتبطة بالحكم العثماني بشكل مباشر، أكثر من وثائق المناطق الأخرى التي لم ترتبط بذلك الحكم.

ومهما يكن من أمر فإن وثائق الخليج الموجودة بالأرشيف العثماني - تقارير كانت أو مراسلات إدارية -، تكشف النقاب عن أمور، قد تكون غير واردة في المدونات التاريخية، ولا سيما تلك الموضوعات المتعلقة بنفوذ الدولة العثمانية في المنطقة، واستمرار وجودها، والتدابير التي اتخذتها السلطات العثمانية؛ بغية

---

(١) شارك الباحث بهذا البحث في المؤتمر العلمي الأول : موانئ الخليج العربي منذ مطلع القرن العاشر حتى القرن الرابع عشر الهجري/ القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، الذي نظمته جامعة الشارقة بالتعاون مع اتحاد المؤرخين العرب في رحاب جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من (١٧-١٨ شوال ١٤٢٧هـ/ ٨-٩ نوفمبر ٢٠٠٦م).

استمرار ذلك الوجود. ومن ذلك الاقتراح الذي تقدم به عبد الله بن محمد، القنصل العثماني الفخري في لنجة الواقعة على الخليج العربي، إلى عزت باشا، الكاتب الثاني للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، في (٣٠ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/ ٤ يناير ١٩٠٨م)، الذي تضمن وجهة نظره الإيجابية في توثيق العلاقات العثمانية بشيوخ الإمارات العربية عامةً والسواحل الخليجية خاصةً. فبعد أن أورد القنصل المذكور خصائص مجتمعات الساحل الإماراتي، ونظرتهم الطيبة إلى الدولة العثمانية، اقترح تقديم بعض الأوسمة لشيوخ إمارات: أبوظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القيوين[1].

ومما يجدر ذكره هنا أن موضوع الموانئ في الخليج، معروض في وثائق أرشيف البحرية بإستانبول أيضاً، ويمكن للباحثين الاطلاع عليها، والاستفادة من مضمونها في دراسة تاريخ الموانئ الخليجية.

أهم موانئ الخليج العربي في وثائق الأرشيف العثماني:

كانت علاقة الدولة العثمانية بالخليج العربي جيدة عبر عدد من موانئ المنطقة في بداية الاتصالات العثمانية الخليجية. وكان الوجود العثماني في المنطقة وجوداً فعلياً. ولهذا السبب قلما تجد وثيقة عثمانية تتحدث عن بلدان الخليج ولا يرد فيها ذكر لميناء أو أكثر من موانئه.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للخليج العربي، فإن الاهتمام العثماني به في الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية كان دون المستوى المطلوب. والسبب في ذلك - حسب رأي الباحث - الضعف السياسي الذي أصاب الدولة العثمانية في القرن الأخير من عهدها. كما أن الظروف الاقتصادية السيئة قد أثرت في ذلك

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.ESA.51/75.

الضعف، فأصبحت الدولة مستسلمة للواقع الذي تعيشه. وهذا لا يمنع من وجود بعض الولاة الأقوياء الذين حاولوا استرداد مكانة الدولة في الخليج من الإنجليز، من خلال تنفيذ بعض الخطط السياسية. مثل مدحت باشا، الذي أحس بالمشكلة، فاتخذ بعض الأحداث الثانوية التي جرت في المنطقة[١] مناسبة، فقام بحملة كبيرة، ترمي إلى إعادة نفوذ الدولة في الخليج، ولا سيما في وجه المطامع الإنجليزية[٢].

وعلى الرغم من أن عدداً من التقارير السياسية عن أوضاع المنطقة، والاقتراحات بشأن العمل على زيادة نفوذ الدولة فيها، كانت تعرض على الباب العالي؛ إلا أن الدولة لم تكن تستطيع تقديم أية مساعدة مالية للمنطقة؛ بسبب أوضاعها المالية الضعيفة في تلك الفترة. وبسبب تلك الضائقة المالية أيضاً لم تكن تستطيع القيام بواجباتها تجاه المنطقة من توفير أعداد كافية من السفن الحربية، ومنافسة الإنجليز في سياستهم الرامية إلى محو التأثير العثماني في سواحل الخليج العربي[٣]. ومع نجاح مدحت باشا في حملته على الأحساء، فقد كانت فرصة سانحة للدولة العثمانية؛ لترسيخ وجودها في المنطقة[٤]، وعلى الرغم

(١) الإشارة هنا إلى الأحداث التي نشبت بين الإمام عبد الله وسعود، ابني الإمام فيصل بن تركي، في عهد الدولة السعودية الثانية.

(٢) معظم الوثائق العثمانية المتعلقة بالخليج في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية تشير إلى المطامع الإنجليزية، التي ترمي إلى القضاء على النفوذ العثماني في المنطقة. من ذلك انظر على سبيل التمثيل: الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS.94/8.

(٣) الجزيرة العربية: بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. ص ٤١١.

(٤) حول هذا الموضوع بشيء من التفصيل انظر:

Zekeriya Kursun/Necid ve Ahsada Osmanli Hakimiyeti.Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1998. p.79-122.

من نجاحه في ربط عدة أجزاء من الخليج بالدولة العثمانية، إلا أن قصر فترة ولايته على بغداد، وعدم وجود سياسة متزنة وحكيمة للولاة العثمانيين من بعده، إضافة إلى الأسباب السابقة، قد أدى إلى فقدان مكاسب تلك الحملة، وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل، فأصبحت الدولة العثمانية تفقد نفوذها أكثر من ذي قبل، حتى خرجت من المنطقة مع الحرب العالمية الأولى نهائياً.

وسوف يعرض البحث فيما يلي بعض الموضوعات المتعلقة بموانئ الخليج العربي في الأرشيف العثماني، من خلال ما توصل إليه الباحث من معلومات.

ويمكن تقسيم الموانئ التي عدتها الدولة العثمانية من موانئها في الخليج العربي إلى قسمين:

١- الموانئ التي كان فيها الوجود العثماني واقعاً ملموساً. وهي: ميناء العقير، والقطيف، والفاو، وموانئ العديد والزبارة والوكرة، وإن كان الوجود العثماني في الموانئ الثلاثة الأخيرة أقل من الأولى. إضافة إلى ميناء البصرة التي عدتها الدولة مدخلاً للخليج. وهو ميناؤها الرئيسي في المنطقة، حسبما تفيد به وثائق الأرشيف العثماني.

٢- الموانئ التي كان الوجود العثماني فيها صورياً، وعدّتها الدولة العثمانية من موانئها. وهي: ميناء الكويت، وميناء دبي[١].

(١) ميناء دبي عدته الدولة العثمانية من الأجزاء المكملة للممالك العثمانية. كما جاء ذلك صراحة في الوثيقة العثمانية الصادرة في ١١ محرم ١٣٢٩هـ. ونصه: وقد ذكرت [البرقية الواردة من ولاية البصرة] أن توجه سفينة إنجليزية إلى المنطقة غير خال من محظورات سياسية. بل وكما وردت الأخبار فإن عدة سفن إنجليزية توجهت إلى دبي.. وأنها أنزلت العساكر إلى البر، ورُكز العلم الإنجليزي.. وهي من الأجزاء المكملة للممالك العثمانية. الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.30/5.

(١) ميناء العقير:

يعد الميناء الرئيس للدولة العثمانية في الخليج العربي. وكانت البضائع - سواء الواردة[١] من الموانئ العثمانية أو من الموانئ الدولية - تصل إلى منطقة الأحساء من هذا الميناء، كما أن التمور المصدرة إلى الخارج كانت تصدّر من هذا الميناء. وهو بوابة نجد البحرية في العهد العثماني، كما أنه مركز الموارد الجمركية للدولة في الخليج[٢].

وقد تحدث مدحت باشا في إحدى تقاريره التي دونها أثناء الحملة على الأحساء (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م) عن ميناء العقير، فذكر أنه يبعد عن ميناء القطيف مسافة خمسة وستين ميلاً، كما أنه يبعد عن مدينة الهفوف مسافة اثنتي عشرة ساعة، وذكر أن قوة جريان المياه تمنع السفن الكبيرة من الاقتراب من هذا الميناء؛ حيث لا تستطيع السفن الكبيرة الاقتراب منه مسافة ثلاثة إلى أربعة أميال، وأنه بناءً على ذلك تركت السفينة الكبيرة "بابل" في ميناء رأس تنورة، وتوجه الجيش بالسفينتين: "آثور" و"آلوسي" إلى العقير أثناء الحملة المذكورة. كما ذكر أن الميناء يحوي مخفراً للشرطة على شكل قلعة صغيرة، وأن به فندقاً[٣].

---

(١) أفادت وثيقة عثمانية صادرة في ٤ شعبان ١٣٣١هـ أن الرسم الجمركي الذي كان يحصّل على البضائع الداخلية كان بمقدار الواحد في المائة؛ أما البضائع الواردة من الموانئ الخارجية فكان الرسم الجمركي عليها بمقدار أحد عشر في المائة. الأرشيف العثماني، تصنيف BEO. 314858.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI 37-2/20.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

كما أفاد متصرف نجد محمد عزت بن أحمد عطاء في التقرير الذي بعثه إلى نظارة الداخلية (في ١٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/١٨٨٥/١٢/٢٣م) أن ميناء العقير أهم ميناء في المنطقة موقعاً وتجارة. وأنه في حال القيام بتنظيفه وتوسيعه على نحو مناسب لاقتراب السفن الكبيرة منه، فإن آثارها الإيجابية، الاقتصادية والأمنية، لا تعود على السواحل الخليجية فحسب؛ بل تمتد حتى إلى الرياض، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام به، ومؤكداً في الوقت ذاته على أن تلك العملية إن احتاجت إلى مبالغ مالية كبيرة، فإنها تبقى ضئيلة بما ستجنيه الدولة بعد ذلك من الرسوم، وما تعود على المنطقة من توفير للأمن، وارتقاء بالأوضاع العامة. كما اقترح خطة عملية للملاحة بين موانئ الخليج من جهة وبينها وبين الموانئ الدولية من جهة أخرى[١].

وكان الطريق الواقع بين العقير والهفوف[٢] - المركز الإداري للأحساء - يتعرض للقطع والنهب بين الفينة والأخرى[٣]. بل أشارت وثيقة عثمانية إلى أن هذا الطريق والقوافل التجارية المارة به تتعرض لهجوم من العشائر البدوية؛ مما أدى بالدولة العثمانية إلى إنشاء أبراج للمراقبة ومراكز للشرطة فيه[٤]. كما طلبت ولاية البصرة من الصدارة العظمى (في ١٥ محرم ١٣١٠هـ/١٨٩٢/٨/٨م) إقامة مفرزة عسكرية قوية في ميناء العقير[٥].

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.Sura-i Devlet.2136/5.

(٢) حول المعروض الذي قدمه ستة وثلاثون شخصاً من تجار الأحساء إلى الصدارة العظمى في ٢٢ مايو ١٣٠٨ انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.60/12.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI. 75/71.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI 37-2/20.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.60/12.

وللسبب ذاته أيضاً، أي افتقاد الأمن في الطريق المذكور، فإن تموين الجيش المقيم في الهفوف، والمواد الغذائية المرسلة إليه، قد تراكمت في هذا الميناء، كما تعطل البريد، واضطرت الدولة لاستخدام ميناء القطيف إلى أن تمكن الجيش من السيطرة على الطريق، كما أفادت بذلك وثيقة عثمانية (صادرة عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م)(١).

وبناءً على ذلك فقد تقرر (في ٢١ ربيع الآخرة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧/٦/٣) إنشاء قلعة صغيرة في العقير، تستوعب مائة وخمسين فرداً من العساكر؛ بغية الحفاظ على الميناء ضد أي عمل يستهدفه(٢).

كما ورد ذكر هذا الميناء في بنود الاتفاقية المبرمة بين الدولة العثمانية والملك عبد العزيز (في السابع من جمادى الآخرة ١٣٣٢هـ/١٩١٤/٥/٣م)، ومنها: إقامة عدد من العساكر العثمانية وأفراد الشرطة في بعض المواقع الساحلية، مثل العقير والقطيف، ورفع العلم العثماني على السفن والمباني الساحلية كافة التابعة لولاية نجد(٣).

وقد أوردت وثيقة عثمانية (مؤرخة في ١٦ شوال ١٣٣١هـ/١٩١٣/٩/١٩م) معلومات عن هذا الميناء، مشيرة إلى أن السفن الكبيرة لا تستطيع الاقتراب منه، إلا أن ترسو بمسافة نصف ساعة، حيث يتم نقل البضائع والأفراد من تلك السفن إلى الميناء من خلال سفن شراعية صغيرة(٤). كما أفادت وثيقة أخرى (مؤرخة في ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٠هـ/١٩٠٢/٦/٢٨م) أن ميناء العقير كان يستخدم أيضاً مستودعاً للمواد التموينية والغذائية التي يحتاجها الجيش العثماني الذي يقطن في المنطقة، ولا سيما في مدينة الهفوف(٥).

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A. Hus. 429/69.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.298/93.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS. 2-2/2.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.25/113.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.Hus.431/36.

(٢) ميناء القطيف :

وهذا الميناء من أهم الموانئ الموجودة في الخليج العربي في العهد العثماني بعد ميناء العقير حسبما تفيد به وثائق الأرشيف العثماني، وهو الميناء البديل عن ميناء العقير، إذ كان يستخدم أكثر منه في حال وقوع الطريق الواقع بين العقير والهفوف بيد قطاع الطرق أو بيد بعض القبائل العربية التي كانت تعمل على السيطرة على المنطقة، كما سبق بيان ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الطريق أيضاً لم يسلم من قطع الطريق، كما هو الحال في تعرض البريد المرسل من القطيف (في عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م)[١].

وهذا الميناء قد استخدم أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء (عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م)، حيث ذكر في التقرير المفصل الذي بعث به إلى الباب العالي (في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ/٢/١/١٨٧٢م) كيفية إنزال الجنود في هذا الميناء، ونقل العتاد العسكري والمهمات بالقوارب؛ نظراً لعدم صلاحه في اقتراب السفن الكبيرة منه، على عكس ميناء رأس تنورة الذي سيأتي الحديث عنه بعد قليل. كما تحدث في التقرير نفسه عن وخامة جو القطيف، وشدة الرطوبة فيه[٢].

وكان لهذا الميناء أهمية بالغة من المنظور العثماني في الخليج العربي. وبناءً على تلك الأهمية، ونظراً للآمال الإنجليزية المعلومة في الخليج العربي[٣]، فقد

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.Hus.429/69.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

(٣) وقد أفادت البرقية المشفرة المرسلة من ولاية البصرة إلى نظارة الداخلية (في ٢٧ كانون الأول ١٣٢٦هـ) أن السياسة الإنجليزية سائرة في الاستيلاء على السواحل الخليجية كافةً؛ بغية توسيع نطاق تجارتها وتوفير مصالحها الاقتصادية، وتحويل الخليج إلى بحر إنجليزي. الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.30/5.

تقررت إعادة القوة العسكرية التي كانت تقطن في ساحل ميناء القطيف، حسب ما جاء في محضر مجلس الوكلاء (في ٢٤ محرم ١٣١٠هـ، ١٨٩٢/٨/١٧م)[١].

وقد ذكر والي البصرة محمد نافذ باشا في التقرير الذي بعثه إلى الباب العالي (في ٢٨ شباط ٢٧/١٣٠٣ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ، ١٨٨٨/٢/٩م) أن حماية ميناء القطيف منوطة باستخدام القلاع[٢] التي بنيت بمسافات قريبة منها، والتي تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة ساعة أو ساعتين، مشيراً إلى أنه بالنظر لمواقعها الإستراتيجية البحرية التي تحمي ميناء القطيف من أي هجوم عليه، فإن ترميمها ووضع أفراد من العساكر فيها مهم للغاية[٣].

كما اقترحت ولاية البصرة (عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م) تمديد خط للبرقية بين الفاو وميناء القطيف من خلال البحر؛ للتسريع في عمليات الاتصالات البرقية من جهة، واتخاذ التدابير اللازمة؛ لنشر نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة. غير أن الأوضاع المادية الضعيفة حالت دون تحقيق ذلك في تلك الفترة[٤].

(٣) ميناء رأس تنورة :

اشتهر هذا الميناء في التقارير التي كان يبعث بها والي بغداد مدحت باشا، سواء قبل القيام بحملته الشهيرة على الأحساء (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م) أو بعد الانتهاء منها، حيث ذكر مدحت باشا في التقرير الذي رفعه إلى الباب العالي (في

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.٦٠/١٢.

(٢) من ذلك قلعة غنج التي تبعد عن القطيف مسافة ساعة، والتي جرى ترميمها في عام ١٣٠٥هـ. الأرشيف العثماني DH.MKT.1453/46.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.31/31.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف MV. 98/A.

٢١ شوال ١٢٨٨هـ، ١٨٧٢/١/٢م) أن السفينة التي أقلت بعض القوات العثمانية في الحملة المذكورة قد رست في ميناء رأس تنورة، وأن هذا الميناء يبعد عن الكويت مسافة مئتين وسبعين ميلاً، كما أنه يقع بالقرب من ميناء القطيف بمسافة اثني عشر ميلاً، وأن هذا الميناء صالح لاقتراب السفن الكبيرة منه، كما أن جوه معتدل. وأنه بناءً على مزاياه العديدة فقد تم بناء مستودع للفحم في هذا الميناء، وعدة غرف للحراس[١].

وقد أشارت وثيقة عثمانية (مؤرخة في ٢٨ شباط ٢٧/١٣٠٣ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ، ١٨٨٨/٢/٩م) إلى أن القلعة الموجودة بمدخل الميناء، قد أدت دوراً بارزاً في الحملة المذكورة، بعد القيام بترميمها وإقامة عدد من الجنود فيها، طالباً القيام بترميمها من جديد؛ بغية تأهيلها لاستخدام الشرطة البحرية المتنقلة التي تجوب سواحل الخليج، واتخاذها مستودعاً للفحم؛ لتزويد السفن به[٢].

(٤) ميناءا العديد والزبارة :

أوردت وثيقة عثمانية[٣] سبق أن نشرها الباحث[٤] معلومات مقتضبة عن هذين الميناءين الواقعين في قطر. حيث أشارت إلى دورهما في عمليات الغوص لصيد اللؤلؤ، وأن القسم الأعظم من واردات قطر من اللؤلؤ يستخرج من خلال ميناء العديد. كما أوردت الوثيقة معلومات إحصائية عن الواردات، والسفن العاملة في الميناءين المذكورين.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.31/31.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف I.Askeriye.27/M.1310/16.

(٤) قطر في إحصائية عثمانية في بدايات القرن الرابع عشر الهجري.- المجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت).ـــ ع ٧٣ (شتاء ٢٠٠١م). ص ١٣٣-١٥٤.

وأشارت وثيقة أخرى إلى الرسوم التي كان يأخذها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (١٢٣٦-١٣٣١هـ/١٨٢١-١٩١٣م) من صيد اللؤلؤ، مع إيراد إحصاءاته، والمبالغ المالية التي كان يحصل عليها الشيخ قاسم من الميناءين المذكورين، وأن القسم الأعظم من صيد اللؤلؤ كان يرد من ميناء العديد (٢ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ، ١٨٩١/١١/٤م)[١].

أما ميناء الزبارة فقد تحدث عنه محاسب نجد السيد محمد جاويد في التقرير الذي قدمه إلى الباب العالي (في ٢٥ رجب ١٢٩٢هـ، ١٨٧٥/٨/٢٦م) بعد عزله من منصبه. وذكر أنه يحوي قلعة، تعرضت لهجوم بالمدافع من السفن الإنجليزية في تلك الفترة[٢]. كما تحدث عنه والي البصرة محمد نافذ باشا في التقرير الذي بعثه إلى الباب العالي (في ٢٨ شباط ١٣٠٣/٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٨/٢/٩م)، وذكر فيه أن هذا الميناء كان بلدة عامرة فيما مضى، وكان يستقبل السفن التجارية، كما كان مورداً اقتصادياً مهماً للدولة، إلا أنه بسبب تعرض البلدة للخراب وتفرق سكانها في المنطقة، فقد دوره الاقتصادي والملاحة البحرية. وقد طلب ترميم الميناء والقلعة؛ ليعود إلى ذلك الميناء الدور المنعش لاقتصاد المنطقة[٣]. ويبدو أن الميناء رمم وجرى تجديده وانتعشت البلدة بعد أن هاجرت إليها عشيرة بحرينية (عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م)، وكانت تملك كثيراً من سفن الصيد، كما أفادت بذلك وثيقة عثمانية مهمة، وأشارت أيضاً إلى

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 60/12.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.Sura-i Devlet.399/12.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.31/31.

تعرض الميناء لهجوم من سفن إنجليزية قادمة من البحرين، عز على القنصل الإنجليزي الموجود في بوشهر أن يرى العلم العثماني يرفرف على ميناء الزبارة[1].

(٥) **ميناء الكويت :**

لقد تحدث مدحت باشا عن الكويت وموانئها أثناء حملته المذكورة. وذكر فيه أن الإنجليز استولوا على البحرين، وأنهم يستعدون للاستيلاء على شواطئ الأحساء والقطيف الواقعة بين الكويت والبحرين. وأنهم إذا ما تمكنوا منها فإنهم سوف ينتقلون إلى الاستيلاء على الكويت أيضاً. وتحدث مدحت باشا أيضاً عن الأهمية الإستراتيجية للكويت بالنسبة للدولة العثمانية وذكر أنه إذا ما شُكِّلَتْ إدارة عثمانية قوية في الكويت فإنه يمكن حماية منطقة الأحساء[2]. وبناءً على ذلك فقد اتصل مدحت باشا بشيوخ الكويت، ودعاهم إلى البصرة للاجتماع بهم، بغية تقوية النفوذ العثماني في الكويت ومنع انتقالها إلى الإنجليز. فقابلهم واستمع منهم لمشكلاتهم. وقد أظهر الكويتيون ارتياحهم لهذا الأمر، وأبدوا افتخارهم بالانتساب للدولة العثمانية. لكنهم ذكروا في الوقت ذاته تخوفهم من الوقوع تحت المسؤولية الضريبية. فذكر لهم مدحت باشا أن الدولة العثمانية ليست بحاجة إليهم، وإنما يكمن هدفها من كل ذلك حماية الشعب الكويتي المسلم من الأعداء الأجانب. فارتاح الكويتيون لكلام مدحت باشا وتوضيحاته، وقدموا عريضة إليه، تضمنت مطالبهم من الدولة العثمانية. حيث ذكروا فيها أنهم يريدون إبقاء شيخهم على الكويت بمنصب قائممقام، والسماح لقاضيهم

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS.94/10.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH. 44930.

الشافعي في العمل بموجب الفقه الشافعي، وتعيينه رسمياً، ومنح شهادة التعيين لخمسة خطباء في جوامع الكويت. فاستجاب مدحت باشا على الفور لتلك الطلبات التي تدخل ضمن صلاحياته. إضافة إلى أنه قرر، بالاشتراك مع أعيان الكويت، تعيين مفرزة عسكرية تتكون من مائة شخص من الدرك، بغية توفير الأمن اللازم للبلد، على أن تدفع رواتبهم من الكويتيين. أما تعيين القاضي ومنح شهادات الخطباء فقد أبلغ عنها إلى الباب العالي؛ لأنها من صلاحيات المشيخة الإسلامية(١). وقد ووفق على كل تلك الطلبات من الباب العالي فيما بعد(٢).

وبناءً على العلاقات الحسنة بين الكويت والدولة العثمانية بعد حملة مدحت باشا المذكورة، فإن الأرشيف العثماني يزخر بالكثير من الوثائق الخاصة بالكويت. وفيما يخص ميناءها، فقد أفادت وثيقة عثمانية (مؤرخة في ٢٢ شوال ١٣٠٦هـ، ١٨٨٩/٦/٢١م) أن الكويت تحوي ميناءً كبيراً(٣). كما ذكرت وثيقة أخرى توجه سفينة عثمانية صحية إلى ميناء الكويت من ميناء رأس تنورة (في ٣٠ حزيران ١٢/١٣١٣ صفر ١٣١٥هـ، ١٨٩٧/٧/١٢م) تتبعها سفينة إنجليزية حربية(٤). وأشارت وثيقة ثالثة إلى تعيين أحد الأهالي في الكويت مديراً للميناء من لدن نظارة البحرية العثمانية (في ٢٤ أغسطس ١٣١٥، ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٧هـ، ٩/٥/ ١٨٩٩م)(٥).

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) للتفصيل انظر: الجزيرة العربية: بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني. مرجع سابق. ص ٤١٢.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MEC.MAH.4699.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 104/30.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 104/30.

وذكر والي البصرة حمدي باشا في البرقية التي بعثها إلى الباب العالي في ١٧ أغسطس ١٣١٧هـ أن السفن الإنجليزية الحربية لم تنقطع عن ميناء الكويت منذ عدة أشهر، مما تسبب ذلك في وقوع بعض الأحداث في المنطقة. وفي الوقت الذي تطور فيه الأمر على ذلك النحو، طلب الشيخ مبارك بن صباح (١٢٥٤-١٣٣٤هـ/١٨٣٨-١٩١٥م) من والي البصرة إقامة بعض العساكر في الكويت، وإنشاء الجمارك في الميناء؛ للحصول على دعم من الدولة إزاء هجوم مرتقب سيقوم به ابن رشيد على الكويت من جهة، ويكون تمهيداً للطريق؛ لتحسين العلاقات من خلال إقامة بعض العساكر في الكويت؛ حتى لا يقوم الجيش العثماني بالاستيلاء عليها من جهة أخرى[1].

وبناءً على الإخبارية التي قدمها مدير ميناء الفاو، المتضمن وجود سبع سفن إنجليزية حربية في الكويت، ذكر والي البصرة محسن باشا أنه تحقق من الموضوع، وأنه لم توجد سوى سفينة إنجليزية حربية واحدة في الكويت (في ٤ أيلول ٣/١٣١٧ جمادى الآخرة ١٣١٩، ١٩٠١/٩/١٧م)[2] كما ذكرت وثيقة أخرى قدوم بعض السفن الإنجليزية إلى الكويت والتقاء مسؤولين إنجليز بالشيخ مبارك آل صباح (في ١٦ المحرم ١٣٢٣هـ، ١٩٠٥/٣/٢٣م)[3].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 114/46 والجدير بالذكر أن الوثيقة تضمنت ملحقاً عن تصريح وزير الخارجية الإنجليزي (قبل ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٠١م) بأن الدولة العثمانية إن لم تقم بالاستيلاء على الكويت، فإن الحكومة الإنجليزية سوف لن تقوم بأي عمل عسكري في الكويت، وأنها ليست بصدد وضع الحماية عليها، ولا تفكر فيها بتاتاً.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 104/30.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A. Hus. 485/80 .

(٦) ميناء دبي :

ذكرت وثيقة عثمانية، هي في الأصل برقية مشفرة مرسلة (في ٢٥ كانون الأول ١٣٢٦، ٥ محرم ١٣٢٩هـ، ١٩١١/١/٧م) من ولاية البصرة إلى نظارة الداخلية في إستانبول، أن سفينة إنجليزية اقتربت من ميناء دبي، وأنها أنزلت جنوداً على الساحل، قاموا بركز العلم الإنجليزي، أدى ذلك إلى قيام الأهالي بالهجوم عليهم. فغادرت السفينة الموقع، إلا أنها رجعت بعد مدة بسفينتين أخريين إلى الموقع، وقامت بإطلاق مدافعها على البلد، ثم أنزلت العساكر من جديد[١]. كما أشارت وثيقة أخرى في التصنيف ذاته (مؤرخة في ٢٧ كانون الأول ١٣٢٦رومي، ٨ محرم ١٣٢٩هـ، ١٠ يناير ١٩١١م) أن دبي من الأجزاء المكملة للممالك العثمانية، وطلب فيها والي البصرة جلال الإذن من الباب العالي توجه السفينة مرمريس إلى دبي؛ للتأكد مما قام به الإنجليز من أعمال[٢]. كما أوردت وثيقة ثالثة في التصنيف نفسه (مؤرخة في ٣٠ كانون الأول ١٣٢٦ رومي، ١١محرم ١٣٢٩هـ، ١٣ يناير ١٩١١م) عدد القتلى من الإنجليز في ذلك الحدث، وأنهم بعد عودتهم إلى دبي بسفن أخرى أخضعوا الأهالي للاستجواب في الحادث المذكور[٣].

(٧) ميناء أبو ظبي :

ذكرت وثيقة عثمانية مؤرخة في ٢ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ أن عدد السفن التي يملكها أهالي أبو ظبي يتجاوز ألفي سفينة، وأشارت إلى أن أهالي العديد ودلمة وغيرهما من الجزر والمواقع المجهولة الأسماء لا يحصلون على رخصة الصيد ما

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.30/5.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.30/5.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.30/5.

لم يقوموا بدفع مبلغ أربعين إلى عشرين ريالاً - حسب مراتبهم - للشيخ زايد بن خليفة (ت:١٣٢٦هـ/١٩٠٩م): ، حاكم أبو ظبي. كما أنه لا يمكن منح الرخصة لكائن من كان ما لم يتم تحصيل المبلغ المذكور(١).

الموضوعات الخاصة بالموانئ الخليجية التي ركزت عليها الوثائق العثمانية :

(١) الحفاظ على الحدود الدولية للدولة العثمانية في الخليج :

وهذا الموضوع من أهم الموضوعات التي ورد ذكرها في وثائق الأرشيف العثماني، أثناء حديثها عن موانئ الخليج. حيث تكثر الوثائق من ذكر ضرورة العمل للحفاظ على الحقوق الدولية للدولة العثمانية في سواحل الخليج العربي. من ذلك تصدير الأوامر إلى المسؤولين (في ٢ رمضان ١٣٢٢هـ، ١٩٠٤/١١/١٠م) في المنطقة بركز العلم العثماني في جزرها بالخليج. وهي جزيرة سلامة وأبو موسى وفرور، وعدم قبول أي عذر في ذلك، والشروع باستئجار سفينتين للقيام بهذه المهمة(٢).

(٢) العمل على التقليل من النفوذ الإنجليزي في الخليج :

كما ظهر ذلك في عدد من المراسلات التي جرت بين ولاية البصرة والباب العالي؛ حيث ظهر فيها الشكوى والتذمر من قيام القنصل الإنجليزي في بندر بوشهر بالتجول في موانئ الخليج على نحو مخالف للعهود والمواثيق، وتوزيع الأسلحة على شيوخ السواحل؛ بغية تأجيج نار الفتنة فيما بينهم، والضغط على المقاومين لوجودهم بالخليج.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 60/12.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 268/16.

كما أفاد قائد البصرة الفريق محمد محسن باشا في الخطاب الذي بعثه إلى الباب العالي (في ١٧ أغسطس ١٣١٥، ٢٢ ربيع الثاني ١٣١٧هـ، ١٨٩٩/٨/٢٩م) ضرورة إيجاد إدارة عثمانية كاملة في الكويت، وعدم الاكتفاء بإقامة عدد من العساكر فيها؛ بسبب ما يقوم به الإنجليز فيها من توثيق للعلاقات بالكويت[1].

وقد نقلت سفارة الدولة العثمانية في لندن في خطابها المرسل إلى ناظر [وزير] الخارجية العثمانية بإستانبول (في ٢٨ ذي الحجة ١٣١٩هـ، ١٩٠٢/٤/٧م) وجهة النظر الإنجليزية في قيام بعض الضباط الإنجليز، ومن خلال سفنهم الراسية في مياه الخليج، بركز بعض الأعلام بالقرب من ميناء العقير، وأن ذلك عمل روتيني، لم يكن يستهدف الاستيلاء على المنطقة؛ وإنما لتسهيل عمليات السفن الفنية إلى البحرين، وعمل خريطة للمواقع الساحلية في الخليج[2].

والحقيقة أن هذا الموضوع هو محل اهتمام من الدولة العثمانية في سواحل الخليج العربي؛ إذ رأى العثمانيون ازدياد النفوذ الإنجليزي في الخليج يوماً بعد يوم. وكان الأسطول الإنجليزي في الخليج مهيمناً على الأوضاع السياسية فيه. وبسبب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية في تلك الفترة، والأوضاع المادية المزرية لها، فقد كانت تقف مكتوفة الأيدي إزاء تلك التحركات الإنجليزية. بل إن البريد العثماني كان ينقل بالسفن الإنجليزية وكذلك كان الركاب يسافرون بين

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 104/30 وهذه الوثيقة العثمانية تتضمن مجموعة موضوعات خاصة بالكويت، ووضعها الداخلي والخارجي، والمراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية البصرة في مسألة الكويت، وموقف المسؤولين العثمانيين في البصرة من الشيخ مبارك آل صباح وآل إبراهيم..إلخ، كما تضمن خطة لوالي البصرة حمدي باشا في الاستيلاء على الكويت؛ للقضاء على التدخلات الإنجليزية في شؤونها.

موانئ الخليج والموانئ الدولية بالسفن الإنجليزية ومثل ذلك البضائع. بل كان الأمر أبعد من ذلك، فقد أفادت وثيقة عثمانية (صادرة بعد ٢٣ أيلول ١٩٠٢م، ٢٠جمادى الآخرة ١٣٢٠هـ) أن سفينة النقل الأجنبية "موزل" قامت بنقل ألف ومئتي نفر من العساكر إلى الأحساء، وذلك عن طريق ميناء العقير، بعد فتح الملك عبد العزيز للرياض(١).

(٣) محاربة تجارة السلاح إلى المنطقة عبر سواحل الخليج(٢):

وقد ذكرت وثيقة عثمانية صادرة من متصرف نجد سعيد (في ١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ١٥/٧/١٩٠٠م) في معرض الدفاع عن نفسه ضد الاتهامات الموجهة إليه بإدخال الأسلحة إلى الأحساء عبر السواحل الخليجية(٣): عدم وجود موظفين للدولة العثمانية في الساحل الممتد بين الكويت والإمارات بمسافة تقدر بمئة وعشرين ساعة سوى في ميناءي العقير والقطيف. وعلى الرغم من صعوبة إخراج الأسلحة من ذينك المنفذين، إلا أن جزيرة البحرين وسواحل عمان من ممالك الدولة العلية، تظل ساحة مفتوحة للأجانب ما لم توضع رقابة على السواحل النجدية بشكل مستمر، وما لم تتجول السفن الهمايونية [السلطانية] في تلك السواحل، فمن الصعوبة بمكان منع ذوي النفوذ من أهل العشائر البدوية من

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.Hus.437/٦١.

(٢) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: تجارة السلاح في الخليج والجزيرة العربية من واقع وثائق الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج ١٠، ع ٢ (رجب/ذو الحجة ١٤٢٥هـ/سبتمبر ٢٠٠٤- مايو ٢٠٠٥م). ص ٢٧٣-٢٩٢.

(٣) بشأن الصراع على السلطة بين متصرف نجد سعيد بك والقائد العسكري عبد الحميد بك انظر البحث الذي قدمه الباحث في اللقاء العلمي التاسع للجمعية التاريخية السعودية في الأحساء في الفترة من ٢٧-٣٠ صفر ١٤٢٦هـ/٢٧-٣٠ مارس ٢٠٠٦م) بعنوان: بعض من أوجه التنافس الإداري في متصرفية الأحساء كما يظهر من خلال تحقيق أمني مع سعاة البريد سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

إدخال الأسلحة الجديدة والعتاد العسكري، ومن الصعب القضاء على تهريب الأسلحة الممنوعة إلى المنطقة بشكل عام، وهذا من الأمور المسلمة(١٩٧).

(٤) توفير وسائل الاتصال البريدية والنقل البحري :

لقد رفع والي البصرة حمدي باشا محضراً إلى الباب العالي (في ٣ ربيع الأول ١٣١٧هـ / ١٨٩٩/٧/١١م)، أشار فيه إلى ضرورة تمديد خط البرقية بين الفاو والقطيف عبر البحر؛ لتوفير الاتصالات البرقية السريعة للأعمال التي تقع في السواحل الخليجية، مثل تجارة الأسلحة(٢). كما رفع والي البصرة اللاحق محسن باشا شكواه إلى الباب العالي (في ٤ أيلول ١٣١٧، ٣ جمادى الآخرة ١٣١٩هـ، ١٩٠١/٩/١٧م) من النقص الواضح في وسائل النقل البرية والبحرية، الأمر الذي يحول دون الضبط والتحكم في الأعمال التي تقوم بها العشائر في المنطقة، مما له علاقة بالوضع غير المستقر فيها، وتنشأ عنه أنواع المشكلات، ويحتاج إلى اتخاذ التدابير اللازمة حيالها سريعاً(٣).

وإزاء كل ذلك شرعت الدولة العثمانية في اتخاذ بعض التدابير؛ للحفاظ على نفوذها بالخليج العربي. ومنها جملة من الإجراءات التي اتخذتها نظارة الداخلية (في ١٣ صفر ١٣٠٧هـ، ١٨٨٩/١٠/٨م)(٤). ومن الطبيعي أن يكون معظم تلك التدابير عسكرية الطابع، إلا أن بعضها كانت إصلاحات إدارية. ومنها:

١- توفير الأمن اللازم للسواحل الخليجية، واسترداد الأسلحة التي وصلت إلى يد البدو، والعمل على عدم السماح للإنجليز بترويج سياساتهم في المنطقة. كما ورد ذلك في تقرير عثماني مطول، تم إدراجه في نهاية هذا البحث.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف SD. 2154/6.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 191/146.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 104/30.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.40/37.

٢- توفير عدد من السفن الحربية الكبيرة والصغيرة (طوربيدات المصفحة)؛ للقيام بمراقبة السواحل[1]، وتحريك السفن العثمانية الموجودة في السواحل الخليجية، ولو لمرة واحدة في الشهر[2]، وترك العمل بالسفن الشراعية القديمة[3].

٣- متابعة الإصلاحات اللازمة في سواحل البحرين والأحساء بشكل مستمر، كما جاء ذلك في المحضر الوارد من ولاية البصرة إلى الصدارة العظمى (في ٦ شباط ١٣٠٥، ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٠٧هـ، ١٨/٢/١٨٩٠م)[4].

٤- تعيين مديرين[5] لكل من العديد والزبارة؛ للإشراف على ميناءيهما، مع إقامة ثلاثين نفراً من العساكر العثمانية المشاة فيهما[6].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.25/113.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.60/12.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.59642.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.60/12.

(٥) وقد حدد - في جلسة مجلس الوكلاء المنعقد في ٣ ربيع الأول ١٣٠٧هـ - راتب لمدير الزبارة بمبلغ وقدره ألف قرش، وخصص راتب لمدير العديد وقدره سبعمائة وخمسين قرشاً. الأرشيف العثماني، تصنيف MV.49-20/1 كما أشارت وثيقة أخرى هي في الأصل محضر من مجلس الوكلاء (في ١٠ جمادى الأولى ١٣٢١هـ) إلى أن يوسف بك عين مديراً لبلدة الوكرة، ثم استبدل به عبد الرحمن بن ثاني؛ بناءً على احتجاج الأهالي على ذلك التعيين. حتى هذا لم يستمر في منصبه؛ بناءً على معارضة القنصل الإنجليزي في البصرة على ذلك. إلا أن صرف الراتب المخصص له استمر. الأرشيف العثماني، تصنيف MV.107.sy.44.

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.60/12.

٥- إقامة موظف عثماني في كل ميناء من الموانئ العثمانية في الخليج، واستئجار مبنى في كل ميناء من تلك الموانئ؛ لبيع تذاكر السفن[١].

٦- العمل على تقوية روابط الأهالي بالخلافة الإسلامية، من خلال إقامة موظفين للدولة في السواحل الخليجية[٢].

بعض السفن العثمانية العاملة في سواحل الخليج العربي:

(١) السفينة إزمير:

كانت تعمل في الأصل في البحر الأحمر، وفي ميناء جدة بالتحديد. إلا أنه بسبب النقص في عدد السفن العاملة في سواحل الخليج العربي، فقد أرسلت إلى تلك السواحل؛ للعمل فيها بصفة مؤقتة، كما أفاد بذلك الإشعار المرسل من الباب العالي إلى ولاية الحجاز (في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ، ٢٧/١٠/١٨٦٧م)[٣].

(٢) السفينتان لبنان والإسكندرية:

وهما من السفن الحربية العثمانية التي استخدمت أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء. وقد توجه بهما القائد العثماني في البحرين عارف باشا إلى البحرين أثناء تلك الحملة (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)؛ لتفقد الأوضاع العامة فيها، وإظهار مهابة الدولة العثمانية للأهالي هناك[٤].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MEC.MAH.4699.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MEC.MAH.4699.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat defteri 871. Sy.50.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

(٣) السفينتان آثور وآلوس:

وهما من السفن المتوسطة وقد استخدمتا أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء. وقد توجه بهما الجيش العثماني إلى ميناء العقير أثناء تلك الحملة (عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م)[١].

(٤) السفينة بابل:

من السفن الكبيرة التي استخدمت أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء. وقد بقيت في ميناء رأس تنورة؛ بسبب عدم إمكانية اقترابها من ميناءي القطيف والعقير[٢].

(٥) السفينتان علي صائب وحسن باشا:

ورد ذكرهما في التقرير الذي قدمه متصرف نجد يوسف إلى والي البصرة في (٢٢ شوال ١٣٠٦هـ/٢١/٦/١٨٨٩م). وطلب فيه تشغيل السفينة علي صائب بين البصرة والقطيف، مرة في الأسبوع؛ لتوصيل البريد، وإنهاء معاملات التجار في الموانئ الواقعة بين الخطين المذكورين. وقد اتضح من التقرير أنهما من السفن الكبيرة[٣].

(٦) السفينة زحاف :

من السفن العثمانية العاملة في الخليج العربي. وقد توجهت من الفاو إلى الكويت؛ للتأكد من رفع الشيخ مبارك آل صباح العلم العثماني على مقره. وأرسلت

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH.44930.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MEC.MAH.4699..

بعض المعلومات عنه، وأفادت أن أولاد الإمام عبد الرحمن بن فيصل توجهوا إلى نجد، وذلك كما جاءت في وثيقة عثمانية مؤرخة (في ١٧ أغسطس ١٣١٧، ١٥جمادى الأولى ١٣١٩هـ، ١٩٠٠/٨/٣٠م)[١].

(٧) السفينة أضنه :

أفادت وثيقة عثمانية (صادرة من مشير الجيش العثماني السادس في البصرة في ١٥ حزيران ٢٢/١٣١٨ ربيع الأول ١٣٢٠هـ/١٩٠٢/٦/٢٨م) أن سفينة أضنه قد توجهت إلى سواحل ميناء العقير، وعلى متنها كتيبة من العساكر المشاة، وسريتين من الخيالة، وبحوزتهم مدفعية[٢].

(٨) السفينة صياد دريا (أي بحر الصياد):

استخدمت هذه السفينة في سواحل الخليج العربي، وأرسلت عدداً من التقارير الإخبارية عن تحركات الإنجليز في الخليج وتجاه الكويت بشكل خاص، كما ورد ذلك في الوثيقة (المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٣١٣ رومي، ١٢صفر ١٣١٥هـ، ١٢يوليو ١٨٩٧م)[٣].

(٩) السفينة مرمريس :

وقد ورد ذكرها في العديد من الوثائق العثمانية، وكانت تعمل في سواحل الخليج العربي (في ٢٨ المحرم ١٣٢٨هـ، ١٩١٠/٢/٩م)[٤]. وكانت هذه السفينة

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES. 114/46.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.Hus.431/36.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.104/30.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI 65/52.

راسية في ميناء البصرة بعد فتح الملك عبد العزيز آل سعود للأحساء، كما جاء في وثيقة عثمانية (مؤرخة في ١٦ شوال ١٣٣١هـ، ١٩١٣/٩/١٨م)، وذلك بصدد الحديث عن الحملة التي يمكن القيام بها ضده من خلال هذه السفينة[١].

اختتام:

اتضح فيما سبق ومن خلال وثائق الأرشيف العثماني أن الدولة العثمانية كانت متيقنة من الأهمية البالغة للخليج العربي وموانئه المتعددة، كما كانت ترى زيادة النفوذ الإنجليزي فيه يوماً بعد يوم. إلا أن الاهتمام الذي أولته لهذه المنطقة لم يكن متوائماً مع تلك الأهمية. وعلى الرغم من وجود بعض الولاة العثمانيين في المنطقة، ممن أرادوا التقليل من النفوذ الإنجليزي في الخليج عبر عددٍ من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم لم يوفقوا في ذلك؛ بسبب الضعف السياسي أولاً، ثم الضعف المالي الذي واكبه ثانياً.

ومن أهم الموانئ الخليجية التي تحدثت عنها وثائق الأرشيف العثماني: ميناء العقير، والقطيف، ورأس تنورة، والكويت، والعديد، والزبارة، والوكرة، إضافة إلى ميناء أبو ظبي ودبي.

ملاحق البحث:

١ - تقرير عثماني عن سياسات الإنجليز في الخليج:

ضم الأرشيف العثماني، تصنيف BEO. 59642. وثيقة عن سياسات الإنجليز في الخليج، ترجمتها على النحو الآتي:

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.SYS.25/113.

إن المسافة التي تقع في الجنوب الشرقي من سواحل الجزيرة العربية التي تبدأ من عدن إلى الفاو خمسمائة ساعة. والذي أدى إلى خلوها من إدارة للحكومة السنية، كون أراضيها رملية وخالية من المياه، وأنه لا يمكن استتباب الأمن في لواء نجد ما لم يقم العساكر العثمانيون باستخدام الإبل مثل البدو، كما أن المشايخ الموجودين في السواحل المذكورة غير متعاونين مع الحكومة السنية في حال طلبها العون منهم. وبناء على عدم المقدرة في القيام براً وبحراً على الحفاظ على حقوقهم، فإن الحكومة الإنجليزية قد عدت ذلك فرصة وغنيمة لها، حيث باتت تعاود التردد على البلدات الواقعة على السواحل كل خمسة عشر يوماً مرة، بحجة العمل على إعمار بلادهم وتوسيع نطاق تجاراتهم واتصالاتهم بالعالم الخارجي في الظاهر، والحقيقة أنها تود ربط المنطقة بالهند. وقد قامت بإنشاء شركات ملاحة إنجليزية وتشغيلها. ويتم من خلال التجار جلب الأسلحة الممنوعة والعتاد العسكري سراً عن طريق تلك السفن، حيث تباع للقبائل والعشائر القاطنة في المنطقة. وقد تم أخيراً من خلال الخواجة فرنسيس - وهو فارسي الأصل من رعايا الحكومة الإنجليزية، ومقيم في بندر بوشهر -، والقنصل الإنجليزي المقيم في البحرين وبندر بوشهر، إدخال الأسلحة بشكل علني إلى المدينة المذكورة، حيث صار محمد رحيم وأخوه خليل آلة في يدهما بإدخال البنادق الكثيرة من نوع مارتيني والعتاد العسكري، وتصديرها من هناك إلى المناطق المجاورة، منها إلى ششتر وحمرة من الممالك الإيرانية، ومن الممالك الإيرانية إلى الكويت والبحرين وعمان ومسقط وغيرها. وقد بيعت تلك الأسلحة إلى القبائل بسعر بخس. وأصبح بذلك القنصل المذكور عاملاً فاعلاً في تسليح القبائل والعشائر بالأسلحة على النحو السابق، مما أدى إلى الإخلال بالأمن.

وفي حال وقوع نزاع بين مشايخ المنطقة بموجب الفطرة البشرية وحب التنافس على السلطة، فإن القنصل الإنجليزي المقيم في بندر بوشهر يقوم فوراً بسوق السفن الحربية، لتقديم المساعدة إلى الشيخ المتمايل معه من أطراف النزاع حتى يبرز، وبالمقابل إلى كسر شوكة الآخر. فيصبح الطرفان تحت حكمه ونفوذه؛ أما الأول فطائعاً ومسروراً بسبب المساعدة المقدمة له، وأما الآخر فكارهاً محزوناً بسبب الضغط الواقع عليه. وبهذه الطريقة يقوم المذكور بتنفيذ نواياه السياسية وتشويش أفكار الناس، للوصول إلى آماله المعلومة. وفي هذا الصدد قد قام المذكور بإجراء الظلم على عشيرة آل بن علي، التي يتجاوز عدد أفرادها ألفي شخص، والتي انتقلت من البحرين إلى بلدة الزبارة الملحقة بقضاء قطر، هروباً من ظلم شيخ البحرين عيسى بن علي. وحتى ينفذ المذكور سياسته التي يتبعها في المنطقة في حق شيخ العشيرة المذكورة سلطان بن محمد سلامة؛ لزجر العشيرة والتحكم فيها وجلبها إلى البحرين بشكل متوحش، حيث أرسل السفن الحربية أولاً وآخراً إلى السواحل القطرية. وإضافة إلى ذلك الظلم والتعدي، فإن الأهالي في المنطقة لم يستطيعوا التحرك لصيد اللؤلؤ بحسب الموسم، وبقوا محصورين بسبب تجاوزات المذكور. وبذلك فإن أكثر من ألف سفينة بقيت واقفة في ميناء الزبارة. كما أن المذكور قد أطلق نيران المدافع على أهالي قطر والزبارة أربعة أيام بلياليها، وأحرق سفنهم، وقتل فيها أكثر من ألف شخص، وهدمت المباني الحكومية والعديد من المنازل والمساجد وسوّاها بالأرض مع إحراق العلم العثماني، فأبقى الزبارة خربة خالية من المدير والموظفين، وجلب عشيرة نعيم من البحرين، ورحّل المتبقين من عشيرة آل بن علي إلى البحرين من خلال السفن القطرية، كما حجز سفن أهالي قطر ووضع يده عليها.

ولقد بين شيخ عشيرة آل بن علي سلطان بن محمد سلامة إلى القنصل المذكور بشكل قطعي أنه لن يطيع أفكاره السقيمة، وأنه لن يذهب إلى البحرين. وقد قدم الشيخ إلى مركز اللواء تاركاً أفراد أسرته التي يتجاوز عددهم الخمسين شخصاً في الصحراء، مبيناً بلهجة مبكية أنه يطلب استرداد سفنه، وأشار إلى المظالم التي قام بارتكابها القنصل المذكور، وتوجه من اللواء إلى الولاية لرفع شكاواه وتظلماته في هذا الصدد. وأثناء توجهه إلى القطيف راكباً سفينة شراعية، ولما وصل إلى رأس تنورة فقد قتل الشيخ سلطان بن محمد سلامة من لدن عشيرة العوامرة بتشجيع من القنصل المذكور وتدبير من شيخ البحرين. وبذلك فقد خرب بيتُه ونهبت أمواله، وقد تم إيداع أوراق التحقيق الخاص بالشيخ إلى محكمة قضاء القطيف.

وفي الخطاب الرسمي الذي أرسله القنصل المذكور مع نائبه بسفينة حربية إلى شيخ قطر جاسم بن محمد آل ثاني بتاريخ ١١ شباط ١٨٩٦م وضح فيه أنه بعد التحقيق في الأمر قد تم تغريمه ثلاثين ألف روبية، عقاباً له على تدخله في شؤون البحرين، والإخلال بأمنها؛ ليكون عبرة له ولغيره. وذكر له قائلاً: أحذركم بتأدية هذا المبلغ خلال شهر واحد من وصول الخطاب. وفي حال قيامكم بتأدية هذا المبلغ في المدة المحددة، فإن السفن التابعة لأهالي قطر وعددها كذا [لم يذكر العدد في الأصل] سفينة، والتي تمت مصادرتها من لدن السفن الملكية الإنجليزية، وهي الآن تحت تصرفنا، فإننا سوف نعيدها إليكم أو إلى شخص تعينونه لنا. أما إن لم تقوموا بدفع مبلغ الثلاثين ألف روبية المذكور في المدة المحددة، فإن السفن المشار إليها سوف يتم إحراقها وتخريبها على الفور. وأبلغكم أن التعليمات قد صدرت إلى الضابط المعني في البحر على هذا النحو. وبما أنني

سوف أتوجه خلال عدة أيام إلى قرية الوكرة، فإنكم إن رغبتم في لقائنا فإننا سوف نقبل ذلك بكل رحابة صدر. والمتوقع أن أصل إلى الوكرة في يوم الإثنين الثالث من رمضان ١٣١٣هـ الموافق لـ ١٧ شباط ٩٥[١٨م]. وفي حال رغبتكم في مقابلتي فينبغي عليكم الحضور إلى الوكرة في اليوم المذكور. فإذا ما تأخرت لبعض الأسباب، فيجب عليكم الانتظار حتى أصل. [أ. هـ]

وعقب ذلك وصل القنصل المذكور إلى الوكرة بسفينة حربية أخرى. وأرسل نائبه إلى جاسم آل ثاني وأخبره مشافهة أنه في حال قبوله بالمعاهدة التي سبق أن وقعها القنصل مع شيوخ عمان والبحرين، فإنه سوف يخرج [أي القنصل] من السفينة ويقابله. غير أن جاسم لم يقبل بتلك المعاهدة، فعاد القنصل ونائبه غاضبين بالسفينة الحربية التي وصلا بها إلى بندر بوشهر التي قدما منه. ولقد بعث إلينا الشيخ جاسم الخطاب الذي أرسله إليه القنصل المذكور، مشيراً إلى أنه قام بواجب المواطنة تجاه الحكومة السنية. وفي حال استمرار القنصل المذكور في تصرفاته وأفعاله غير المناسبة تلك، والتي تعد تجاوزاً كبيراً لحقوق حضرة الخليفة، فإن جاسم آل ثاني لا يستطيع إلا أن يستجيب للأفكار السقيمة التي يدعو إليها القنصل المذكور. وهذا الأمر غني عن البيان.

إن نصف الأسلحة الموجودة بيد الأهالي - من بدو وحضر - في السواحل بدءاً من عدن الواقعة في جنوب الجزيرة العربية التي تتعرض لمفاسد إنجليزية ونحن متفرجون إليها، وانتهاءً بالفاو، وفي يد أهالي شرقي الجبل من اليمن، هي أسلحة قديمة، أما الباقي فهي حديثة. أما القبائل الخاضعة لإدارة محمد بن رشيد، فإن عشر الأسلحة الموجودة بيدهم هي حديثة والباقي قديم. إلا أن ألفاً وخمسمائة من فدائيي الأمير مجهزون ببنادق المارتيني، كما توجد لديه اثنتا

عشرة قطعة من المدافع المصنوعة من البرونز الأصفر التي تعبأ من الفوهة، وهي ذات عربات، وذلك لاستخدامها في وقت الحاجة، إضافة إلى مستودعات للبنادق والعتاد العسكري لدى الأمير المذكور. إلا أنه نظراً لعدم وثوقه في البدو التابعين له، فإنه لم يسلم لهم بنادق المارتيني. وقد أصبح في حكم القانون المتبع لهم أنهم في حال قيامهم بالغارة على القبائل الأخرى، فإن كافة الأسلحة الممنوعة التي يحصلونها والإبل والبغال التي يفوزون بها في المعركة فإنها تعد من أموال محمد بن رشيد. ولهذا السبب فإن تلك الأسلحة الممنوعة التي توجد بيد البدو تنتقل من خلال الغزو إلى يد الأمير محمد بن رشيد، ويستمر بها في الغزو على القبائل الأخرى يوماً بعد يوم، وأصبح ذا سطوة ونفوذ وازدادت قوته. وبذلك تمكن من التسلط على القبائل المرتبطة بولايات البصرة وبغداد وحلب والشام والحجاز، وإخضاعهم لحكمه.

إنه بالنظر إلى أن أهالي سواحل جنوب شرق الجزيرة العربية يعتمدون في عيشهم على صيد اللؤلؤ، فإن السفن التابعة لقائمقام قطر الشيخ جاسم وقائمقام قضاء الكويت محمد باشا آل صباح تحمل العلم العثماني، أما السفن المتبقية فإنها تحمل في الغالب قماشاً أحمر يحوي النجم والقمر. والسبب الأساس في تلك المفاسد التي ينشرها الإنجليز في المنطقة، والتقصير الذي صدر منا في عدم الحفاظ على حقوق الحاملين للعلم العثماني.

إن الذي يؤيد ما في معروضي هذا ويؤكد على صحة ذلك الأعمال المنافية لحقوق جناب الخليفة، والتي قام بخرقها قباطنة السفن الحربية التي توجهت مع القنصل المذكور والضباط إلى السواحل القطرية، والتي من المفروض أن تراعي العهود الموضوعة بين الدولتين. ولقد استطعنا بتوفيق من الله الحصول على

الخطابات التي أرسلها القنصل المذكور إلى شيخ قطر جاسم آل ثاني وشيخ عشيرة آل بن علي المتوفى سلطان بن محمد سلامة، ونصفها مكتوب باللغة الإنجليزية والآخر بالعربية، وهي ست رسائل، وقد قدمت إلى ولاية البصرة الجليلة في ٩ تشرين الأول ١٣١١ برقم ٤٢، وتجدون صورها المصدقة مع هذه اللائحة التي أوردت فيما يلي بعض التدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. ولله الحمد والمنة فإن جاسم آل ثاني إلى وقتنا هذا متمسك بموقفه ولم يصبح آلة لأفكار الإنجليز السقيمة.

٢- تقرير عثماني عن توفير الأمن للخليج :

هذا التقرير محفوظ في الأرشيف العثماني، تصنيف BEO. 59642. وترجمة نص الوثيقة على النحو الآتي:

ينبغي أولاً تحويل الإدارة العامة للرسومات [الجمارك] في ولاية البصرة إلى نظارة، وتشكيل إدارة للرسومات في الأقضية الساحلية التابعة للواء نجد، وهي قطر، والعقير، والقطيف، وفي بلدة الزبير الملحقة بمركز الولاية، وفي قضاء الكويت الساحلي. وإضافة بعض السفن إلى سفن المراقبة الموجودة في المنطقة، وإقامة عشرين فرداً من المراقبين العسكريين في كل سفينة مع فرد واحد من أفراد الشرطة وأربعة أفراد من ملاحي السفن، بحيث يصبح مجموعهم خمسة وثلاثين شخصاً، وتوفير حاجياتهم الغذائية لمدة شهر واحد مع العتاد اللازم. والقيام بشراء عشر سفن شراعية، بحيث ترسو اثنتان منها فيما بين الفاو الواقعة في جهة الزبير وبين خور عبد الله، واثنتان منها في الكويت، واثنتان في القطيف، واثنتان منها على السواحل القطرية، بحيث تكون تلك السفن في حالة

سير ومراقبة بشكل مستمر. ويقوم المذكورون بإعداد تقارير أسبوعية عن مشاهداتهم ومسموعاتهم وإجراءاتهم في المنطقة، وإرسال تلك التقارير إلى كبير الإداريين عن طريق موظفي الرسومات. وتوفير ثلاث قطع من السفن الحربية المتنقلة في ميناء البصرة، حتى تكون قوة الظهير المساندة للقوة المذكورة. وقيامها مجتمعة أو بشكل فردي في وقت الحاجة بالسير في السواحل، ابتداءً من الفاو إلى خور عبد الله فالكويت والقطيف والعقير وقطر والبحرين وعمان ومسقط. وفي حال علمها بصفقة بيع الأسلحة الممنوعة أو مشاهدتها ذلك، فإنها تقوم بتهديد الشيخ المسؤول عن الموقع، طالبة منه تسليم العصاة. وتقوم في الوقت ذاته بإعداد مشاهداتها تلك إلى المسؤولين أو إلى مرجعها وإرسال صورة منها إلى كبير الموظفين الإداريين في المنطقة، بحيث تتخذ من موانئ قطر والقطيف والكويت مراكز لها. ويجري الموظفون الإداريون تحقيقاً مستقلاً عن محتوى تلك التقارير.

وينبغي توفير قاربين من النوع الذي يستوعب خمسة وثلاثين شخصاً وتسير مسافة اثني عشر ميلاً في الساعة، على غرار السفن الشراعية، في شط العرب، بحيث تكون تحت إدارة نظارة الرسومات التي يتم تشكيلها في البصرة لتقوم بضبط الأسلحة الممنوعة التي تدخل إلى الممالك العثمانية عن طريق إيران بشكل مستمر من خلال البضائع الجمركية أو التهريب. وإذا ما تم تعيين موظفين أمناء ومستقيمين على الجمارك، فإنه بفضل من الله تعالى سوف تزيد الموارد الجمركية إلى ضعفي الواردات الحالية، ويتم بذلك منع دخول الأسلحة الممنوعة إلى الممالك العثمانية. أما إذا لم يتحقق ذلك، وترك الحبل على الغارب فإن جميع المقيمين من أفراد البدو والحضر في ولايتي بغداد والبصرة والجزيرة العربية سوف يتزودون ببنادق المارتيني خلال سنة أو سنتين. ونظراً لما يكنه

الأجانب لنا من عداوة وخصومة فإنه من غير المستبعد أن يزودوا المشايخ في المنطقة بالمدافع الجديدة والعتاد العسكري مجاناً، بل من المحتمل جداً أنهم قد زودوهم فعلاً بها. وينبغي تبديل ثلاث قطع من المدافع النحاسية الصلبة التي تعبأ من الفوهة وهي ما زالت موجودة في مستودعات الجيش بالبصرة، والتي كانت قد استخدمتها الفرقة العسكرية في نجد قبل خمس وعشرين سنة، بغيرها.

وكما أن عقول العربان - على الغالب - في عيونهم، فإنهم مطيعون للحكومة ومشايخهم في الشر، ولا يطيعونها في الخير. ولا بد من شراء خمسمائة بعير لنقل العساكر بشكل فاعل، واستخدامها لاسترداد حقوق المشايخ المتظلمين الذين يراجعون الحكومة في مظالمهم في وقت الحاجة. ويتم تحميل مائتين منها بالتموينات العسكرية والمياه، والثلاثمائة بعير الباقية يركب عليها العساكر النظامية وأفراد الضبطية ويتوجهون إلى مركز اللواء في الربيع أو في الخريف، دون أن يعلّم أحد بشيء من أمرهم، بحيث يصلون إلى مسافة مرحلتين من مركز اللواء، ويعسكرون فيها ثم يشرعون في العملية العسكرية، مستعينين بالله سبحانه وتعالى مما يمكنهم من إحراز التوفيق، بحيث يأخذون حق المظلوم من الظالم، على غرار المبدأ الذي يعمل به محمد بن رشيد في البدو التابعين له بالتعاون مع المظلوم على الظالم. ويقومون بتطبيق القاعدة المتفق عليها في تسلم الأسلحة الممنوعة والعتاد العسكري واستردادها [من الأهالي]. وبموجب المحضر - المقدم صورة منه إلى مشايخ البدو الموجودين في نجد - والذي قدم إلى الولاية الجليلة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٣١١ برقم ٥٢ يتم تخصيص مائة وخمسين قرشاً لكل شيخ من مشايخ المنطقة باسم الجيش، على غرار ما هو مطبق في فرقة الضبطية بسوريا، والتي يحتاج البلد إلى تعيين تسعين شخصاً منهم، فإن

كان لأحد من أفراد المشايخ رغبة في العمل في هذه الوظيفة الشاغرة يتم تعيينه، فإن لم يكن فيعطى كل واحد راتباً مقطوعاً بمبلغ مائة وخمسين قرشاً. كما يمنح للمشايخ الذين قدموا خدمات جليلة للحكومة الخلع، التي تعد وسيلة للمباهاة والافتخار بها بين العربان. وإذا ما تم تعيين شخص معروف بحسن استقامته ودفاعه عن الحقوق وتقيده بالواجبات، فإنه يمكن بذلك استمالة الأهالي نحو الحكومة السنية بالمحبة القلبية. وينبغي توجيه أمر إلى القيادات العسكرية بالتقيد بأوامر المتصرفين في الحركات العسكرية. فإن لم يتم التنسيق اللازم بين الجهات العسكرية والإدارية في المنطقة، فيمكن في هذه الحالة جمع المنصبين في شخص واحد، بحيث يتم انتخابه ممن يستجمع الصفات الطيبة والاستقامة مع الإلمام بطبائع الأهالي والبادية وأمزجتهم، ويكون المتصرف المعين على نجد هذا من أمراء العساكر. وينبغي الانتباه إلى تعيين المتصرفين على المنتفق التابعة لولاية البصرة، والديوانية وزور التابعتين لولاية بغداد، والكرك التابعة لولاية سوريا، والحديدة التابعة لولاية اليمن. فإذا ما تم تطبيق ذلك فإنه سيتم بإذن الله تعالى مسايرة الأمور حسب رغبة حضرة الخليفة من زيادة واردات البلد، وإعمارها، وتوفير الأمن واستقراره فيه، وسوف يتم التمكن من استرداد الأسلحة الموجودة بيد البادية، كما هو رأيي الشخصي القاصر.. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان..

١٤- بعض أوجه التنافس الإداري في متصرفية الأحساء كما يظهر من خلال تحقيق أمني مع سعاة البريد سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م[١]:

تقديم :

سبق أن نشر الزميل الدكتور محمد القريني[٢] مقالاً[٣] عن هذا الموضوع. إلا أنه اقتصر فيه على عدة خطابات عربية موجودة ومحفوظة في الأرشيف العثماني. وبناءً على احتوائه على معلومات جديرة بالبحث والدراسة، ونظراً لما قام به الباحث من نشر مقال موسع عن تجارة الأسلحة في الجزيرة العربية والخليج من واقع وثائق الأرشيف العثماني[٤]، فقد رأى إعداد هذا البحث، مع عدم تكرار المعلومات التي أوردها الزميل القريني، ومنها الخطابات العربية التي نشرها.

---

(١) قدم هذا البحث للقاء العلمي التاسع للجمعية التاريخية السعودية في الأحساء في الفترة من ٢٧-٢٩ صفر ١٤٢٧هـ/٢٧-٢٩ مارس ٢٠٠٦م.

(٢) أقدم شكري وتقديري للدكتور محمد بن موسى القريني الذي زودني بنسخة كاملة من هذا الملف الذي تضمن معلومات شبه متكاملة عن التحقيق الأمني الذي جرى مع سعاة البريد وغيرهم من أهالي الأحساء في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. كما أقدم شكري للدكتور محمد بن عبد الله المطوع الذي شجعني على الكتابة في هذا الموضوع، وعلى تعديل عنوان سابق إلى العنوان الحالي.

(٣) بعنوان: التضارب في مواقف رموز السلطة العثمانية في لواء نجد (الأحساء): ١٣١٦-١٣١٨هـ/١٨٩٨-١٩٠٠م) **مجلة الدرعية**.- ع٢٤-٢٥ (ذو الحجة ١٤٢٤هـ - ربيع الأول ١٤٢٥هـ/فبراير - مايو ٢٠٠٤م). ص ١٩٧-٢١٥.

(٤) تجارة السلاح في الجزيرة العربية والخليج من واقع وثائق الأرشيف العثماني (١٣١٠-١٣٢٨هـ/١٨٩٢-١٩١٠م)/سهيل صابان.- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج١٠، ع٢ (رجب - ذو الحجة ١٤٢٥هـ/سبتمبر ٢٠٠٤ - مايو ٢٠٠٥م). ص ٢٧٣ - ٢٩٢.

التعريف بالوثيقة العثمانية وخصائصها:

الأجدر أن تسمى هذه الوثيقة ملفاً؛ لأنها تتكون من ١٢٠ صفحة من القطع الكبير والوسط، محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت رقم تصنيف Sura-i Devlet 2184/6. ومعظم صفحات هذا الملف تتكون من محضر الاستجواب مع سعاة البريد وموظفي الرسوم [الجمارك] والجمالين، والصفحات الأخرى هي المراسلات التي جرت مع كل من ولاية البصرة والباب العالي ومجلس الشورى والصدارة العظمى في الموضوع.

ومن خصائص هذا المحضر، اشتماله على أسئلة وأجوبة مباشرة ومرقمة، من الرقم واحد إلى الرقم ١٨١؛ مما يدل على أن الأسئلة التي وجهت للمذكورين في التحقيق كانت متسلسلة. ويوجد في نهاية كل جواب ختم المستَجوَب أو بصمة إصبعه إن لم يكن له ختم. وقد اشتمل الملف على ألقاب وأسماء المستجوَبين في بداية كل استجواب معهم، كلٍّ على حدة مع استمرار الترقيم المتسلسل للأسئلة. كما أشير في نهاية كل استجواب إلى أن الأسئلة التي وجهت إلى المستجوبين كانت باللغة التركية، وكانت تترجم على الفور إلى اللغة العربية، ما يدل على أن المستجوَبين لم يكونوا يلمون باللغة التركية. ما عدا واحد، هو سرور بن مرجان، الذي ورد التصريح في نهاية التحقيق معه في السؤال السادس والسبعين، أنه دون الأجوبة بخط يده. كما أشير إلى أن المستجوَبين لم يكن لهم اعتراض على ما سبق من أسئلة، فهل يختمون أو يبصمون على الجواب، ويؤكدون على ذلك بلفظ (نعم)، وهذا يدل على أنهم لم يتعرضوا لأي ضغط في التحقيق، ولا سيما أنه أخلي سبيلهم بعد التحقيق مباشرة. بل إن المحقق كان يترك المستجوَب؛ ليذهب ويعمل ختماً خاصاً به، ليختم به على تصريحاته.

وقد تبين - كما سيأتي في الجداول الآتية - أن التحقيق استمر مدة أسبوعين وبدأ في ٨ حزيران ١٣١٦ رومي/٢٣ صفر ١٣١٨هـ/٢١ حزيران ١٩٠٠م، وانتهى في ٢١ حزيران ١٣١٦ رومي/٧ ربيع الأول ١٣١٨هـ/٤ تموز/١٩٠٠م.

قضية التحقيق:

تبين من هذا الملف الذي شمل جوانب الموضوع كله تقريباً أن سعاة البريد العاملين بين قطر والأحساء، قدموا من قطر يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٣١٨هـ (١٩ حزيران ١٩٠٠م) مع قافلة وبعض المسافرين، متجهين إلى الهفوف، مركز متصرفية نجد. وكان بحوزة السعاة بعض الأسلحة والعتاد العسكري والذخيرة. وقد قام أفراد من ملتزمي الرسوم بتفتيش البضائع الموجودة في القافلة بما فيها أحمال السعاة بالقرب من قرية الطرف وتحت شجرة سدر بالتحديد، إلا أنهم لم يعثروا على الأسلحة. غير أنه بناءً على البلاغ الذي سبق أن تلقوه بوجود الأسلحة مع السعاة فقد توجهوا إلى طريق قطر، فعثروا على تلك الأسلحة في الصحراء مع بدوي وطفل صغير وأربعة إبل محملة بالبضائع. فعثر موظفو الرسوم على الأسلحة وأخذوا اثنتي عشرة بندقية رهناً، إلى حين استيفاء الرسوم المطلوبة. وسلموا تلك الأسلحة إلى علي الصريفي، معتمد ملتزم الرسوم في قرية الطرف. ولما شاع أمر الأسلحة، وبناءً على المعروض الذي رفعه محمد أفندي، قائد السرية الثالثة في كتيبة الخيالة الرابعة (في الأحساء في ١٠ من حزيران ١٣١٦ رومي/٢٥ صفر ١٣١٨هـ/٢٣ حزيران ١٩٠٠م)، أصدر قائد نجد العسكري أمراً بإجراء تحقيق موسع في الموضوع. فتحركت القوات العسكرية، وأجرت بحضور أعضاء من الحكومة الإدارية في الأحساء وأعضاء من القيادة العسكرية، تحقيقاً شاملاً مع السعاة وموظفي الرسوم وأفراد آخرين كانوا موجودين في تلك القافلة؛

بحجة أن إدخال الأسلحة إلى البلاد ممنوع. وقد أشارت الوثيقة إلى أن بعض الأسلحة صودرت، وهرّب الجمّال عيسى طريج البعض الآخر، ثم فر من المنطقة، ولم تتمكن السلطات العسكرية من إجراء التحقيق معه. بينما أجري التحقيق مع زميليه، وهما: عبد الله بن علي السكيني، وجويسم بن عبد الله. وقد أسفر التحقيق عن قيام ساعي البريد عنان والجمّالين: عبد الله السكيني وعلي بن سعيد وجويسم بن عبد الله بإدخال الأسلحة من قطر قبل ذلك التاريخ إلى الأحساء. كما أسفر التحقيق عن اعتراف محمد بن عبد الله أبو غنيم بأن الأسلحة التي صودرت كانت له، وأنه باعها، ولم يبق بيده شيء منها. كما اعترف عنان وعبد الله السكيني وجويسم بأنهم سبق لهم أن جلبوا بعض الأسلحة لكل من عبد الله بن صباح وحمد بن محمد الخميس، إلا أن الأخيرين لم يعترفا بذلك. وقد أشارت الوثيقة إلى أن العدد الذي تم الاستيلاء عليه من الأسلحة الواردة من قطر في الرحلة الأخيرة كان تسع عشرة بندقية من نوع مارتيني، وبندقيتين من نوع ذي غطاء، واثنتين من نوع ذي كبسول، مع مائة وستين علبة من الذخيرة.

هذه هي القضية الظاهرة في مسألة التحقيق الذي جرى مع المذكورين. إلا أن الحقيقة التي تبينت للباحث من خلال هذا الملف من الوثائق العثمانية، هي البعد الخفي للنزاع الدائر في تلك الفترة بين متصرف الأحساء سعيد باشا، وبين قائد الجيش عبد الحميد بك. ومما يدل على ذلك قيام المتصرف من جهة، والقيادة العسكرية من جهة أخرى بإجراء التحقيق مع بعض سعاة البريد ومسؤولي الرسوم والجمالين، كل على حدة. وامتداداً لذلك الصراع كان النزاع بين رئيس البلدية في الهفوف محمد أفندي، وبين داود آغا، قائد سرية المشاة الأمنية في الهفوف.

ومما يدل على ذلك الصراع أيضاً الخطاب الذي بعث به قائد نجد العسكري إلى رئيس بلدية الهفوف - اللذين سبق ذكرهما - (في ٢١ حزيران ١٣١٦ رومي/٧ ربيع الأول ١٣١٨هـ/٤ تموز ١٩٠٠م)، متضمناً بيان الإخبارية الواردة إليهم بتهريب ١٥٠ قطعة من الأسلحة الممنوعة مع الذخيرة والعتاد العسكري من الهفوف إلى نجد، وأنه بسبب تباطؤ المتصرف لم تتم مصادرتها. ويضاف إلى ذلك أيضاً تركيز التحقيق في نهاية الأسئلة الموجهة إلى المستجوَبين: "هل قام أحد بإجراء التحقيق معكم قبل هذا؟" يدل على وجود الصراع بين قيادة الجيش والقيادة الإدارية في الأحساء.

كما اتضح للباحث أيضاً من خلال أجوبة التحقيق أن المتصرف سعيد باشا - على العكس من المتصرف السابق -، كان لا يمانع من إدخال الأسلحة إلى المنطقة، وأن أفراد القبائل القادمين إليه كانوا يحملون معهم بنادقهم، دون أن يعترضهم المتصرف، في الوقت الذي كانت السلطات العسكرية تعمل على تنفيذ القرار الصادر بمنع إدخال الأسلحة إلى المنطقة بشدة. والجدير بالذكر أن وثيقة عثمانية أخرى[1] في غير الملف الموجود بين أيدينا، أوردت مراسلة للقيادة العسكرية في إستانبول إلى الإدارة المحلية في الأحساء، تفيد أنها تهمل في تطبيق القرار الصادر منع إدخال الأسلحة إلى المنطقة[2].

أما رد المتصرف سعيد باشا على تلك التهم التي أرادت أن تُوقِعَ به، فقد تضمن توجيه اللوم ذاته إلى الجهات العسكرية، مشيراً إلى أن شيخ العجمان قد

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.ASK. 165/20.

(٢) للتفصيل انظر: تجارة السلاح في الجزيرة العربية والخليج من واقع وثائق الأرشيف العثماني، مرجع سابق. ص ٢٧٣-٢٩٢.

توجه مع أفراد عشيرته إلى مقر القيادة العسكرية في الفترة القريبة الماضية بمناسبة جلوس السلطان، وكان يحمل بندقية من نوع مارتيني، ولم يعترضه أحد من تلك القيادة، إضافة إلى إشارته إلى إدخال الأسلحة من ميناء العقير على مرأى ومسمع من العساكر.

أعضاء لجنة التحقيق :

بدأ التحقيق من القيادة العسكرية، وحتى يقطع القائد العسكري عبد الحميد بك ما يمكن أن يتعرض له من نقد من السلطة الإدارية في الأحساء، فقد طلب من المتصرف سعيد باشا إرسال مندوبين عن المتصرفية لحضور جلسات التحقيق، فكان أن انتدب الأخيرُ رئيسَ بلدية الهفوف محمد أفندي، ومحاسبَ لواء نجد محمد رفيق. وتشكلت لجنة التحقيق - إضافة إلى المذكورين - من: الملازم أول عبد العزيز، والرائد عبد الرحيم، ووكيل قائد كتيبة نجد العسكرية طالب فوزي، والرائد محمد أفندي، والمقدم محمد راشد. وقد غلب الجانب العسكري في التحقيق على الجانب الإداري. حيث كان عدد الإداريين اثنين في مقابل خمسة من الجانب العسكري، ما يوضح أن القيادة العسكرية هي التي أشرفت بالكامل على قضية التحقيق.

والحقيقة أن الخطاب الجوابي الذي بعث به متصرف لواء نجد سعيد باشا إلى القائد العسكري عبد الحميد بك، يطلب إرسال مندوبين عن المتصرفية؛ للمشاركة في التحقيق، كان يحمل في طياته نوعاً من اللوم للقيادة العسكرية، لقيامها بإجراء التحقيق؛ بينما كان الأصل أن تقوم به السلطات الإدارية، كما ورد ذلك اللوم بشكل صريح في المذكرة التي بعثها مجلس الشورى إلى الصدر

الأعظم (في ١٣ ذي القعدة ١٣١٩هـ/٢٢ شباط/فبراير ١٩٠٢م)، الذي أكد أن المتصرف في اللواء هو أكبر سلطة إدارية في البلد، والقيام بإجراء مثل تلك التحقيقات من شأن إدارته. وقد برّأ ساحته من هذه القضية. كما أن انتداب المتصرف سعيد باشا لرئيس بلدية الهفوف محمد أفندي، وهو من أهالي الأحساء، دال على رغبة المتصرف في إشراك شخص مندوب عن الأهالي في التحقيق؛ لإبراز صورته أمام الأهالي بأنه معهم، وليس مع الجانب العسكري. في الوقت الذي أثبت التحقيق أن المتصرف المذكور كان متواطئاً مع الأهالي في إدخال الأسلحة إلى البلد، ولم يكن متقيداً بقرار المنع الصادر من الباب العالي، كما سبق ذكره.

الأشخاص الذين جرى معهم التحقيق :

جرى التحقيق مع كل الأشخاص الذين كان لهم دخل في موضوع إدخال الأسلحة. وهم السعاة والجمالون. كما شمل التحقيق موظفي الرسوم وبعض أفراد الضبطية من رجال الأمن. وفيما يلي جدول بأسماء من جرى استجوابهم في هذه القضية:

الجدول رقم (١)

أسماء المستَجوَبين وأعمالهم وعدد الأسئلة الموجهة إليهم

الاســم	صفته	عدد الأسئلة الموجهة إليه	تاريخ الاستجواب
محمد بن هزاع	ساعي بريد	بدون ترقيم	٨ حزيران ١٣١٦
رجاء بن شايع	ساعي بريد	= =	= = = =
عيسى بن طريج	جمّال	= =	= = = =
علي بن إخوان	ملتزم الرسوم	= =	= = = =
عنان بن محمد	ساعي بريد	= =	= =
عنان بن محمد	ساعي بريد	من ١ إلى ١٢	= = = =
رجاء بن شايع	ساعي بريد	من ١٣ إلى ٢٠	١٥ حزيران ١٣١٦
محمد بن هزاع	محصل الرسوم	من ٢١ إلى ٢٦	١٧ حزيران ١٣١٧
عيسى بن فرحان الرشيد	محصل الرسوم	من ٢٧ إلى ٣٢	١٨ حزيران ١٣١٦
محمود بن زينل الكركوكي	من رجال الضبطية العاملين بمدينة مدير بلدة الجفر	من ٣٧ إلى ٣٩	= = = = = = = =
حميد الجاسم	محصل الرسوم	من ٤٠ إلى ٤٨	
علي بن محمد الصريفي	متلزم الرسوم	من ٤٩ إلى ٥٧	= = = =
سرور بن مرجان	كاتب الرسوم	من ٦٩ إلى ٧٨	= = = =
داود آغا	رائد سرية المشاة	من ٩٤ إلى ٩٦	= = = =
جاسم بن عبد الله	جمال	من ١٠٦ إلى ١١٠	= = = =
عبد الله السكيني	جمال	من ١١١ إلى ١١٣	
عنان بن محمد	ساعي البريد	من ١١٤ إلى ١١٦	
محمد بن عبد الله أبو غنيم	صاحب محل بالهفوف	من ١١٧ إلى ١٣٢	
عبد الله بن صباح	صاحب محل بالهفوف	من ١٣٣ إلى ١٤٢	١٥ حزيران ١٣١٦
حمد بن محمد الخميس	جمال	من ١٥٠ إلى ١٥٩	= = = =

وكما اتضح من هذا الجدول فقد جرى التحقيق مع خمسة عشر شخصاً، ثلاثة منهم سعاة للبريد، وثلاثة جمالين، وثلاثة من محصلي الرسوم الضريبية، وملتزم (أي متعهد) الرسوم، وكاتب للرسوم، وشخصان من أصحاب المحلات في الهفوف. كما تبين منه أيضاً أن بعض الأشخاص تكرر استجوابهم أكثر من مرة في تواريخ مختلفة. واتضح أيضاً أن التحقيق مع المستجوَبين في البداية كان منفرداً، ثم جرت المواجهة فيما بينهم؛ للوصول إلى المعلومات الصحيحة في التحقيق، والتأكيد على أجوبتهم. وقد جرت المواجهة بعضهم بين بعض على نحو ما يذكر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢)

المواجهات التي أجريت بين المستجوَبين

مواجهة بين: محمد بن هزاع وفرحان الرشيد	محصلو الرسوم	من ٣٣ إلى ٣٦	١٩ حزيران ١٣١٦
مواجهة بين: محمد بن هزاع وحميد الجاسم وفرحان الرشيد	محصلو الرسوم	من ٥٨ إلى ٦٨	٢٠ حزيران ١٣١٦
مواجهة بين: سرور ومحمود زينل	= =	من ٧٩ إلى ٧٩	= = = =
مواجهة بين: عنان ورجاء ومحمد بن هزاع ومحمد الرشيد وسرور		من ٨٠ إلى ٨٢	= = = =
مواجهة بين عنان ورجاء وجويسم وعبد الله السكيني		من ٨٣ إلى ٨٥	٢١ حزيران ١٣١٦ = = = =
مواجهة بين: عنان ورجاء وعبد الرحمن الموينع وعبد العزيز بن		من ٩٢ إلى ٩٣	

غنام ومحمد بن سليمان وعبد الله شريف وسليمان بن يحيى			
مواجهة بين: داود آغا وأمين البلاغات شكور آغا		من ٩٧ إلى ٩٧	= = = =
مواجهة بين: عنان بن محمد وجويسم بن عبد الله وعبد الله السكيني وعبد الله بن صباح		من ١٤٣ إلى ١٤٩	= = = =
مواجهة بين: حمد بن محمد الخميس وعبد اللطيف بن موسى الحملي وعلي بن أحمد الماجد وعيسى الماجد		من ١٦٩ إلى ١٧٢	= = = =

وكما تبين من هذا الجدول فقد جرت المواجهة بين المتهمين بإدخال الأسلحة إلى البلد، كما أخذ رأي بعض أعيان في الأحساء؛ للتأكد من مدى مصداقية الأجوبة التي أدلى بها المستجوَبون. كما يتضح ذلك في المواجهة التي طلبها حمد ابن محمد الخميس مع بعض أعيان الهفوف. وهم: عبد اللطيف بن موسى الحملي وعلي بن أحمد الماجد، وعيسى الماجد. حيث ذكر حمد الخميس في الجواب على السؤال رقم (١٥٥) أنه يرفض الاتهامات الموجهة إليه بإدخال الأسلحة إلى البلد، وأنه لا يصدق أياً من الذين وشوا به، طالباً الرجوع في هذا الصدد إلى أعيان الهفوف المذكورين؛ ليؤكدوا على صدقه في مقولته، وتبرئة ذمته مما نسب إليه.

الجدول رقم (٣)

تقارير وإفادات بعض المسؤولين وأعيان الأحساء

تقرير الرائد داود آغا ابن السيد حسن	رائد سرية المشاة الأولى في كتيبة الضبطية بالأحساء	من ٨٦ إلى ٩١	= = = =
إفادات عنان بن محمد	ساعي البريد	من ٩٨ إلى ١٠٥	١٤ حزيران ١٣١٦
تقرير عيسى بن عبد الرحمن الماجد	عمدة حي النعاثل	من ١٦٠ إلى ١٦٢	= = = =
تقرير علي بن أحمد الماجد	من أعيان حي النعاثل	من ١٦٣ إلى ١٦٥	= = = =
تقرير عبد اللطيف بن موسى الحملي	من أعيان حي الرفعة بالهفوف	من ١٦٦ إلى ١٦٨	= = = =
تقرير أحمد بن صالح الحبيل	شيخ قرية الطرف	من ١٧٣ إلى ١٧٩	= = = =
إفادات حميد بن سليمان الجاسم	مقيم في حي النعاثل	من ١٨٠ إلى ١٨١	= = = =

وقد اتضح من هذا الجدول أن أعضاء لجنة التحقيق رجعوا إلى إفادات بعض أعيان الأحساء، ولا سيما أعيان حي النعاثل في الهفوف. كما مر ذكره في الجدول السابق. ووجهوا إليهم بعض الأسئلة التوضيحية؛ للوصول إلى نتيجة أقرب إلى الصحة. ما عدا الشيخ أحمد بن صالح الحبيل، شيخ قرية الطرف. حيث استفسروا منه لماذا لم يقم بمنع إدخال الأسلحة إلى القرية؟ أو منع مرور المهربين بها من القرية؟ وكان جوابه حكيماً، حيث ذكر أنه يشاهد الناس يدخلون إلى البلد بأسلحتهم، ويتوجهون إلى مقر الحكومة، دون أن يعاتبهم أحد، إضافة إلى أنه لم يتلق في عهد متصرفية سعيد باشا أي طلب بمنع إدخال الأسلحة إلى القرية.

وإضافة إلى ما سبق فقد رجع إلى المتصرف سعيد باشا أيضاً، وأخذ رأيه المفصل في التحقيق. وقد أبدى امتعاضه مما جرى، واتهم القيادة العسكرية، وعلى رأسها عبد الحميد بك، بالسعي للنيل منه من خلال تلك الإجراءات.

كما تبين من الجداول السابقة التي أعدها الباحث أن التحقيق بدأ من ٨حزيران ١٣١٦ رومي /٢٣ صفر ١٣١٨هـ/٢١ حزيران ١٩٠٠م، ووسع نطاقه بعد يومين، واستمر إلى ٢١ منه (أي ٧ ربيع الأول ١٣١٨هـ/٤ تموز/١٩٠٠م). إلا أن تسلسل الأسئلة الموجهة إلى المذكورين لم يكن متتابع التاريخ. واتضح أيضاً أن عدد الأشخاص الذين جرى التحقيق معهم أو رُجِعَ إلى رأيهم في توضيح بعض الملابسات حول المتهمين، قد بلغ أكثر من خمسة وعشرين شخصاً.

الموضوعات التي وردت عرضاً في الوثيقة :

١- وجود المذاهب الفقهية الأربعة في تلك الفترة في الأحساء، إضافة إلى المذهب الجعفري.

٢- وردت معلومات في الوثيقة عن أسماء بعض أعلام المنطقة. وهذه المعلومات وإن كانت قليلة، إلا أنها تساعد الباحثين في كشف النقاب عن جانب من تاريخ المنطقة المعاصر. فقد ورد ذكر بعض أعلام الهفوف، هم: عبد اللطيف بن موسى الحملي من أعيان حي الرفعة، وعلي بن أحمد الماجد من أعيان حي النعاثل، وعيسى بن عبد الرحمن الماجد عمدة حي النعاثل، إضافة إلى شيخ قرية الطرف أحمد بن صالح الحبيل.

٣- وجود عدة بواباب للدخول إلى الهفوف. حيث أشار محمد الهزاع أنه دخل إلى الهفوف من بوابة الجرن.

٤- وجود الاتصالات البريدية بين أهالي قطر والأحساء، وكون بعض أفراد القبائل القاطنين في المنطقة يعملون سعاة للبريد. وقد ورد في الوثيقة ذكر لقبيلة بني هاجر، وآل مرة، والعجمان.

٥- وعلى الرغم من أن الباحث قد رجّح في البداية طلب الأهالي لتلك الأسلحة لاستخدامها في الدفاع عن النفس، وليس لقتال الناس أو مواجهة الدولة، أو غير ذلك؛ بسبب افتقاد الأمن في المنطقة. إلا أنه بقراءة أجوبة التحقيق تبين له أن أشخاصاً من أسرة واحدة كانوا يقومون بتجارة الأسلحة بين قطر والأحساء. حيث كان أحد أفراد الأسرة يقيم في قطر، والآخر في الأحساء، فيرسل الأول الأسلحة المطلوبة عن طريق سعاة البريد والجمالين إلى الأحساء، مقابل دفع مبلغ للتوصيل، ويتلقاه الثاني فيها فيبيعها حسب الطلب. وقد صرح بذلك محمد بن عبد الله أبو غنيم في الجواب على السؤال رقم (١٢٨).

٦- أجرة نقل ثلاث بنادق من قطر إلى الهفوف ستة ريالات.

٧- كان مع كل بندقية ترسل من قطر، مائة طلقة من الذخيرة.

٨- عودة حجاج قطر في تلك الفترة عن طريق الأحساء. وكان عنان بن محمد دليلاً لهم إلى قطر، حسب ما أفاد به في استجوابه.

٩- إلغاء المحاكم النظامية في الأحساء. حيث أشارت إحدى وثائق الملف الموجود بين أيدينا أنه بناءً على عدم مناسبة المحاكم النظامية للبلد، فقد ألغيت، وأن نظر القضايا تتم بمعرفة المحاكم الشرعية ومجلس التمييز.

١٠- عدم إجبار الإداريين المحليين على تعلم اللغة التركية؛ حيث كان رئيس بلدية الهفوف غير ملم باللغة التركية، كما هو شأن سعاة البريد.

١١- الحديث الذي جرى عن موظفي الرسوم في الأحساء. وكان تحصيل الرسوم في الأحساء في تلك الفترة تسنده الدولة إلى شخص أو عدة أشخاص على سبيل الإقطاع بمبلغ مقطوع في السنة، وكان مقتصراً في البداية على البضائع التجارية. وكان هذا الأمر قد أعطي في تلك الفترة بشكل مؤقت لكل من السيدين عبد الله وداود آغا بالاشتراك، ولم تعطهما إقطاعاً، كما صرح بذلك قائد نجد العسكري عبد الحميد بك في الخطاب الذي بعث به إلى رئيس البلدية محمد أفندي في ٢١ حزيران ١٣١٦ رومي.

١٢- قول حميد الجاسم في الجواب عن السؤال الرابع والأربعين، إن أخذ البنادق من السعاة ليس للاستيلاء عليها وتسليمها للحكومة؛ وإنما لضمان دفع رسومها، يدل على أن إدخال الأسلحة إلى البلد كان مسموحاً به. غير أن تأكيد المحقق له على أن ذلك ممنوع، دل على أنه لم يكن عالماً بذلك المنع، أو أنه تجاهله.

١٣- قول ضابط الأمن في الأحساء داود آغا في الجواب على السؤال الخامس والتسعين: أن أحمد بن محمد آل ثاني قد قدم قبل سنة من موضوع التحقيق إلى بلدة العيون بالأحساء مع عدد من الخيالة؛ لضرب قبيلة آل مرة. فأغاروا ونهبوا الأموال من المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فقد استضيفوا في مبنى البلدية من قبل رئيسها محمد أفندي

والمتصرف سعيد باشا، ما يدل على أن العلاقات بين الإداريين في الأحساء وقضاء قطر كانت متميزة.

١٤- ما صرح به شيخ قرية الطرف أحمد بن صالح، من أن قريتهم كانت مركزاً لاجتماع سعاة البريد والمسافرين المتوجهين إلى قطر. حيث ذكر أن ساعي البريد بعد أن يتسلم الطرود البريدية يأتي إلى قرية الطرف، فينتظر فيها ثلاثة أيام أو أربعة إلى حين اجتماع المسافرين إلى قطر، فيتحركون جميعاً في قافلة. وأن السعاة في العودة أيضاً يمرون بالقرية قبل التوجه إلى الهفوف. كما أشار الشيخ أحمد رداً على سؤال وجه إليه عن إدخال الأسلحة إلى قريتهم من قبل المذكورين، إلى أن منزله مفتوح للجميع، وأنه عامر بالضيوف ليل نهار، وأنه لذلك السبب ليس له باب.

اختتام :

تبين من هذا البحث الذي يعدّ خُلاصة للوثائق الواردة في ملف التحقيق، أن تنافساً شديداً على السلطة جرى في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، بين المتصرف سعيد باشا، ويمثل قمة السلطة الإدارية في متصرفية نجد (الأحساء)، وبين القائد العسكري عبد الحميد بك، رأس السلطة العسكرية فيها. وقد اتخذت القيادة العسكرية من تهريب الأسلحة من قطر، ذريعة؛ للعمل على التقليل من نفوذ المتصرف، لدى الباب العالي من جهة ولدى الأهالي من جهة أخرى. وبالمقابل عمل المتصرف من خلال الخطابات التي بعثها أصدقاؤه وأعوانه على التقليل من نفوذ القائد العسكري، والعمل على عزله من منصبه.

وكان أهالي الأحساء إزاء ذلك الصراع على السلطة منقسمين بدورهم إلى مؤيدين لكل طرف. وتوجد وثائق عثمانية في الأرشيف العثماني عن موقف

الأهالي من طرفي النزاع، والخطابات التي بعثوا بها إلى المسؤولين العثمانيين، سواء في المنطقة أو إلى الباب العالي. منها الخطاب الذي بعثه بعض أهالي الأحساء وعلمائها ومشايخها إلى قيادة الجيش العثماني في إستانبول، يؤكدون فيه على إبقاء القائد العسكري عبد الحميد بك في وظيفته بالأحساء؛ بناءً على استقامته في العمل، وعدم تفريقه بين المواطنين فيما تقتضيه مقتضيات العمل(١).

والذي تبين للباحث من مجموع الوثائق العثمانية، وجود صداقة قوية بين المتصرف سعيد باشا وبين شيخ قطر، كما أن تعامله مع البدو من أفراد قبائل المنطقة كانت جيدة؛ وهو الأمر الذي كانت الإدارة العثمانية بحاجة إليه في الأحساء؛ لاستمالة الناس إلى الدولة، وتحبيبهم إليها؛ بينما كان القائد العسكري عبد الحميد بك رجلاً مستقيماً وصارماً في الوقت ذاته، لا يتوانى في تنفيذ القانون مع أقرب الأقربين إليه. ولذلك كان محبوباً لدى الحضر من أهالي الأحساء، الذين لم يكونوا يرتاحون من انتشار الأسلحة في المنطقة، ولا سيما بين البدو.

كما كشف موضوع التحقيق الأمني مع سعاة البريد، أن الأسلحة التي كانوا يدخلونها إلى المنطقة كانت لأغراض التجارة والتكسب، وليست فردية بأعداد قليلة، إضافة إلى أن المهربين كانوا من القبائل البدوية، مثل بني هاجر وآل مرة. ومن هنا فإن موقف السلطة العسكرية من تهريب الأسلحة كان موقفاً حازماً، يتوافق مع ما اتخذته الدولة العثمانية في تلك الفترة من قرارات وإجراءات.

---

(١) هذا الخطاب محفوظ في الأرشيف العثماني تحت التصنيف Y.MTV.203/113 . وقد سبق أن نشره الباحث مع مجموعة أخرى من الخطابات بعنوان: الخطابات العربية في الأرشيف العثماني. مجلة الدرعية.- ع٢١-٢٢ (ربيع الأول جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/مايو - أغسطس ٢٠٠٣م). ص ٩٣-١٢١.

والنتيجة المحتمة التي أسفر عنها التحقيق مع سعاة البريد كانت عزل المتصرف سعيد باشا من منصبه[1]، على الرغم من إبراء ذمته من قبل مجلس الشورى، وعدم تحميله مسؤولية إدخال الأسلحة. ولعل السبب الأساسي في ذلك وقوف قسم كبير من أهالي الأحساء مع القائد العسكري عبد الحميد بك، الذي لم يبق هو الآخر في منصبه، كما يبدو.

ملحق بالأسماء الواردة في هذا الملف من الوثيقة العثمانية بالترتيب الأبجدي، مع التعريف بهم من خلال أجوبة التحقيق :

وندرج هنا المعلومات الواردة عن كل الأسماء المذكورة في الملف الموجود بين أيدينا حسب الترتيب الأبجدي:

- **إبراهيم بن عبد الرحمن الغنيم:** من أهالي حي النعاثل بالهفوف. أقام في قطر أكثر من شهر في تلك الفترة. وقد توجه إلى أميرها قاسم بن محمد آل ثاني. وكان يصاحب متصرف الأحساء سعيد باشا. وكان موثوقاً لديه. وقد ورد ذكره في المذكرة المرسلة من مجلس الشورى إلى الصدر الأعظم في ١٣ ذي القعدة ١٣١٩هـ/٩ شباط ١٣١٧ رومي، أنه كان وكيلاً للشيخ قاسم آل ثاني في مركز اللواء بالهفوف.

- **أحمد بن صالح الحبيل:** كان شيخاً لقرية الطرف الواقعة على مسافة ساعتين أو ثلاث ساعات من الأحساء في فترة التحقيق الأمني المذكور. وكان على المذهب المالكي. وقد وجهت إليه بعض الأسئلة بخصوص المتهمين بإدخال الأسلحة إلى الأحساء.

(١) حول الخطاب المطول الذي رفعه متصرف الأحساء سعيد باشا إلى والي البصرة في ١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ، والذي برر موقفه من كثير من التهم الموجهة إليه انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف I.SD.2184/6.

- **احمد بن محمد آل ثاني**: أخو أمير قطر الشيخ قاسم ووكيله في قائممقامية قطر. قدم إلى الأحساء قبل التحقيق المذكور بفترة. واستضيف في منزل إبراهيم بن عبد الرحمن أبو غنيم في الهفوف.

- **جويسم بن عبد الله**: كان يقيم في قرية الطرف، وكان يعمل جمالاً، وكان عمره أثناء قضية التحقيق خمساً وثلاثين سنة. وكان على المذهب المالكي. وقد ذكر عنان بن محمد في الجواب على السؤال الثامن والتسعين أن المذكور أدخل بعض البنادق إلى الأحساء بمعيته قبل قضية التحقيق بفترة من الزمن.

- **حسن بن حسين**: من أهالي حي النعاثل بالهفوف. وصلت إليه مجموعة من الخطابات من قطر، لم تورد الوثيقة معلومات عن مضمونها.

- **حمد بن محمد الخميس**: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف. كان عمره أكثر خمس وعشرين سنة، وكان متزوجاً أثناء قضية التحقيق، وكان على المذهب الحنبلي. وكان يعمل جمالاً.

- **حميد بن جاسم**: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف. كان عمره قريباً من ستين سنة أثناء إجراء التحقيق في القضية. وكان على المذهب الشافعي. وكان يعمل جمالاً في بعض الأحيان، وبقالاً في أحيان أخرى. وكان قد بدأ العمل مع مسؤول الاحتساب مقابل راتب. وكان عمله في الاحتساب في تلك الفترة في بلدة الجفر.

- **خلف أفندي**: كان يعمل كاتباً أول في مجلس التمييز بالأحساء.

- **داود آغا ابن السيد حسن:** كان رائداً في كتيبة ضبطية المشاة في الأحساء. وقد أجرى استجواباً مع بعض محصلي الرسوم أو الاحتساب في مسألة تهريب الأسلحة من قطر. وحسب ما أفاد به أثناء التحقيق أنه أقام في الأحساء أكثر من خمسةٍ وعشرين سنة عاملاً في الأمن بها. وقد اتضح للباحث من مجموع أجوبته عن أسئلة التحقيق أنه كان وراء إبلاغ السلطة العسكرية بمصادرة الأسلحة الواردة إلى المنطقة من قطر؛ بناءً على الإخبارية التي تلقاها.

- **رجاء بن شايع:** ساعي البريد السابق في قطر. من قبيلة بني هاجر. وكان عمره خمساً وعشرين سنة. وكان متزوجاً ومقيماً في حي النعاثل بالهفوف. عزل من وظيفته قبل التحقيق بأربعة أشهر أو خمسة.

- **سرور بن مرجان:** كان يعمل كاتباً للاحتساب. وكان عمره آنذاك سبعة وعشرين عاماً. ولم يكن متزوجاً، وكان في الأصل عبداً رقيقاً لمتصرف الأحساء سعيد باشا، ثم أعتقه. فأصبح يعمل كاتباً لدى الاحتساب في الأحساء، وكان راتبه مئتي قرش.

- **سعد بن عبد الرحمن حويج:** مستلم الأسلحة المرسلة إليه من غانم عبد الرحمن في قطر.

- **سعد بن مصيفر:** كان جزاراً يقيم في حي النعاثل بالهفوف.

- **سليمان بن عبد الرحمن أبو غنيم:** كان مقيماً في قطر، وقد أرسل منها ثلاث بنادق إلى قريبه محمد بن عبد الله أبو غنيم في الهفوف.

- **عبد الرحمن بن موسى**: كان مقيماً في قطر، وقد أرسل بندقية مع ساعي البريد رجاء بن شايع؛ بغية تسليمها إلى عبد العزيز بن غنام المقيم في حي النعاثل بالهفوف.

- **عبد الرحمن الموينع**: من أهالي حي النعاثل بالهفوف، وقد استلم بندقية من سعاة البريد.

- **عبد اللطيف بن مانع**: كان مقيماً في قطر، وقد أرسل بندقية مع ساعي البريد رجاء بن شايع؛ بغية تسليمها إلى سليمان بن يحيى في الهفوف.

- **عبد اللطيف بن موسى الحملي**: من أعيان حي الرفعة بالهفوف أثناء فترة التحقيق الأمني، وقد وجهت إليه بعض الأسئلة حول المتهمين بإدخال الأسلحة إلى الأحساء.

- **عبد الله بن رزيحان**: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف، وكان في الأصل من أهالي الخرج، وقد فرَّ إليها؛ بسبب التحقيق الأمني الذي كان يجري مع سعاة البريد.

- **عبد الله بن علي السكيني**: كان يعمل جمالاً، وكان يقيم في قرية الطرف، وقد قدر سنه بأنه ما بين الأربعين إلى الخمسين من العمر، وكان متزوجاً، وكان على المذهب المالكي. وقد ذكر عنان بن محمد في الجواب على السؤال الثامن والتسعين أنه أدخل بعض البنادق إلى الأحساء قبل مدة من قضية التحقيق.

- **عبد الله بن صباح**: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف ومن مواليدها، وكان في الأصل من بلدة الخرج، وكان على المذهب الحنبلي، وكان في فترة قضية التحقيق في الخامسة والثلاثين من العمر ومتزوجاً، وكان يشتغل ببيع العباءات والألبسة وغيرها، وكان له محل في سوق الهفوف.

- **عبد الله بن عجيل**: كان مقيماً في قطر. وقد ذكر عبد الله بن صباح في الجواب على السؤال مائة وأربع وثلاثين أن المذكور كان يبعث إليه بالمال، فيشتري له الأغراض التي يطلبها ويرسلها إلى قطر.

- **عبد الله المنصوري**: من أهالي حي النعاثل بالهفوف.

- **علي بن أحمد الماجد**: من أعيان حي النعاثل بالهفوف، وقد وجهت إليه بعض الأسئلة في حق المتهمين؛ للتأكيد على مدى صحة أجوبتهم.

- **علي بن سعيد**: من قبيلة آل مرة. ذكر عنان بن محمد في جوابه على السؤال الثامن والتسعين أن علي بن سعيد أدخل مجموعة من البنادق إلى الأحساء أثناء قدومه من قطر بمعيته قبل هذه الرحلة.

- **علي بن غانم**: وصل إلى دكانه بالهفوف خطاب من غانم بن عبد الرحمن المقيم في قطر.

- **علي كنعان**: من قبيلة آل مرة.

- **علي بن محمد الصريفي**: وهو من أهالي القطيف، كان عمره ثلاثين سنة أثناء إجراء التحقيق في القضية. وكان متزوجاً في ذلك الوقت. وكان يعمل في الأصل في الزراعة وفي نقل البضائع وكان يعمل في أعمال أخرى، وبدأ بالعمل منذ شهرين مع مسؤول الاحتساب مقابل راتب؛ إلا أنه لم يقبض الراتب حتى حينه. وكان يعمل بمعية علي المنصور في الأحساء، التي انتقل إليها منذ شهرين.

- **علي بن منصور**: كان رئيساً لبلدية القطيف وملتزماً للرسوم بالشراكة مع علي آغا في تلك الفترة. وكانت مجموعة أشخاص من المنطقة يعملون لديه

في تحصيل الرسوم من الأهالي. وكان متزوجاً، وسنه في تلك الفترة خمساً وثلاثين سنة، وكان يقيم في المنزل الذي استأجره من الحاج محمد علي آغا في حي الرفعة بالهفوف، وكان على المذهب الجعفري.

- **عنان بن محمد:** كان يعمل ساعياً للبريد بين الهفوف وقطر أثناء التحقيق، وهو من بني هاجر.

- **عيسى بن فرحان الرشيد:** كان مقيماً في حي النعاثل بالهفوف، وهو من مواطني الدولة العثمانية، كان متزوجاً في ذلك الوقت، وكان يعمل في الأصل في الزراعة. ومنذ شهر من تاريخ التحقيق بدأ بالعمل مع مسؤول الاحتساب مقابل راتب، وكان على المذهب المالكي.

- **عيسى بن عبد الرحمن الماجد:** كان عمدة لحي النعاثل بالهفوف في فترة التحقيق. وقد وجهت إليه بعض الأسئلة حول المتهمين بإدخال الأسلحة إلى الأحساء.

- **غانم بن عبد الرحمن:** كان يقيم في قطر، وكان يرسل الأسلحة من سعاة البريد إلى الهفوف.

- **قاسم بن محمد آل ثاني:** أمير قطر في تلك الفترة. وقد ورد ذكره في أثناء الحديث عن توجه إبراهيم بن عبد الرحمن الغنيم إليه في قطر قبل شهر من قضية التحقيق.

- **محمد الجديعي:** كان مقيماً في قطر، وقد سلم بندقية ذات غطاء إلى ساعي البريد رجاء بن شايع؛ بغية تسليمها إلى الدلال عبد الله بن شريف في الهفوف.

- **محمد رفيق**: كان محاسباً للواء الأحساء في تلك الفترة.

- **محمد بن سليمان**: استلم بندقية من سعاة البريد.

- **محمد بن صالح**: عمدة قرية الفضول في تلك الفترة.

- **محمد بن عبد الله أبو غنيم**: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف، وكان على المذهب الحنبلي، وكان عمره آنذاك ستاً وعشرين سنة. وكان له محل يعمل فيه. وقد ذكر أن له أقارب في نجد والزبير، إضافة إلى اثنين من أعمامه، أحدهما توجه إلى قطر قبل شهر من قضية التحقيق وهو إبراهيم، والثاني سليمان اللذين أقاما فيها.

- **محمد بن عون**: انتقل من قطر إلى البحرين قبل تاريخ إجراء التحقيق الأمني مع سعاة البريد، وقد ورد في الجواب عن السؤال الثالث والثمانين أنه في الأصل من أهل الحوطة.

- **محمد بن هزاع**: مقيم في حي النعاثل بالهفوف. كان عمره ثلاثين سنة أثناء إجراء التحقيق في القضية، وكان متزوجاً في ذلك الوقت، وكان يعمل في الأصل في الزراعة، ومنذ عدة سنوات بدأ بالعمل مع مسؤول الاحتساب مقابل راتب.

- **محمود بن زينل الكركوكي**: كان يعمل في خيالة الضبطية لدى مدير بلدة الجفر في تلك الفترة إبراهيم أفندي. وقد ورد ذكره بأنه شوهد أثناء توجهه إلى قرية الفضول، فأكد على ذلك، وأشار إلى أن المدير المذكور كلفه بالتوجه إلى القرية المذكورة لتحصيل المبلغ المالي المحصَّل منها، وتحويله إلى مركز اللواء مع عمدتها.

- يوسف بن عمر: كان يقيم في حي النعاثل بالهفوف. وقد وصلت إليه بندقية من نوع مارتيني من قطر عن طريق ساعي البريد عنان بن محمد.

أسماء المدن والأماكن الواردة في التحقيق:

البحرين، الجفر، الحوطة، ركيجة، العقير، قرية الطرف، قرية الفضول، قطر، قلعة خزام، المبرز، المجصة الواقعة على طريق قطر، مزرعة أبي ليلة، بلدة الهفوف.



S.D.2184/6

(1)

صورة تقرير إلى قيادة نجد العسكرية في الأحساء بشأن تحقيق أمني مع سعاة البريد بين قطر والأحساء

الفصل الثالث : وثائق ذات صبغة اقتصادية واجتماعية:

١٥- مكة المكرمة في بعض الوثائق العثمانية.

١٦- محضر عثماني عن المعادن الثمينة في منطقة المدينة المنورة عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م.

١٧- توفير المياه العذبة لمدينتي جدة ومكة المكرمة

١٨- مخصصات بعض شيوخ القبائل في منطقة المدينة المنورة .

١٩- المدينة المنورة في دفتر الأوقاف رقم ١٩٩١٦ من دفاتر الأرشيف العثماني .

٢٠- الجوف في وثائق الأرشيف العثماني .


مكتبة الملك فهد الوطنية
الرياض
١٤١٠

١٥- مكة المكرمة في بعض الوثائق العثمانية[1]:

تقديم:

يضم الأرشيف العثماني كثيراً من الوثائق الخاصة بمكة المكرمة في حقبة العهد العثماني، تتعلق بالعديد من مناحي الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والصحية والاجتماعية.. إلخ، ولا مندوحة للباحث المتخصص من الرجوع إليها، بعدّها مراسلات رسمية جرت بين إمارة مكة المكرمة أو ولاية الحجاز والباب العالي في إستانبول.

كما يضم الأرشيف المذكور أيضاً دفاتر وسجلات بتلك المراسلات، بعض منها نسخة من المراسلات ذاتها، دونت في دفاتر خاصة وتعرف بدفاتر العينيات[2]؛ لأنها كانت عين ما تم إرسالها. وبعض منها كانت ملخصات موجزة لتلك المراسلات، وهي ما تعرف بدفاتر الصادر والوارد. ودفاتر أخرى كانت خاصة بكيفية توزيع الأموال التي بعثها العثمانيون لأهالي الحجاز عامةً، ومكة المكرمة خاصةً. وسجلات أخرى كثيرة حفظت منذ الحقبة العثمانية الماضية وحتى الوقت الراهن.

وقد اختيرت بعض الوثائق من عدة تصنيفات بالأرشيف العثماني، خاصة بمكة المكرمة والحجاز. وهي:

---

(١) نشر هذا البحث في : مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- س١٢، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/ فبراير - يونيو ٢٠٠٦م). ص ٣١٩-٣٣٧.

(٢) سبق أن نشر الباحث عدداً من هذه الدفاتر، وهو الدفتر رقم ٨٧١ بعنوان : مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز (مكة المكرمة - المدينة المنورة) في الفترة من ١٢٨٣هـ إلى ١٢٩١هـ .- جدة : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، فرع موسوعة الحرمين الشريفين، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

أ- وثيقة عن السيل الذي وقع في مكة عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م:

صاحب(١) الشوكة والكرامة والمهابة والقدرة ولي نعمتي سيدي(٢)؛ بناءً على السيل العظيم الذي وقع في مكة المكرمة - شرفها الله إلى يوم الآخرة - في شهر شعبان من عام ألف ومائتين وثمانية [للهجرة]، فإن قنوات ماء عرفات الذي يطلق عليه عين زبيدة، قد خربت لمسافة أكثر من ساعة، مما أدى إلى انقطاع الماء كلياً. فقام والي جدة الحالي ومحافظ المدينة المنورة يوسف باشا بإجراء الكشف اللازم على مصروفات الترميم. والماء المذكور [أي عين زبيدة] وإن كان يجري إلى مكة المكرمة، إلا أن السيل المذكور قد خرب كثيراً من بيت الله الحرام، كما خرب العديد من المحلات الأخرى، وسد جبل النور، كما هدم جدران برك الشام ومصر التي بنيت للحجاج، ما احتاج معها تلك البرك إلى الترميم وإلى تجديد باب الوداع في منى، وترميم سائر المنارات. ونظراً لانهدام كثير من مجاري عين زبيدة على وجه خاص وانسداد فتحاتها، وحاجة المسافة الواقعة بين الصفا والمروة إلى التنظيف، فقد جرى الكشف اللازم عليها بمعرفة يوسف باشا المشار إليه وجناب الشريف وأمين البناء محمد كبير آغا وأهل المعرفة والوقوف، فتبين أن تلك الترميمات تحتاج إلى مبلغ ثلاثمائة وثمانية وأربعين ألفاً وسبعمائة وثلاثة قروش. وإذا طرح منه مبلغ خمسة وثمانين ألف قرش - الذي وفق يوسف باشا من خلاله بترميم مجاري الماء المذكور - من الكشف، يبقى مائتان وثلاثة وستون ألفاً وسبعمائة وثلاثة قروش، تحتاجها الترميمات المذكورة. وقد أرسل دفتر الكشف المطلوب في العام الماضي، إلا أنه وُجد أن المبلغ المذكور مُبالغ فيه، فوردت الأوامر

---

(١) تاريخ هذه الوثيقة بموجب فهارس الأرشيف العثماني في إستانبول هو ١٦ المحرم ١٢١١هـ.

(٢) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم HH.10717 .

السلطانية إلى يوسف باشا وأمير الحج الباشا وشريف مكة المكرمة وقاضيها، كل على حدة، بضرورة إجراء كشف آخر على الأماكن التي تحتاج إلى الترميم، وإعداد دفترها من جديد، وإرساله إلى إستانبول. وقد اتضح من فحوى الخطابات الجوابية الواردة من يوسف باشا ووالي الشام عبد الله باشا وقاضي مكة المكرمة، فقد أجري الكشف بمعرفة رجال معتمدين لدى المشار إليهما [أي يوسف باشا وعبد الله باشا] وقاضي مكة المكرمة، ونوابهم، وتبين أن مصروفات مجموع الأماكن التي تحتاج إلى الترميم تبلغ حملاً خمسة وخمسين ألفاً وخمسمائة قرش، وأن دفاتر الكشف قد أرسلت إلى إستانبول. مشاراً إلى ضرورة تعيين خليفة معمار خاص وسباك ومقدم مباشر وضرورة البدء بإجراء الترميمات المذكورة بموجب الكشف الجديد. وبناءً على دفاتر الكشف الجديدة الواردة إلى إستانبول، فقد جرت حسابات لدى إدارة الحسابات، فوجد تفاوت كبير بين دفتر الكشف الأول والأخير المعد من جناب الشريف؛ ونظراً لكون أشراف [أمراء] مكة المكرمة قد تعودوا على طلب مبالغ زائدة على المطلوب للترميمات التي تحتاجها الأماكن، كما هو مجرب ومعلوم عنهم، فهل يا ترى هذا الكشف الجديد على غرار تلك الكشفيات الزائدة؟ فقمت بالسؤال والاستفسار عن ذلك من أهل الوقوف وأرباب الخبرة، فتبين أن هذا الكشف لم يكن على غرار سابقاته. كما أنني بعدما تحققت من الأماكن التي تم الانتهاء من ترميمها أنها تحتاج إلى الترميم من جديد، فقد أحلت الموضوع إلى مدير عام الحسابات؛ بغية تقرير نظام الترميمات على المحلات التي جرى الكشف عليها. فذكر في التقرير الذي بعثه بهذا الخصوص أنه يجب القيام بإحالة موضوع الترميمات المذكورة إلى محمد كبير آغا المقيم حاليًا في مكة المكرمة،

وتأدية حساباتها من ميزانية مصر ودفع المبلغ المقرر على الحساب من ميزانية مصر، والقيام في أول الأمر بترميم الأماكن التي تحتاج إلى ترميم من داخل الحرم الشريف وخارجه، ومنها مقام إبراهيم وحجر إسماعيل والمناداة [الملتزم] الشريفة. إلا أنه خوفاً من عدم الانتهاء من الترميمات بالمبلغ المذكور الذي قد يذهب أدراج الرياح، فإنني أرى أن يعين شخص من هنا [أي إستانبول] ويعطى مبلغ خمسة وعشرين ألف قرش نقداً، ويرافقه خليفة لمعمار وسباكين، وتوجههم إلى الحجز [الحجاز] بالبحر، ويحول خمسة وعشرون ألف قرش من مصر أيضاً، فيشرع أمين البناء الذي يتوجه في هذه السنة المباركة بالترميمات المذكورة من خلال المبلغ السالف الذكر [أي خمسين ألف قرش]. والمبالغ المالية الأخرى التي يحتاج إليها في عملية الترميم إلى أن يتم الانتهاء منها، يكتبها إلينا، ما عدا المبالغ المالية وسائر اللوازم الأخرى فيتم إرسالها في السنة القادمة، حتى يتم الانتهاء من الترميمات المذكورة. وقد رأيت أن يتم الشروع في الأمر على ذلك النحو. وتم بطيه تقديم دفاتر الكشف وتقرير المشار إليه [أي مدير الحسابات] وسائر الأوراق الخاصة بالموضوع إلى جنابكم الكريم؛ للاطلاع عليها. وإذ نما ذلك إلى علمكم فإن الأمر والفرمان لحضرة صاحب الشوكة والكرامة والمهابة والقدرة ولي نعمتي سيدي جناب سلطاني.

[الحاشية]

وزيري؛

إن القيام بخدمة الأماكن المقدسة مبعث افتخاري. فليتم تنظيم الموضوع بموجب التقرير.

ب- تقوية استحكامات جدة وموانئ البحر الأحمر في مواجهة هجوم فرنسي مرتقب:

خلاصة[1] الخطاب الوارد من والي جدة الحالي ومحافظ المدينة المنورة سعادة يوسف باشا: ٣ شعبان ١٢١٣هـ/١٧٩٨م]:

بناءً على اقتحام الفرنسيين للإسكندرية المصرية على حين غرة، فإن إنجلترا الصديقة القديمة للدولة العلية والخصم القوي لفرنسا قد اقترحت بأن أسطولها المتجول في البحر الأبيض المتوسط يمكن توجيهه إلى [البحر الأحمر]؛ للتضييق على السفن الفرنسية، بشرط توفير حاجياتها إذا اقتضت الضرورة، وذلك من المواقع التي تتوافر فيها الغلال واللوازم، وأنه إذا وصلت السفن من الأسطول الإنجليزي إلى موانئ السويس وجدة وينبع تُعامل كالدول الصديقة وتجرى لها المراسم اللازمة، والغلال التي تحتاجها السفن يتم شراؤها بموجب القيمة الرائجة لها، وتقديم التعاون لها في هذا الصدد، وأنه إذا احتاجت إلى الماء يرخص لها بذلك، وأنه من خلال أمر عال يقدم لها تتوجه إلى سواحل الموانئ المذكورة وتبرز ذلك الأمر للضباط القائمين على تلك الموانئ؛ لتقديم المساعدة اللازمة إليها، وأنه يتم تنبيه المسؤولين لمن يقتضيهم الأمر إذا ظهرت السفن الفرنسية بهذه المناسبة، لا تصدق حيلها ومكائدها، بل يتم دفعها عن المنطقة، وتأكيد ذلك على الضباط. وقد ذكر أن الأوامر العالية التي صدرت بهذا الخصوص قد وصلت إلى المشار إليه وإلى أمير مكة المكرمة، وأنه بعث بنسخة من تلك الأوامر العالية إلى الضباط المسؤولين والشريف المشار إليه؛ للعمل بمقتضاها.

---

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم HH. 6664.

وقد[1] ذكر فيه أنه أثناء هجوم الفرنسيين على الإسكندرية، وبناءً على اقتراح القائم بمصالح دولة إنجلترا في إستانبول أنه إذا أرسلت السفن من الأسطول الإنجليزي إلى السويس وجدة وينبع، يتم توفير حاجياتها من الماء والغلال واللوازم المقتضية، ونبه إلى عدم الثقة في السفن الفرنسية وعدم منح المجال لها بالتحايل والمكيدة، وأنه تم إرسال خطاب إلى المشار إليه وإلى أمير مكة المكرمة الشريف غالب بذلك، بالتصرف بذلك بموجب الاقتراح المذكور.

لقد سبق أن أرسل المذكور خطاباً قبل هذا، ضمن فيه أوضاع القلاع والعتاد العسكري في المنطقة، ولم يرد الجواب عليه حتى الآن. وفي خضم الوهلة الأولى من دخول الفرنسيين إلى مصر، فإنه إضافة إلى فقدِ المشار إليه لراحته، فقد خربت قلاع جدة وينبع، وخليت من العتاد العسكري. فإذا ما توجهت سفن الكفار إلى موانئ جدة وينبع في هذه الحالة، فلن يكون هناك إمكان الدفاع عنها بوجه من الوجوه. وإذا لوحظ أن قيام هؤلاء الكفار بالعمل على اختلال الأوضاع في الحجاز غير مستبعد، يضاف إلى ذلك أن انفرادهم بالحكم في مصر، وقيام سفنهم بالتجول في البحر بكل حرية فإن الأمن سيكون مفقوداً في المنطقة. يضاف إلى كل ذلك أن موانئ جدة وينبع خالية من الدفاع. ومن هنا فمن الضروري القيام بتحصين استحكامات قلاع جدة وينبع، وإرسال العتاد والمهمات العسكرية اللازمة والبارود، واستكمال لوازمها كافة، والشروع في اتخاذ الأسباب الكفيلة بذلك.

لقد سبق أن أرسل المشار إليه طلباً بتوفير المهمات العسكرية والذخائر والبارود وسائر اللوازم للقلاع المذكورة، ولا سيما أنها خربة وخالية من أسباب

---

(١) يبدو أن هذه الفقرة ملخصة للفقرة الآتية بعدها. وقد دونت بخط مائل. كما هو الشأن في الفقرات الأخرى الواردة في هذه الوثيقة.

الدفاع. وبناءً على احتواء خطاب المذكور المعروض سابقاً على جنابكم على بعض المغالطات والتفاصيل، فإنه لا يوجد هناك طريق لإرسال الذخائر والمهمات العسكرية والبارود. كما أن القلاع التي تحدث عن ترميمها وتحصينها حسب رغبته، فإن القيام بذلك لا يقل عن سنة واحدة كما هو أمر مؤكد. وقد سبق أن تم إعداد الجواب المقتضي المتضمن بعض التوصيات في هذا الصدد، وإرساله مع قافلة الصرة الهمايونية. ويجب إعداد خطاب آخر بهذا الخصوص، والإشارة فيه إلى أن الموضوع ستتم دراسته مع أمير الحاج الباشا، وأنه سيتم الشروع في اتخاذ الأسباب اللازمة؛ حتى لا ينتابه الفتور من الأمر.

ما يتم إرساله إلى مكة المكرمة كل شهر من زيت السمن والقناديل وشمع العسل، وكذلك الرواتب الشهرية التي ترسل لبعض الأشخاص، والرواتب السنوية التي تعطى لقضاة الحرمين الشريفين بالأمر العالي، وتأدية وظائف أهالي الحرمين الشريفين، وكون معيشته مع أتباعه كان مبنياً على رسوم جمارك جدة، ثم لما وقعت الحادثة المصرية(١) لم يرد شيء من الواردات إلى الجمارك، وأصبحت خالية، ما أدى كل ذلك على القلق لدى المشار إليه [أي أمير مكة المكرمة]، يضاف إلى ذلك عدم مقدرته على دفع ثمن زيت السمن والقناديل وشمع العسل وسائر لوازم الحرم. وأنه بناءً على ذلك أرسل قائمة بالحاجيات إلى إستانبول؛ بغية تكليف ولاية الشام بإرسالها.

بناءً على خلو الجمارك المذكورة من الرسوم ونظراً لكون المشار إليه [أي أمير مكة المكرمة] مقيماً في الحجاز منذ مدة طويلة، ونظراً لكون الأغراض التي كانت ترسل من مصر قد تعرضت للتلف، مما أدى لتعرضه [في وضعه المادي] إلى

(١) أي تعرض مصر للحملة الفرنسية.

الاضطراب، وأصبح محتاجاً لتقديم المساعدة إليه، وتكريمه بإرسال مبالغ كبيرة من المال إليه مع الصرة الهمايونية، حسب ما ذكره المشار إليه في الخطاب الذي سبق أن بعثه. يضاف إلى ذلك أنه بسبب انخفاض الغلال في الحجاز، وحتى يصبح مداراً لعيشه الذي ضاق عليه، فقد طلب إرسال براءة مقاطعة بعلبك التي في عهدته إليه من خلال كتخدا بابه بالأمر العالي، وبيعها لطالب شرائه، وتقديم بدلها الذي تستحقه المقاطعة إليه، وإرساله إليه، وبذل الهمة العالية في ذلك، كما هو أمله.

تم تقديمه إلى جنابكم؛ بغية الموافقة عليه.

لقد سبق أن قام شريف مكة المكرمة بحمل أفراد أسرته وأثقاله كافة والنزول إلى الطائف. والخطابات التي أرسلت إليه إلى هذا الحين لم يرد منه أي جواب عليها. وسائر المسائل التي كلف بها المشار إليه قد تم عرضها على إستانبول سابقاً ولاحقاً. وقد أفيد أنه أرسلت قائمة بالمدافع وسائر المهمات العسكرية الموجودة في جدة: [الملحق قائمة موضحة لعدد المدافع وسائر المهمات العسكرية الموجودة في جدة] .

إن توجه الشريف المشار إليه إلى الطائف، وإرسال قائمة تتضمن المدافع والمهمات العسكرية وسائر اللوازم، لا يخلو من الرعاية للمراسم المقتضية. وقد عرض عليكم للعلم به.

لقد قام في الروضة النبوية الشريفة جميع العلماء والصالحين والأئمة والخطباء والسادات الكرام والمشار إليه [أي أمير مكة المكرمة، كما يبدو] بختم البخاري الشريف مرتين، المقرون بتلاوة سورة الأنعام؛ ليهزم الله الكفار الموجودين في داخل مصر ويقهرهم. وقد ابتهلوا إلى الله تعالى أن يهزمهم ويقهرهم في القريب العاجل بنية خالصة صالحة لنصر جنود الموحدين وخذل أعداء الدين، قد

استمر في قراءة البخاري الشريف في الروضة النبوية الشريفة. كما أفاد بذلك الخطاب الوارد بهذا الخصوص. وكان الأمل بالله ثم بروحانية فخر الكائنات قوياً في الاستجابة لدعائهم.

بناءً على انسداد الطرق البحرية والبرية، فقد ظهرت بوادر القحط. ونظراً لما سيتعرض له أهالي الحرمين الشريفين من الضيق، فقد قام المشار إليه [أي أمير مكة المكرمة] بتوزيع ستمائة خُرج يومية للأفراد الموجودين بمعيته، كما وزع مبالغ على أتباعه ولواحقهم زائدة عن المهية. مما أوقعه في اضطراب مالي، ينتظر المساعدة من الجناب العالي.

بيان وضعه :

أرسل شريف مكة المكرمة خطاباً بشأن ترميم قلاع جدة وينبع إلى المشار إليه [أي والي مصر كما يبدو]، ولم يرد الجواب عليه حتى الآن.

هذا الموضوع قد أدرج في المادة الثانية من المواد المعروضة بعاليه.

بناءً على أن أمين آغا، كتخدا باب المشار إليه [أي والي مصر] قد عين في خدمات أخرى للدولة العلية بأمر عالي، ونظراً لأن المذكور سبق أن طلب تعيين مصطفى بك آل مكلف كتخدا الباب لديه [بدلاً من المذكور]؛ لإدارة أموره الخاصة، فإن المذكور لم يتم تعيينه حتى حينه، طالباً إلباسه الخلعة وتعيينه، وتوجيه المقاطعات التي كانت في عهدة [الكتخدا السابق] إلى اللاحق، وختم التمسك [الشهادة] الخاصة بتلك المقاطعات، والتأكيد على ذلك.

سوف يتم تنبيه المشار إليه بذلك بموجب ما هو مدون.

بناءً على وفاة الحاج أحمد سعيد أفندي آل درويش أفندي - من مجاوري المدينة المنورة - فإن مبلغ المئة والعشرين آقجة يومية، الذي كان متصرفاً فيه من جمارك دخان في الشام بالأمر العالي، قد أصبح شاغراً. وقد طلب تخصيص خمسين آقجة من المبلغ الشاغر المذكور للحاج عثمان أفندي الكردي المجاور بالمدينة المنورة، والموافقة على تصدير الشهادة الخاصة بذلك.

هذه المادة هي عبارة عن تصدير وإرسال شهادة الوظيفة الخاصة بالمبالغ المالية التي أصبحت شاغرة منذ عدة سنوات بوفاة سعيد أفندي - من الخواجات [أي العلماء] - وكيفية توزيعها على الآخرين. وهذه المادة وإن كانت تفيد بضرورة توجيه تلك الشواغر لأهالي المدينة المنورة؛ بغية مساعدتهم، إلا أنه بالنظر لوجود ثمانية أولاد أيتام من الذكور والإناث للمتوفى المشار إليه، وبناءً على أنهم قدموا معروضاً للديوان طالبين فيه تقديم المساعدة اللازمة إليهم، فقد وجهت الشواغر الباقية من والدهم إليهم.

الموافقة على تخصيص خمس وعشرين آقجة يومية من المبلغ الشاغر من المشار إليه المتوفى [أي سعيد أفندي]، إلى الحاج إبراهيم أفندي البويابادي - من مجاوري المدينة المنورة أيضاً -. وإرسال الشهادة الخاصة بذلك.

هذه المادة أيضاً من المواد المتفرعة عن سابقتها.

الموافقة على تخصيص عشرين آقجة يومية من المبلغ الشاغر من المشار إليه المتوفى، إلى أبي الفتح أفندي آل خليفتي - من سكان المدينة المنورة أيضاً -. وإرسال الشهادة الخاصة بذلك.

هذه أيضاً [أي من المواد المتفرعة عن سابقتها].

الموافقة على تخصيص خمس وعشرين آقجة يومية من المبلغ الشاغر من المشار إليه المتوفى، إلى علي أفندي ابن بوزا - من مجاوري المدينة المنورة أيضاً - . وإرسال الشهادة الخاصة بذلك.

هذه أيضاً [أي من المواد المتفرعة عن سابقتها].

وبناءً على ما شغر من المتوفى المشار إليه مبلغ أربعين آقجة يومية من أموال مقاطعة جمارك حلب، تخصيص المبلغ المذكور للحاج إسماعيل أفندي من مجاوري المدينة المنورة، وإرسال الشهادة الخاصة بذلك.

هذه أيضاً [أي من المواد المتفرعة عن سابقتها].

بناءً على وفاة عبد الفتاح أفندي - من مدرسي المدرسة الحميدية بالمدينة المنورة - ونظراً لبقاء وظيفته شاغرة، توجه تلك الوظيفة مع مخصصاتها لعلي أفندي قاز داغي، المعروف بتبحره في العلوم وورعه والجدير بالتقدير والاحترام من كافة الوجوه: ملحق به قطعة واحدة من إعلام قاضي المدينة المنورة، المبين لأهلية علي أفندي قاز داغي للوظيفة المذكورة والتوصية بتوجيهها إليه.

تم توجيه ذلك إلى إدارة الأوقاف.

بناءً على وجود ابنتين للمتوفى المشار إليه عبدالفتاح أفندي في سن الثالثة والرابعة، ووجود ابن له في سن السادسة، فقد قُدم معروض بحاجة هؤلاء الأيتام إلى الرعاية والعاطفة: معروض الأولاد المذكورين لم يكن موجوداً مع الخطاب.

سوف يتم النظر فيها بموجب النظام.

على الرغم من أن المشار إليه [أي والي مصر كما يبدو] قد سمع بعودة عبد العزيز[١] - كتخدا البوابين - مع مرافقه من إستانبول، فإنهما لم يصلا حتى حينه إليه. فإذا وصل إلى المسامع العالية بأنهما قد تعرضا لحادث في الطريق، فالمرجو كتابة أمر سامٍ إلى عبد العزيز المذكور من جديد.

بناءً على الخطابات المقدمة من المشار إليه، وكما هو معلوم لدى الجناب العالي فإن والي بغداد يمكن أن يكون قد بعث كتخداه مع العساكر الكثيرة. ولذلك فإن تأخير المسألة الخاصة بعبدالعزيز بن سعود في الوقت الراهن تقتضيه المصلحة والأوضاع الراهنة.

ذكر المشار إليه أن بارجة إنجليزية كانت راسية في ميناء السويس منذ أكثر من سنة، وفي خطاب آخر بعث به المشار إليه إلى إستانبول ذكر فيه أن السفينة المذكورة هي سفينة بريد، وأنه تحقق من ذلك، كما تبين ذلك من قطعة من خطابه وتقريرين من تقاريره وسبعة معروضات وصلت منه إلى إستانبول.

بيان للوضع :

بناءً على تعرض مصر للاحتلال، فإن قلة الغلال في الحجاز أمر مسلم به. وقد ذكر المشار إليه أنه قدم كافة المساعدات التي يستطيع تقديمها لأهالي

---

(١) هنا يشير إلى أن عبد العزيز عاد من إستانبول. وفي الشرح التوضيحي يشير إلى أن مسألة عبد العزيز ابن سعود يؤجل إلى وقت آخر بموجب المصلحة. فلم يتضح أي ربط بين الموضوع المراسلة، وما شرح عليه من كتخدا الباب في إستانبول. ولعل الأمر لم يكن واضحاً لدى الباب العالي. أو أنه يريد الإشارة إلى الحديث عن مندوب عبد العزيز بن سعود المرسل إلى إستانبول عام ١٢١٢هـ. كما تدل على ذلك الوثيقة المحفوظة في الأرشيف العثماني من تصنيف Cevdet-Dah. 1285.

الحرمين الشريفين، وطلب توجيه أمر عالٍ إلى صاحب العزة سليمان باشا والي بغداد الحالي، بإرسال كمية من الغلال إلى ميناءي جدة وينبع. كما ورد ذلك في الخطاب الذي أرسله الحافظ إسماعيل أفندي آل طرابلسي زاده.

لقد تم إصدار الأمر الشريف إلى والي بغداد بتوفير حاجيات أهالي المدينة المنورة من الغلال، وبموجب ذلك فقد تم إعداد قائمة بذلك وإرسالها إليه قبل هذا. وتم إخبار جنابكم به في حينه. ونظراً لورود خطاب والي بغداد الخاص بمسألة الغلال أخيراً، فإنه سوف يتم عرضه على الجناب العالي بعد تلخيصه. وإذا نما ذلك إلى علمكم، فإن الأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

ج- تعرض مكة المكرمة لضائقة مالية عام ١٢١٦[هـ/١٨٠١م]:

خلاصة[١] المحررات الواردة من أمير مكة المكرمة سيادة الشريف غالب بتاريخ ٩ جمادى الأولى ٢١٦[١هـ]:

إن المبلغ الذي تم إرساله من خزينة جناب السلطان إلى الشريف المشار إليه من العطية السلطانية في هذه السنة المباركة قد بلغ خمسة وعشرين ألف قرش. وبما أن المبلغ المذكور قد وصل بالكامل مع أمين الصرة الهمايوني الآغا، كما ذكر [أي الشريف]، فإنه قد طلب تقديم بقجتين من التحف الحجازية التي بعثها مع مندوبه محمد آغا، إلى جناب السلطان وحسن قبوله منه..

وهند أيضاً :

أرسل أيضاً من طرف جناب القائمقام بقجة مع خطاب، وأن قبولها سوف يكون من دواعي سرور الشريف المشار إليه.

---

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم HH. 3856.

كون متانة الكسوة الشريفة بموجب ما تقتضيه :

لقد تم وضع كسوة الكعبة الشريفة المرسلة في هذه المرة، وتعليقها على محلها العالي؛ إلا أنه بالنظر لكون الكسوة السابقة من هذا النوع أيضاً، فإنه مع مرور ستة أشهر، فإنها من خفتها تتمزق إلى قطع. ولذلك فقد طلب نسجها بشيء من القوة والمتانة على النحو الذي ينسج في مصر.

سوف يتم تحويل الموضوع إلى الدفتردار [أي مدير الحسابات] لأجل التنظيم والترميم، وقد تم حتى الآن تحويل خمسة وعشرين ألف قرش من والي الشام سعادة عبد الله باشا [آل عظم]. وعلى الرغم من أن الأمر الصادر بخصوص الدفتر المبين للمبالغ المرسلة بالحوالة حتى الآن، قد فُهم لدى وصوله، إلا أن مقبوض [مطلوب] الموظف المكلف عبد الله أفندي - في الأصل - من الخزينة السلطانية ومن مصر خمسون ألف قرش، وقد تم ترميم وبناء سد جبل النور من المبلغ المذكور، وتم حفر ونقل ثلث قعطبة، وفي الوقت الذي كان يشرع في ترميم بعض قنوات الماء الضرورية، فقد ظهرت الحادثة المصرية، فصدرت الأوامر العالية بتقوية بعض الأماكن الخطرة في الحرمين المحترمين، ولذلك فإن الأمين المذكور قد كُفت يدُه من أمر البناء، ورؤي أن يبدأ بالعمل على ترميم وتحصين قلعة جدة التي هي من أهم الأمور. ولدى رؤية حساب المذكور من لدن والي جدة المتوفى يوسف باشا والشريف المشار إليه، تبين أن الباقي في ذمته من مال الميري [أي الحكومي] اثنا عشر ألف قرش. وبعد ذلك كان تجديد برج اليمن ثم بعد ذلك [هنا كلمة لم يتضح معناها] بمعرفة الشريف المشار إليه على أن يتم أداء العمل وتسليمه في ختام السنة من خلال المبلغ معلوم المقدار المستدان من تجار جدة، حيث خصص ذلك المبنى لبناء السور؛ إلا أنه بالنظر لعدم إرسال المبالغ المذكورة حتى حينه، فإن إيقاع الغدر بتجار جدة لا يجوز، حيث يعد ذلك منافياً لما تقتضيه

الشيمة. ولذلك فقد طلب الشريف المشار إليه تقديم المساعدة اللازمة في دفع المبالغ المطلوبة المذكورة بعاليه..

وهذه أيضاً :

إن مبلغ ستة آلاف قرش من مجموع خمسين ألف قرش الوارد بيد أمير الحج المشار إليه في السنة المنصرمة. كان راتباً للأمين [أي أمين البناء] المشار إليه. ووزع مبلغ أربعة وعشرين ألف قرش بمعرفة الشرع لداتيه. حيث قسم فيما بينهم على الحساب. والمبلغ الباقي وهو عشرون ألف قرش. قد صرف على سد الفجوات الواقعة بين الأحجار في [صحن] الحرم الشريف. وكذلك على ترميه المقامات الأربعة. ومجاري المياه. وسوف يتم بذل الجهود اللازمة حتى شهر رمضان [لإنهاء العمل]. وبالنظر لعدم كفاية المبلغ المذكور فقد صرف [مبالغ أخرى] من لدن الشريف المشار إليه. بحكم الضرورة.

وهذه أيضاً :

بناءً على عدم ورود ثلاثين ألف قرش المحول من ذمة متسلم الشام السابق المتوفى محمد. ونظراً لطلب مبلغ خمسة وعشرين ألف قرش من والي الشام المشار إليه. فقد قال إنني لم أستطع تحصيل المبلغ الذي كلفت بتحصيله. وإنني كتبت بذلك إلى إستانبول. ولذلك فليس هناك من مال أدفعه. وبناءً على ذلك الجواب القطعي. فإن الترميمات المذكورة قد تعطلت. ولذلك فإن هذه المسألة بحاجة إلى مساعدة الخزينة الجليلة.

بناءً على أن الشريف المشار إليه بصدد التدخل في أموال يوسف باشا بحجة التكليف الوظيفي، وحتى يتم منعه من ذلك فقد أرسل الأمر العالي السابق. وقد اتضح أن كتابته لهذه المادة كان مبنياً على انفعاله.

لقد تم تخصيص خمسة وسبعين ألف قرش من مخلفات [أي ميراث] المتوفى المشار إليه [أي يوسف باشا] لترميمات قلعة المدينة المنورة ومجاري المياه وبعض المحلات فيها؛ إلا أن إسماعيل أفندي آل طرابلسي الذي عين أميناً للبناء، لم يول اهتماماً بجماعة الطلبة، بحجة أنهم غير مؤهلين لخدمة الدولة العلية [أي مبانيها]. وفي الوقت الذي كانت فيه قلعة البلدة الطيبة ومجاري المياه خربة وبحاجة إلى ترميم، فإن إتلاف المال الميري [أي الحكومي] بلا فائدة ينافي رضى جناب العالي.

هذا بيان للوضع :

بناءً على أن الجيش الهمايوني [السلطاني] قد اقترب من ذلك الموقع [أي الحجاز] فإن بعض المسائل التي يلزم حلها بالتدريج، قد كُتب من لدن الجيش الهمايوني. وإذا ما وصلت تلك المحررات إلى الباب الهمايوني، فالمرجو تقديم المساعدة اللازمة لحلها.

الوضع المتأزم من القديم بين الشريف المشار إليه وعبد العزيز [بن محمد بن سعود] المذكور، وبناءً على أن المسائل التي تم السعي فيها معلومة لدى جنابكم، وهذا الوضع من تلك المسائل أيضاً

لقد قَدِم سعود، أكبر أولاد عبد العزيز، في العام المنصرم بعدد لا يعدون من العربان، وقد تكلف الشريف المشار إليه في جمعه للعربان بغية دفعه [أي سعود عن المنطقة] مصاريف باهظة. ولما تأكد قدومه [أي سعود] في هذه السنة أيضاً بضعفي العدد السابق من العربان، فقد قام الشريف المشار إليه ببناء ستة عشر برجاً في الأماكن التي تتطلب بناؤها فيها بمكة المكرمة، ووضعت عليها المدافع،

وعدد كاف من العساكر. وإضافة إلى ذلك فقد رفع عدد الأفراد التابعين له إلى عشرة آلاف شخص. وفي الوقت الذي كان فيه [عدد التابعين له] من السادات والأشراف ستة آلاف شخص، فقد جمع اثنين وثلاثين ألف فرد من العربان، واتخذ التدابير اللازمة، تاركاً الراحة؛ حتى يأمن من شرهم. إلا أنه بناءً على ما كلفه ذلك من مصاريف تقدر بأكثر من ألف ألف ومئتي ألف قرش [أي مليون ومئتي ألف قرش]، ونظراً لعدم مقدرته على دفع مصروفات أخرى في هذا الصدد، كما هو أمر ظاهر للعيان، فيمكن السؤال عن ذلك من الحجاج، لتتبين الحقيقة..

من تتمة المادة السابقة :

في الوقت الذي كانت فيه قوات والي بغداد سليمان باشا وإمكاناته متوافرة، وتأهله للقيام بحل المادة المشار إليه [أي التنكيل بسعود] موجوداً، وعلى الرغم من إبلاغ الباب العالي عدة مرات بذلك، فإن عدم تعلقه في القيام بقلع أساس الوهابي المذكور، وبرودته في هذا الصدد، فإن الشريف المشار إليه لم يعط أي معنى لذلك. حيث بين أن حل المسألة المذكورة سوف تقي الأراضي الحجازية [من السيطرة] وتصونها من دخول غير المحرمين، طالباً تقديم المساعدة على ذلك..

إن مسألة توفير الأمن اللازم للسفن الإنجليزية في مغادرتها وعودتها، سوف يتم درجها في الخطاب الجوابي الذي يرسل للشريف المشار إليه :

إن السفن الإنجليزية تدخل إلى ميناء جدة بحجة السويس [أي التوجه إلى السويس]، فتقيم عشرون إلى ثلاثين سفينة للكفار فيها مدة ستة إلى سبعة أشهر، وعلى الرغم من عدم وجود فائدة لها سوى الوقوف الثقيل الذي يضر بأهالي

الحـرمين الشـريفين وكثـير من النـاس، وخاصـة في المـاء الذي ينقلونه إلى داخل السفن، التي تحوي بين مئة ومئتي فردٍ من فقراء الهند بعدّهم جنوداً، وعد ذلك مصروفات على الدولة العلية، وليست لهم [لم يتضح الفاعل هنا، ولعله الشريف] المقدرة على طرد وتخويف مئة وخمسين فردًا من كفار الفرنجة في ميناء السويس منذ ثلاث سنوات، وينبغي أخذ السفن الهندية التي تقدم إلى ميناء جدة من التجار من أجل المال الميري. حيث كانت أضرارها للناس كثيرة. وإن كان ولابد لتجسس الأخبار فيمكن تحقيق ذلك من خلال منح الرخصة لقاربين أو ثلاثة في القيام بذلك، ومنع البقية من سواحل الحرمين، وتقديم المساعدة العلية على ذلك.

من تتمة المادة السابقة :

بالنظر لنزول واردات جمارك جدة منذ سنتين، وتعطلها بالكلية في هذه السنة، وإعطاء عطايا قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة من خلال الاستدانة، ومصروفات المسجد الشريف [أي الحرم] من الشمع والزيت ورواتب العاملين من الخدم، قد حصل فيه ضيق شديد إلى حد لا يعد ولا يحصى، وفي الوقت الذي كان من الضروري الالتفات إلى هذا الجانب، فإن تكريم سفن الإفرنج وصرف مبالغ مضاعفة عليها بدون أي فائدة، فقد طلب الشريف المشار إليه منع سفن موسكو الكثيرة [من التوجه إلى المنطقة].

سوف يتم النظر في مقتضياتها النظامية :

بناءً على ما أخذه سعيد آغا - من حجاب الباب العالي - بعض الأغراض من تركة المتوفى حسن آغا، والد محمد آغا، مندوب الشريف المشار إليه، ونظراً لما للمتوفى المذكور من أموال في ذمة **مصقلة عمر آغا** المقتول، وكذلك ما له من

أموال في ذمة أمير آلاي الشام بكر آغا الموره لي، وتحصيلها بموجب إعلام يتصدر من قاضي الشام، فقد طلب تقديم المساعدة اللازمة في تحصيل تلك الأموال.

سوف يتم الرجوع إلى سجلاته والنظر في ربطها، وعرض ذلك على جناب السلطان، والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

إنه في الوقت الذي كان فيه لأولاد المتوفى المشار إليه حسن آغا راتب يومي بمبلغ تسعين آقجة في الشام، فإن إضاعة ذلك بالكلية لا يمكن القبول به. ولذلك فقد طلب تقديم المساعدة في ذلك، كما ذكر ذلك الشريف المشار إليه في قائمته التفصيلية وفي خطابه.

د- عين عرفات الجارية إلى مكة المكرمة:

ترجمة[1] ما جاء في هامش الخطاب العربي من أحداث في الحجاز في ٢٥ صفر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

بيان تفصيلي لمنشأ عين عرفات فائض البركات:

لقد ورد في كتاب "أعلام الأخبار لبيت الله الحرام" أن أهل مكة وحجاج المسلمين في عهد الخلافة العباسية اشتكوا من قلة المياه، والتعب الذي يصيبهم في جلبها. وكان المسلمون يجلبون الماء من مسافة بعيدة في اليوم الذي كانوا يصعدون فيه إلى جبل عرفات. ولم يكن الفقراء المسلمون من الحجاج يطلبون في ذلك اليوم غير الماء. ولا يمكن التعبير عما كان يصيبهم من مشقة في ذلك، بل إن بعض الناس الأقوياء كانوا يأتون بالماء من مكان بعيد، ويبيعونه، ويربحون بذلك الأموال.

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم HH. 20517-A.

ولقد شاعت هذه الأنباء في مدينة بغداد. وكانت السيدة زبيدة بنت جعفر بن المنصور زوجة لهارون الرشيد. وكان اسمها الحقيقي أمة العزيز؛ إلا أنها لما كانت طفلة صغيرة فإن جدها المنصور كان يلعب معها، وكان يسميها زبيدة، فاشتهرت بهذا الاسم من ذلك الوقت.

ولقد أرسلت [أي زبيدة] بعض الناس إلى أطراف مكة المكرمة للكشف عن وضع المياه فيها، وكيفية توصيل المياه إليها. فذهبوا إليها وتفقدوا المنطقة، فوجدوا أن عين حنين غزيرة المياه. وحنين اسم لمكان، كان النبي – صلى الله عليه وسلم – قد غزا المشركين فيه. ولذلك أطلق على تلك المعركة غزوة حنين. وهي مذكورة في السيرة النبوية.

ولقد أبلغت السيدة زبيدة بالأمر، فأمرت بإرسال المهندسين والبنائين والعمال إلى [مكة المكرمة] وبذل الأموال بسخاء، لفتح قناة للمياه. فهي التي قامت بتمديد مياه عين حنين إلى جبل عرفات أولاً، ثم بتوصيلها من جبل عرفات إلى الكعبة الشريفة. وكانت هذه السيدة من أهل الخير. ولها الكثير من الخيرات العظيمة.

ولقد أجرت السيدة زبيدة عين حنين إلى جبل عرفات أولاً ثم منه إلى الكعبة المعظمة. إلا أنها صرفت على ذلك الإجراء مبالغ طائلة وأموالاً ضخمة. وكانت المياه في تلك الأماكن نادرة، والأمطار قليلة. والجبال الشامخة سوداء قاتمة. وهي تخلو من الأشجار. ولقد ذكر الحق سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بأنها ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم/ ٣٧] فأمرت السيدة زبيدة بتنقيب الجبال، حيث تم تمديد المياه من خلال بناء الخرسانة في بعض الأماكن، وشق الأنفاق في أماكن أخرى، وتمديدها من تحت الأرض في أماكن ثالثة. وقد صرفت السيدة زبيدة في تمديد المياه من الأرض الحلة إلى أرض الحرم مبلغ ألف ألف وسبعمائة ألف مثقال من الذهب. فلما اكتمل بناء القناة من كل الجوانب، فقد تجمع المهندسون والبناؤون في حضور

السيدة زبيدة، فأخرجوا دفاترهم لحساب المشروع والمبالغ التي صرفت فيه، وذلك حتى يحسبوا حسابهم ويخرجوا من عهدة الخزينة المسلمة لهم.

وكان للسيدة زبيدة قصر يطل على نهر دجلة، فأخذت دفتر الحسابات ورمت به في النهر. وقالت: تركنا الحساب ليوم الحساب. أي أننا تركنا الحساب، حتى ييسر لنا سبحانه وتعالى حسابنا يوم المحشر. وإنني لما تذكرت حساب ذلك اليوم فقد تخليت عن حساب هذا اليوم. وإذا كان بقي شيء من المال في ذمة أحد منكم فهو له. وإن كان قد بقي لأحد منكم شيء فليتقدم ويأخذه. فأغدقت عليهم بالنعم والإكرامات الحسنة، وألبستهم الخلع الفاخرة. فخرجوا من عندها حامدين الله تعالى وشاكرين، وأصبح هذا الأثر العظيم باقياً باسم السيدة زبيدة رحمها الله تعالى وأسكنها الفردوس في أعلى عليين.

وذلك الماء ما زال جارياً إلى مكة المكرمة إلى يومنا هذا. ويقع منبعه في نطاق جبل شامخ، يطلق عليه اسم "طاد". ومن سلسلة هذا الجبل جبل الهَدى الذي يطل على الطائف. ويسقي العرب والعربان مزارعهم وأشجار النخيل في موقع هذا الماء الذي أطلق عليه "حنين". وكان ذلك الماء الجاري ينتهي بتلك المزارع. ولم يكن يجري لمكان أبعد من ذلك. وكان يطلق على ذلك الموقع الذي ينتهي عنده الماء حائط حنين. أي بساتين حنين. وقد اشترت السيدة زبيدة جميع المزارع وأشجار النخيل التي تسقى من ذلك الماء، وامتلكتها. ولقد مدت السيدة زبيدة في أول الأمر قنوات ومجاري للماء من باطن الأرض من خلال البناء الخرساني، كما عملت بعد ذلك سقوفاً من الجبال المحيطة بها، وذلك لضمان جريان المياه في المواسم المطيرة من تلك القناة وحدها. وبذلك فقد أوصلت كافة المياه بعين حنين، حتى تجري كلها في مصب واحد. وفي عام ١٠٥٠ هجرية نقب عن قنوات المياه في عرفات. ومن موقع وادي نعمان الملاصق لعرفات وحتى مكة المكرمة تم فتح القنوات بمسافة

تقدر بواحد وخمسين ألف ذراع من قبل أهل الخبرة. ويسير ماء عين حنين بتلك المسافة.

هـ - قيام الحجاج بأداء فريضة الحج بأمن واطمئنان :

صورة[1] المذكرة التي بعثت بها نظارة الصحة إلى الوكالة العالية [مجلس الوكلاء]:

بحمد من الله تعالى ثم بالجهود التي بذلها جناب الخليفة في توفير الأمن اللازم، فقد أدى في موسم حج هذا العام قريبًا من مئتي ألف حاج، بكمال الراحة والابتهاج. وأنه منذ بدء الحج وحتى مرور ستة عشر يوماً توفي في مكة المكرمة وعرفات ومنى من الحجاج من مختلف الأمراض العادية حوالي مئتين وستة وتسعين حاجاً. كما ذكر ذلك المقدم نوري أفندي، الذي يعمل في الأصل طبيباً في المحجر الصحي بجدة، وعين [أثناء موسم الحج] من لدن مجلس إدارة الصحة، على أن يقوم بما يلزم في هذا الصدد. ونظراً لكون حج هذه السنة حجاً أكبر، فقد كان عدد الحجاج كثيراً. ولذلك فإن عدد الوفيات كان قليلاً، بالمقارنة بعدد الحجاج. وقد بدا الشكر والحمد على وجه الحجاج، لتوفيقه على أداء الحج بيسر وسهولة، كما أن ذلك منوط للخدمات التي حققها جناب السلطان. ولذلك فقد دعا الحجاج لجناب الخليفة بأن يمد الله تعالى في عمره وشوكة دولته، وأن يجعل الله لها السطوة والقوة. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان..

١٢ المحرم ٢٩٨[١هـ]. ٣ كانون الأول ٩٦[١٢ رومي] عاصم

صورة طبق الأصل

علي رضا

---

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم Y.A.Hus.166/8.

و- منع المسلمين من رعايا الدول الأجنبية من التملك في الحجاز:

بناءً[1] على الإشعار الذي سبق إرساله بشأن منع رعايا الدول الأجنبية من التملك في أراضي الحجاز المباركة والحفاظ على أحكام القانون في ذلك، فقد استفسرت ولاية الحجاز في ردها الجوابي، بشأن ما انتقل إلى المسلمين من رعايا الدول الأجنبية من أملاك في مكة المكرمة والمدينة المنورة، خلافاً لقانون المنع المذكور. ولأجل الرد على استفسار ولاية الحجاز والمذكرة الواردة الخاصة المتضمنة لأمر جناب السلطان في هذا الصدد، وكل أمره عين الصواب، فقد جرت قراءة المحضر الذي أعد في مكتب الداخلية بمجلس الشورى على حضورنا. وكما يتضح من خلاصته فإنه إلى حين الانتقال إلى عهد إدارة قاضي المدينة المنورة الأسبق "عطائي أفندي" ومع ضم رأي المحافظ الأسبق والموالي، فقد تم بناء أربعة وعشرين منزلاً، وطاحونة، وفي مكة المكرمة أيضاً ومن عام أربعة وتسعين [بعد المئتين وألف] وحتى نهاية السادسة والتسعين، فقد تم خلال هذه السنوات الثلاث بناء مئتي منزل، وفي خلال عام سبعة وتسعين بني تسعون منزلاً، بحيث أصبح المجموع مئتين وتسعين قطعة من الأملاك نقلت إلى ذمة المسلمين من رعايا الدول الأجنبية. وخلافاً للأحكام المرسلة إلى الولاية من قبل بضرورة الاستمرار في حكم المنع، كان القاضي الأسبق أكرم الدين أفندي يقوم بمنح السندات الشرعية خفية. وبعد الاتصال بمقام المشيخة تم استجوابه. وقد اتضح أن السبب الذي أدى بالاستمرار في هذه المخالفة، كون الموظفين الشرعيين غير موظفين [يبدو القصد منه أنهم لا يقبضون راتباً مخصصاً من الحكومة]، وكون واردات المحاكم تابعة لهم، وكون مدة توظيفهم هي سنة واحدة، فهذه الأمور هي التي دفعتهم إلى منح السندات الشرعية للأجانب في بيع الأملاك والعقارات والتصرف فيها، وذلك

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم Y.A.Resmi. 15/38.

حتى يحصِّلوا منهم رسماً زائداً. وبناءً على ضرورة محاكمة من تبين قيامه بعمل مخالف للمنع من الموالي معلومي الأسامي، ونظراً لأن قانون الاستملاك قد صدر في عام أربعة وثمانين [بعد المئتين وألف]، فلابد أن تلك المخالفة قد بدأت من ذلك التاريخ، ولهذا فلابد من الاتصال بالمكان المذكور، فمن تبين عليه قيامه بعمل فراغ من هذا القبيل من الموالي [القضاة] الذين قاموا بالمولوية [أي القضاء] في المدينة المنورة ومكة المكرمة منذ التاريخ المذكور، فسوف يحاكمون بشكل منفصل عن بعضهم. ولهذا فإن الذوات الذين يتم تعيينهم بعد هذا في الحرمين المحترمين، ينبغي أن يكونوا ورعين ومتبحرين، إضافة إلى ضرورة تخليصهم أثناء تنصيبهم من قيد التوقيت، بحيث يصبحون متعلقين بولي الأمر سواء في العزل أو في الاستمرار في العمل مدة مناسبة، على أن تصبح واردات المحاكم تابعة للخزينة الجليلة، ويخصص للقضاة بدلاً من ذلك رواتب مناسبة. وقد اتضحت الحاجة لضرورة إجراء مذاكرات بشأن المعاملة التي تجرى في حق المسلمين من رعايا الدول الأجنبية ممن انتقلت إليهم الأملاك. والحقيقة أن مراعاة المنع باستملاك الأجانب للأراضي في منطقة الحجاز ينبغي أن تتم، ويُهتم بتنفيذه غاية الاهتمام. ومن تجرأ في التصرف بهذا لمجرد مصلحة شخصية خلافاً للقانون، فينبغي أن يُساءل ويحاكم، كما هو من الأمور اللازمة. وبما أن الملاحظات التي أبديت هنا موافقة للمصلحة العامة، ولهذا فلابد من القيام بمتطلباته. أما ما يخص الأملاك التي انتقلت إلى ذمة المسلمين من رعايا الدول الأجنبية، فقد اتخذ قرار أنه في حال القيام بتسجيل رسمي ينبغي على مجلس الإدارة في بداية الأمر التحقق من التابعية. وبعد أن يتم الانتهاء من التحقيقات والتدقيقات اللازمة، يحال الموضوع إلى المحكمة الشرعية. ولا يمكن تسجيل أي ملك بعد الآن رسمياً أو قانونياً ما لم يترك صاحبه تابعيته. ومن هذا القبيل أيضاً عدم تمليك القادمين من الهند أو جاوا أو

داغستان أو غيرها من البلاد، سواء بأسمائهم أو أسماء زوجاتهم، وعدم مبايعته سواء أكان وقفاً أو ملكاً. أي أن أساس العمل قد وضع تحت الضمان. وعلى الرغم من أن تطبيق هذا الأصل شامل للرعايا الأجانب الموجودين هناك [أي في الحجاز] الآن، إلا أنه بالنظر لكون هؤلاء قد قطنوا فيها فترة طويلة وأصبحوا في حكم المواطنين، بل قد يكون هؤلاء أيضاً قد تخلوا عن التابعية الأجنبية. وفي هذه الحالة فإذا قام أمثال هؤلاء ببيع الأملاك التي في ذمتهم، [هنا جملة لم يتضح معناها] ولهذا فلابد من الاستفسار من الإدارة المحلية أيضاً، بحيث تقوم بتسجيل أسامي هؤلاء، وعدد الأملاك التي في ذمتهم، ثم يتخذ بشأنهم قرار. ومسألة توظيف قضاة الحرمين الشريفين، فإنها إذا وافق عليها المقام السامي، فسوف تحوَّل وارداتها [أي المحاكم] إلى الخزينة. وفي هذه الحالة لابد من تحديد رواتب لهم، ويحول الأمر في حال الموافقة للمشيخة الإسلامية. هذا ما جرى - بعد الإذن - في الموضوع. وقد تم تقديم هذا المحضر مع مرفقاته من الأوراق لجنابكم. والأمر والفرمان في هذا وفي سائر الأحوال لحضرة من له اللطف والإحسان..

٥ جمادى الآخرة ٢٩٩[١هـ].. ١١ أبريل ٢٩٨[١ رومي] (أسماء أعضاء المجلس).

ز- وصول المؤن إلى الحجاز:

برقية[١]

مخرجها: الطائف المركز الوسيط : حلب

تاريخها ٢٦ [أيلول ١٣٣١رومي/ ٢٨ ذو القعدة ١٣٣٣هـ/٩/١٠/١٩١٥م]

الرقم ١٦٥١

(١) هذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول تحت تصنيف ورقم DH/I-UM 80/6-2.

إلى نظارة الداخلية في إستانبول

لقد وصلت سفينة "جهانكير" التابعة لشركة الملاحة "برسيا إنديانا" إلى جدة بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٣٣١. وعلى متنها:

ثمانية آلاف كيس من الدقيق، وخمسمائة كيس من الحنطة، وألفان وأربعمائة وسبعين كيساً من الأرز،وألفان وثلاثمائة كيس من الشعير، ثلاثمائة كيس من الدخن،وستمائة وخمسون كيساً من الحمص، وخمسمائة وثمانية وخمسون كيساً من العدس،وأربعمائة وعشرة أكياس من كشري.. بحيث أصبح مجموعها ستة عشر ألفاً وتسعمائة وثمانية عشر كيسًا؛ إضافة إلى:

و[غير واضح] وخمسة وعشرون كيساً من السمسم، وخمسمائة كيس من السكر، واثنان وثلاثون كيساً من الزنجبيل، ومائتان [غير واضح] ومائتا كيس من الفول، وثمانية عشر كيساً من الهيل، ومئتان وسبعة أكياس من الشاي. بحيث أصبح المجموع ألفين ومئة وتسعين كيساً. وثلاث عشرة قطعة من القماش، ومعها ثلاثمائة وستة وستون حاجاً هندياً، وستة حجاج جاويين. وأرسل الحجاج المذكورون إلى مصحة أبو سعيد، بغية وضعهم في المحجر الصحي لمدة خمسة أيام. وهناك ثلاث سفن أخرى في الطريق، محملة بالحجاج والتموين. كما أفادت بذلك متصرفية جدة.

٢٦ أيلول ١٣٣١[رومي/٢٨ ذو القعدة ١٣٣٣هـ/٩/١٠/١٩١٥م]

والي الحجاز وقائده غالب

١٦ - محضر عثماني عن المعادن الثمينة في منطقة المدينة عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م[1]:

احتوى تصنيف أرشيف يلدز خصوصي - من تصنيفات الأرشيف العثماني - Y.A.HUS. 160/27 على محضر حول عدة أنواع من المعادن في منطقة المدينة المنورة، جرت بشأنها عدة مراسلات مع الباب العالي؛ لاستخراج عينات من تلك المعادن وإرسالها إلى إستانبول وعرضها على السلطان، لإجراء الكشف عليها واختبار مكوناتها. وقد تمثلت تلك المعادن في الذهب والنحاس والفحم الحجري. وتكونت الوثائق الموجودة تحت هذا الرقم من هذا التصنيف من أربع صفحات. هي:

١- محضر لجنة مخصوصة للكشف عن المعادن المذكورة، قُدم إلى محافظ المدينة المنورة، وقد صدر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٥هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٧٨م.

٢- محضر أعضاء مجلس إدارة المدينة المنورة إلى ولاية الحجاز المعد بتاريخ ١١ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/٦ ديسمبر ١٨٧٨م عن المعادن الثمينة في منطقة المدينة.

٣- معروض مشترك لأمير مكة المكرمة الشريف الحسين بن محمد ووالي الحجاز محمد حالت باشا الصادر بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٧٨م.

٤- مذكرة عن كيفية إرسال عينات من الذهب المستخرج من منابعه بمنطقة المدينة المنورة إلى إستانبول، صادرة بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩٦هـ/ ٩ فبراير ١٨٧٩م.

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة مركز أبحاث ودراسات المدينة المنورة. ع٩ (ربيع الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ/يونيو - أغسطس ٢٠٠٤م). ص ٢٥٣-٢٦٤.

وبناءً على أهمية هذا الموضوع فقد رأيت ترجمة الوثائق المذكورة إلى اللغة العربية كما هي؛ دون التدخل في المضمون من حيث التحليل والتمحيص.

أولاً: محضر لجنة مخصوصة للكشف عن المعادن المذكورة، قُدم إلى محافظ المدينة المنورة، وقد صدر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٥هـ/١٢ تشرين الثاني ١٢٩٤[رومي: ٢٥ نوفمبر ١٨٧٨م] وهو على النحو الآتي:

إلى الجانب العالي لمحافظة المدينة المنورة

إنه من مقتضيات الأوامر السلطانية إجراء الكشف اللازم على معدني الذهب والفضة التي ذُكر بوجودهما في القرب من السوارقية بجهة الشرق، وأخذتِ عينة منهما [وأرسلت إلى إستانبول]. وبناءً على الأمر السامي لجناب الصدر الأعظم القاضي بعمل ما يجب في هذا الصدد، الوارد إلينا من الإمارة الشريفة [أي مكة المكرمة] والولاية الجليلة [أي الحجاز] فقد تم التحرك إلى الموقع المذكور على الفور. وبناءً على مذكرة جنابكم الصادرة بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٢٩٥هـ] وامتثالاً لأمركم الوارد فيها، فقد تحركت لجنتنا المتواضعة في الثالث عشر من الشهر الحالي [أي ذي القعدة] إلى الموقع المذكور، وجمع اثنا عشر صندوقاً من العينات المطلوبة، وسلمت إلى قيادتكم؛ بغية إرسالها إلى جناب المقام العالي [أي السلطان العثماني]. ويقع المعدن المذكور على مسافة أربع مراحل من المدينة المنورة. وقد استخرجنا خريطة لموقعه بمعرفة المهندس خورشيد قلفة[1] وأرفقت بطيه. وبناءً على تلك الخريطة فإن المعدن المذكور هو عبارة عن جبل عظيم على ارتفاع مائة وثمانين متراً، وعلى طول ثلاث ساعات، ويستغرق

---

(١) قلفة باللغة التركية تعني: المعلم.

الدوران حوله - دائراً ما دار - تسع ساعات. وقد وجد على سطحه الحصى والأحجار العادية اللينة. واشتهر هذا الجبل في المنطقة باسم مهد الذهب. ولقد استخرج الألماس في الزمن القديم من نطاق هذا الجبل ومن سائر جهاته، وتشكلت مغارات عديدة. ولما دخلنا إلى بعضها على ضوء الشموع، وجدنا أن بداخلها ركاماً من حجر كوز ومعدن الكحل. وهناك بلدة تتكون من مائتي منزل تقريباً في الساحة المتصلة بالجبل المسمى (مهد الذهب) لم تتدرس بالكامل؛ بل إن آثارها وأسوارها مازالت موجودة. كما يوجد ما يطلق عليه هنا "مصنع" يتكون من ستمائة محل، وبداخله أكثر من ألف قطعة من الرحى المصنوعة من الحجر التي تكسرت بمرور الدهر. كما توجد هناك كذلك بركتان كبيرتان بطول مائتي ذراع، مصنوعان من الملاط الصافي. وأنهما مملوءتان بالماء فيبدو أنها من مياه الأمطار التي نزلت من الجبل المذكور والتلال، وهاتان البركتان من الآثار العظيمة التي تكلفت إقامتهما في الزمن السابق. أما في أطراف الجبل المذكور فهناك غابات وحدائق كبيرة للغاية. ولأن المغارات المذكورة مهجورة، فإن العينات المأخوذة إلى هذا المكان [الصحيح: من هذا المكان] يبدو أنها من الأشياء التي استخرجت بالفأس. وإلا فيجب [تفجير] المحل بالبارود لفتح معبر؛ للوصول إلى المطلوب، وهذا أمر بدهي. وبناءً على ذلك فقد قدمنا محضرنا هذا. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٢٨ ذو القعدة ٩٥[١٢هـ] ١٢ تشرين الثاني ٩٤[١٢رومي:٢٥ نوفمبر ١٨٧٨م]

(أختام كل من:) مهندس المدينة المنورة: محمد خورشيد

عن أهالي المدينة المنورة: سليمان

باب العرب: أبوبكر ناصر

الداعي عن سادات بني حسين: الشريف علي بن حسين

الداعي [عن] أشراف بني حسن: السيد منصور

الداعي [نقيب] سادات العلوية بالمدينة المنورة: السيد صافي

عن أهالي المدينة المنورة: أبوبكر عبد الله

الداعي مأمور عن جانب الإمارة الجليلة [أي مكة المكرمة]: السيد هيازع بن عبد [الله] البركاتي

ثانياً: محضر أعضاء مجلس إدارة المدينة المنورة إلى ولاية الحجاز المعد بتاريخ ١١ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/٦ ديسمبر ١٨٧٨م، عن المعادن الثمينة في منطقة المدينة، على النحو الآتي:

إلى الجانب العالي لولاية الحجاز الجليلة

بناءً على ما أدلى به بعض السياح من وجود مناجم للذهب والنحاس والفحم الحجري، في الجبال الواقعة بالجهة الشرقية من المدينة المنورة، على حدود عشائر مطير، بجوار قرية السوارقية وهي لبني حسين، وكذلك وجود غرفة في باطن جبال عشائر بني عبد الله [من عشائر مطير]، يُنزل إليها ما بين ثمانين إلى مائة قدم، وهي من آثار ملوك تُبَّع؛ وبناءً على الأمر الوارد من جناب الصدر الأعظم بتكليف:

أحد الموظفين من الإمارة الجليلة [أي مكة المكرمة]

والسيد صافي من أهالي المدينة المنورة

وشخصين أو ثلاثة أشخاص من أشراف بني حسين

وأبي بكر أبو النصر أفندي،

وأبي بكر ناصر أفندي،

والشيخ سليمان سمان أفندي

بالتوجه إلى الموقع المذكور؛ لإجراء الكشف اللازم عليه، وإرسال خمسة إلى عشرة صناديق من أصناف المعادن التي يتم اكتشافها. وبناءً على ذلك الأمر فقد عُين المشار إليهم مع السيد هيازع أفندي، وهو من الأشراف؛ للتوجه إلى الموقع المذكور، والقيام بإجراء الكشف اللازم عليه. وبناءً على الأمر الصادر في ٢٤ شوال ١٢٩٥هـ/١١ أكتوبر ١٨٧٩م] برقم ٢٧٠ من ولايتكم العالية المشتركة مع الإمارة الجليلة والقاضية بدفع نفقات السفر المناسبة للمذكورين، حيث تمت قراءة ذلك الأمر في مجلسنا. وبعد أن تم جلب السيد علي، ومنصور أفندي، وهما من أشراف بني حسين، جرت مداولة الحديث عن كيفية توجههم على نحو مفصل، تقرر أن يتوجه معهم المهندس خورشيد أفندي؛ بغية القيام برسم خريطة المواقع المذكورة، والاستفادة من معلوماته في هذا الصدد؛ وكذلك حجّار لكسر الأحجار، ومعلم بناء؛ لأن الموقع المذكور يقع على حوالي خمس وثلاثين ساعة [من المدينة المنورة]، ونظراً للحاجة إلى الكشف بدقة عن الأماكن، فقد عُين السيد هيازع المشار إليه والسيد صافي، براتب وقدره ألفين وخمسمائة قرش لكل واحد منهما، أما السيد علي منصور وأبو بكر أبو النصر وأبو بكر ناصر وسليمان سمان وخورشيد أفندي، فقد خصص لكل واحد منهم ألفا قرش، كما خصص لرجلين من الحجارين ومعلم بناء واحد مبلغ ألف وسبعمائة وخمسين قرشاً لكل واحد منهم. وبعد صدور الموافقة على ذلك فقد قدمت المبالغ المالية لهم نفقات سفر، وتوجهوا إلى الموقع المذكور. وقد رجع هؤلاء من الموقع المذكور بعد أداء عملهم

هناك، وجلبوا معهم عشرة صناديق من العينات. وقد وضعت تلك العينات في صناديق محكمة؛ بغية عدم فقدها في الطريق، وغطيت بالأكياس، وختمت بختم مجلس الإدارة، وأرسلت بمعية السيد هيازع إلى رابغ؛ لإرسالها إلى جدة بالبحر، كما قدم بطيه أيضاً محضر عما أفاد به المذكورون من معلومات ومشاهدات أثناء رحلتهم تلك مع رسم للموقع. ومن خلال الاطلاع عليه سوف يكون لدى ولايتكم علم بتفاصيل الموضوع؛ ولهذا فلم نر من حاجة لعرضه عليكم ثانية. وإضافة إلى نفقات السفر البالغة ثمانية عشر ألفاً وسبعمائة وخمسين قرشاً، فإن أجور العمال المستخدمين في المحل المذكور، والمصروفات الضرورية كافة، وأجرة نقل العينات إلى هنا [أي المدينة المنورة]، ومنها إلى رابغ قد تم صرفها من الخزينة الديوانية من خلال إدارة الحسابات. هذا للعرض على جنابكم. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان..

١١ ذو الحجة ٩٥[١٢هـ].. ٢٤ تشرين الثاني ٩٤[١٢ رومي: ٦ ديسمبر ١٨٧٨م]

الداعي المفتي الحنفي: (ختم) محمد عمر

الداعي نقيب السادات: (ختم) [غير واضح]

الداعي العضو: [لم يحضر] في إستانبول

الداعي العضو: حسن أسكوبي

الداعي العضو: إسماعيل حقي

المحاسب: السيد خليل ميمني

مدير التحريرات [الشؤون الإدارية] محمد كامل

الداعي العضو ووكيل القاضي: السيد حسين هاشم الحسيني

الداعي مفتي الشافعية: السيد جعفر البرزنجي

الداعي قاضي المدينة المنورة: [لم يحضر] بسبب وجوده في مكة المكرمة لأداء الحج.

مدير الحرم النبوي الشريف: متوفى

محافظ المدينة المنورة وقائد فرقة الحجاز: صبري

ثالثاً: المعروض المشترك الذي بعثه أمير مكة المكرمة الشريف الحسين بن محمد[1] ووالي الحجاز محمد حالت باشا الصادر بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٧٨م. على النحو الآتي:

إلى جناب حضرة الصدر الأعظم :

نعرض على معاليكم؛

إنه بموجب الأمر الصادر من صدارتكم الجليلة بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ٩٥[١٢هـ/١٩ مايو ١٨٧٨م] برقم ٢٠ القاضي بإجراء الكشف اللازم على ما قيل من وجود منبع الذهب والنحاس والفحم الحجري الواقع في جبل بجوار قرية السوارقية عند حدود عشيرة مطير وبني حسين في الجانب الشرقي من المدينة المنورة، وانتداب من يلزم من الأشخاص الواردة أسماؤهم في الإشعار؛ بغية إجراء الكشف المفصل في الموضوع، ووضع عينات منها في خمسة إلى عشرة صناديق، وإرسالها على نحو محكم؛ حتى لا يسقط شيء منها في الطريق أثناء نقلها. وبعد

(١) امتدت إمارة الشريف الحسين بن محمد لمكة المكرمة من شعبان ١٢٩٤هـ إلى ربيع الثاني ١٢٩٧هـ.

إبلاغ محافظة المدينة المنورة بذلك، فقد ورد في خطابها الجوابي أن الأشخاص المذكورين قد انتدبوا إلى الموقع المذكور، وأنه جرت الكشفيات اللازمة، وأخذت عينات من المعادن التي عثر عليها، ووضعت في صناديق أرسلت إلى جدة، مع الإشارة إلى أن المحضر المعدّ من المنتدبين عن الكشف المذكور، والخريطة المرسومة عن الموقع قد أرسلت مع المحضر الذي أعده مجلس الإدارة المحلية. وقد تم بطيه تقديمها كاملة. أما العينات المذكورة فقد حمِّلت في جدة بالسفينة بمعرفة قائمقامية الولاية، وأرسل سند تسليم العهدة إلى مدير أعمال الولاية [في إستانبول]. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٢٦ ذو الحجة ٩٥[١٢هـ].. ٩ كانون الأول ٩٤[١٢ رومي: ٢١ ديسمبر ١٨٧٨م]

والي ولاية الحجاز: (ختم) محمد حالت

الداعي أمير مكة المكرمة: (ختم) الحسين بن محمد

رابعاً: مذكرة عن كيفية إرسال عينات من الذهب المستخرج من منجمه بمنطقة المدينة المنورة إلى إستانبول، صادرة بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩٦هـ/٩ فبراير ١٨٧٩م. وهي على النحو الآتي:

لقد تم الاطلاع على المذكرة الخاصة لجناب السلطان الصادرة الآن والمتضمنة الموافقة على عرض صناديق عينات منجم الذهب الذي اكتشف في السوارقية بجوار المدينة المنورة. كما تم الاطلاع كذلك على برقية جنابكم. والحقيقة أن السفينة التي نقلت تلك الصناديق قد وصلت مؤخراً. وبما أن الصناديق قد أودعت في الجمارك، فقد سبق إرسال موظف مخصوص؛ لتخلص تلك الصناديق من الجمارك. وبناءً على هذا الأمر السلطاني فقد تم التأكيد على من يهمه الأمر

بضرورة إخراج تلك الصناديق من الجمارك الآن؛ لتقديمها إلى القصر السلطاني على الفور..

١٧ صفر ٢٩٦[١هـ/٩ فبراير ١٨٧٩م]

اختتام :

وبناءً على ما سبق فإن السلطات العثمانية لما ورد إليها نبأ عن وجود معادن في مهد الذهب ومناجم للنحاس والفحم الحجري بجوار قرية السوارقية الواقعة في شرق المدينة المنورة، أرسلت وفداً من أهالي المنطقة مع بعض الفنيين والإداريين؛ لإجراء الكشف اللازم على المعادن المكتشفة فيها. وأخذت عينات عن كل تلك المعادن وأرسلتها إلى إستانبول؛ بغية إجراء الاختبار عليها في مختبرات علمية.

ومع كل ما جرى في هذا الصدد، إلا أننا لا نعلم ما أسفرت عنه الاختبارات التي أجريت على العينات المذكورة. ويبدو أن النتائج لم تكن إيجابية، تبشر بوجود كميات كبيرة من تلك المعادن النفيسة والعادية في المدينة المنورة، وإلا لاستغلت استغلالاً جيداً من العثمانيين.

صورة من محضر اللجنة المخصوصة للكشف عن المعادن بالقرب من السوارقية في المدينة المنورة

١٧ - توفير المياه العذبة لمدينتي جدة ومكة المكرمة[١]:

تمهيد :

المصادر العثمانية التي تناولت موضوع توصيل المياه العذبة وتوفيرها لمدينة جدة ومكة المكرمة والمشاعر المقدسة، هي وثائق الأرشيف العثماني والكتب العثمانية.

ففيما يتعلق بالوثائق، تتناول المراسلات التي جرت مع ولاية الحجاز في مختلف التواريخ وتحت مختلف أنواع التصنيف بالأرشيف العثماني؛ لإصدار الأوامر اللازمة بالبدء في حفر قنوات المياه وتنظيفها، من مختلف المواقع إلى مدينتي جدة ومكة المكرمة؛ بناءً على الاقتراحات التي كانت تقدمها الإدارة المحلية إلى الحكومة المركزية، وتحويل المبالغ المالية المطلوبة من إستانبول لمصروفات الإنشاء، أو من صندوق عين زبيدة الذي تشكل من إعانات الأهالي، سواء في الحجاز أو في مناطق أخرى من العالم الإسلامي. إضافة إلى الإعانات المباشرة التي كان يساهم فيها أهالي الحجاز، أو بعض التجار من أهالي جدة، ممن تكفلوا بحفر قنوات العين الحميدية، المعروفة بعين الوزير. والوثائق التي تناولت موضوع المياه العذبة في الحجاز عامةً، وكيفية توصيلها إلى جدة ومكة المكرمة بشكل خاص، هي مراسلات إدارية، منثورة في مختلف أنواع التصنيف العثماني، وفيها إشارات كثيرة إلى الأعمال التي جرت في الموضوع، وهي غير متكاملة. أي أنك قد تجد وثيقة تتحدث عن اقتراح تقدم به أحد الأهالي في جدة؛ لتوفير الماء العذب للبلدة؛ لكن هل تبع ذلك عمل إجراء ما؟ فقد لا تشير الوثائق المتوافرة إلى ذلك؛ على الرغم

---

(١) قدم هذا البحث إلى المؤتمر الدولي الرابع للعيون المائية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة في الفترة من ٤-٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ/٢-٤ أبريل ٢٠٠٦م.

من أن العمل يكون قد جرى بالفعل. والعكس أيضاً صحيح؛ أي أنك قد تجد وثائق متنوعة تتحدث عن انتهاء العمل في تمديد المياه، وتوصيلها إلى جدة أو مكة المكرمة دون أي تفصيل فيه. إلا أن مجموع الوثائق العثمانية يعطي فكرة عامة عن الخدمات التي قدمها العثمانيون في توفير المياه العذبة إلى منطقة الحجاز، كما تبين العهود التي جرت فيها تلك الأعمال بالتاريخ الدقيق، خطوة بخطوة. وسوف يتناول هذا البحث مجموعة من الوثائق العثمانية غير المنشورة التي تتعلق بالموضوع، مع الإشارة إلى الجهود التي بذلها والي الحجاز عثمان نوري باشا، والتاجر الجداوي فرج اليسر، الذي تكفل بتنظيف قنوات مياه عين الوزير.

أما الكتب، فقد تناولت بعض المخطوطات العثمانية الأعمال التي جرت لتنظيف قنوات عين زبيدة في مكة المكرمة والعين الحميدية في جدة، بأسلوب سلس، من خلال المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية الحجاز، مع شرح توضيحي للخطوات التي جرى العمل فيها، والتأريخ لكل خطوة بدقة، والجهود التي بذلتها الإدارة المحلية في ذلك. ويمكن التمثيل لذلك بالكتاب الذي ألفه صادق محمد مصطفى بك بعنوان: مذكرات عين زبيدة. وهذا الكتاب المكتوب باللغة العثمانية قد تناول الموضوع بدءاً من تشكيل لجنة عين زبيدة التي تكونت في البداية من ستين عضواً ثم تقلص أعضاؤها إلى عشرة،كلهم من أهالي مكة المكرمة ومن أهالي الهند، وذلك في السادس من ذي الحجة عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، وحتى الانتهاء من فتح القنوات وتنظيف البازانات (الخزانات) في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م. كما تناول أيضاً الأعمال التي جرت للعين الحميدية المعروفة بعين الوزير، والتبرعات التي جمعت من الأهالي في ذلك.

وبناءً على ما سبق فسوف أتناول اهتمام العثمانيين بالحجاز وجدة، ومشكلة المياه العذبة في مدينة جدة، والمراسلات التي جرت بين ولاية الحجاز والباب العالي في موضوع توفير المياه العذبة لمدينتي جدة ومكة المكرمة بشكل مقتضب، وكذلك المراسلات الخاصة بِعَيْن الوزير في جدة. ثم ألخص ما جاء عن عين زبيدة وعين الوزير في مخطوطة للسيد صادق محمد مصطفى، الموسومة بـ"مذكرات عين زبيدة".

لقد أولى العثمانيون اهتماماً بالغاً بالحجاز؛ نظراً لما كانوا يكنّونه من حب شديد لهذه المنطقة المباركة، كما هو الأمر لكل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، في مختلف العهود التاريخية، وما زالت. إلا أن الدولة التي تضع على عاتقها خدمة الحرمين الشريفين، والقيام بواجباتها تجاههما، وإن شعرت بالفخر بما تقدمه من خدمات؛ تقرباً إلى الله تعالى، وإيفاء بالواجب الديني تجاه أقدس بقاع الأرض وأطهرها، فإنها إذا ما قصرت في واجبها فإن التاريخ لا يرحمها.

وبما أن مدينة جدة بوابة إلى بيت الله الحرام، وميناء بحري هام، يفِد من خلالها حجاج بيت الله الحرام، فإن الاهتمام لم يكن يقل عن الاهتمام الذي أولاه العثمانيون لمكة المكرمة والمدينة المنورة.

والحقيقة أن وثائق الأرشيف العثماني على وجه الخصوص، قد حملت في طياتها مراسلات كثيرة عن هذا الموضوع. وأفادت تلك المراسلات جميعها أن السلاطين العثمانيين، لم يكونوا يتأخرون ولو لحظة واحدة عن الاستجابة لكل ما يعود بالنفع على أهالي الحرمين الشريفين والحجاج القاصدين إليهما من مشارق الأرض ومغاربها. كما أن أهالي الحرمين الشريفين والتجار منهم خاصةً، وحكام الهند المسلمين، كانوا يساهمون مساهمة فاعلةً في مساعدة الحكومة في توفير

المياه العذبة لمكة المكرمة وجدة، ولا سيما في أوقات الأزمات المالية الخانقة على الدولة. وهل هناك شيء يفاخر فيه الإنسان أكثر من القيام بخدمة الحرمين الشريفين، والمجاورين فيهما، والمحيطين بهما؟ وقد ذكر السلطان العثماني - كما سيأتي ذلك بعد قليل - في عام ١٢١١هـ (١٧٩٦م) "أن القيام بخدمة الحرمين الشريفين مكمن عزي وافتخاري". وذلك لما عرض عليه كشف بالمصروفات التي تكلفتها عمليات الترميم لقنوات عين زبيدة.

ولم يكتف السلاطين العثمانيون بإرسال الأوامر إلى المسؤولين فقط؛ لإجراء أعمال التجديد اللازمة لعين زبيدة في مكة المكرمة أو العين الزرقاء في المدينة المنورة، أو عين الوزير في مدينة جدة، وإرسال الأموال المطلوبة؛ لتنظيفها وترميمها؛ بل كانوا يعينون أشخاصاً على العيون الموجودة بجوار مكة المكرمة؛ لحراستها وترميمها حسب اقتضاء الوضع. وكانوا قد خصصوا من القديم مخصصات مالية محددة للعاملين على تلك العيون، من خلال الصرة السنوية التي كانوا يرسلونها لأهالي الحرمين الشريفين. كما هو الحال في المخصصات التي خصصت لعبيد العيون بجوار مكة المكرمة[1]، علماً أن الناظر الذي كلف بإصلاح عين حنين وعين عرفات (وهو مصلح الدين جلبي مصطفى) في عهد السلطان سليمان (٩٢٦- /١٥٢٠-١٥٦٦هـ) قد اشترى عبيداً سود من أموال السلطان، مكلفين بخدمة العينين المذكورين[2].

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Surre Defteri.no.132.sy.22/a.

(٢) رسالة في عمارة العينين: عين نعمان وعين حنين للقاضي حنيف الدين ابن القاضي محمد؛ دراسة وتحقيق ناصر بن علي الحارثي.- الطائف: لجنة المطبوعات في التنشيط السياحي بمحافظة الطائف، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ص ٣٥.

مشكلة المياه العذبة في الحجاز:

من المشكلات التي كان يتعرض لها سكان جدة ومكة المكرمة قلة المياه العذبة فيها. والاهتمام الذي كان يبذله العثمانيون، سواء لأهالي جدة أو الحجاز بشكل عام، كان منطلقه دينياً. إذ إن المنطقة كانت مستثناة من الضرائب والرسوم، كما كان الشباب فيها في سن التجنيد الإلزامي مستثنين من الخدمة العسكرية، إضافة إلى أن التجار قد أعفوا من الضرائب المفروضة على أمثالهم من التجار القاطنين في الولايات العثمانية الأخرى. ولذلك لم يكن الاهتمام ينصب على توفير راحة الأهالي فحسب؛ بل كان يرمي أيضاً إلى توفير الراحة للحجاج وزوار بيت الله الحرام. ومن هنا فإن تعرض الأهالي والحجاج القادمين إلى الحج والزيارة عن طريق البحر إلى جدة، لأي ضيق في المياه كان مصدر قلق للسلطة المركزية في إستانبول. ولذلك كانت تبذل ما في وسعها من جهد في توفير المياه الصالحة للشرب، مهما كلف الأمر.

وسوف أعرض هنا ملخصات لبعض الوثائق العثمانية التي تحدثت عن توفير المياه لمكة المكرمة وجدة. فقد ذكرت وثيقة عثمانية أن السيل الكبير الذي تعرضت له مكة المكرمة في شهر شعبان من عام ١٢٠٨هـ (١٧٩٤م) قد أدى إلى تخريب قنوات عين زبيدة لمسافة تمتد لأكثر من ساعة. مما أدى إلى انقطاع المياه عن مكة كلياً. فقام والي جدة يوسف باشا (١٢٠٧-١٢١٥هـ) مع أمير مكة المكرمة الشريف غالب بن مساعد (١٢٠٢-١٢٢٨هـ) وأمين البناء محمد كبير آغا وأهل الخبرة بإجراء الكشف اللازم على ما يكلفه ترميم تلك القنوات. فتبين لهم أنها تكلف مبلغ ثلاثمائة وثمانية وأربعين ألفاً وسبعمائة وثلاثة قروش. وقد تكفل يوسف باشا في حينه بترميم بعض القنوات، ووفق في تمديد المياه إلى مكة، فصرف مبلغ

خمسة وثمانين ألف قرش، إلا أنها كانت بحاجة إلى المزيد من الترميم. وإضافة إلى طلب المبلغ المذكور - بعد طرح ما دفعه يوسف باشا - حسب الكشف الأولي، فقد طلب من الباب العالي أيضاً إرسال معمار خاص وسباك ومقدم ومباشر من إستانبول. فتقرر إرسال المبلغ المذكور من مصر على الفور، وقد رد السلطان على خطاب والي الحجاز بقوله: إن القيام بخدمة الأماكن المقدسة مبعث عزي وافتخاري[1].

وتضمنت وثيقة أخرى معلومات قيمة عن كيفية شروع السيدة زبيدة - زوجة هارون الرشيد - في شق قنوات عين عرفات، والمبالغ المالية الكبيرة التي دفعتها، وأشارت الوثيقة إلى أن السيدة زبيدة قد رمت بدفتر الحسابات إلى نهر دجلة بعد الانتهاء من تمديد المياه إلى مكة المكرمة، قائلة: تركنا الحساب ليوم الحساب. كما أوردت الوثيقة معلومات عن كيفية استفادة العربان وأصحاب البساتين من قنوات عين زبيدة[2].

ولخصت وثيقة صادرة في ٢٩ ذي الحجة ١٢٣٢هـ (١٨١٧م)، مرسلة إلى الباب العالي، بأن والي مصر محمد علي باشا قد وافق على قيام محافظ مكة المكرمة حسن باشا، بإجراء الترميمات اللازمة لقنوات عين زبيدة، ولا سيما تلك القنوات الممتدة بين جبل عرفات ومزدلفة، على أن تكون المصروفات من حساب المحافظ المذكور، بناءً على الطلب الذي قدمه بهذا الخصوص[3].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف HAT. 10717.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HAT. 20517-A. (يذكر أن عين زبيدة بنتها زبيدة بنت جعفر (٢١٦هـ) زوجة هارون الرشيد وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري).

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف HAT. 19624.

وقد وجدت العديد من التقارير التي بعثت بها ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني، عن وضع عين زبيدة، وما تحتاجه من ترميم، وكيفية توفير المصروفات المطلوبة لها، في مختلف التواريخ. من ذلك الوثيقة الصادرة في الثاني عشر من شعبان ١٢٦٧هـ[١]، وكذلك الوثيقة الصادرة في الثاني عشر من محرم عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م)[٢].

وقد أوردت دفاتر العينيات مجموعة من المراسلات التي جرى الحديث فيها بشأن ترميمات عين زبيدة. من ذلك:

الإشعار الذي بعث به الباب العالي إلى ولاية الحجاز في ١٦ محرم ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) بشأن مصروفات عين زبيدة في تلك السنة[٣]، ما يشعر بأنه جرى الترميم لقنوات العين في عام ١٢٩٢هـ. كما أفاد الإشعار المرسل منه أيضاً في ٢٧ ذي الحجة من عام ١٢٩٢هـ بأعمال التجديد التي يحتاجها الحرم المكي الشريف، ومنها ترميم بعض قنوات عين زبيدة[٤]. والإشعار المرسل في ٢٥ رجب ١٢٩٣هـ (١٨٧٦م) بشأن القيام بإجراء الكشف على الأماكن الخربة من عين زبيدة، بموجب قرار مجلس الوكلاء[٥]. وكذلك الإشعار المرسل في ١٨ ذي القعدة ١٢٩٣هـ (١٢٧٦م) الذي أفاد بإرسال أهالي مكة المكرمة وأعيانها، محضراً إلى السلطان العثماني، يشيدون فيه بالجهود التي بذلتها الدولة في القيام بإجراء الترميمات

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MVL. 212/6983.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MMS. 10/425.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 875. sy.14.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 875. sy.36.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 875. sy.47.

اللازمة لعين زبيدة، ولا سيما الجهود التي بذلها والي الحجاز تقي الدين باشا[(١)]. وكذلك الإشعار الذي بعث به الباب العالي إلى ولاية الحجاز في ٢٦ ذي القعدة ١٢٩٤هـ (١٨٧٧م)، والذي أفاد أن الترميمات الأخيرة قد كلفت مبلغ مائة وأربعين ألف قرش[(٢)]. كما ذكر الإشعار الصادر من الباب العالي إلى ولاية الحجاز في ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٩٧هـ (١٨٨٠م) أن رئيس دهلي [هكذا] الخواجه عبد الغني أفندي قد قدم باسمه واسم ابنه مبلغ أربعين ألف روبية، وأن حاكم رامبور أرسل مائة ألف روبية على سبيل الإعانة لصندوق عين زبيدة[(٣)]. كما أفاد الإشعار المرسل من الباب العالي إلى ولاية الحجاز في ٩ ذي الحجة ١٢٩٨هـ (١٨٨١م) بالمبالغ المالية التي وردت من مصر والهند وغيرهما من الدول، إعانة لعين زبيدة وقنوات المياه في جدة؛ حيث أشارت إلى أنها وصلت إلى أربعة وثمانين ألف ليرة عثمانية، وأن ذلك المبلغ كاف للقيام بالترميمات اللازمة[(٤)]، وقد جرت الترميمات بالفعل واستمرت مدة أربع سنوات، حتى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٣م)، وعمل فيها ثلاثة آلاف عامل ليل نهار طيلة الفترة المذكورة[(٥)].

ولإبراز ذلك الاهتمام، فقد أحدث العثمانيون نظارة خاصة في مكة المكرمة، سميت بنظارة المياه في مكة المكرمة. وقد عين عليها الشيخ حسن آل إلياس، وذلك كما ورد في الإشعار الصادر إلى ولاية الحجاز في الثامن من ذي القعدة عام

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 875. sy.54.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 875. sy.130.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 1517. sy.21.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no.1519.sy.295.

(٥) Osmanlilarin Haremeyn'e Yardimlari/Ziya Kazici.Diyanet dergisi.vol.20.no.1 (Jan-Mars 1984).p.12-18.

١٢٧٨هـ (١٨٦٢م). كما تفيد وثيقة أخرى صادرة في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٥هـ (١٨٨٨م)[١] تعيين المهندس الحاج أحمد أفندي؛ للإشراف على عين زبيدة؛ حيث ذكرت عودته إلى وظيفته[٢]، كما أكدت على ذلك وثيقة أخرى صادرة في السادس من المحرم عام ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م)[٣].

وأفادت وثيقة ثالثة عودة توفيق أفندي، الذي انتدب إلى الحجاز للإشراف على ترميم قنوات عين زبيدة، ما يشير إلى قيام الحكومة بإجراء ترميم لعين زبيدة والانتهاء منه في بدايات عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م)[٤]. كما أفادت وثائق أخرى وجود موظفين دائمين للإشراف على عين زبيدة. ومنها الوثيقة التي تتحدث عن الموظف على عين زبيدة حسن صدقي أفندي[٥].

عين الوزير بجدة:

ذكر والي أيالة جدة في المعروض الذي رفعه إلى الباب العالي في ٢١ شعبان ١٢٦٧هـ (١٨٥١م) أنه بالنظر لعدم وجود المياه الجارية في مدينة جدة، وبناءً على أن اعتماد السكان على صهاريج مياه الأمطار، فإنهم يفتقدون إلى المياه العذبة، وأن التاجر فرج اليسر قد طلب منح الإذن له بفتح قنوات للماء من مسافة خمس إلى ست ساعات؛ لإيصال الماء العذب إلى البلد. إلا أنه بسبب انشغال جميع العمال بالعمل في المبنى الضخم الذي أقامه الشريف محمد بن عون في جدة باسم

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT. 1456/90.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT. 1531/93.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT. 1542/36.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS. 510/108.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 873. sy.110.

دار الوكالة، فقد حال ذلك دون البدء بمباشرة فتح قنوات للماء. وبعد الانتهاء من أعمال البناء الذي استمر سنة كاملة، شرع العمال في فتح القنوات[1]. فهذه الوثيقة تفيد أن أعمال ترميم عين الوزير وتجديدها، كانت تحتاج إلى عمال كثيرين، لم يكونوا متوفرين بتلك الكثرة، حتى الانتهاء من المبنى الذي أقامه الشريف في جدة.

كما أفاد معروض مقدم من محمد نامق باشا - الذي كان والياً على جدة عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م) - إلى الباب العالي في ٨ صفر ١٢٨٥هـ (١٨٦٨/٥/٢٥م) أنه بالنظر للجهود الحثيثة التي بذلها محمد جاويد أفندي، الضابط في فرقة المدفعية بالحجاز، في ترميم قنوات العين الجارية إلى جدة من مسافة أربع ساعات، وبناءً على ما بذله في تجديد المستشفى العسكري بجدة، فقد طلب منح الضابط المذكور الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة[2].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، فقد اتضح أنها لم تحلّ مشكلة توفير المياه العذبة في مدينة جدة، كما تبين ذلك من الإشعار المرسل من الباب العالي إلى ولاية الحجاز في ١٤ رجب ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م). ونصه: "بناءً على عدم وجود المياه الجارية في جدة، وحتى يتم حل المشكلة التي يعانيها الأهالي بصورة دائمة، ولأجل جلب جهاز لتقطير المياه المالحة من أوربا، فقد طلب التاجر المعروف في جدة سليم أفندي منحه امتيازه لمدة خمس وعشرين سنة. ونظراً لتوافق ذلك للمصلحة العامة، وبما أن التاجر المذكور قد أوفى بجميع الشروط

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH. 14484.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DAH. 40146.

المطلوبة، فقد صدرت الموافقة السلطانية على ذلك"[١]. فقد اتضح من هذا القيد أن جهاز تقطير المياه قد تقرر جلبه من أوربا عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)، وذلك حلاً دائماً ومساهمة من الأهالي في توفير المياه العذبة لجدة. غير أن إشعاراً آخر وُجّه من الباب العالي إلى ولاية الحجاز أيضاً في ٢٨ ذي القعدة ١٢٩١هـ (١٨٧٤م)، أشار إلى رغبة التاجر المقيم في الإسكندرية والمدعو "غرون وان" في جلب المياه العذبة من الموقع الجبلي المحيط بجدة إلى البلدة، وذلك بمنح الامتياز له لمدة خمس وثلاثين سنة[٢]. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة أشارت إلى ضرورة القيام بإجراء الكشف اللازم على الموقع الذي حدده التاجر المذكور، وأفادت برغبة الباب العالي في توفير المياه العذبة لمدينة جدة، وعلى الرغم من عدم جواز منح الامتياز المذكور لتاجر أجنبي، إلا أنه لم يتضح لنا، من الوثائق المحفوظة بالأرشيف العثماني، هل شرع في ذلك التاجر وهل منح له الامتياز المذكور أم لا؟

وبينت وثيقة[٣] صادرة في الخامس من صفر ١٣٠٥هـ (١٨٨٨م) أن جناب السلطان قد تكفل بالمصروفات الكاملة لتمديد ماء عين الوزير إلى جدة، وأشارت إلى إنشاء مخزن للمياه في جدة مع شاذروان بتبرعات الأهالي والحجاج[٤]. فهذه الوثيقة التي ضمت معلومات مختصرة عن إجراء ترميم آخر على العين المذكور بعد ثلاثة عقود، حملت في طيها معلومة مفيدة وهي بناء مخزن كبير للمياه في مدينة جدة؛ بدلاً من الصهاريج التي كان الأهالي يعتمدون عليها من مياه الأمطار، التي تنتهي بعد مدة من الزمن، ولو استمرت تظل غير صالحة للشرب.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 873.sy. 74.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no. 872.sy.47.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT. 1426/37.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT. 1456/90.

وطلب أمير مكة المكرمة الشريف الحسين بن علي من الباب العالي في ١١ من ذي القعدة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨/١٢/٥م) إجراء الكشف على ترميم قنوات "العين الحميدية"، التي يجلب الماء من موقع الرغامة إلى جدة، وأنه إذا جرت أعمال الترميم اللازمة على تلك القنوات فإنها تكفي لأهالي جدة؛ بل وتوفر للدولة مبلغ خمسة وعشرين ألف قرش في الشهر الواحد من أثمان بيعه لأصحاب السفن والمراكب[١]. فهذه المعلومة المختصرة تبين أن المياه العذبة في جدة، كانت تباع لأصحاب المراكب والسفن القادمة إلى جدة، كما تبين مجموعة الوثائق التي تم عرض ملخصاتها في هذا البحث، أن أعمال ترميم القنوات وتنظيف المجاري كان لابد أن يجري كل عقدين من الزمان على أقل تقدير.

وإضافة إلى الجهود التي بذلت لتوفير المياه العذبة لمدينة جدة، فقد شرعت الحكومة في بناء محطة لتحلية المياه المالحة في جدة عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م)، على أن تكون تكاليفه من صندوق إعانات عين زبيدة[٢].

عين زبيدة وعين الوزير في "مذكرات عين زبيدة" التي كتبها السيد صادق محمد مصطفى :

هذه المذكرات كانت تقريراً قدمه المؤلف السيد صادق محمد مصطفى إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني. وقد انتهى من إعداده في ١١ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ (١٨٨٨م) -. ومازالت النسخة العثمانية من الكتاب مخطوطة، وهي محفوظة في مكتبة جامعة إستانبول برقم TY 4659. وتقع في ٥١ صفحة من القطع

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 313/69.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV. 296/181.

المتوسط. واتضح للباحث من المعلومات التي أوردها المؤلف أنه كان عضواً فاعلاً في لجنة عين زبيدة، وكان أمير لواء في أركان الحرب، وأنه أشرف على الترميمات التي بدأت على مجاري عين زبيدة عام ١٢٩٦هـ١٨٧٩م)، واستمرت حتى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٥م). وقد أورد معلومات مفصلة عن الأعمال التي أشرف عليها في الحجاز في فترة بقائه فيها ما بين ١٢٩٦هـ وحتى عام ١٣٠٥هـ، وهي:

١- ترميم قنوات عين زبيدة في مكة المكرمة.

٢- ترميم قنوات عين الوزير بجدة.

٣- أعمال البناء في مكة المكرمة. ومن خلالها تبين أنه كان أمين البناء في مكة المكرمة، حتى لو لم يصرح بذلك. ولا سيما في القسم الثالث من أعماله التي أداها وهي الإشراف على كثير من المباني الحكومية والعسكرية في مكة المكرمة. إلا أن وثيقة عثمانية صادرة في ٢٩ ذي القعدة ١٢٩٨هـ (١٨٨١م)، بينت صدور قرار من مجلس الوكلاء [الوزراء]؛ لتعيين صادق أفندي مشرفاً على الأمور الهندسية لقنوات عين زبيدة(١). كما أفادت وثيقة عثمانية أخرى صادرة في غرة ربيع الأول ١٣٠٤هـ (١٨٨٦م)، أن المؤلف كان مشرفاً على الأمور الهندسية لعين زبيدة، إضافة إلى إشرافه على الأمور الهندسية لمكة المكرمة عامة، وأنه بسبب كثرة الأعمال التي كان يقوم بها، طلب تعيين نصر الله أفندي للإشراف على الأمور الهندسية لمكة المكرمة، بحيث يبقى السيد صادق بك مشرفاً على عين زبيدة(٢).

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no.1519.sy.269 .

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat deft.no.1522.sy.54..

تحدث المؤلف في كتابه عن لجنة عين زبيدة، وذكر أنها تكونت من ستين عضواً بارزًا، إضافة إلى الأعضاء العموميين الذين كان جلهم من المسلمين الهنود. وكان منهم ثلة من العلماء المتبحرين الذين حازوا تقدير الأهالي ولا سيما

في مكة المكرمة والهند فضيلة الشيخ رحمة الله أفندي، والملا محمد نواب والمولوي أحسن وحسن عرب، ومن التجار : عبدالواحد وحدان بن يونس، وعبدالله عرب، وإسماعيل شناوي. حيث كانت اللجنة المذكورة قائمة على

جهودهم في أكثر أعمالها. وكانت أمورها تسير باتفاقهم ورأيهم. وكان رئيس اللجنة وأعضاؤها يسيّرون مصلحة المشروع حسب ذلك الرأي.

وأورد المؤلف معلومات عن بداية أعمال الترميم قائلاً : بدئ من موقع (الأوجر) في وادي النعمان الذي يعد بداية منبع عين زبيدة، ويمتد هذا المجرى إلى داخل مكة المكرمة بمسافة ٧٥.٣٣ كيلومترًا. وقد بنيت جدران للمجرى تمتد ثلاثة كيلومترات من بداية المنبع، بحيث يكون عرضه ثلاثين سنتيمترًا وارتفاعه خمسين، وغطي سطحه بأحجار صلي. وقد سبق في زمن ولاية تقي الدين باشا بالحجارة بناء جدران للمجرى القديم من الأحجار بمسافة تمتد أربعمائة وثمانية أمتار في جهة المنبع، ومائة وثلاثين مترًا في جهة مكة المكرمة، وصرفت نفقاتها من خزينة الدولة آنذاك.

ثم ذكر بعد ذلك أن الموقع الذي بوشر العمل فيه بمعرفة لجنة عين زبيدة، بدأ من حيث انتهت إليه العمليات التي جرت في عهد والي الحجاز تقي الدين باشا، حيث استمر العمل باتجاه الموقع المسمى (الأوجر)، فتم حفر أربعمائة وعشرة أمتار من الخندق مجدداً بعرض ستين متراً وارتفاع متر واحد، واكتمل على أمتن

صورة وأتم وجه. كما أجريت الترميمات اللازمة على المواقع الخربة من السدود والبنود، وكان من ثمرة ذلك التنظيف والترميم أن جرت المياه من المجاري بقدر استيعابها إلى مكة المكرمة، واتضح من الحسابات أن جريان المياه في الدقيقة الواحدة كان خمسة آلاف أوقية.

وذكر السيد صادق محمد مصطفى أن مجرى عين زبيدة وجميع أعمالها اتسمت بالمتانة والدقة المطلوبة بعد إجراء الترميمات اللازمة عليها، حيث دفعت فيها مبالغ كبيرة فخرجت على الصورة المطلوبة. وما كان هذا العمل ليتم لولا التبرعات السخية التي دفعها أصحاب الخير والحسنات، الذين اتفقوا على إكمال المشروع على خير وجه وأكمل صورة، وعرضوا رأيهم الصائب على جناب الخليفة، الذي أصدر أمره الكريم بذلك.

ثم تحدث المؤلف عن الأراضي القديمة والعقارات والدكاكين الموقوفة على عين زبيدة، فقال : إن الأراضي الموقوفة على عين زبيدة في مكة المكرمة كثيرة للغاية. وإلى خمس عشرة سنة سابقة كان ناظر مخصوص يقوم بتسجيل الأراضي الموجودة على فتحات العين ومباسطها وغيرها من المقاسم التي تعدّ محلاً لتوزيع المياه منها، في داخل البلدة المباركة. وكانت تلك الأراضي تؤجر كل سنة، فتوزع الأموال الواردة منها بصورة غير مشروعة على الناظر والمهندس وعبيد العين والقسام. وجعلت الأموال نهباً. وفي الفترة الأخيرة انتقلت تلك الأراضي إلى يد الغير بالغصب، فكان ينتقل بيعها وشراؤها بالتملك من هذا إلى ذلك. وبناءً على ضياع سجلاتها، فقد أصبحت الأراضي والمباسط على الوجه المشروح سابقاً، معرضة لسوء الاستخدام. أما ما تبقى منها فقد قسم بين عبيد العين، وأصبحت

لكل واحد منهم قطعة أو قطعتان مع بعض المباسط. وبذلك انتقلت إلى يد المغتصبين، وتحول النفع منها إلى عقارات شخصية. كما تبين ذلك من التحقيقات التي أجريت في هذا الصدد. وأشار إلى أن الواردات السنوية لتأجير أراضي الحكر السالفة الذكر وسائر العقارات الموقوفة على عين زبيدة، تبلغ ألفي ريال تقريباً. وقد تبين من خلال الموازنة التي جرت أن هذا المبلغ كاف للقيام بإجراء الترميمات التي تحتاجها مجاري العين ومستودعاتها بصورة دائمة.

ثم عرض السيد صادق اقتراحه في كيفية الحفاظ على عين زبيدة بصورة دائمة، فقال: وكما اتضح مما سبق بيانه عن منبع عين زبيدة - الذي يعد عصب الحياة لمكة المكرمة - ومجاريها وسائر مواقعها، فإن خرابها مبني على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: العوارض الأرضية والطبيعية. ويمكن إصلاحها من خلال الترميم والصيانة بين الفينة والأخرى.

الوجه الثاني: الإضرار بها من خلال المصلحة الذاتية، وذلك بهدم مجاريها وسائر محلاتها.

الوجه الثالث: إعمار وترميم مجاريها وسائر محلاتها مع عدم الحاجة إلى ذلك، وتحويلها إلى حكر، بحجة قلة المياه. وما جرى على العين حتى الآن من سوء استعمال، وتحويله من المصلحة العامة إلى المنفعة الشخصية.

كما عرض المؤلف الإعانات التي وصلت إلى اللجنة لترميم عين زبيدة على النحو الآتي:

الإعانات الواردة من مختلف الجهات لترميم العين المذكورة ومصروفاتها من ٥ ذي الحجة ١٢٩٦[هـ/١٨٧٩م] وحتى ١١ شوال ١٣٠٢[هـ/١٨٨٥م]

الواردات

هلل	قرش	[ليرة]		[نوعية المعاملة]
١٥	٠٨٨	٧٩٥		ما تم الحصول عليه من مخصصات سنوية من ميزانية الحجاز
٢٢	٢٦٧	٣٢٨	٥	الإعانات الواردة من مصر
٢٥	٤١٣	٩٤٣	٤	الإعانات الواردة من الهند
٠٠	١٦٤	٦٣٥	٠	إعانات التجار وغيرهم في مكة المكرمة
١٥	٨٢٣	٠٩٨	٠	الإعانات الواردة من ولاية سوريا
٢٠	٤٩٣	١٠٦	٠	ما تم استرداده من العمال والمعلمين أثناء عمليات الترميم وقُيد في السجل
١٠	١١٤	٠٥٢	٠	ما تم تحصيله من الأراضي والأملاك التابعة لعين زبيدة من إيجارات
٠٥	٨٦٣	٠٠٩	٠	الصرة السنوية المرسلة من بلدة إدفو المصرية
١٥	١٧٠	٠١٠	٠	واردات محل الغاز الخاص بعين زبيدة
٧	٣٩٨	٩٧٩	١١	[مجموع الإعانات]
				[المصروفات]
٣٥	٤٠٩	٧٣٢	١١	مصروفات العين من ٥ ذي الحجة ١٢٩٦هـ وحتى ١١ شوال ١٣٠٢[هـ]
١٢	٩٨٨	٢٤٦		[الباقي]

المبالغ التي قدمت من صندوق العين المذكور من باب التعويض مقابل سندات قبض

٠٠	٩٥٢	٦٨	إلى المنشآت الحميدية
١٢	٠٢١	١٥٤	إلى منشآت جدة
٠٠	٠١٥	٠٢٤	على الحساب مقابل سند
١٢	٩٨٨	٢٤٦	

وقد أشاد المؤلف السيد صادق بالدور المتميز للحاكم الهندي المسلم نواب رانبور كُلّب علي خان، المحب لأعمال الخير، في ترميم مجاري عين زبيدة. فقال: لما قدم نواب رانبور كُلّب علي خان إلى مكة المكرمة؛ لأداء فريضة الحج، وهو من حكام الهند المسلمين المشهود له ميله إلى أعمال الخير والحسنات، عاين بنفسه ما يعانيه الحجاج المسلمون من مشقة كبيرة في جلب المياه، أبدى استعداده الكامل بالتكفل بجميع المصروفات اللازمة؛ لتمديد الماء العذب إلى منى، صدقة لله تعالى. وبناءً على ذلك فقد اجتمعت لجنة عين زبيدة المخصوصة؛ لتداول الرأي في هذا الموضوع وفيها من الأعضاء من هم من أعيان الهند المميزين. فعرض هؤلاء الأعضاء الموضوع على والي الحجاز عثمان نوري باشا مرة أخرى على الحاكم الهندي المذكور، الذي وعد وتكفل بدفع جميع مصروفات تمديد المياه إلى منى، وقد وكَّل عثمان نوري باشا في القيام بما يلزم في هذا الخصوص نيابة عنه. كما ذكر ذلك عثمان نوري باشا للأعضاء المذكورين أنه لابد من عرض الموضوع على جناب السلطان؛ للحصول على موافقته بالسرعة الممكنة. كما طلب ذلك أيضاً نواب خان للقيام بالشروع في العمل على وجه السرعة. فعرض عثمان نوري باشا الموضوع على جناب السلطان؛ بغية تحصيل موافقته، حسب ما تقتضيه المصلحة العامة. ونظراً لما يتحلى به جناب الخليفة من الاهتمام بأمور المسلمين وقضاء حاجاتهم، أملاً في حصول الخير، وتحقيقاً لرفاهية كافة الموحدين، وتشجيعاً لحكام المسلمين من أمثال نواب خان المشار إليه في الاستمرار في أعمال الخير، بل

سعياً وراء تحقيق الرفاهية لأضعف العباد وأفقرهم، على الوجه الذي يتحقق به مطلبه، وعدم تفويت دقيقة واحدة في الشروع في أعمال الخير المذكورة، فصدر بذلك أمر جناب السلطان؛ للقيام بما يجب. فلما عرض الموضوع من جديد على نواب خان، أرسل ثمانين ألف روبية على دفعتين للبدء في المشروع. فبدأت العمليات الهندسية للمرة الثانية. وأعدت خريطة للموقع. وأرسلت نسخة منها إلى سعادة اللواء الحاج خيري باشا – من أركان الحرب –، وطُلب منه رأيه ومساهمته في الموضوع، فقبل القيام بهذه الخدمة بكل سرور. فصنع جهاز لضخ المياه مثل الجهاز الموجود في قصر يلدز السلطاني المصنع في دار الصناعة العامرة [بإستانبول]، بقوة خمسة أحصنة، على أن يضخ هذا الجهاز خمس أوقيات من الماء في الساعة الواحدة، وذلك بقيمته المقررة. كما طلب من لندن تصنيع المواسير الحديدية وحنفيات التوزيع المطلوبة. كما أفاد بذلك الباشا المشار إليه في خطابه الجوابي. وبدأ العمل على الفور في الإنشاء من هنا [أي من منى].

كيفية صرف المبالغ المالية التي بعثها المرحوم كُلْب علي خان لجهاز ضخ المياه في منى

هللة	قرش	المبلغ المالي المرسل
٣٢	١,٠٢٧,١٩٤	
١٠	٠,٨٢٣,٩٦٧	مصروفات أعمال البناء في جهاز منى
٢٢	٢٠٣,٢٢٧	المتبقي من أعمال البناء المذكورة
هللة	قرش	
٢٥	١٠٧,٥٦٩	المطلوب لأعمال الإنشاء للدائرة الحميدية
٣٧	٩٥,٦٥٧	المطلوب لأعمال الإنشاء في جدة
٢٢	٢٠٣,٢٢٧	

اختتام :

إن الدولة العثمانية كانت تصدر بين الفينة والأخرى أوامر للمسؤولين، سواء في إستانبول أو في الحجاز بالقيام بما يلزم لترميم القنوات المائية في مكة المكرمة وفي جدة، والعمل على توفير المياه العذبة للأهالي، مهما كلفها من أمر ومن مشكلات مادية جسيمة.

وتبين فيما سبق أن معظم الأعمال التي تحققت لتزويد مكة المكرمة وجدة بالمياه العذبة، والقضاء على ما كان يعانيه الأهالي في قلة المياه كان بيد الدولة العثمانية؛ إذ إن توفير المياه ومدها من مسافات بعيدة، ليس بالأمر الهين الذي يمكن أن يقوم بها الأفراد. ولذلك فإن معظم المصروفات الكبيرة التي صرفت في هذا الصدد كانت بيد الدولة. أما ما قام به الأفراد من أعمال في هذا الصدد، فهي محصورة في توفير المبالغ المالية لتوزيع المياه في طريق الحج، وبناء الأسبلة في الحرمين الشريفين، وتوزيع المياه فيهما، وجلب المياه من الآبار وتوزيعها.

[illegible]

[illegible]

مقدمه

[illegible]

الصفحة الأولى لمخطوطة عين زبيدة

الصفحة الثانية لمخطوطة عين زبيدة

١٨- مخصصات بعض شيوخ القبائل في منطقة المدينة المنورة[1]:

منطقة المدينة المنورة من أكثر مناطق الدولة العثمانية توثيقاً في الأرشيف العثماني؛ نظراً للاهتمام الذي كانت الدولة توليه بالبلدة الطيبة؛ بسبب وجود الحرم النبوي الشريف الذي يزوره المسلمون أولاً، وكونها ممراً لقافلة الحج الشامي والمصري إلى الحجاز ثانياً، وبسبب وجود الكثير من القبائل العربية في المنطقة المجاورة لها ثالثاً.

وتتناول الوثيقة الآتية المحفوظة في الأرشيف العثماني في تصنيف الإرادة الداخلية I.DAH. 46867 معلومات عن المخصصات المالية لشيوخ بعض القبائل القاطنة بجوار المدينة المنورة، والمناطق الأخرى الملحقة بها، كما تضم معلومات عن الزكاة المأخوذة من المنطقة على وارداتها من التمور والدواب، ومصروفاتها أيضاً، بموجب قوائم تضمنتها هذه الوثيقة التي تتكون من ثلاث صفحات كبيرة.

والحقيقة أن المعلومات الواردة عرضاً في هذه الوثيقة المالية عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمنطقة، أهم من مجرد الاطلاع على بعض الأرقام الحسابية والمعلومات المالية التي تبين بعض الجوانب عن المبالغ التي تحصل من القبائل، أو كشفت النقاب عن المخصصات المالية للمدينة المنورة. فعلى سبيل المثال إذا وردت معلومة مقتضبة عما تم تسليمه من الإبل والأغنام وغيرهما من الأموال إلى صندوق المال في ينبع البحر نتيجة للغارة التي قام بها أفراد عساكر

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.- ع ١٣ (ربيع الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ/ يوليو - أغسطس ٢٠٠٥م). ص ٢٢١-٢٤٠. ولابد من إسداء الشكر للأستاذ فائز البدراني الحربي على مساعدته الباحث في تصحيح بعض الأسماء الواردة في البحث والتعريف ببعضهم.

العقيل[1] على عشيرة ما في المنطقة، فإن هذه المعلومة تدل على أن هناك عملاً غير مرض، قام بها أفراد هذه العشيرة فيها، ما أدى إلى سوق العساكر عليهم، ونهب أموالهم، وتسليمها إلى إدارة الأموال الحكومية في المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن تخصيص المرتبات لشيوخ القبائل كان يستهدف التوقف عن التعرض للسابلة والأهالي في منطقة المدينة المنورة وما جاورها، فإنهم في حال شروعهم في تلك الأعمال، كان يتم حسم قيمة الأموال المنهوبة من مخصصات شيوخ القبائل، وإيقافها إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وعلى العكس من ذلك إذا تأخر دفع تلك المخصصات؛ لسبب من الأسباب، فإن شيوخ القبائل كانوا يتخذون ذلك ذريعة للتحكم في الطريق المار ببلادهم، والقيام بالغارة على مناطق مجاورة لأراضيهم؛ حتى تستجيب الدولة ممثلة في الإدارات المحلية في المنطقة لطلباتهم.

وتضمنت هذه الوثيقة العديد من الفوائد التاريخية للباحثين. منها على سبيل التمثيل إيراد أسماء بعض شيوخ القبائل القاطنين في المنطقة في تلك الفترة، ممن كان لهم نفوذ ومكانة، والإشارة إلى أسماء بعض القبائل القاطنة فيها، والعلاقات الثنائية بين تلك القائل وبين الإدارة الحكومية في المدينة

(١) عساكر العقيل: نوع من المجندين من أهالي المنطقة العاملين في منطقة المدينة المنورة خاصةً. كانوا يقومون بتوفير الأمن للمنطقة، والقيام بالحملة على القبائل المعارضة لتنفيذ قرارات الحكومة أو الإخلال بالأمن. كما اتضح ذلك من المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية الحجاز. للتفصيل انظر: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز/سهيل صابان.- جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ٢٨٧ وما بعدها.

المنورة، وواردات الدولة من الزكاة فيها، وكيفية صرف تلك المبالغ المالية على المنطقة، سواء في استضافة شيوخ القبائل، أو بتكريمهم وتخصيص مخصصات لهم وتقديم الخلع إليهم، أو بقبول الخيول والإبل منهم محسوبة على الرسوم المفروضة عليهم. يضاف إلى ذلك وجود معلومات في الوثيقة عن التشكيلات الإدارية في المنطقة، والبلدات والقرى التابعة للمدينة المنورة. إلا أن نوعية العملة الواردة في المبالغ المالية المذكورة في الوثيقة مبهمة، كما أن زنة الغلال من حنطة وشعير وفول وغيرها لم تكن واضحة.

وقد أوردت الوثيقة أسماء بعض شيوخ القبائل في تلك الفترة منهم: شيخ جبل شمر بندر بن رشيد[1]، ثم الشيخ محمد بن عبد الله بن رشيد[2]، والشيخ رجاء الأيدا[3]، والشيخ سعد بن جزا[4]، والشيخ سليم بن عواد، والشيخ خلف بن

---

(١) بندر بن طلال بن رشيد: أمير جبل شمر من آل رشيد، حكم حائل من عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وحتى عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م. حصل على الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة (عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م).. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني. مرجع سابق. ص ٢٦.

(٢) محمد بن عبد الله بن رشيد: أكبر أمراء آل رشيد في حائل وما حولها. امتد حكمه إلى أطراف العراق ومشارف الشام ونواحي المدينة المنورة واليمامة وما يلي اليمن. منحته الدولة العثمانية منصب القائممقامية (عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م) برتبة أمير الأمراء. توفي في حائل عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م عن عمر يناهز الثلاثة والستين عاماً. المرجع السابق. ص ١٩٣-١٩٤.

(٣) شيخ ولد علي من عنزة.

(٤) سعد بن جزا: شيخ مشايخ عشيرة الأحامدة في قبيلة حرب. توفي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م. وكانت له مخصصات نقدية وعينية من الدولة العثمانية. مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني. مرجع سابق. ص ١٥.

ناحل، والشيخ عبد الله المطلق[1]، والشيخ عايج بن محمد[2]، والشيخ مطير بن جابر[3]، والشيخ جابر بن مفرح[4]، والشيخ عويمر بن فالح[5] إضافة إلى ذكر أسماء أكثر من أربعين شخصية أخرى من شيوخ القبائل القاطنة في المنطقة وأفرادها . كما أشارت إلى قبيلة عنزة وحرب وهتيم وبني سَلِيم والسعادين وصبح وجهينة وبني عمرو[6] القاطنة في منطقة المدينة المنورة.

وفيما يلي ترجمة كاملة لما جاء في الوثيقة:

القائمة المعدَّة عن الواردات غير القليلة وأنواعها من زكاة خيبر والحناكية والعريان، المأخوذة منذ تاريخ وصول سعادة الفريق خالد باشا[7] - شيخ الحرم النبوي الشريف ومحافظ المدينة المنورة - إلى البلدة الطيبة، في الرابع من جمادى الأولى عام ثمانية وثمانين [بعد المائتين والألف هجري] وحتى يومنا هذا [٢٦ جمادى الأولى ١٢٩٠هـ]، وكذلك الخيول والإبل الواردة من بعض [شيوخ]

---

(١) عبد الله بن مطلق: كان شيخاً من المشايخ المعروفين في ينبع البحر. وكانت له مخصصات مالية من الدولة العثمانية. المرجع السابق. ص ١٢٧.

(٢) المشهور في تلك الفترة الشيخ عايج بن مطلق وولده محمد بن عايج بن سعيدان الأحمدي. من شيوخ الحوازم.

(٣) مطير بن جابر بن جويبر الصميدي الأحمدي، من الصميدات من الأحامدة.

(٤) المعروف في تلك الفترة جار الله بن مفرح من ذوي جويبر، من الأحامدة.

(٥) عويمر بن فالح الصميدي الأحمدي.

(٦) بنو عمرو: توجد قبيلتان من حرب بهذا الاسم. الأولى: بنو عمرو أهل وادي الفرع. والثاني: بنو عمرو، أهل خيف وادي الصفراء.

(٧) عمل الفريق خالد باشا شيخاً للحرم النبوي الشريف ومحافظاً للمدينة المنورة منذ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/١٨٧١م. انظر: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ٤٧ - ٤٨.

العربان على سبيل الإهداء، وقيمتها، وأيضاً القائمة المخصصة لرواتب الأشخاص المدونة أسماؤهم فيما يلي: من قبيلة الصميدات وهي جماعة شيخ مشايخ حرب سعد بن جزا، وحتى تاريخ وفاة هذا الشيخ في جمادى الآخرة من عام تسعة وثمانين [بعد المائتين والألف هجرية] الماضي، حيث لم تصرف لهم تلك الرواتب النقدية والعينية؛ بل أوقف صرفها:

(١) قيمة الخيول الواردة من شيخ جبل شمر بندر بن رشيد، بموجب الاستدعاء المقدم في جمادى الآخرة ٨٨[١٢هـ]:

البيان	المبلغ	
عدد الخيول	٣	
[قيمتها]	١٥٦٥٠	[قرش]
الدلالة	٣٩٠	[قرش]
	١٥٢٦٠	
ما قُدم له من باب الضيافة والعطية والخلعة	٦٧٨٨	[قرش]
	٨٤٧٢	
ما تم حسمه [لهم من قيمته]	٢٣٢٨,٣٢	[قرش]
[الواردات المتبقية للدولة]	٦١١٤٣,٨	[قرش]

(٢) قيمة الخيول المرسلة من الشيخ رجا الأيدا - شيخ عنزة - من باب الإهداء:

البيان	المبلغ	
عدد الخيول	رأسان اثنان	
[قيمتهما]	٣٥٠٠	[قرش]
الدلالة	٨٧,٢٠	[قرش]
	٣٤١٢,٢٠	[قرش]

ما قُدم له من باب الضيافة والعطية والخلعة	١٦٠٠	[قرش]
	١٨١٢,٢٠	[قرش]
ما تم حسمه [له من قيمته]	٣٦٢,٢٠	[قرش]
[الواردات المتبقية للدولة]	٦١٤٣	[قرش]

(٣) ما تم تحصيله من واردات النخيل في خيبر، وكذلك ما أخذ من زكاة من عربان عنزة وهتيم عام ٨٨[١٢هـ]:

[الواردات]	٥٨٢٢١,٢٠	[قرش]
المصروفات التي صرفتها [الدولة] في خيبر	١٨٠٣٥	[قرش]
	٤٠١٨٦,٢٠	[قرش]
ما تم حسمه [لهم من قيمته]	٩٢٧٣,٢٠	[قرش]
	٣٠٩١٣	[قرش]
المصروفات التي صرفت في المدينة المنورة	١٠٨٩٣,٠٤	[قرش]
[الواردات المتبقية للدولة]	٢٠٠١٩,٣٦	

ما تم تحصيله عيناً من الحنطة: ٤٠ [أردباً]

من الشعير: ٤ [أرادب]

(٤) رأس واحدة من الخيل، وردت من الشيخ خلف بن ناحل[(١)] من جبل شمر، على سبيل الإهداء:

قيمتها	١٥٠٠	[قرش]
الدلالة	٣٧,٢٠	[قرش]
	١٤٦٢,٢٠	[قرش]

(١) خلف بن ناحل: من شيوخ الأحامدة، من حرب، توفي سنة ١٣٠٥هـ.

ما قُدّم له من باب الضيافة وقيمة الشعير	٤٥٢	[قرش]
	١٠١٠,٢٠	[قرش]
ما تم حسمه [له من قيمته]	٢٧٤,٣٦	[قرش]
[الواردات المتبقية للدولة]	٧٣٥,٢٤	[قرش]

إن المبلغ المذكور فيما يلي هو مجموع ما تم قيده في خزينة الديوانية للعام ثمانية وثمانين [بعد المائتين والألف هجري] برقم ٢٨٤ وتاريخ ربيع الأول ٨٩[١٢هـ]:

مجموع المبلغ الذي تم تحصيله: ٢٨٣٤٨,٧٨ [قرش]

وما تم تحصيله عيناً هو: ٤٠ [أردباً] من الحنطة، و ٤ [أرادب] من الشعير.

(٥) واردات الحناكية من الزكاة في ربيع الأول ٨٩[١٢هـ]:

الواردات النقدية		١١٨٧,٢٠ [قرش]	
الواردات العينية	من الحنطة لعام ٨٧[١٢هـ]	:	-
	من الشعير = =	:	٥ [أرادب]
الواردات العينية من الحنطة لعام ٨٨[١٢هـ]		:	٢ [أردبان]
	من الشعير = =	:	٤ [أرادب]
	من الدخن لعام ٨٩[١٢هـ]	:	٥ [أرادب]

(٦) رأسان من الخيل، وردتا من شيوخ مطير على سبيل الإهداء في غرة جمادى الأولى ٨٩[١٢هـ]:

قيمتهما	٢٦٥٠ [قرشاً]
الدلالة والضيافة وأجرة المراسل	١٤٤٠ [قرشاً]
	١٢١٠ [قرشاً]

قيمة الخلعة المهداة [إلى الشيوخ] من الخزينة الديوانية	٧٤٢ [قرشاً]
[الواردات المتبقية للدولة]	٤٦٨ [قرشاً]

(٧) ما تم تحصيله من عربان هتيم القاطنين في أطراف الحناكية من قبل ضابط الشرطة الرائد حسين آغا جانيكلي

الشرطة الرائد حسين آغا جانيكلي	٤٤٨ مجيدياً
أجرة الإبل والدليل والمراسل	٧٤ مجيدياً
	٣٧٤ مجيدياً
المصروفات التي جرت في الحناكية	٧٠ مجيدياً
[الواردات المتبقية للدولة]	٣٠٤ مجيدياً

(٨) ما ورد من زكاة خيبر عام ٨٩[١٢هـ] :

ما تم تحصيله من زكاة خيبر	١٠٦٨٧٥,٢٠ [قرشاً]
أجرة الإبل وغيرها من المصروفات	٥٧٣٥٤,٢٠ [قرشاً]
[المبلغ المتبقي للدولة من تلك الزكاة]	٤٩٥٢١,٠٠ [قرشاً]

(٩) ما تم تحصيله من زكاة من قرية العلا:

ما تم تحصيله من زكاة قرية العلا	٣٣٤٠ [قرشاً]
المبالغ المقدمة لشيوخ العلا والمصروفات	١٥٦٠ [قرشاً]
[المتبقي للدولة]	١٧٨٠ [قرشاً]

الواردات العينية لخيبر	من الحنطة	من الشعير
	٨١ق ٣ [أرادب]	٢٠٠ح ٦٧ق ٢٢ [أردباً]
الواردات العينية للعلا	من الحنطة	من الشعير
	١٣١ق --	١٠٠ح ٢٦ق ٧ [أرادب]
[مجموع واردات خيبر والعلا]	٤ق ٤ [أرادب]	٢٠٠ح ٣ق ٣٠ [أردباً]

(١٠) ما وردت من شيخ جبل شمر محمد بن رشيد من إبل وخيول على سبيل الإهداء، وسجلت في دفتر الإيرادات:

قيمة ٦٠ رأساً من الإبل	٢٥٦٠٠ [قرشاً]
قيمة ٦ رؤوس من الخيل	١٦١٥٠ [قرشاً]
	٤١٧٥٠ [قرشاً]
العطية والخلعة الممنوحة له والضيافة	٩١٩١ [قرشاً]
[المتبقي للدولة]	٣٢٥٥٩ [قرشاً]

(١١) بموجب التعهد الذي قدمه على نفسه أمير جبل شمر محمد [بن عبد الله ابن رشيد من تقديم المال لخزينة الديوانية، فقد ورد منه بمعرفة رئيس التجار أبي بكر أبي النصر أفندي وخلف بن ناحل، محسوباً لعام تسعة وثمانين [بعد الألف والمائتين هجري]:

٣٠٠٠ مجيدي [كل مجيدي يساوي ٢٠ قرشاً]: ٦٠٠٠٠ [قرش]

(١٢) ما تم تحصيله من قبائل بني سليم[1] والسعادين[2] من أموال باسم الزكاة محسوباً لعام ٩٠[١٢هـ]

[الواردات]	٨٥٤٤ [قرشاً]
مصروفات الموظفين وغيرها	٧٢٨ [قرشاً]
	٧٨١٦ [قرشاً]

(١) ولد سليم من بني سالم من حرب، وهم أقرباء السعادين.

(٢) السعادين، من ولد محمد من بني سالم.

ما تم حسمه [لهم من تلك الواردات]	١٨٠٣ [قرشاً]
[المتبقي للدولة]	٦٠١٢ [قرشاً]

المبالغ التي تم تحصيلها منها: ٥٦٦٦ [قرشاً]

ما لم يتم تحصيلها منها : ٦٤٦ [قرشاً]

(١٣) الواردات التي تم تحصيلها من صندوق المال في ينبع البحر:

ما تم تسليمه إلى صندوق المال في ينبع من الإبل والأغنام وغيرهما من الأصناف؛ نتيجة لما قامت به عساكر العقيل الهجانة في الهجوم على عربان صبح؛ بسبب أعمالهم غير المناسبة:

[قيمة تلك الواردات]	١٢٣٧٤,٢٠ [قرشاً]
مصروفات عساكر العقيل المتنوعة	٤٦٧٠,٠٠ [قرشاً]
	٧٧٠٤,٢٠ [قرشاً]
[قيمة] رأسين من الهجانة أعيدتا إلى أصحابها	١٦٤٠,٠٠ [قرشاً]
	٦٠٦٤,٢٠ [قرشاً]
ما تم حسم قيمته	١٢١٢,٣٦ [قرشاً]
[الواردات المتبقية للدولة]	٤٥٨١١,٢٤ [قرشاً]

(١٤) ما تم تسليمه إلى صندوق المال في ينبع من زكوات التمور في ينبع النخل وكذلك من زكاة الإبل والأغنام من موجودات عربان جهينة:

عُشر التمور	٧١١٣٤١,٣٠ [قرشاً]
عشر المواشي	٣٢,٠٠٠,٠٠ [قرش]
	١٠٢٣٤١ر٣٠ [قرشاً]

المبالغ التي وضعت في خدمة الشيوخ	٢٠٦٦٩,٠٦	[قرشاً]
	٨٢٦٧٦,٢٤	[قرشاً]
	١٦٥٣٥,١٤	[قرشاً]
ما تم حسم قيمته	٦٦١٤١,١٤	[قرشاً]
ما تم تحصيله من المبلغ المذكور	٤٩٨٩٠,٠٥	[قرشاً]
ما لم يتم تحصيله حتى حينه	١٦٢٥١,٠٥	[قرشاً]
[المجموع الكلي لواردات صندوق المال في ينبع]	٧٠٩٩٢,٣٤	[قرشاً]
ما تم تحصيله	٥٤٧٤١,٢٩	[قرشاً]
ما لم يتم تحصيله	١٦٢٥١,٠٥	[قرشاً]

(١٥) مخصصات الشيخ سعد بن جزا الموقوف صرفها:

من شهر رمضان عام ٨٨[١٢هـ] وحتى شهر جمادى الآخرة من عام ٨٩[١٢هـ]

		في الشهر		في عشرة أشهر	
المخصصات العينية	من الحنطة	٤٠	[أردباً]	٤٠٠	[أردب]
	من الشعير	١	[أردب]	١٠	[أرادب]
	من الفول	٣	[أرادب]	٣٠	[أردب]

حنطة [؟]		الأرز...			
١٠٠	[أردب]	١٠٠	[أردب]	لعام ٨٨[١٢هـ]	٣٠٠٠٠
٩٠	[أردباً]	٩٠	[أردباً]	لعام ٨٩[١٢هـ]	٣٠٠٠٠
١٩٠	[أردباً]	١٩٠	[أردباً]	محول من عام ٨٨[١٢هـ]	٦٠٠٠٠
١٩٠	[أردباً]	١٩٠	[أردباً]	محول من عام ٨٩[١٢هـ] فرق السعر	١٢٠٠٠
٣٨٠	[أردباً]	٣٨٠	[أردباً]		٤٨٠٠٠

(١٦) مرتب الشيخ سعد بن جزا الأساس من شهر شوال عام ٨٨[١٢هـ] وحتى غاية شهر جمادى الآخرة ٨٩[١٢هـ]:

	[شهرياً]	خلال تسعة أشهر
من الحنطة	٤٠ [أردباً]	٣٦٠ [أردباً]
من الشعير	٢٠ [أردباً]	١٨٠ [أردباً]

(١٧) ما تم توقيفه من رسوم التخريجية[١] في المدينة المنورة:

١٢٧٩٩,٢٠ [قرشاً]	من رمضان ٨٨[١٢هـ]
٣٠٠٠٠,٠٠ [قرش]	محول عام ٨٩[١٢هـ]
٤٢٧٩٩,٢٠ [قرشاً]	
٣٨٤١٥,٠٠ [قرشاً]	من الأول من مارس ٨٩[١٢ رومي] حتى نهاية حزيران[٢]
٨١٢١٤,٢٠ [قرشاً]	
١٧٤٢٣,٣٠ [قرشاً]	ما تم حسمه من قيمته
٦٣٧٩٠,٣٠ [قرشاً]	

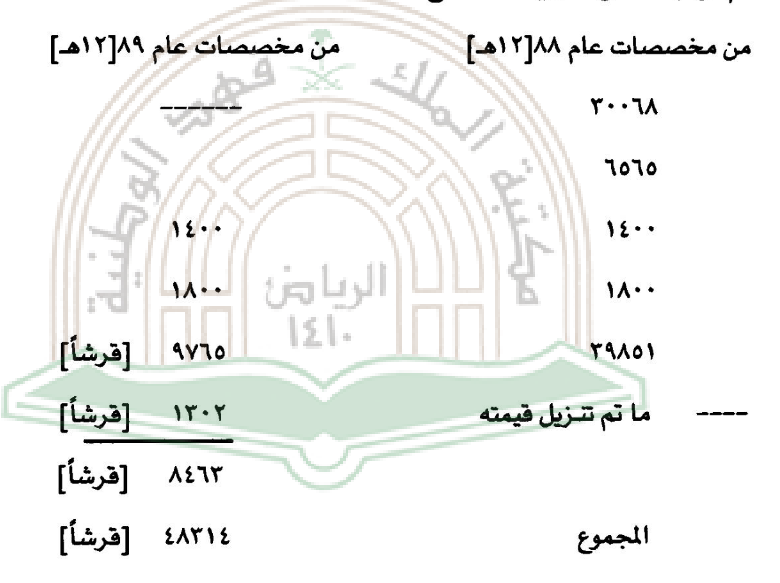
(١) رسم التخريجية: ضريبة خاصة بالحجاز، كانت تؤخذ على الجمال والبغال المستخدمة في النقل. وقد أحدث هذا الرسم عام ١٨٨٤م .
Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu/M.Zeki Pakalin.- Istanbul:MEB. 1983: 3/376.

(٢) يلاحظ هنا أن التاريخ المستخدم في هذه الفقرة التاريخ الرومي. وهو التاريخ المالي، الذي يبدأ شهره الأول في السنة من شهر مارس. وعدد أيام السنة في هذا التاريخ ٣٦٥ يوماً على غرار أيام السنة الميلادية؛ بينما أيام السنة الهجرية ٣٥٥ يوماً.

في ينبع البحر:

٤٠١٨٥,١٥	[قرشاً]
١٨٠٠,٠٠	[قرش] رواتب الموظفين
٣٨٣٨٥,١٥	[قرشاً]
٧٦٧٧,٠٥	[قرشاً] ما تم حسمه من قيمته
٣٠٧٠٨,١٠	[قرشاً]

ما تم توقيفه من تموينات الحج:



	من مخصصات عام ٨٨[١٢هـ]	من مخصصات عام ٨٩[١٢هـ]	
	٣٠٠٦٨	------	
	٦٥٦٥		
	١٤٠٠	١٤٠٠	
	١٨٠٠	١٨٠٠	
	٣٩٨٥١	٩٧٦٥	[قرشاً]
----	ما تم تنزيل قيمته	١٣٠٢	[قرشاً]
		٨٤٦٣	[قرشاً]
	المجموع	٤٨٣١٤	[قرشاً]

إن المبلغ المذكور فيما يلي هو قيمة الأغراض التي نهبها ابن أخي الشيخ سعد ابن جزا، "تركي"(١) وجماعته من الأشخاص المعروفين من أهالي المدينة المنورة، بالقرب من مزرعة أبي السعود الواقعة بجوار ضريح سيدنا عثمان [؟] رضي الله

(١) تركي بن بخيت بن جزا الصميدي الأحمدي.

تعالى عنه، في الرابع عشر من شوال [عام ١٢٨٨هـ، كما يبدو]، وبناءً على موافقة المجلس، فقد وُزع عليهم [أي أصحاب الأموال المنهوبة] ألف ريال، الذي هو بدل ثلثي تلك الأموال المنهوبة:

١٩٤٣٢٥,٢٠ [قرشاً]

٢٥٦٠٠,٠٠ [قرشاً] ما تم حسمه [من المخصصات]

١٦٨٧٢٥,٢٠ [قرشاً]

مخصصه [أي مخصص تركي ابن أخي الشيخ سعد بن جزا، كما يبدو] من [قافلة] الحج المصري، المحول لعام ٨٩[١٢هـ]: ٣٥١٢,٢٠ [قرشاً]

مخصصه من الحنطة: ١١٤٠ [أردباً]

من الشعير: ١٩٠ [أردباً]

من الفول: ٣٠ [أردباً]

من الأرز: ٣٨ [أردباً]

(١٨) مخصصات الشيخ بخيت بن جزا، أخي سعد بن جزا، التي أوقفت من شهر شوال عام ٨٨[١٢هـ] وحتى شهر جمادى الآخرة لعام ٨٩[١٢هـ]:

[المخصص الشهري من] الحنطة ٢٠٠ ح[حبة؟] ٨٥ق [؟] ٥ [أردباً كما يبدو]

[مخصصاته منها لمدة] تسعة أشهر ٢٠٠ ح ١٣ق ٥٢ [أردباً كما يبدو]

ما تم توقيفه من مخصصاته في تموينات الحج محولاً لعام ٨٨[١٢هـ] ٥٩٥٥ [قرشاً].

(١٩) مخصصات حذيفة ابن الشيخ سعد بن جزا الموقفة من رمضان عام ٨٨[١٢هـ] وحتى جمادى الآخرة عام ٨٩[١٢هـ]:

[مخصصه الشهري] من الحنطة ٦ [أرادب] من الشعير ١ [أردب]

[مخصصاته التي أوقف صرفها] لمدة عشرة أشهر

من الحنطة ٦٠ [أردباً] من الشعير ١٠ [أرادب]

ما تم توقيفه من مخصصاته من مؤن الحج محسوباً لعام ٨٨[١٢هـ]

[مجموع الشهور التي وقفت فيها مخصصاتها]

الرسم النقدي	**٤٥٠٠ [قرش]**	**٤٥٠٠**
الحنطة	**٧,٢٦ [أردباً]**	**٦٧,٢٦**
الشعير	**٣١ [؟]**	**٤١**
الفول	**٩,٨٥ [أردباً]**	**٩,٨٥**

(٢٠) مخصصات سليم بن عواد التي أوقف صرفها من شهر رمضان عام ٨٨ [١٢هـ] وحتى شهر جمادى الآخرة لعام ٨٩[١٢هـ]:

[المخصص الشهري من] الحنطة ١٠٠ ح[حبة؟] ١٠١ [؟] ١ [أردب]

[مخصصاته منها لمدة] عشرة أشهر ٢٠٠ ح ٤٠ق ١٩ [أردباً]

ما أوقف صرفه من مخصصاته من مؤن الحج محسوباً لعام ٨٨[١٢هـ]

الرسم النقدي ٨٠٠ [قرش]

(٢١) مخصصات عبد الله جابر التي أوقف صرفها من شهر جمادى الأولى عام ٨٨[١٢هـ] وحتى شهر جمادى الآخرة لعام ٨٩[١٢هـ]:

[المخصص الشهري من] الحنطة ٢٠٠ ح[حبة؟] ١٠٣ [؟]

[مخصصاته منها لمدة] ثلاثة عشر شهراً ٢٠٠ح ٤٩ق ١٢ [أردباً]

(٢٢) مخصصات أولاد عامر بن وصل وإخوانه المتوقفة :

مخصصات مصلح بن عامر الموقفة من شهر شوال ٨٦[١٢هـ] وحتى شهر جمادى الآخرة ٨٩[١٢هـ]:

[مخصصاته الشهرية] من الحنطة: ٦ [أرادب] الشعير: ١ [أردب] الفول ٧٧

لثلاثة وثلاثين شهراً: = ١٩٨ [أردباً] = : ٣٣ = ٢٠٠ح ٣٧ ,٢١

مخصصات وقف صرفها من رمضان ٨٨[١٢هـ] وحتى جمادى الثانية ٨٩[١٢هـ]:

من الحنطة	من الشعير		
٥ [أرادب]	–	[مخصصات]	منصور بن وصل
٤	١	=	ناصر بن وصل
٤	١	=	سالم بن عامر
١٤	١		
١٤٠	١٠ [أرادب]		[مخصصاتهم لمدة] عشرة أشهر

رواتبهم النقدية المخصصة لهم من مؤن الحج الموقفة:

١١٨٠٥,٠٠ [قرشاً] محولة من عام ٨٦[١٢هـ]

١١٤٠٥,٢٧ [قرشاً] محولة من عام ٨٨[١٢هـ]

٢٣٢١٠,٢٧ [قرشاً]

مخصصاتهم العينية من مؤن الحج محولة من عام ٨٨[١٢هـ]:

من الحنطة		من الفول	
١٨,٨		١٥٩٠	عامر بن وصل
١,٣٢		١٤٠	وهذا أيضاً [أي لعامر بن وصل]
٤,٤٠	٢٠٠ح	٤٧٢	مصلح بن عامر
١,٦٧		١٧٥	منصور بن وصل
١,١٤	٢٠٠ح	١٢٢	ناصر بن وصل
٢٦,٥٤	--	٢٥٠٠	[المجموع]

تعويض الأشياء المنهوبة عام ٨٦[١٢هـ] بتنزيل قيمتها [من مخصصاتهم]

٨٨٤٨٨,٣٢	[قرشاً] ما تم تنزيله من الحساب
١٤٤٣١٥,١١٣	[قرشاً] ما يقابل مرتب شيخ جديدة عوض بن درويش[1]
١٢٨٣٤,١٩	[قرشاً] ما يقابل مرتبات المذكورين
١٢٨٣٤ر١٩	[قرشاً] ما يقابل مخصصاتهم النقدية
٢٦٧١٢,٠٠	[قرشاً] قيمة الحنطة
٢٤٥٧,٠٠	[قرشاً] قيمة الشعير
٢١٧٠,٠٠	[قرشاً] قيمة الفول
٤٤١٧٣,١٩	[قرشاً]

(١) هو الشيخ عوض بن درويش بن راجح، من شيوخ بني عمرو، من بني سالم.

مخصصاتهم التي أوقفت مقابل ما نهبوه من الحجاج المغاربة في عام ٨٦[١٢هـ]:

المخصصات النقدية	الحنطة		الشعير	الفول	
٢٣٢١٠,٢٧	٣٦٤,٥٤	٤٣	٢٠٠ح	٩٢	٩٠
١٢٨٣٤,١٩	١٦٨,١٠٠	٢٨	٠٠٠	١٠	١٨
١٠٣٧٦,٠٨	١٩٦,٥٤	١٥	٢٠	٨٢	٧٢

(٢٣) مخصصات عايج بن محمد التي أوقف صرفها من شهر رمضان حتى شهر جمادى الآخرة ٨٩[١٢هـ]:

[المخصص الشهري من] الحنطة ٣ [أرادب]

[المخصص الموقف لمدة] عشرة أشهر من الحنطة ٣٠ [أردباً]

(٢٤) مخصصات مطير بن جابر [الأحمدي] التي أوقف صرفها:

[المخصص الشهري من] الحنطة ١٠٠ ١,٤٧ [أرادب]

[المخصص الموقف لمدة] عشرة أشهر من الحنطة ٢٠٠ ١٤,٤٠ [أردباً]

[مخصصه] الموقف من تموينات الحج محول لعام ٨٨[١٢هـ]

[المخصص]	النقدي	الحنطة		الفول
	٧٨٧	٨,٨٤		٢٦,٤٠
مجموع الموقفات	٧٨٧	٢٠٠	٢٣,١٦	٧٦,٤٠

(٢٥) مخصصات جار الله بن مفرج [الأحمدي] التي أوقف صرفها من شهر رمضان ٨٨[١٢هـ] وحتى جمادى الآخرة ٨٩[١٢هـ]:

من :	الحنطة		الشعير		الفول
	٧٢ق	٨	١٠٠	٨٦	٧٧,٢٠٠
في مدة عشرة أشهر	٧٢ق	٨٦	٢٠٠	٩,٥٢	٦,٥٥

(٢٦) مخصصات عويمر فالح التي أوقف صرفها من شهر المحرم ٨٨[١٢هـ] وحتى جمادى الآخرة ٨٩[١٢هـ]:

[مخصصه الشهري]	من الحنطة ٢٠٠ح ١٠٣
لمدة ثمانية عشر شهراً	٢٧ح ١٧ [أردباً].

(٢٧) المخصصات النقدية لبعض الأشخاص من مؤن الحج محول إلى عام ٨٨[١٢هـ]:

قبيلة الصميدات	١٠٩٩	[قرشاً]
عبد الرحمن بن مفرج	٤٧٣٠	[قرشاً]
محمد عايج	٧٠٠	[قرشاً]
محمد بن سعيدان	١٧٦٠	[قرشاً]
محسن بن صقر	٥٠	[قرشاً]
مسفر بن مرحمة	١٢٠	[قرشاً]
مبروك بن عقلة [عقلا]	٦٥	[قرشاً]
[المجموع]	٨٥٢٤	[قرشاً]

(٢٨) المخصصات العينية التي أوقف صرفها من مؤن الحج للأشخاص الآتية أسماؤهم فيما يلي :

	الحنطة		الشعير	الفول
محمد بن عايج	٢٠٠ح	١٠٦,٢	---	٣٢٢
عوض الله بن بخيت	--	١٫٠٦٧	---	١٧٥
دخيل الله بن بخيت	--	١٫٠٦٧	---	١٧٥

محمد بن جابر	--	٠,٠٣٥	---	٣٥
سعيد بن سعيد	--	٠,٠٣٥	---	٣٥
دخيل الله بن أحمد	٢٠٠ح	٢,٠١١	---	٢٢٧
إبراهيم بن مفرج	٢٠٠ح	٠,٠٨٧	---	٨٧
علي بن سليم	--	٠,٠٨٧	---	٦٠
عبد الله بن سليم	--	٠,١٠٥	---	١٠٥
أحمد بن سليم	٢٠٠ح	١,٠١٣	---	١٢١
هندي بن جبير	٢٠٠ح	٠,٠٥٠	---	٥٠
مسعود بن عودة	--	٠,٠٧٠	---	٧٠
جبير بن درويش	--	٠,٠٤٠	---	٤٠
حميدان بن جبير	--	١,٠٨٦	١,٤٥	١٤٠
مسلم بن سلامة	--	٠,٠٤٠	---	٤٠
عوض بن عودة	--	٠,٠٣٢	---	١٤٠
عبد الله بن حسين	--	٠,٠٧٠	---	٧٠
عوض بن صالح	--	١,٠٣٢	---	١٤٠
[المجموع]	--	١٩,٠٣٦	١,٤٥	٢٠٣٤

راسب بن مسافر	---	٠,٠٥١	---	٥١
عوض بن مبارك	---	٠,٠٥١	---	٥١
محمد بن مسفر	---	٠,٠٥١	---	٥١
صقر بن مسفر	---	٠,٠٥١	---	٥١

محمد بن سليمان	---	٠,٠٥١	---	٥١
واصل بن أحمد	---	٠,٠٥١	---	٥١
سليم بن عقلة	---	٠,٠٥١	---	٥١
نويجع بن جبران	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
مرشد بن جبر	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
صالح بن مصلح	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
جبر بن جبير	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
درويش بن عبد	---	٠,٠٥٠	---	٥٠
سليمان بن جبر	---	٠,٠٥١	---	٥١
مرضي بن جابر	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
ثيان بن جابر	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
جزا بن مبارك	---	٠,٠٧٠	---	٣٠
مطلق بن عوض	---	٠,٠٧٠	---	٧٠
تركي بن بخيت	---	١,٦٧	---	١٧٥
مطلق بن عبيد	---	٠,٠٦٠	---	٦٠
مسعود بن دخيل	---	٠,٠٤٠	---	٤٠
شاهر بن مطير جابر	---	٠,٠٥١	---	٥١
عوض بن مطير	---	٠,٠٥١	---	٥١
[المجموع]	---	١١,٧٢	---	١٢٦٠

[المجموع الكلي] من الحنطة ٣١ [أردباً]

من الشعير ١,٤٥

من الفول ٣٢٩٤

(٢٩) ما تبقى من مدفوعات إيجار حوش كبير مع ثلاثة مقاهي ودكاكين أخرى؛ لإقامة الخيالة والمشاة من عساكر الضبطية في البلدة الطيبة بمقتضى الأمر السلطاني من شهر المحرم ٨٨[١٢هـ] وحتى شهر ذي الحجة عام ٨٩[١٢هـ]:

قيمة إيجار الحوش الكبير		١٢٨٠٠ [قرش]
إيجار المقاهي والدكاكين		١٧٠٠ [قرش]
[المجموع]		١٥٥٠٠ [قرش]
إيجار السنتين	٢×١١٥٥٠٠ =	٣١٠٠٠ [قرش]
ما تم دفعها عن المحلات المذكورة حتى ربيع الآخر عام ٩٠		١٢٩٨٦ [قرش]
		١٨٠١٤ [قرش]

(٣٠) على الرغم من مرور موكب قافلة الحج الشامي من الطريق السلطاني، فقد خصص باسم الشيخ سعد بن جزا والشيخ عبد الله بن مطلق - من قبيلة الأحامدة - رواتب من الخزينة الديوانية بالسعر الرائج في البلدة الطيبة. ومع مرور قافلة الحج المذكورة في العام المنصرم من الموقع المذكور، فإن المرتبات المذكورة لم تعط للشيخين المذكورين، بل وقفت:

[مخصصات] مقيدة باسم الشيخ سعد بن جزا	٤٠٠٠٠ [قرش]
[مخصصات] مقيدة باسم الشيخ عبد الله بن مطلق	٥٠٠٠ [قرش]
[المجموع]	٤٥٠٠٠ [قرش]
ما تم تنزيله منها	٩٠٠٠ [قرش]
[المتبقي للدولة]	٣٦٠٠٠ [قرش]

(٣١) بناءً على عدم إصغاء قبيلة بني عمرو للنصائح التي أسديت إليها، وشروعها في إطالة يدها على جوار البلدة الطيبة، فقد سيقت عليها العساكر؛ من باب التأديب، فأخذت منها الإبل، وبيعت ووضعت أثمانها في الخزينة الديوانية من باب الإيرادات:

الإبل الكبيرة والصغيرة ٥٦٥ [رأساً]

[قيمتها] بالمجيدي ٧٦٠١,٧ [مجيدياً]

ما تم تنزيل قيمتها منها؛ حيث قدمت مبالغ منها لبعض شيوخ العربان من باب الإكرامية والضيافة وبدل الكبود والشال ١٦٣٣٤ [قرشاً]

إن ما تم عرضه بعاليه من قيمة عينية للغلال، هو تقديري. وفي حال اقتضاء الأمر فيمكن إخراجها من المستودعات وبيعها. وفي هذه الحالة يمكن أن يطرأ عليها نقص أو زيادة. وقد وضع هذا الشرح لإعلام جنابكم به.

المخصصات النقدية ٦٤٦١٣٤,١٠ [قرشاً]

ما تم تخصيصها من المبالغ ٦٢٩٢٣٦,٢٥ [قرشاً]

ما لم يتم تحصيلها من المبالغ ١٦٨٩٧,٢٥ [قرشاً]

المخصصات العينية من :

	الحنطة	الشعير	الفول	الدخن	الأرز الهندي
	١١١٦٨٢,١٩	٣٠٠,١١١	٣٦,٨٢	٥٠,١٢	٣٨٠
[المجموع]	٢٥٢٣٢٧,٠٥	٢٢٥٠٩	٢٩٥٨٦	٨١٢	٣٨٠٠٠

[المجموع الكلي] ٣٤٣٢٣٤,٢٠

[المجموع الكلي بالقرش] ٩٨٩٣٦٨,٣٠

[وهو يساوي] ٣٠ر٣٦٨ر١٩٧٨ كيساً، أي ألفاً وتسعمائة وثمانية وسبعين كيساً ثلاثمائة وثمانية وستين ألف قرش وثلاثين باره [هللة]

٢٦ جمادى الأولى ١٢٩٠[هـ] (ختم) السيد عزت مصطفى

[انتهت الوثيقة]

اختتام :

إن ما تم عرضه بعاليه من معلومات وأرقام، تتناول الأوضاع المالية في المدينة المنورة وملاحقها من البلدات والقرى في عامي ١٢٨٨-١٢٨٩هـ. وعلى الرغم من أهمية الأرقام الواردة في هذه الوثيقة المالية، وكشفها النقاب عن المصروفات التي كانت تخصصها الدولة لشيوخ القبائل في المنطقة من أموال نقدية وعينية، وورود إشارات عابرة إلى المناطق التابعة للمدينة المنورة من حيث التشكيلات الإدارية والتنظيمات المالية، وذكرها جانباً من واردات المنطقة على النخيل والمواشي، إلا أن إيراد أسماء بعض شيوخ القبائل في تلك الفترة ولا سيما من حرب، من أهم الأمور التي تضمنتها الوثيقة حسب رأي الباحث؛ لأن تلك القبائل كانت مسيطرة على مواقع نفوذها. وواردات المنطقة كانت قليلة. فكانت تستغل نفوذها في الاشتراط على الدولة بتخصيص أموال لها. وتلك الأموال كانت نقدية وعينية، تقوم الدولة بدفعها مرة أو عدة مرات في السنة، حسب ما كان معتاداً. بشرط أن تمتثل القبيلة لأوامر الدولة من حيث توفير الأمن واستتبابه في المنطقة، وعدم التعرض للحجاج والمارين بها. ويبدو أن السبب الذي أدى إلى قطع تلك الرواتب المخصصة لشيوخ القبائل، شروعهم أو أفراد من قبائلهم في أعمال أخلت بأمن المنطقة. فلم تجد الدولة بدأ من قطعها عنهم إلا إذا تمثلوا لأمر الدولة في استتباب الأمن واستقراره. ويبدو أن قوة الإدارة المحلية في تلك الفترة كان قد مكنتها من الوقوف في وجه القبائل، التي أوردت الوثيقة الكثير من أسماء شيوخها وأعيانها.

١٩- المدينة المنورة في دفتر الأوقاف رقم ١٩٩١٦ من دفاتر الأرشيف العثماني (٨ المحرم ١٢٨٣هـ/٢٣ مايو ١٨٦٦م - الأول جمادى الآخرة ١٢٨٨هـ/١٧ أغسطس ١٨٧١م)[١]:

وصف عام للدفتر:

يتكون الدفتر الموجود بين أيدينا صورة منه - وهو محفوظ في الأرشيف العثماني في تصنيف الأوقاف Evkaf 19916 برقم ١٩٩١٦ من اثنتين وثمانين صفحة من القطع الكبير. وسوف يتم عرض بعض الموضوعات الواردة فيه. وهو يتعلق بالمدينة المنورة بالكامل. ونظراً لكبر حجمه فسوف نعرض بعض الموضوعات على سبيل المثال. ولعل الله ييسر فيما بعد ترجمة الكتاب.

الموضوعات التي تناولها الدفتر:

تبين من استعراض الموضوعات الواردة في هذا الدفتر أن كل تلك الموضوعات تتناول الجانب المالي والأموال المخصصة - بشكل من الأشكال - من الأوقاف لأهالي المدينة المنورة والمجاورين فيها والعاملين في الحرم النبوي الشريف وفي المكتبات وفي غيرها من الأماكن الموجودة بالمدينة المنورة.

وهذا الدفتر يورد الرواتب الشهرية للعاملين في مختلف القطاعات التابعة لنظارة الأوقاف بإستانبول، ومبالغها والمخصصات المالية الأخرى، سواء من الصرة السلطانية التي ترسل إلى المدينة المنورة كل سنة، أو من الخزينة السلطانية الخاصة أو من الجهات الأخرى المرتبطة بالأوقاف أيضاً.

(١) بحث مقدم للقاء العلمي (العاشر) للجمعية التاريخية السعودية (بالمدينة المنورة) بتاريخ الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/٢٩ مايو ٢٠٠٧م .

والفترة الزمنية التي يتناولها الدفتر تبدأ من ٨ المحرم ١٢٨٣هـ/٢٣ مايو ١٨٦٦م وتمتد حتى الأول من جمادى الآخرة ١٢٨٨هـ/١٧ أغسطس ١٨٧١م. أي مدة خمس سنوات ونصف. وهذا لا يدل على أن جميع المخصصات لأهالي المدينة المنورة قد ضمت إلى هذا الدفتر. وإنما يدل - كما اتضح من الدفاتر والوثائق الأخرى في الأرشيف العثماني - أن هناك دفاتر وسجلات أخرى، تناولت أموراً مالية متعلقة بالمدينة المنورة في الفترة المذكورة. على غرار دفاتر العينيات التي تكررت أعدادها في الفترة ذاتها مع اختلاف الموضوعات التي تناولتها. وقد تبين للباحث من المتابعة المستمرة تكرر بعض الموضوعات في دفترين أو أكثر من دفاتر العينيات بنصوصها وتواريخها. ولعل القيد الصغير الموجود على الدفتر رقم ١٩٩١٦ - الذي نتحدث عنه في هذا البحث - وهو "مدينة علم وخبري" يفيد منح التعريف لأصحاب المخصصات من أهالي المدينة المنورة.

وقد تبين من مختلف القيود الموجودة في الدفتر أن المخصصات كانت ترسل لأصحابها في المدينة المنورة مع الصرة. ومعلوم أن الصرة كانت ترسل مرة واحدة في السنة. ولذلك فإن المخصصات الشهرية كانت تجمع وتعطى لأصحابها أثناء وصول الصرة إلى المدينة المنورة مرة واحدة، كما اتضح ذلك للباحث. وقد تودع الصرة في الخزنة النبوية الشريفة بعد وصولها إلى المدينة المنورة ثم توزع على أصحابها شهراً بشهر. وهناك بعض الوثائق التي تبين توكيل بعض أعيان المدينة المنورة (مثل شيخ الحرم وقاضي المدينة المنورة وغيرهما) في توزيع الصرة على الأهالي.

وإضافة إلى ما سبق ذكره فقد ضم الدفتر معلومات مفيدة في توضيح جوانب من تاريخ الحجاز المعاصر، وردت عرضاً أثناء الحديث عن النواحي المالية

للمدينة المنورة. منها على سبيل المثال كون والي جدة والياً على الحبشة أيضاً (الورقة ٤/أ). وكثرة عدد المجاورين الذين هاجروا للإقامة في المدينة المنورة في مختلف العهود والعقود (كما يظهر ذلك في معظم صفحات الدفتر). وكون معظم الأموال المخصصة للمجاورين القاطنين في المدينة المنورة من الأوقاف التي وقفت عليهم في مختلف مناطق الدولة العثمانية. (مثل معتق والي عكا المجاور في المدينة المنورة أحمد آغا: الورقة ٤/ب). ومخصصات المجاورين في المدينة المنورة من الخزينة الديوانية بها (كما هو الحال في مخصصات إسماعيل أفندي الداغستاني)[(١)] كما بينت القيودات المدونة في هذا الدفتر أنواع الوظائف الموجودة بالحرم النبوي الشريف. مثل أمانة الصندوق، وكتابة الحرم النبوي، وأمانة مكتبة الحجرة النبوية المطهرة..إلخ، إضافة إلى ذكر كثير من الموظفين العاملين في مختلف القطاعات الحكومية بالمدينة المنورة، سواء من أهاليها أو من غيرهم من القادمين إليها من مختلف مناطق الدولة العثمانية. وبناءً على أن هذا الدفتر يتعلق - على الأغلب - بالجوانب المالية فقد وردت معلومات كثيرة - عرضاً - عن الأوضاع التعليمية والاجتماعية للمدينة المنورة في الفترة التي تناولها الدفتر. كما وردت معلومات عن بعض مكتبات المدينة المنورة والوظائف الموجودة بها.

ومن الأمور التي لفتت نظر الباحث كون الأموال المخصصة لآغاوات الحرم النبوي الشريف كان مبلغاً كبيراً بالمقارنة برواتب غيرهم. فعلى سبيل المثال كان الراتب المخصص لمحمد ذا النون آغا ألفاً وخمسمائة قرش، بينما كان الراتب المقدر لمدرس اللغة الفارسية والعربية في المدرسة المجيدية مئتين وخمسين قرشاً (الورقة ١١/ب) قارن ذلك بـ (الورقة ٩/ب).

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Evkaf. 19916. p. 18/a.

وقد تبين من التواريخ المذكورة في أدنى القيود أن ما جرى من تخصيصات مالية أو تحويل للمخصصات لم تكن بالترتيب التاريخي المتسلسل. فقد دونت بعض القيود في تواريخ متأخرة ووردت قبل غيرها من القيود المدونة في تواريخ متقدمة. (انظر على سبيل المثال الورقة ٥/أ و ب).

كما اتضح للباحث أيضاً أن بعض الموظفين العاملين في المدينة المنورة كانوا قد أتوا إلى وظيفتهم من إستانبول، ثم استقالوا من العمل بعد مضي زمن، ورجعوا - لسبب من الأسباب - إلى إستانبول.

نماذج من وثائق المدينة المنورة في هذا الدفتر:

- تكليف زاهد أفندي - من أهالي المدينة المنورة الكرام - بالنيابة عن السلطان العثماني في أداء الحج، ومنحه مبلغ خمسة عشر ألف قرش لهذا الغرض. وقد تقرر قيام المشار إليه بالحج في كل موسم من مواسم الحج الأكبر، وتأدية المبلغ المذكور بعد ذلك من الخزينة النبوية الشريفة، وعدم إجباره على التوجه إلى إستانبول؛ لاستلام المبلغ. (٨ المحرم ١٢٨٣هـ). (الورقة ٣/أ).

- بناءً على وفاة الحاج عثمان زهدي أفندي - حافظ الكتب في مكتبة شيخ الإسلام الأسبق عارف حكمت أفندي - في اليوم الثالث عشر من أيلول عام واحد وثمانين ومائتين وألف [رومي/٥ جمادى الأولى ١٢٨٢هـ/٢٥ أيلول ١٨٦٥م]، تخصيص نصف راتبه البالغ مائتي قرش لأم ولده الزنجية زعفرانة اعتباراً من التاريخ المذكور، وإرساله بالصرة الهمايونية إلى خزينة مديرية المدينة المنورة (٢٧ المحرم ١٢٨٣هـ/١١ حزيران ١٨٦٦م). (الورقة ٣/أ). وورد

قيد آخر في (الورقة ٩/أ) أنه بناءً على وفاة المذكورة زعفرانة في (اليوم السادس من كانون الثاني ١٢٨٢ رومي/١٢ رمضان ١٢٨٣هـ/١٨ يناير ١٨٦٧م) فقد خصص راتبها للمجاوريَن بالمدينة المنورة إسماعيل سيروزي ومحمد حلمي طوسيالي اعتباراً من تاريخ وفاتها المذكور.

- تعيين الحاج بدري أفندي متولياً للحسابات اليومية بالخزينة النبوية الشريفة بالمدينة المنورة، بدلاً من شوقي أفندي، والطلب الذي قدمه بمنحه مصروف الطريق له، المقدر بثلاثة آلاف قرش، وما يجب عمله في هذا الصدد، بناءً على الأصول الجارية المتبعة في السابق (٢٨ المحرم ١٢٨٣هـ/ ١٢ حزيران ١٨٦٦م). (الورقة ٣/أ).

- تخصيص الراتب الشاغر من المتوفاة لاله زار خانم - العاملة سابقاً في القصر السلطاني بإستانبول ثم هاجرت إلى المدينة المنورة - المقدر بثلاثمائة قرش إلى معتقتيها نور جشم ويلدز والمعتق محمد بالتساوي من تاريخ وفاتها، وصدور الموافقة على ذلك بعد الإشعار الوارد من ولاية الحجاز بناءً على القيود الرسمية، وصدور الشهادة الرسمية بذلك. (١٨ ربيع الأول ١٢٨٣هـ/٣١ تموز ١٨٦٦م). (الورقة ٣/أ).

- الراتب المخصص لمتولي الحسابات بالخزينة النبوية الشريفة بدري أفندي هو ألف قرش. (٢٦ ربيع الثاني ١٢٨٣هـ/٦ أيلول ١٨٦٦م). (الورقة ٣/ب).

- هجرة أمينة خانم - زوجة كوجوك جلبي آغا من أعيان تكير داغ - إلى المدينة المنورة، ورغبتها في تحويل أموالها ومخصصاتها المالية من الدولة إلى المدينة المنورة وصدور الموافقة على ذلك. (غرة جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١١ أيلول ١٨٦٦م). (الورقة ٣/ب).

- انتقال رئيس الحدادين في الأبنية العالية بالمدينة المنورة مصطفى آغا إلى إستانبول، ونقل راتبه الشهري البالغ مائة وخمسين قرشاً إليها. (٢١ جمادى الآخرة ١٢٨٢هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٦٦م). (الورقة ٤/أ).

- طلب المجاور في المدينة المنورة المتقاعد من المالية رفعت أفندي، تسليم مخصصه المالي البالغ ثلاثة آلاف قرش من الخزينة الجليلة إليه؛ بسبب وجوده في إستانبول. (٢٩ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٦٦م). (الورقة ٤/أ).

- بناءً على الطلب الوارد من مشيخة الحرمين الشريفين ومدير الحرم النبوي الشريف بضرورة تعيين أمين صندوق للخزنة النبوية الشريفة بالمدينة المنورة، يكون أميناً، تحت كفالة قوية، ورفع راتبه من ثمانمائة قرش إلى ألف وخمسمائة قرش، وكون علي بك - أمين صندوق جدة سابقاً - مؤهلاً لهذه الوظيفة، تعيينه لها، ودفع المبلغ الزائد من الراتب الأساسي من أوقاف البصرة. (٢٤ جمادى الآخرة ١٢٨٣هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٦٦م). (الورقة ٤/أ).

- تحويل مخصصات السيد عبد الله أفندي، وهو من أهالي حلب المهاجرين إلى المدينة المنورة، من حلب إلى البلدة الطيبة، وذلك من خلال الصرة السلطانية التي ترسل إلى المدينة المنورة (١٥ شوال ١٢٨٣هـ/ ٢٠ شباط ١٨٦٧م). (الورقة ٤/ب).

- إرسال العدد المطلوب (١٥٨٤ قنديلاً) من القناديل إلى الحجرة النبوية الشريفة؛ لأن العدد القليل الموجود يوشك على النفاد. والعدد الذي يتم إرساله يكفي لمدة خمس سنوات. وهذا النوع من القناديل يتم طلبه وشراؤه

من التاجر النمساوي جرتايس بمعرفة محافظ الإسكندرية (٣ شوال ١٢٨٣هـ/ ٨ فبراير ١٨٦٧م). (الورقة ٤/ب).

- إيداع المصاحف الشريفة ودلائل الخيرات المرسلة من أصحاب الخير إلى مكتبة الحجرة النبوية الشريفة، وتقديمها إلى القراء ممن يود زيادة القراءة، على أن يتم ختمها بختم الحجرة النبوية الشريفة بعد تسليمها لحفظة الكتب (١٢ شوال ١٢٨٣هـ/١٧ نوفمبر ١٨٦٧م). (الورقة ٥/أ).

- الجدول الخاص بمخصصات حسين رضا أفندي، الكاتب في الخزنة النبوية الشريفة، الذي ترك وظيفته بمحض إرادته (٢ ذو الحجة ١٢٨٣هـ/٧ أبريل ١٨٦٧م). (الورقة ٥/أ).

- كون الكاتب في الحرم النبوي الشريف نسيب أفندي قد استقال من وظيفته، وطلب العودة إلى إستانبول، كما طلب تحويل راتبه الشهري إليها بعد موافقة شيخ الحرم النبوي الشريف على ذلك. (١٥ شعبان ١٢٨٣هـ/٢٢ ديسمبر ١٨٦٦م). (الورقة ٥/أ).

- الأمر الصادر إلى نظارة الأوقاف والجهات المسؤولة بضرورة تقديم المسكوكات الخالصة لأهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة من الأموال المخصصة لهم من أوقاف بلاد الشام وحلب (٢٥ رمضان ١٢٨٣هـ/٣١ يناير ١٨٦٧م). (الورقة ٥/ب).

- ضرورة تقوية الغرفة التي تحفظ فيها أموال الخزنة النبوية الشريفة، بحيث تبنى الجدران والباب بشكل محكم ولا يستطيع أحد كسره أو النفاذ إليه، بناءً على الطلب المقدم من مدير الحرم النبوي الشريف ومشيخة

الحرمين الشريفين، وأن ذلك سوف يكلف مبلغ خمسة آلاف قرش. (١٤ ذو القعدة ١٢٨٤هـ/٩ مارس ١٨٦٨م). (الورقة ٦/أ).

- تقسيم الراتب الشاغر من المتوفى السيد علي بن إسماعيل البرزنجي - من أهالي المدينة المنورة الكبار - بين ابنتيه الشريفة حفيظة والشريفة زين الشرف مناصفة (٨ ذو الحجة ١٢٨٣هـ/١٣ أبريل ١٨٦٧م). (الورقة ٦/ب).

- كون التجديد الذي جرى على مسجد سيد الشهداء غير جيد على الرغم من صرف مبلغ خمسين ألف قرش عليه؛ حيث بوشر في أعمال التجديد في عام خمسة وسبعين بعد المائتين وألف هجري، والمراسلات التي جرت بهذا الخصوص بين نظارة الأوقاف ولجنة التفتيش ومديرية الحرم النبوي الشريف (٣ المحرم ١٢٨٣هـ/١٨ مايو ١٨٦٦م). (الورقة ٦/ب).

- تعيين عصمت أفندي، كاتباً مميزاً في الخزنة النبوية الشريفة بناءً على وفاة شاكر بك الذي كان يعمل في هذه الوظيفة (٢٤ المحرم ١٢٨٤هـ/٢٨ مايو ١٨٦٧م). (الورقة ٦/ب).

- بناءً على وفاة ألماس آغا - من آغاوات الحرم النبوي الشريف -، فقد قسم الراتب الشاغر منه بين ثلاثة من آغاوات الحرم النبوي. وهم: حمد الله آغا، ويونس آغا، وخير الله آغا (٢٥ المحرم ١٢٨٤هـ/٢٩ مايو ١٨٦٧م). (الورقة ٧/أ).

- بشأن الراتب المخصص لإسحاق آغا، الذي عين للاهتمام بتعليق وتزيين اثنتي عشرة ستارة في الحرم النبوي الشريف، وكذلك إبراهيم آغا الذي عين للاهتمام بالخطوط والتزيينات الموجودة على جدران الحرم، وأنه بناءً على

عدم وجود بند في الوظائف الخاصة بالحرم النبوي الشريف بهذا الخصوص، فإنه يجب الاستمرار في دفع رواتبهما، لكن من الواردات المحلية بالمدينة المنورة وليست من نظارة الأوقاف. (غرة ربيع الأول ١٢٨٤هـ/٣ تموز ١٨٦٧م). (الورقة ٧/أ).

- توظيف شخصين للقيام بتنظيف الشارعين الواقعين بين مئذنتي باب جبريل وباب السليمانية، وبين مئذنتي باب الرحمة والباب المجيدي، وتخصيص راتب لهما بمبلغ ثمانين قرشاً لكل منهما، على أن يبذل جهدهما في تنظيف تلك الشوارع، حتى يكون المنظر العام موائماً للمسجد النبوي الشريف. وقد احتوى القيد على معلومات أخرى بهذا الخصوص (١١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٢ أغسطس ١٨٦٧م). (الورقة ٩/أ).

- الراتب المخصص للحاج عثمان آغا، مدير مكتب شيخ الحرم النبوي الشريف السيد علي رضا أفندي، وقدره مائتا قرش شهري، وما يدفع إليه من الصرة السلطانية البالغ عشرة آلاف قرش، وكيفية تأدية ذلك من خزينة الأوقاف السلطانية (٧ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ/٥ أكتوبر ١٨٦٧م). (الورقة ٩/أ).

- بناءً على وفاة علاء الدين أفندي، المدرس للغة الفارسية والعربية في المدرسة المجيدية بالمدينة المنورة، فقد تم تعيين مقصود أفندي لهذه الوظيفة بعد أن أجري له الاختبار اللازم، وذلك براتب وقدره مائتان وخمسون قرشاً. على أن يبدأ راتبه من تاريخ وفاة المشار إليه المتوفى. وقد صدر الفرمان السلطاني بذلك. (١٤ ربيع الأول ١٢٨٣هـ/٢٧ تموز ١٨٦٦م). (الورقة ٩/ب).

- تعيين سليم آغا أميناً للخزنة النبوية الشريفة، براتب وقدره أربعة آلاف قرش، وذلك بناءً على مرض الأمين السابق عبد الكريم آغا، الذي أقعده المرض عن مباشرة العمل. وقد أوردت الوثيقة المراسلات التي جرت بهذا الخصوص مع نظارة الأوقاف والجهات المعنية. (٢٠ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٦٧م). (الورقة ١٠/أ).

- تحويل وظيفة مصطفى آغا - من أهالي المدينة المنورة - إلى الجهة العسكرية، وتعيين عثمان أفندي في مستشفى الغرباء بالمدينة المنورة بدلاً عنه. وعلى الرغم من عدم إيراد الوثيقة وظيفة المذكور، غير أنها أوردت المراسلات التي جرت بهذا الخصوص بين مشيخة الحرم النبوي الشريف ومديرية الحرم وبين الجهات المعنية في إستانبول. (٢٤ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٧م). (الورقة ١٠/أ).

- فصل مشيخة الحرم النبوي عن مشيخة الحرم المكي الشريف، وتعيين أمين باشا شيخاً للحرم النبوي الشريف ومحافظاً للمدينة المنورة، والمخصصات المالية التي خصصت له. وقد أفادت الوثيقة أن جمع المشيختين مع وظيفة والي جدة سبق أن وجهت لوجيهي باشا. (٣ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/٢ أيلول ١٨٦٧م). (الورقة ١٠/ب).

- الإعلام الذي أصدره قاضي المدينة المنورة السيد محمد دانش أفندي، بخصوص تركة المجاور بالمدينة المنورة الحاج حسن آستانه لي [أي الإستانبولي] (٢٩ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/٢٨ أيلول ١٨٦٧م). (الورقة ١٠/ب، ١١/أ).

- مخصصات العاملين في مستشفى الغرباء الذي بناه في المدينة المنورة السلطان عبد المجيد خان. وقد ذكرت الوثيقة أن راتب الطبيب والصيدلاني حسن أفندي كان ١٢٠٠ قرش على الطبابة، و٢٥٠ قرشاً على الصيدلة، وأن راتب الجراح خلوصي أفندي ٦٠٠ قرش فقط. هذا كان الراتب المخصص لكل منهما. أما نظارة الطبية [وزارة الصحة] في إستانبول فقد رأت أن يرفع راتب الأول إلى ١٤٥٠ قرشاً على الطبابة، وأن يرفع راتب الصيدلاني الجديد مصطفى أفندي إلى ٦٠٠ قرش، وأن يبقى راتب الجراح كما هو ٦٠٠ قرش. (٨ شعبان ١٢٨٤هـ/٤ ديسمبر ١٨٦٧م). (الورقة ١٢/أ - ب).

- الراتب الشهري لشيخ الحرم النبوي الشريف أمين باشا ١٧٥٠٠ قرش، إضافة إلى المخصصات الأخرى. (٢٥ شعبان ١٢٨٤هـ/٢١ ديسمبر ١٨٦٧م). (الورقة ١٢/ب).

- المدرسة التي بناها السلطان عبد المجيد خان في المدينة المنورة، كانت تتكون من سبع عشرة غرفة للطلاب، وغرفة للبواب وغرفة [قاعة] للمطالعة. وإذا فرغت إحدى الغرف - لسبب من الأسباب - فإنه يتم إسكان أحد الطلبة من المدارس الأخرى فيها بعد أن يُجرى له اختبار، على غرار النظام المتبع في المدرسة المجيدية بإستانبول. وأنه لم تتم مراعاة هذه القاعدة منذ زمن، وبات يتم إسكان الطلاب غير المؤهلين. وقد رفع المدرس في المدرسة المذكورة السيد مصطفى أفندي شكواه إلى نظارة الأوقاف، طالباً اتباع القاعدة القديمة في إسكان الطلاب، وعدم تدخل الجهات الأخرى في شؤون المدرسة. وقد أرسلت التعليمات اللازمة بذلك إلى ولاية الحجاز ومشيخة

الحرم النبوي الشريف (١٧ ذو القعدة ١٢٨٤هـ/١٢ مارس ١٨٦٨م). (الورقة ١٣/ب).

- تعيين أحمد أسعد أفندي، وكيلاً عن السلطان في خدمة الفراشة [أي التنظيف] بالمسجد النبوي الشريف، براتب وقدره ألفان وخمسمائة قرش، بدلاً من محمد علي أفندي آل خليفتي، الذي تقاعد من وظيفته. (٢ المحرم ١٢٨٥هـ/٢٥ أبريل ١٨٦٨م). (الورقة ١٣/ب).

- مخصصات مفتي الشافعية في المدينة المنورة السيد جعفر البرزنجي أفندي (غرة ربيع الأول ١٢٨٥هـ/٢٢ حزيران ١٨٦٨م). (الورقة ١٥/أ).

- مخصصات السقاة الذين يقومون بجلب الماء ووضعها في أماكنها من المدارس الابتدائية الموجودة بالمدينة المنورة؛ لشرب الأولاد منها، وأن الراتب الشهري المخصص لهذه الوظيفة من أوقاف البصرة وبغداد مائتا قرش (١٢ صفر ١٢٨٥هـ/٥ حزيران ١٨٦٨م) (الورقة ١٥/ب).

- الراتب الشاغر من المتوفاة سعدا خانم، ابنة شيخ الحرم النبوي الشريف الأسبق شريف باشا، وتخصيصه لوالدتها شوق فؤاد وأختها شفيقة خانم من تاريخ وفاتها (٧ ربيع الأول ١٢٨٥هـ/٢٨ حزيران ١٨٦٨م) (الورقة ١٥/ب).

- تعيين مفت وإمام وخطيب للمذهب المالكي في الحرم النبوي الشريف، وتخصيص رواتب لهم؛ بناءً على عدم تخصيصها من قبل، والاتصالات التي جرت بهذا الخصوص مع مشيخة الحرم النبوي الشريف ونظارة الأوقاف. (٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨ أغسطس ١٨٦٨م). (الورقة ١٧/أ).

- مخصصات نقيب الأشراف في المدينة المنورة السيد حسين بافقيه (٥ رمضان ١٢٨٥هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٦٨م). (الورقة ١٧/ب).

- رواتب موظفي الخزنة النبوية الشريفة بالمدينة المنورة في (باعتبار شهر أغسطس من عام ١٢٨٢ رومي/ربيع الثاني ١٢٨٣هـ/سبتمبر ١٨٦٦م). وقد شملت مجموعة كبيرة من الأسماء. أعددنا الجدول الآتي الموضح لتلك الأسماء والرواتب المخصصة لكل واحد منها(١):

الاسم	الوظيفة	راتبه
خورشيد أفندي	مدير الترميمات بالحرم النبوي الشريف	٥٠٠٠ قرش
منلا أفندي	إمام (كما يبدو)	١٥٠٠ قرش
علي رضا أفندي	مدير الحرم النبوي	٩٥٠٠ قرش
أحمد شوقي أفندي	متولي الحسابات بالخزنة النبوية الجليلة	٣٠٠٠ قرش
مصطفى أفندي	الكاتب الأول	٢٥٠٠ قرش
أحمد أفندي	مميز متولي الحسابات	١٧٠٠ قرش
(الاسم غير وارد)	مميز الكتابة	١٠٠٠ قرش
أمين أفندي	كاتب الصرة الهمايونية	٩٣٥ قرشًا
مصطفى أفندي	الكاتب الثاني للصرة	٢٥٠ قرشًا
أمين ومصطفى أفندي المذكورين	كاتب الجراية	٩٥٠ قرشًا
عبد الجليل أفندي	مقيد المصروفات	٩٣٥ قرشًا

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Evkaf. 19916. p. 18/b.

رشيد أفندي	كاتب	٨٨٥ قرشًا
وصفي أفندي	كاتب	٣٠٠ قرش
توفيق أفندي	كاتب	٣٨٠ قرشًا
أحمد بك	كاتب	٥٨٠ قرشًا
نافع أفندي	كاتب	٢٨٠ قرشًا
فائق أفندي	كاتب	٣٢٤ قرشًا
حسين بك	كاتب	٣٠٠ قرش
محيي الدين أفندي	كاتب	٢٠٥ قرش
مراد أفندي	كاتب	٤٢٨,٥ قرشًا
عصمت أفندي	كاتب	٤١٥ قرش
طاهر بك	كاتب	١٠٠ قرش
(الاسم غير وارد)	أمين الخزنة	٨٠٠ قرش
رفعت آغا	موظف بيت المال	٢٢٥٠ قرشًا
سليمان آغا	موظف بالحرم النبوي	٥٠٠ قرشًا
حسين أفندي	طبيب المدينة المنورة	١٤٥٠ قرشًا
مصطفى أفندي	الجراح	٤٠٠ قرش
بكر أفندي	ناظر المدارس	٥٠٠ قرش
السيد حسين أفندي	كاتب المحكمة	١١٥ قرشًا
أحمد أفندي	مهندس	٢٣٥٠ قرشًا
عبد الرحمن محمود	موظف الأوقاف	٣٦٩ قرشًا

شاكر أفندي	مجلد بالخزنة النبوية	٢٣٠ قرشًا
(الاسم غير وارد)	معتمد زيور آغا	١٩١ قرشًا
المعلم فراج	مباشر التعميد	٩٩١ قرشًا
درويش	عريف الخزنة	١٦٠ قرشًا
أحمد بدري	العريف الآخر	١٦٠ قرشًا
(الأسماء غير واردة)	موظفي الجراية	٩٠٧ قرش
	المجموع	٤٠١٩١ قرشًا

أما آغاوات الحرم النبوي الشريف فإن رواتبهم كانت على النحو الآتي:

اسم الآغا	راتبه
تحسين آغا	٤٠٠٠ قرش
خير الدين آغا	٤٠٠٠ قرش
وصال الدين آغا	٤٠٠ قرش
سليم آغا	١٠٠٠ قرش
كاظم آغا	٧٥٠ قرشًا
حسيب آغا	١٠٧٥ قرشًا
نجيب آغا	٩٠٠ قرش
محيي الدين آغا	٦٠٠ قرش
ثابت آغا	٢٣٧٥ قرشًا
بشير آغا	١٠٠٠ قرش

إدريس آغا	١٠٠٠ قرش
تركي آغا	١٠٠٠ قرش
شمس الدين آغا	١٠٠٠ قرش
عاصم آغا	٥٠٠ قرش
نسيب آغا	٥٠٠ قرش
المجموع	**٢٥٧٠٠ قرش**

أما رواتب المتقاعدين فقد كانت على النحو الآتي:

الاسم	الراتب
سعد الله باشا	٧٥٠٠ قرش
شاكر بك	١٥٠٠ قرش
إبراهيم أفندي	٢٠٠٠ قرش
إبراهيم جاوش	٢٠٠ قرش
إبراهيم آغا الموشي	٢٥٠ قرشًا
علي آغا القرشونجي	٣٥٠ قرشًا
شكري أفندي	٤٠٠ قرش
إبراهيم آغا النجار	٢٠٠ قرش
الحافظ رضا أفندي	٣٠٠ قرش
إسحاق آغا	٢٠٠ قرش
علي آغا عربه جي	٩٠ قرشًا
المهندس فيشاوي	١٠٠ قرش

علي إسكندراني	٩٠ قرشًا
علي نافع	٩٠ قرشًا
المعلم رزق	٩٠ قرشًا
محمد زهدي	٩٠ قرشًا
حسين مملوك	٣٠٠ قرش
أحمد عبد الله	١٥٠ قرشًا
أحمد راضي	١٣٠ قرشًا
حمزة آغا	٢٥٠ قرشًا
مصطفى آغا	٢١٩ قرشًا
محمد آغا الحجار	١٠٠ قرش
أولاد نعيمي	٣٠٠ قرش
حسين عزي أفندي	٥٩٥,٥ قرشًا
مراد أفندي	٢٠٠ قرش
محمد أفندي المستخدم	١٦٠ قرشًا
أحمد ونفيسة أولاد أحمد	١٤٥ قرشًا
أولاد أبو النصر	٢٣٠ قرشًا
أولاد فاضل	٣٤,٥ قرشًا
حسن أفندي الأسكوبي	٢٥٠ قرشًا
علي سعودي	٦٩ قرشًا
إسماعيل آغا	٢٥٠ قرشًا
المجموع	١٦٨٣٣ قرشًا

اختتام :

لقد عرضنا بعض الموضوعات التي تناولها دفتر الأوقاف رقم ١٩٩١٦ بالأرشيف العثماني، والتي تتعلق ببعض المراسلات المالية بين العاصمة العثمانية إستانبول وبين مديرية المدينة المنورة في فترة خمس سنوات ونصف تقريباً، من ٨ المحرم ١٢٨٣هـ/٢٣ مايو ١٨٦٦م وتمتد حتى الأول من جمادى الآخرة ١٢٨٨هـ/١٧ أغسطس ١٨٧١م.

ولم يتم تحليل تلك الموضوعات؛ بل مجرد عرض لها؛ لأن كل موضوع منها يمكن تحليله بشكل موسع، وذلك يضخم من حجم البحث، وهو غير ممكن في هذه العجالة، خوفاً من الإطالة..

وبغض النظر عن تحليل ما ورد بين السطور من المعلومات المقتضبة الواردة في هذا السجل، وما يخص منها برواتب العاملين في مختلف القطاعات الدينية والتعليمية والاجتماعية، فإن ميزانية الموظفين في المدينة المنورة كانت تكلف مبالغ كبيرة بالمقارنة بالأوضاع المالية المزرية للدولة العثمانية في تلك الفترة. حيث أبانت كثير من المراسلات عن تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية والعسكرية في المنطقة؛ بسبب العجز المالي في ميزانية الدولة. ومع أن تلك المخصصات المرسلة لأهالي المدينة المنورة وموظفيها كانت محسوبة على الأوقاف إلا أنها كانت تخرج في النتيجة من ميزانية الدولة. ومن هنا فيمكن التأكيد على مكانة المدينة المنورة لدى العثمانيين عامة، وتفانيهم في بذل كل ما يعود بالنفع إلى البلدة الطيبة وأهاليها، أكثر من أي مكان آخر في الدولة العثمانية..

٢٠ - "الجوف" في وثائق الأرشيف العثماني(٧١)[1]:

قبل عرض مجموعة الوثائق العثمانية من الأرشيف العثماني بإستانبول المتعلقة بالجوف، لابد من توضيح نقطتين أساسيتين:

أولاهما: من استقراء الوثائق الموجودة تبين أن حكم الدولة العثمانية على أواسط نجد - بما فيما شمال الجزيرة العربية ما عدا المناطق الواقعة على طريق الحج - كان صورياً، وكانت تلك المناطق شبه مستقلة في حكمها المحلي، ولم يكن للدولة العثمانية سيطرة فعلية عليها؛ لأسباب عدة يمكن البحث فيها فيما بعد؛ إلا في أوقات استثنائية ولفترات مؤقتة..

ثانيتهما: إذا لم تقع مشكلة في المنطقة تتطلب تدخلاً مباشراً من الدولة، فلم يكن لتلك المنطقة ذكر في وثائق الحكومة المركزية. وبناءً على ذلك فإن المناطق التي لم يكن للعثمانيين احتكاك مباشر بها، كانت غائبة عن أنظار الحكومة العثمانية، حتى لو كانت تلك المناطق موجودة على الخارطة الجغرافية لها.

ومن هنا فيصعب الحصول على وثائق كثيرة عن تلك المناطق في الأرشيف العثماني، إلا إذا حصلت مشكلة لفتت أنظار الحكومة العثمانية إلى مصدر المشكلة - كما سبق - وبالتالي إلى المنطقة ومصالحها فيها. ولهذا السبب فإن الحصول على المعلومات الخاصة عن منطقة الجوف بالأرشيف العثماني، يحتاج إلى نوع من التحلي بالصبر، والبحث فيه بشكل مستمر، للوصول إليها ضمن مائة

(١) هذا البحث كان محاضرة ألقيت في مركز عبد الرحمن السديري بالجوف (في يوم الثلاثاء ١٦ صفر ١٤٢٨هـ/٦ مارس ٢٠٠٧م).

وخمسين مليون وثيقة، يضمها الأرشيف العثماني. وبناءً على عدم وجود فهرسة دقيقة لتلك الوثائق، وحتى مع وجود الفهارس القديمة والآلية الجديدة لوثائق الأرشيف، فإنه بالنظر لكون أسماء الأعلام والمناطق والقبائل في تلك الفهارس جاءت على نحو مصحَّف على الأغلب، فلا يستطيع الباحث الوصول إلى المعلومات التي يريدها إلا بصعوبة بالغة.

ولما نشب خلاف بين آل رشيد وبين بعض أهالي الجوف، وتفاقمت المشكلة، ووصلت شكاوى الأهالي إلى ولاية سوريا، فقد جرى العديد من المراسلات بين الباب العالي وبين ولاية سوريا ومحافظة المدينة المنورة. لكن قبل نشوب هذه المشكلة لم يكن للجوف ذكر كثير في مراسلات الدولة العثمانية إلى المنطقة، وبالعكس كذلك.

وإذا نظرنا إلى كمية الوثائق المتعلقة بالجوف في الأرشيف العثماني - حسب علمي - فنراها تكثر في فترة نشوب المشكلة، التي كانت تتطلب حلاً من الدولة. ولهذا بدأ الاهتمام بتوفير سلطة موالية للدولة فيها، مع توفير الأمن اللازم لها، أو بعبارة أخرى القضاء على ما يعكر صفو البلد، وفي الوقت ذاته استمالة شيوخ المنطقة نحو الدولة. وهذه سياسة عامة للدولة العثمانية، ولا سيما في المناطق التي لم تكن وارداتها كثيرة، ولم يكن لها تأثير مباشر على المناطق الأخرى وبالتالي على السياسية العامة للدولة في المنطقة.

وعلى الرغم من عدم الحصول على تقارير عثمانية موسعة عن منطقة الجوف، فإن ما يرد في الوثائق من معلومات عرضية، تُكمِل - نوعاً ما - ذلك النقص، وتعطي معلومات لا بأس بها عن المنطقة. ومن هنا فسوف نحاول تفادي ذلك النقص من خلال ما دونه بعض الرحالة العثمانيين المارين بالجوف. ومنهم

سليمان شفيق كمالي باشا، الذي زار المنطقة مع والده في عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)، أثناء توجههما إلى الحجاز بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني؛ حيث انتُدب والده لأمانة الصرة السلطانية من إستانبول إلى الحرمين الشريفين. فقد أورد معلومات مقتضبة عن الجوف في كتابه الرحلة الحجازية[1] على النحو الآتي:

تقدر مساحة الجوف بعشرين إلى ثلاثين ساعة طولاً، وما بين أربع إلى خمس ساعات عرضاً. وهي أرض خصبة. وتشمل العديد من البلدات والقرى. وعدد سكانها يقدر بستين إلى سبعين ألف نسمة. وبما أنها تقع في وادي السرحان فهي قلعة (أي قلعة الجوف) مهمة للغاية؛ نظراً لوقوعها على الطريق التجاري أو العسكري للجيش المساق إلى الجزيرة العربية. ويوجد في حوالي القلعة أربعمائة إلى خمسمائة منزل للعرب. وبها الكثير من مزارع النخيل. كما أن جوها معتدل نسبياً. وتزرع فيها أنواع الفواكه والأشجار كافة. وبها الكثير من العيون الجارية، إضافة إلى الكثير من الآبار القديمة والحديثة. وكما أظن؛ فإن وادي السرحان كان موقعاً استراتيجياً تجارياً منذ قديم الزمان بين البصرة وبحر سفيد [أي البحر الأبيض المتوسط]. كما يدل على ذلك اكتشاف العديد من الآثار والبلدات والمباني القديمة الخربة في ذلك الوادي[2]. إ.هـ .

ومن التقارير المقتضبة التي وجدت وثائقها في الأرشيف العثماني، التقرير الذي كتبه النقيب محمد أمين أفندي، الذي انتدب إلى نجد؛ لجمع بعض

---

(١) وقد نشر سليمان شفيق مذكراته في صحيفة الأهرام المصرية، (بدءاً من ٦ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ/٦ نوفمبر ١٩٢٤م) في ست وثلاثين حلقة (حتى ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ/ ٢٣ يناير ١٩٢٥م)رحلة سوله مز أوغلي إلى بلاد الشام: ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م/دراسة وترجمة وتحقيق فاضل مهدي بيات.- الأردن؛ المفرق: جامعة آل البيت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٢) حجاز سياحتنامه سي/سليمان شفيق كمالي باشا. ص , ٣٧٥

المعلومات عن المصادمات التي وقعت بين الإمام عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وبين الأمير محمد بن عبد الله بن رشيد. وتاريخ هذا التقرير بعد (٢٠ شعبان ١٣٠٩هـ/١٨٩٢/٣/١٩م). وعلى الرغم من أن التقرير لا يتعلق بالجوف بشكل مباشر، إلا أنه يورد معلومات عن موقف قبائل المنطقة من ابن سعود وابن رشيد من جهة، وموقفها بعضها من بعض من جهة أخرى[١].

وهناك تقرير في التصنيف ذاته من الأرشيف العثماني، كتبه الحاج محمد آغا، الذي توجه إلى نجد؛ لشراء الإبل في الفترة ذاتها على غرار التقرير الأول. غير أنه يزيد عليه بالحديث عن الأسلحة الموجودة في المنطقة بيد القبائل، والأعمال التي تقوم بها.

أما غير تلك التقارير التي حصلنا عليها من الأرشيف العثماني، التي تتحدث عن الجوف بشكل مقتضب، أو بالأحرى ورد فيها ذكر للجوف، فهي حسب تسلسلها التاريخي:

أ- في وثيقة مؤرخة في (٨ كانون الثاني ١٢٨٧رومي/١٠ ذي القعدة ١٢٨٨هـ/١٨٧٢/١/٢٠م)، ذكر والي سوريا صبحي باشا في البرقية التي بعثها إلى الصدر الأعظم أنه استلم خطاباً من شيخ الرولة هزاع، تحدث فيه عن تمكنه من تخليص منطقة الجوف من يد ابن رشيد، وأشار في هذا الخطاب إلى أن طول هذه المنطقة سبعون ساعة، وأن عَرضها ست وثلاثون ساعة. وذكر الوالي أنه لم يكتف بما ورد في ذلك الخطاب من معلومات عن الجوف، وإنما سأل بعض العرب القادمين من المنطقة،

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.50/72.

فأفادوا أن منطقة الجوف تتميز بأراضيها الخصبة، وأنها تحوي العديد من القرى، كما تضم مواقع قديمة مستحكمة، طالباً من الدولة إرسال بعض الإداريين العثمانيين إليها. ولكن أشار إلى عدم وجود إداريين عثمانيين فيها من القديم، لذا فلا بد من إجراء كشف على المنطقة قبل ذلك. وذكر أنه قرر مع مشيرية قيادة الجيش العثماني في الشام تكليف الضابط في الأركان الحربية سهيل بك للتوجه إلى مقر الشيخ هزاع، والقيام معه بإجراء كشف على المنطقة، وإعداد خريطة لها وكتابة تقرير موسع عنها[1]. والأمر المهم في هذه الوثيقة - حسب رأي الباحث - هو سعي والي سوريا الحثيث لإلحاق الجوف بولاية سوريا، ومحاولة إقناع الباب العالي بذلك، من خلال عرض معلومات عن الضرائب التي سوف تَجنيها الحكومة من منطقة الجوف. كما أن إشارته إلى عدم وجود الإداريين العثمانيين في الجوف وعدم إجراء كشف على المنطقة حتى حينه، يفيد أن المنطقة كانت على حالها من الاستقلال عن الحكم العثماني المباشر.

ب- وفي وثيقة أخرى في التصنيف ذاته، وهي البرقية التي بعثت بها ولاية سوريا إلى الصدر الأعظم في (٨ نيسان/أبريل ١٢٨٨ رومي/١٢ صفر ١٢٨٩هـ/١٩/٤/١٨٧٢م) تشير إلى المكافأة التي تُقدَّم لشيخ الرولة هزاع الشعلان؛ لقيامه بتخليص منطقة الجوف من يد ابن رشيد، وتسخيرها للدولة العلية. وهذه المكافأة هي إهداؤه سيفًا مع الوسام العثماني من الدرجة الثالثة. وكان قد حصل قبل ذلك على الدرجة الرابعة. وقد حوت

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.45202.

هذه البرقية إشارة إلى أن شيخ الرولة ذكر في الخطاب الذي بعثه مع أحد رجاله من حوران أنه تمكن من القبض على ابن رشيد والاستيلاء على مواقعه. [هكذا].

أما الرد الذي كتبه الصدر الأعظم على برقيتي والي الشام صبحي باشا، فقد كان غير إيجابي؛ حيث ذكر أن منح الرتبة الثالثة من الوسام العثماني مع إهدائه سيفًا من الدولة إلى الشيخ هزاع غير مناسب، وأن ذلك متوقف على ما يقدمه الشيخ فيما بعد من أعمال، ولا سيما أنه حصل على الرتبة الرابعة من الوسام المذكور قبل ذلك[1]. وقد منح ابنه نوري الشعلان فيما بعد (٦ ذو القعدة ١٣٣٤هـ/٥ أيلول ١٩١٦م) الدرجة الثالثة من الوسام العثماني، وكان قائمقاماً على قضاء الجوف[2].

ومع استمرار المراسلات بين الباب العالي وولاية سوريا، فقد رفض مجلس الوكلاء الخاص في القرار الذي اتخذه في (١٤ رجب ١٢٩٠هـ/١٨٧٣/٩/٧م)[3] اقتراحات والي سوريا، وقرر ربط منطقة الجوف بالمدينة المنورة بدلاً من سوريا؛ بسبب أن الإصلاحات التي سوف تتخذ في المنطقة ستكون أسهل، وتكون تحت أنظار محافظة المدينة المنورة. وأهم ما يلفت النظر في قرار مجلس الوكلاء هو كون الواردات المحلية البالغة مائة وخمسين ألف قرش، تصرف على المنطقة نفسها، من خلال الإصلاحات الإدارية التي تجرى فيها. كما أن القرار أقر بحكم ابن رشيد على المنطقة بشرط تقديم تعهد قوي للحكومة بعدم القيام بظلم أو تعدٍّ

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.45202.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS.41/٤٣.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.463/30.

على الأهالي، مما يشير ضمناً إلى عدم رضا الأهالي عن حكمه على المنطقة. وقد بعث الباب العالي بإشعارين إلى ولاية سوريا ومحافظة المدينة المنورة بذلك[1]. وجاء فيهما توضيح أكثر؛ حيث أشير إلى تفصيلات الموضوع. وهي:

١- عدم رغبة أهالي الجوف في حكم ابن رشيد عليهم. على الرغم من أن الحكم فيها لابن رشيد منذ أكثر من عشرين سنة.

٢- كون القلعة الموجودة في الجوف كانت قد بنيت من لدن ابن رشيد.

٣- إقرار الحكومة بحكم ابن رشيد على المنطقة.

٤- عدم جواز استمرار ابن رشيد في التعدي على بعض العشائر، وهي الحرض ورحيبي، ورفع ذلك الظلم عنهم كلياً.

ج- وهناك وثيقة أخرى[2] هي في الحقيقة ترجمة لخطاب بعث به الأعيان من أهالي الجوف إلى والي سوريا صبحي باشا في (١٠ رمضان ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣/١١/١م)، أبانت عن عدم رغبة الأهالي في البقاء تحت حكم ابن رشيد. وبعد سرد أسباب رغبتهم في الالتحاق بولاية سوريا، أشارت الوثيقة إلى نقطة مهمة، وهي وجود أكثر من ثلاثمائة ألف شجرة نخيل في كل من سكاكا والقارة والطوير بما فيها الجوف ذاتها. حيث ذكر هؤلاء الأعيان في خطابهم الترغيبي لولاية سوريا بالعمل على ضم الجوف إليها من خلال عرضهم بأن الحكومة إذا فرضت رسماً بمقدار

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.463/30 وهذه المراسلة مدرجة أيضاً في دفتر العينيات رقم ٨٧١، ص ٢٥١ وتاريخها أيضاً ١٤ رجب ١٢٩٠هـ.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.TO.457/23 .

قرشين ونصف على كل شجرة - على غرار ما هو جار في المدينة المنورة - فإن ذلك سوف يرفع واردات الدولة إلى مبلغ ضخم، إضافة إلى وجود زكاة العشر الشرعي البالغ خمسين ألف قرش في السنة، وكذلك وجود مبلغ عشرين ألف مجيدي أبيض، يحصِّلها ابن رشيد في السنة الواحدة من قبيلتي الشرارات والعوازم. يضاف إلى كل ذلك أيضاً كون أهالي الجوف تابعين للدولة العلية، ولا يرغبون في حكم ابن رشيد عليهم. وقد جاء التأكيد والترجي من أولئك الأعيان - حسب إفادة الوثيقة العثمانية - أنهم يريدون الانضمام لجناح حماية الإدارة العثمانية، كما كانوا في كنف تلك الحماية سابقاً. وهذا الإصرار من الأهالي على الالتحاق بولاية سوريا التي يبعد مركزها عن الجوف حوالي ٧٠٠ كلم، يدل على رغبتهم في الحصول على نوع من الاستقلال عن حكم ابن رشيد القريب منهم؛ لأن بُعد الولاية عن الجوف، وقلة المواصلات في ذلك العهد يجعل حكم الدولة العثمانية في المنطقة صورياً وغير مباشر.

د- وبناءً على المعروض الذي بعث به والي سوريا في (٩ جمادى الآخرة ١٢٩٧هـ/١٨/٥/١٨٨٠م) إلى الباب العالي المتضمن قيام محمد بن عبد الله الرشيد بالاستيلاء على الجوف، وإخضاع القبائل الموجودة في المنطقة تحت نفوذه، فقد استفسر الباب العالي عن رأي الوالي في التدابير التي يجب اتخاذها إزاء توسع نفوذ ابن رشيد في المنطقة، مشيراً إلى أنه لا يجوز للحكومة أن تبقى ساكنة إزاء تلك الأعمال[1]. وأهم قيد في هذه المراسلة كون منطقة الجوف غير خاضعة لابن الرشيد قبل التاريخ المذكور. أو بعبارة

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat.no.1517.p.27.

أخرى دخول المنطقة تحت نفوذه في هذا التاريخ. وهذا الأمر يخالف ما ورد في الوثيقة السابقة[1] من أن الجوف كانت تابعة لابن رشيد (عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) ولمدة عشرين سنة قبل ذلك.

هـ- وقد أرسل مجلس الوكلاء الخاص بطلب إبداء الرأي من ولاية سوريا (في ٩ رجب ١٢٩٧هـ/١٧/٦/١٨٨٠م) فيما يجب اتخاذه من تدابير إزاء أعمال ابن رشيد غير المسؤولة في المنطقة، وما يجب عمله تجاه تقوية نفوذ الحكومة العثمانية فيها[2]. إلا أن الذي جعل الباب العالي يقر بحكم ابن رشيد على المنطقة، عدم تقديم تدابير حكيمة من ولاية سوريا إزاء هذا الموضوع من جهة، والعلاقات الطيبة التي كانت تربط بين ابن رشيد وبين السلطان العثماني من جهة ثانية. غير أنه على الرغم من ذلك فقد قرر الباب العالي إبلاغ ابن رشيد بضرورة التوقف عن تلك الأعمال وتقديم تعهد بذلك.

و- وفي تقرير رفع إلى السلطان عبد الحميد الثاني عن تحركات البارون نولده الروسي، الألماني الأصل أشير إلى أن الجوف تحت حكم ابن رشيد. والملف الذي يضم تحركات البارون نولده في الأرشيف العثماني كبير، إلا أنه بسبب كون كل المراسلات الموجودة فيه باللغة الفرنسية[3]، سوى صفحة واحدة

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.463/30.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ayniyat.no.1517.sy.27.

(٣) يتكون هذا التقرير المدون بخط اليد من ثلاث وأربعين صفحة من القطع الكبير. ويفصل بدقة تحركات نولده، الذي كتب أوضاع المنطقة السياسية في تلك الفترة إلى السلطان عبد الحميد الثاني.

بالعثمانية، فلم يستطع الباحث أن يعرف مضمونها، وما دوّن فيه من معلومات عن أوضاع الجوف في تلك الفترة(١).

وفيما يلي نص التقرير العثماني الذي دوِّن في (٤ شوال ١٣١٠هـ/٢١ أبريل ١٨٩٣م) عن رحلة نولده بعد ترجمته إلى اللغة العربية، علماً أن هناك وثيقة أخرى هي برقية من ولاية سوريا إلى الصدر الأعظم في (٢٩ صفر ١٣١٠هـ/٢١ سبتمبر ١٨٩٢م)، ذكرت فيها توجه نولده إلى بغداد قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر، وعودته إلى سوريا متوجهاً إلى لندن عن طريق إستانبول(٢)، وأشارت وثيقة ثانية عن مرافقي نولده الذين ينتظرونه في الشام ويُعدّون العدّة لتوجهه إلى الجوف(٣):

"في اليوم الرابع عشر من ديسمبر وصل البارون نولده إلى بيروت. ووصل في مساء اليوم السادس عشر منه إلى دمشق(٤). وبأمر من السلطان عبدالحميد [الثاني] أعدّ عُدته؛ للتوجه إلى [محمد بن عبد الله] ابن رشيد. وكان بمعية نولده خادم إنجليزي، ومترجمان، وثمانية من الجمَّالين، وطباخ، وسائس خيول، وناصب خيام. ومجموع هؤلاء الخدم أحد عشر شخصاً. كما كانت القافلة المرافقة له

(١) وقد استطعت الحصول على صورة من الملف، قدمتها لمؤسسة السديري، لعلها تجد فيها معلومات مفيدة عن المنطقة، وبالتالي تقوم بترجمتها ونشرها. والجدير بالذكر أن ما نشره الدكتور عوض البادي مترجم من اللغة الألمانية. أما ما بين يدي الباحث فهو باللغة الفرنسية.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.HUS.1310/Ra-11.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS.265/18 .

(٤) وهذا التاريخ هو الوارد أيضاً في رحلته التي نشرت في ألمانيا بعد انتحاره في لندن عام ١٨٩٥م. الرحالة الأوربيون في شمال الجزيرة العربية: منطقة الجوف ووادي السرحان/عوض البادي.- ط٢.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ص ٢٥٨-٢٥٩.

تتكون من خمسة خيول وبغل واحد وأربعين بعيراً. وبناءً على التوصية التي كتبها الباب العالي لوالي ولاية الشام، فقد رافقه خمسة وعشرون رجل أمن(١) تحت قيادة ضابط(٢)؛ بغية حمايته(٣).

وخرجت القافلة من دمشق في الأول من يناير [١٨٩٣م/١٢ جمادى الآخرة ١٣١٠هـ]، ووصلت إلى الجوف في الثالث عشر منه. وهذا المكان تحت حكم ابن رشيد. وحاكم هذا المكان [المعين من ابن رشيد: جوهر(٤)] داخله الشكّ من وجود العساكر المرافقين لنولده [أن يقوموا بعمل ما ضده]. وفي نهاية الأمر غادر العساكر الجوفَ في اليوم السابع والعشرين من يناير(٥)، أما البارون نولده فقد استمر في طريقه تاركاً الجوف وراءه.

وفي ٢٤ من أبريل وصل [أي نولده] إلى مقر ابن رشيد الذي كان حقق انتصاراً مهماً قبل ذلك التاريخ بفترة وجيزة [هنا إشارة إلى معركة المليداء التي وقعت عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م]. وفي الأحاديث التي دارت بينهما، تحدث ابن رشيد

---

(١) أفادت وثيقة عثمانية أن نولده هو الذي طلب من الباب العالي تخصيص خمسة وعشرين شخصاً من الجندرمة؛ لمرافقته إلى منطقة الجوف التي تبعد عن الشام مسافة اثني عشر يوماً. الأرشيف العثماني، تصنيف I.HUS.7/1310.C.6, I.HUS .7/1310.C-11 .

(٢) مصروفات هؤلاء العساكر دفعت من ميزانية الدولة العثمانية بعد عرض الموضوع من لدن الصدر الأعظم على السلطان. الأرشيف العثماني، تصنيف I.ASK.1310/Za-13, DH.MKT.39/20.

(٣) بشأن الأمر الصادر بتخصيص تلك السرية الأمنية للبارون نولده انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف I.ASK.3.1310/Za-13.

(٤) انظر تفصيلات ذلك: . الرحالة الأوربيون في شمال الجزيرة العربية: منطقة الجوف ووادي السرحان/عوض البادي. مرجع سابق. ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٥) هذه الجملة توحي بأن ابن رشيد لم يقبل بقدوم العساكر مع نولده إلى حائل. ولذلك فقد أبلغهم بأن يتركوا نولده تحت حماية رجاله، وأن يرجعوا إلى الشام.

عن إخلاصه للسلطان [العثماني]، آملاً من السلطان أن تنتهي المسألة اليمنية على نحو حسن، مشيراً في ذلك إلى أن التضحيات الكبيرة التي يقدمها عساكر الترك في اليمن سببها تلك الظروف الإقليمية الصعبة التي لم يتعوّدوا عليها. وفي الوقت نفسه ذكر أنه لا يمكن الاعتماد على الإنجليز. وفي اليوم الخامس من مارس غادر البارون نولده مقر ابن رشيد متوجهاً إلى بغداد(١). ومما يجدر ذكره هنا أن وثيقة عثمانية هي في الأصل مراسلة من ولاية بغداد إلى الباب العالي، أفادت (في ١٥ أيلول ١٣٢٥/١٣ رمضان ١٣٢٧هـ/٢٨ سبتمبر ١٩٠٩م) بتوجه إنجليزيين إلى الجوف بعد تغيير هيئة ملابسهما، وأن الهدف من رحلتهما لم يتضح لها بعد، وأن التحقيقات جارية في الحصول على معرفة سبب توجههما إلى منطقة الجوف(٢). غير أن الوثائق الأخرى في التصنيف ذاته لم تتطرق إلى الموضوع. ولعل معلومات جديدة تظهر في المستقبل عن هذا الموضوع.

ز- وقبل إيراد موقع الجوف في التشكيلة الإدارية العثمانية الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن القرار الصادر في (١١ شعبان ١٣٢٨هـ/١٦/٨/١٩١٠م) قضى بتحويل تبوك إلى قضاء، ومدائن صالح إلى ناحية (أي بلدة) وفصلهما مع قضاء العقبة - التي تم تشكيلها مجدداً - عن ولاية سوريا وربطها وإلحاقها بمحافظة المدينة المنورة(٣).

وفي محضر سري، صادر في (٣ ذي الحجة ١٣٣٣هـ/١٣/١٠/١٩١٥م)، أشير إلى أهمية منطقة الجوف بأنها ملتقى الطرق بين الحجاز والعراق وسوريا، وأنه

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.TKM.27/33.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.17-5/1.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.61-2/24.

بناءً على تلك الأهمية الاستراتيجية يتم تشكيل قضاء فيها، بعد إلغاء قضاء السوارقية التي تقرر تحويلها إلى قضاء تابع للمدينة المنورة، لكنه لم يشكل بعد[١]. وأن تنقل مخصصاته إلى قضاء الجوف، على أن يعين عليه شيخ الرولة نوري الشعلان. وقد صدر قرار ناظر الداخلية بذلك (في ٢٣ ذي القعدة ١٣٣٣هـ/١٠/٤/١٩١٥م) ومرسوم السلطان محمد رشاد (في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٣هـ/١٠/٧/١٩١٥م)[٢]. وتقرر أنْ تُوجَّهَ قيادة الجيش الذي يتم تشكيله من العرب إلى الشيخ نواف، ابن المشار إليه[٣]. وقد صدر المرسوم السلطاني للسلطان محمد رشاد بذلك في (٦ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/١١/٣/١٩١٦م) على أن يلحق هذا القضاء بولاية سوريا، وأن يتم تحويل مخصصات السويرقية بالكامل إلى قضاء الجوف[٤]. والنقطة الجديرة بالذكر في هذه الوثيقة هي إلحاق الجوف بولاية سوريا.

ح- وقد جاء في خطاب لوالي البصرة سليمان شفيق كمالي باشا أنه (في ٩ مارس ١٣٣٠رومي/١٥ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ/٩/٣/١٩١٧م) أن ابن رشيد كتب إليه باستيلائه على الجوف الواقع في وادي السرحان والتابع لولاية سوريا[٥]. فيتضح من ذلك أن الجوف بقيت تابعة لولاية سوريا حتى ذلك التاريخ.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MLU.1334/Ca-12.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.1333/Za-39.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف MV.241/116.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف I.MLU.1334.Ca.6/12.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.KMS. 2-2/2.

Y. PRK. TKM. 27/33

21 Nisan 1893

14 آزارده ده بیروته کلدیم 16 آزارده قدسدن شامه اوستی شامه کله
بارونه نولده سلطان عبدالحمید امریله ابن رشیده کیتدیکی اوزره
حاضرلقنی یاپار . یانیمه الدیغم اکی ترجمان سکز دوه‌جی اشجی
سایس و جیازر جدیده ترکیب خدمتکارلر ادیور تخمیناً
5 آت ، 2 اقاطر و 40 دوه بو کاروانک تکوینی تشکیل ایدیور
باب عالینک شام والیسنه یازدیغی توجیه اوزرینه رصافی قوموندنلی
الشی 5 ضبطیه (ژاندارمه) بی محافظ اولارق بو کاروانه
رفاقت ایدیور .
بر اوجاقده شامده بوله بیلدیکم کاروانه 23 اوجاقده الجوفه واریور
یوراین ابن رشیدک خلق آلتنده اولان حاکمی عسکرلرده قوشقولانیور
نهایت عسکر 27 اوجاقده شامه عودت ایدیور و بارون نولده ایسه
28 اوجاقده یوله دوام ایدیب اوزرنده جرفی ترک ایدیور .
24 شباطک آرزوسی اوله رحیم بر صاواسه قاطرانه ابن رشیدک
قارا کاهنه واریور . مذاکره‌لر پادشاهه اولان صداقتنی بحث
ایدن ابن رشید بحیره مسئله‌سنی بر قاچی ، یاغلانمامسی پادشاهده
رجا و یوره‌جا سنی عامل اولان توزك عسکرنیك اقلیم دفاع شرائط .
داخلنه یمنه دوردکلری صاحبانی ابری کلدیکی و انکلیزلره اقتدار
ایدیلمه حقنده بحث ایدیور تک ماریت تاریخنده ابن رشیدک
قارا کاهنه تعیدار ادوزرند کلنیکی اکیره بارون نولده آیریلیور .
ابن رشیدک قازانیلیا صاواسه علیهنه ابن سعود و سائر
عرب مشایخنک اتفاق ایدیور . یاپیدقلری بر حربده . هر
طرف 30 بیك قدر طوبلانشدی . ذات ابن سعود بر صاواسه
اولیور . ابن رشیدک دشمنلری بو شباته اولیورلر .

تقرير مقتضب لنولده حول رحلته إلى ابن رشيد



- **الكشاف العام**
- **المراجع:**

أولاً: وثائق الأرشيف العثماني.

ثانياً: المراجع العربية والعثمانية.

ثالثاً: المراجع التركية.


مكتبة الملك فهد الوطنية
الرياض
١٤١٠

المراجع

أولاً: وثائق الأرشيف العثماني :

A.AMD. 89/11

- A.DVN. 88/5

- A.M. 9/3

- A.MKT.147/66

- A.MKT.MHM. 164/56, 173/75, 175/4, 455/49, 463/30,

- A.MKT.UM. 394/33, 434/14, 448/56, 538/55

- A.TSF. 11/10

- Ayniyat defteri. No.849.sy.201, 72; No.851.sy.264, 274; No.849.sy.243; No.852.sy.9; No.871.sy.43, 50, 55,146,258; No.872.sy.47, 60; No.873. sy.74, 110, 239,250,260; 874.sy.17-19; No. 875.p. 14, 36, 47, 54, 66, 69, 68,69 130, 135; No.876.sy.7, 44, 53; No. 1517. sy.21, 27; No.1519.sy. 269, 295; No.1522.sy.54, 120; No.1524.sy.176

- BEO. 59642, 188852, 190132, 314858

- C.DH. 1285, 15321

.- DH/I-UM 80/6-2

DH.KMS.2-2/2, 41/43 -

- DH.MKT. 39/20, 1426/37, 1453/46, 1456/90, 1531/93, 1542/36,

٧١/٧٥ ٥٢، /٦٥ ٢٤، /٢-٦١ ٢٠، /٢-٣٧ - DH.MUI.1-1/47, 17-5/1, 37-2/2,

DH.SYS. 25/113, 30/5 -

- EV. 19916

- EV.HMK.SR. 132

E,-١٢٥١٦ ١٩٦٢٤، ١٠٧١٧، - HAT. 3765, 3826, 3838-E, 3841, 3856, 6664, 20517-A, 20595-C , 27461-A

- HR.MTV. 718/10, 718/25, 718/29, 718/60, 718/75, 718/86, 719/24, ٥/٧٢٣ ٤٤،/٧٢٠ ٣٠،/٧٢٠ ٥١،/٧١٩ 719/27, 719/29, 719/32, 719/38, 719/39,

HR.SYS.93/37, 94/8, 94/10 -

- HR.TO.457/23
- I.Askeriye.27/M.1310/16;1310/Za-13

٤٦٨٦٧، ٤٥٢٠٢، ٤٤٩٣٠، ٤٠١٤٦، ٣٩٠٠١، - I.DH. 6085, 14484, 38299, ; 86351; 1333/Za-39٦٩٠٤٦ ٤٧٠٩٧،

- I.HUS.1310/Ra-11; 7/1310.C.6; 7/1310.C-11
- I.MEC.MAH. 10/425, 532/1, 614/1, 4699
- I.MLU.1334/Ca-12
- I.MVL. 212/6983
- I.SD.89/5297, 399/12, 568, 2136/5, 2184/6
- MV. . 49-20/1, 98/A, 107.sy.44, 20021, 23013, 23188
- MVL. 241/116, 271/66
- Nisan defteri.NO.17.SY.185
- Vilayat:Gelen-Giden deft.2.No.266.sy.4

٣٦،/٤٣١ - Y.A.HUS. 160/27, 166/8, 265/18, 426/143, 429/69, ١٠٨/٥١٠ ٥٨،/٥٠٩ ٨٠،/٤٨٥ ٦١،/٤٣٧

Y.A.RES. 15/38, 60/12, 104/30, 114/46 -

- Y.EE.5/33, 44/145

٣٦،/٢٢٨ ١١٣،/٢٠٣ - Y.MTV. 14/43, 31/31, 40/37, 50/72, 191/146, ٦٩/٣١٣ ٩٣،/٢٩٨ ١٨١،/٢٩٦ ١٦،/٢٦٨ ١٥٢،/٢٤١

Y.PRK.ASK. 165/20 -

- Y.PRK.AZJ. 6/1, 14/25, 17/95, .47/60
- Y.PRK.BSK. 4/85, 6/58.
- Y.PRK.ESA.51/75
- Y.PRK.HR.30/15
- Y.PRK.TKM. 27/33, 37/47
- Y.PRK.UM. 6/23, 6/100

ثانياً: المراجع العربية والعثمانية:

- الأرشيف العثماني/نجاتي آقطاش وعصمت بينارق؛ ترجمة صالح سعداوي.- إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٤٠٦هـ .
- الأرشيف العثماني مصدراً من مصادر تاريخ الجزيرة العربية/سهيل صابان.- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج٣، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/ مايو - أكتوبر ١٩٩٧م). ص ٥٤-٧٦ .
- أوراق عتيقة ووثائق تاريخيه مز (الأوراق العتيقة ووثائقنا التاريخية)/عبد الرحمن شرف.- **تاريخ عثماني أنجمني مجموعه سي**.- ع١ (١٣٢٦) ص ٩-١٩
- تاريخ جودت/أحمد جودت باشا.- ط٢.- درسعادت [إستانبول]: المطبعة العثمانية، ١٣٠٩هـ.
- تاريخ الدولة السعودية الثانية/عبد الفتاح أبو علية.- ط٤.- الرياض: دار المريخ، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- تاريخ اليمن، المسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن/عبد الواسع ابن يحيى الواسعي اليماني.- القاهرة: مطبعة الحجازي، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م .

- تجارة السلاح في الخليج والجزيرة العربية من واقع وثائق الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.- مج١٠، ع٢ (رجب - ذو الحجة ١٤٢٥هـ/سبتمبر ٢٠٠٤م- مايو ٢٠٠٥م). ص ٢٧٣-٢٩٢.

- تصاريح السفر للرحالة المستشرقين إلى الجزيرة العربية من خلال الوثائق العثمانية/سهيل صابان.- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.- س٩، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ/مارس - أغسطس ٢٠٠٣م. ص ٢١٧-٢٣٧.

- التضارب في مواقف رموز السلطة العثمانية في لواء نجد (الأحساء): ١٣١٦-١٣١٨هـ/١٨٩٨-١٩٠٠م)/محمد بن موسى القريني.- **مجلة الدرعية**.- ع٢٤-٢٥ (ذو الحجة ١٤٢٤هـ- ربيع الأول ١٤٢٥هـ/فبراير - مايو ٢٠٠٤م. ص ١٩٧-٢١٥.

- تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية/سهيل صابان.- **مجلة الدارة**.- ع٢، س ٢٩ (١٤٢٤هـ) ص ١٧٥-١٩٢.

- جوانب من الحياة العلمية في الحجاز من خلال بعض الوثائق العثمانية (١٠٣٩-١٣٣٦هـ/١٧٢٦-١٩١٦م)/سهيل صابان.- **مجلة الدرعية**.- ع١، س١ (المحرم ١٤١٩م). ص ١٧١-١٩١.

- الرحالة الأوربيون في شمال الجزيرة العربية: منطقة الجوف ووادي السرحان/عوض البادي.- ط٢.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- رحلة سويله مز أوغلي إلى بلاد الشام: ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م/دراسة وترجمة وتحقيق فاضل مهدي بيات.- الأردن، المفرق: جامعة آل البيت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- رحلة في الجزيرة العربية الوسطى/شارل هوبير؛ ترجمة أليسار سعادة.- بيروت: دار كتب، ٢٠٠٣م.

- رسالة في عمارة العينين: عين نعمان وعين حنين/ للقاضي حنيف الدين ابن القاضي محمد: دراسة وتحقيق ناصر بن علي الحارثي.- الطائف: لجنة المطبوعات في التنشيط السياحي بمحافظة الطائف، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- سالنامة الحجاز. مكة المكرمة: مطبعة الولاية، ع٥ (١٣٠٩هـ).

- سوابق عنوان المجد في تاريخ نجد/عثمان بن عبد الله بن بشر؛ تحقيق وتعليق عبد الله بن محمد المنيف.- (المحقق)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- قطر في إحصائية عثمانية في بدايات القرن الرابع عشر الهجري/سهيل صابان.- **المجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت)**. ع ٧٣ (شتاء ٢٠٠١م). ص ١٢٣-١٥٤.

- المجاز بين اليمامة والحجاز/عبد الله بن محمد بن خميس.- الرياض: دار اليمامة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

- مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

- مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز (مكة المكرمة - المدينة المنورة) في الفترة من ١٢٨٣-١٢٩١م/سهيل صابان.- جدة: مؤسسة الفرقان الإسلامي، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

- معجم بلاد القصيم/محمد بن ناصر العبودي.-ط٢.- (المؤلف): ١٤١٠هـ.

- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية/حمد الجاسر.- الرياض: دار اليمامة (د.ت).

- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: عالية نجد/سعد بن عبد الله بن جنيدل.- ط٢.- الرياض: (المؤلف)، ١٤٢٠هـ.

- المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- معجم اليمامة/عبد الله بن محمد بن خميس.- ط٢.- الرياض: (المؤلف)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- مكة المكرمة والمدينة المنورة: بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- الموسوعة الجغرافية لشرق البلاد العربية السعودية/عبد الرحمن بن عبد الكريم العبيد.- الدمام: نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ١٤١٣هـ.

- نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

ثالثاً: المراجع التركية :

Basra Korfezinde Bir Arap Kabilesi: Ucman Urbani/Zekeriya Kursun.- - **Belleten**.- Vol. 58, No.236 (Apr. 1999).pp. 123-163

- Ba_bakanl_k Osmanl_ Ar_ivi Kataloglar_ Rehberi.Ankara:1995.
- Ba_bakanl_k Osmanl_ Ar_ivi Rehberi.-Ankara: Ba_bakanl_k Devlet Ar_ivleri Genel Müdürlü_ü, 1992.

- Cezayir-i Bahr-i Sefid ya da Kaptan Pasa Eyaleti/Ayhan Afsin Unal.- **Erciyes unv.Sosyal Bilimler Ens.dergisi**. Vol.12, (2002).pp.251-261
- Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi/Ismail Hami Danismend.- Istanbul: Turkiye yay. 1972.
- Mithad Pasa ve Taif Mahkumlari/Ismail Hakki Uzuncarsili.- Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1992.
- Necid ve Ahsada Osmanli Hakimiyeti/ Zekeriya Kursun.-Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1998.
- Osmanli Devletinde Surre-i Humayun ve Surre Alaylari/Munir Atalar.- Ankara: DIB, 1991.
- Osmanlilarin Haremeyn'e Yardimlari/Ziya Kazici.**Diyanet dergisi**.vol.20.no.1 (Jan-Mars 1984).p.12-18
- Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu/M.Zeki Pakalin.- Istanbul:MEB. 1983.
- Osmanli Tarih Lugati/Midhat Sertoglu.- Istanbul: Enderun kitabevi, 1986.
- Risale Masa Ansiklopedisi.Istanbul: Risale yay.1988.
- Yakin Donem Tarihimizde Rodos Adasi/Ali Fuad Orenc.Istanbul unv. Edebiyat fak.2001.

الكتاب

- يضم عشرين بحثاً متخصصاً عن الجزيرة العربية من واقع وثائق الأرشيف العثماني باستانبول ، ألقي معظمها في ندوات علمية أو نشر في مجلات تاريخية ومعلوماتية متخصصة.
- تناولت فصول الكتاب مباحث تاريخية عن بعض الأوضاع الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزيرة العربية في فترة العهد العثماني . من خلال وثائق الأرشيف العثماني.
- معظم الوثائق التي تناولتها أبحاث الكتاب تنشر لأول مرة . بعد إخراجها من رفوف نسيان الأرشيف . وهي تضم مراسلات تاريخية عدة من واقع أحداث جرت في التاريخ العربي الحديث والمعاصر . كما تنقل وجهة نظر الدولة العثمانية الرسمية إلى المنطقة من مصدر أولي مسؤول.

المؤلف

د. سهيل صابان ابن الشيخ إبراهيم حقي

- من مواليد ١٩٦٠م وهو من جزيرة ابن عمر (في جنوب شرق تركيا).
- باحث متخصص في التوثيق العثماني لتاريخ الجزيرة العربية.
- عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، منذ عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- حاول سد فجوة في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر من خلال ما تضمه وثائق الأرشيف العثماني في إستانبول من مراسلات إدارية وتقارير إخبارية وإحصاءات حكومية رسمية.
- له عدد من البحوث والمؤلفات المنشورة في المراكز العلمية المتخصصة.

ردمك: ٢ - ٣١٢ - ٠٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨
ISBN: 978 - 9960 - 00 - 312 - 2